

ظَاهِرَةُ الْإِسْلَامِ

وَأَثَرُهَا فِي تَوْجِيهِ الْقَرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَصُولًا وَفَرْشًا

﴿دراسة نظرية تطبيقية﴾

إعداد

د. هَيْثَابُ بَدَتِ عَبْدِ السَّلَامِ فَايِدَا



دَارُ
الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
بِمَنِيَسُوتِ اللَّيْثِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م

اسم الكتاب	ظاهرة الإتياع وأثرها في توجيه القراءات الأربعة عشر أصولاً وفرشاً، «دراسة نظرية تطبيقية»
اسم المؤلف	د. رَشَا بِنْتِ عَبْدِ السَّلَامِ فَايِد
اللغة	العربية



الناشر

دار الجامعة الإسلامية
الولايات المتحدة الأمريكية - ولاية مينيسوتا

التنسيق والإخراج الفني - دار الفاروق
alfaroq.tanseek@gmail.com

ظَاهِرَةُ الْإِسْلَامِ

وَأَثَرُهَا فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ أُصُولًا وَفَرْشًا

﴿ دَرَاةٌ نَظَرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ ﴾

إعداد

د/ هُرَيْثَةُ بِنْتُ عَبْدِ السَّلَامِ فَايِدَا

دَارُ
الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
بِمِنْسُوتَا لِنَشْرٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

أصل هذا البحث رسالة تقدّمت بها الباحثة لاستكمالِ متطلباتِ الحصولِ على درجةِ الدكتوراه في تخصُّصِ القراءاتِ القرآنيّةِ بالجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا، تحت إشرافِ فضيلةِ أ.د. وليد بن إدريس بن عبد العزيز المنيسي «رئيس الجامعة».

ونوقشتُ في رحابِ مكة المكرمة، بتاريخ: ٢٥ ربيع الأول ١٤٤٠هـ، الموافق ٣ ديسمبر ٢٠١٨م، وأُجيزتُ بتقديرٍ ممتازٍ مع مرتبة الشرف الأولى والتوصية بطبعتها.

إهداء

إلى روح والدي الكريم الذي رباني على حبّ كتاب الله وتدبر آياته.
وإلى أمّي الغالية التي لا تكفُّ عن الدعاء لي، جزاها الله عني خيرا.
وإلى أسرتي الكريمة، زوجي وأولادي، بارك الله فيهم وأسعدهم.
وإلى إخوتي وأهلي وأحبابي ورفيقاتي في درب القرآن وطالباتي.
وإلى جميع مشايخي وأساتذتي الكرام الذين تشكلت من خلالهم أفكاري وانتظمت
علمي، وأخصُّ منهم بالذكر:

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: وليد بن إدريس المنيسي، حفظه الله.

فضيلة الشيخ الأستاذ: عبد العزيز الفيومي، حفظه الله.

فضيلة الشيخ الأستاذ: محمد عليّ عثمان، حفظه الله.

فضيلة الشبيخة الكريمة: غادة بنت فتحي عبد الوهاب الجارحي، حفظها الله

أسأل الله أن يجزي هؤلاء جميعاً عني خير الجزاء

وأن يتقبل هذا العمل ويجعله ثمرةً طيبةً لجهودهم وصبرهم.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري وتقديري-بعد شكر الله سبحانه-إلى الجامعة الإسلامية بمينيسوتا- أمريكا، ولرئيسها الكريم: معالي الأستاذ الدكتور/ وليد بن إدريس المنيسي، حفظه الله.

فلم ييخل عليّ بجهدٍ أو وقتٍ في سبيلِ إتمامِ هذا العملِ وتذليلِ عقباته، فجزاه الله خيرا على قبوله الإشرافَ على رسالتي وتشجيعه الدائم لي. والشكر كذلك موصولٌ لقسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أمّ القرى.

ولفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الله الفريح، حفظه الله وجزاه خيرا على جهوده لتيسير المناقشة.

وخالص التقدير والشكر لأستاذيَّ الكريمين الذين تفضّلا بقبول مناقشتي وأفاداني بملاحظتهما: فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد علي الحريصي، وفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله محمد مسلمي، حفظهما الله.

والشكر الوافر كذلك لزوجي الكريم سعادة الدكتور: حمدي أحمد السعودي حفظه الله، فقد تحمّل معي عبءَ إعدادِ هذه الرسالة، ووقف معي بالدعم والعناية والتشجيع طيلة مدة إنجاز هذا العمل، وكفاني ما استكفيتُهُ من حوائجي، فجزاه ربي عني خيرا وأجزّل له الثوابَ وحسنَ الأجر.

ولشيخِي الوالد الكَرِيم الأَسْتاذ: عبد العزیز الفیومی حفظه اللهُ، فقد بذل لي من وقته وعلمه

والشكرُ الدائمُ لجميع من علموني الخير، ولكلِّ من لهم فضلٌ عليّ، ولكلِّ من أفادوني بنصحٍ أو توجيهٍ.

أسألُ اللهُ أن يجزي جميعَ هؤلاءٍ عني بإحسانه وكرمه، إنه الكَرِيم سبحانه.

مَقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ الذي أنزلَ الكتابَ، وجعلهُ هدايةً ونورًا لأولي الألبابِ، نحمده ونستهديه ونستغفره ونتوبُ إليه، ونعوذُ به من شرورِ أنفسنا ومن سيئاتِ أعمالنا، ونُصَلِّي ونُسلِّمُ على سيدنا محمدٍ ﷺ إمامِ الأولينِ والآخرينَ ورحمةِ الله للعالمينَ، وعلى آله وصحبه أجمعينَ.

أمَّا بعدُ: فإنَّ لغةَ القرآنِ تزخرُ بالعديدِ من الظواهرِ الناطقةِ بجمالِ العربيَّةِ وتناغمِ العلاقاتِ بينِ لِبَنَاتِ مبانيها، ولقد تَصَافَرَتِ جُهودُ علماءِ اللغةِ قديمًا وحديثًا لدراسةِ تلكَ الظواهرِ وبيانِ شواهدِها من العربيَّةِ، ولاستنباطِ القوانينِ اللغويَّةِ التي تحكمُ الكلماتِ والتركيبَ، ولذلك عَظُمَتِ عنايتُهُم بِدراسةِ اللهجاتِ العربيَّةِ، واجتهدوا في كشفِ أسرارها، وتمييزِ خصائصِها منسوبةً إلى القبائلِ التي تكَلَّمَتِ بها، ولا يخفى ما كانَ لتنوعِ اللهجاتِ العربيَّةِ من أثرٍ واضحٍ في جمعِ وتقعيدِ اللغةِ.

ومن جهةٍ أخرى فإنَّ قِصَورَ النظرِ عن ذلكَ التنوعِ أفضى ببعضِ النحاةِ إلى إنكارِ عددٍ من شواهدِ تلكَ اللهجاتِ، وحاولوا إخضاعَها قسرًا للقوانينِ اللغويَّةِ العامَّةِ، فإن تَأَبَّتْ عليهم رموها بالقبحِ ووَسَّموها بالشُّذوذِ، وهذا أمرٌ جليٌّ في كثيرٍ من تصانيفِ اللغةِ وكتبِ توجيهِ القراءاتِ، حتى إنَّ الأمرَ قد وصلَ ببعضهم إلى اتِّهامِ أحرفٍ من القراءاتِ المتواترةِ بالشُّذوذِ وبمخالفةِ سبيلِ الفصاحةِ، فكانَ لزامًا أن يكونَ الردُّ على تلكَ الطُّعونِ بعلمٍ وبصيرةٍ، وبدراسةٍ واعيةٍ لظواهرِ اللهجاتِ العربيَّةِ وخصائصِها مع ربطها بالبيئاتِ التي نشأَ فيها أصحابُها من حَضَرٍ أو مَدَرٍ.

ولقد اشتملتِ القراءاتُ القرآنيَّةُ بنوعيها المتواترِ والشاذُّ على كثيرٍ من تلك الظواهرِ الصوتيَّةِ التي شاعتُ في قبائلِ العربِ وتأصلَّتْ في لهجاتِهِمْ، ونَطَقَ بها القُرَّاءُ فيما يَرُوْنَهُ مِنْ أَوْجِهِ القِراءةِ بالإسنادِ المتَّصِلِ، فَسَجَّلَتْ لَنَا القِراءاتُ جانبًا كبيرًا من خصائصِ اللهجاتِ العربيَّةِ التي لم تكنْ لَتَبْلُغْنَا لولا حفظُ وتدوينُ تلكِ القِراءاتِ، ولم يكنِ الذي وَصَلْنَا مِنْ تلكِ المِرويَّاتِ هو كلُّ القِراءاتِ التي قُرِئَ بها في عَصْرِ النُّبوَّةِ، وإنَّما هو نَزْرٌ قَلِيلٌ، وأكثرُ الأئمَّةِ يَعُدُّونَ تنوعَ القِراءاتِ مِنْ قبيلِ اختلافِ اللغاتِ، ولا يتحقَّقُ الفهمُ التامُّ لتلكِ القِراءاتِ إلا في ظلالِ فهمِ لغَةِ العربِ وبمعرفة طرائقِهِمْ في كلامِهِمْ.

وبصفةٍ شخصيَّةٍ فقد استوقفتني ظاهرةٌ تكرر ذكرُها كثيرًا في كتبِ اللغَةِ، وفي كتبِ إعرابِ القرآنِ وتوجيهِ القِراءاتِ، يذكرونها توجيهاً لتحريكِ حرفٍ ساكنٍ بحركةٍ مماثلةٍ لِحركةِ حرفٍ مجاورٍ، أو تعليلًا لتنوينِ كلمةٍ لا تنصرفُ لمجاورةِ أخرى مصروفةٍ، أو تفسيرًا لإمالةِ بعضِ الكلماتِ لمجاورةِ كلماتٍ أخرى ممالةٍ، وصادفَ هذا الموضوعُ شغفًا في نفسي دفعني إلى المزيدِ من الاطِّلاعِ بُغيةَ الكشفِ عن أسرارِ هذه الظاهرةِ والوقوفِ على مدى شموليَّتها، فما كان مني إلا أن مكثتُ قُرابةَ عامينِ لا همَّ لي إلا أن أقرأ ما وقعَ بينَ يديَّ مِنْ كتبٍ ومصادرٍ وبحوثٍ أتتبعُ مِنْ خلالها تلكِ الظاهرةَ البديعةَ، ألا وهي ظاهرةُ الإتياعِ التي تُمثِّلُ مظهرًا مِنْ مظاهرِ التأثيرِ بالمجاورةِ، وتؤكدُ حرصَ لغتنا على الانسجامِ والسهولةِ والتماسِ الخفةِ في نطقِ الألفاظِ، كيف لا وقد جَرَتْ طبائعُ البشرِ على تأثرِ الصاحبِ بصاحبهِ وتبعيَّةِ الجارِ لجارِهِ! وقد قيلَ في الأمثالِ: (من جاور السَّعيدَ سَعِدَ، ومن جاور الحَداذَ يَكْتُو بِنارِهِ)، وهكذا جَرَتْ طباعُ لغتنا الجميلةِ على تأثرِ أصواتِ الحروفِ والكلماتِ بما يجاورها.

ولمَّا آنستُ الحاجةَ إلى تسليطِ الضوءِ على هذه الظاهرةِ وبيانِ أثرها في توجيهِ أصولِ وقرشِ القِراءاتِ الأربعةِ عشرِ، فقد اخترتُ هذا الموضوعَ للدراسةِ في مرحلةِ الدكتوراهِ

في تخصص القراءات بالجامعة الإسلامية بمينيسوتا، تحت إشراف أستاذي الكريم فضيلة الدكتور: وليد بن إدريس المنيسي - حفظه الله -، سائلةً الله أن يوفقني للقيام بهذه الدراسة على الوجه الذي ينبغي من العناية والتحقيق والاستيعاب، وأن يجعلها دراسةً وافيةً نافعةً خادمةً للقرآن والقراءات القرآنية، وألاً يحرمني شرف المساهمة بإكمالِ نقصٍ أو إيضاحٍ مُشكِلٍ أو جمعٍ متفرِّقٍ، والله الموفقُ سبحانه.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ١- معالجة ظاهرة صوتية من الظواهر الموقعية المهمة^[١] في اللغة، وهي ظاهرة الإبتاع، وذلك لبيان مدى تأثيرها في توجيه أشهر القراءات القرآنية، أعني: العشر المتواترة والأربع الزائدة.
- ٢- الحاجة الماسّة لجمع شتات هذه الظاهرة وبيان أقسامها وشواهدِها من القراءات القرآنية الأربعة عشر، والربط بينها وبين اللهجات العربية التي تُعزى إليها.

أهداف الدراسة:

- ١- دراسة أثر الإبتاع كظاهرةٍ جماليةٍ أغفلها الدرُسُ النحويُّ؛ وذلك لنوفيتها حقّها من العناية، ولنحررَ مصطلحها ونبينَ إطلاقاته، لتمييز ذلك عن الظواهر الأخرى التي تدرج تحت المضارعة أو التقريب.

[١] الظواهر الموقعية: يطلق عليها أيضاً الظواهر السياقية، وهي ظواهر تطبيقية تحدث في الأساس لعلاج موقف التقى فيه صوتان أو مبيان يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق، فيتسبب ذلك في لجوء المتكلم إلى مخالفة النظام اللغوي المطرد، وذلك نحو: تجاوز الدال المجهورة مع التاء المهموسة وما ينشأ عنه من ثقل تحقيق جهر الأولى وهمس الثانية حال تلاقيهما، وهذه مشكلة من مشكلات التطبيق يحلها السياق بظاهرة الإدغام. (ر: اللغة العربية مبناها ومعناها، ص: ٢٣٦، للدكتور: تمام حسان عمر، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، ٢٠٠٦م).

- ٢- استقصاء شواهد التوجيه بالإتياع في جميع القراءات القرآنية الأربعة عشر، في أبواب الأصول أو الفرش على السواء؛ لتكون هذه الدراسة مرجعاً في موضوعها.
- ٣- تسليط الضوء على أهمية الحركة الإتياعية في مقابل الأنواع الأخرى؛ كحركات البنية والمناسبة والإعراب والنقل والتخلص من التقاء الساكنين.
- ٤- الدفاع عن كثير من القراءات التي أنكرها بعض النحاة، سيما القراءات التي استهلكت فيها حركة الإعراب لأجل الإتياع، وسيأتي ذلك مفصلاً في مواضعه بإذن الله.
- وجعلت عنوان دراستي: ظاهرة الإتياع وأثرها في توجيه القراءات الأربعة عشر أصولاً وفرشاً، دراسة نظرية تطبيقية.

الدراسات السابقة:

وقفت على عددٍ لا بأس به من الرسائل العلمية والكتب التي أفردت لدراسة ظاهرة الإتياع، فوجدت غالبها يتناول هذا الموضوع من زاوية لغوية نظرية، وإن تضمن بعضها استشهاداً ببعض القراءات فعلى سبيل التمثيل دون استقصاء للشواهد أو تفصيل للأنواع، وبعضها أظهر خلطاً بين ظاهرة الإتياع وظواهر المماثلة الصوتية الأخرى مع وضع ذلك كله تحت مسمى الإتياع، ولم أقف على دراسة تطبيقية تعالج جميع ما ورد من أنواع الإتياع أو تستوعب جميع شواهد في القراءات العشر - فضلاً عن الأربعة عشر -، ولعل أهم الدراسات وألصقها بموضوع دراستي - فيما وقفت عليه - ما يلي:

- ١- رسالة دكتوراه في اللغة عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م من إعداد د. فوزية محمد الحسن الإدريسي، بعنوان: ظاهرة الإتياع في اللغة العربية، تحت إشراف أ. د. أحمد علم الدين الجندي رحمته الله.

تقع هذه الرسالة في ٦٢٦ صفحة، وقد اطلعت عليها بعد فترة من اختياري لموضوع

دراستي وشروعي في البحث والكتابة، وقرأتها بتمامها فأفدتُ منها كثيراً، مع ملاحظة أن رسالة فضيلة الدكتورة فوزية الإدريسي تناولت دراسة ظاهرة الإتيان في اللغة العربية بوجهٍ عامٍّ، مع اتِّباع المنهج العلمي التطبيقي والحرص التام على الإتيان بأمثلة وشواهد من القرآن الكريم ومن كلام العرب نشره وشعره، بالإضافة إلى تحليل تلك الشواهد.

وجاءت دراستُها في ثلاثة أبواب رئيسة سبقها تمهيدٌ لتعريف المصطلحات، وتبعها خاتمةٌ لذكر أهم النتائج والتوصيات، أمّا الأبواب فقد خصّصت الباب الأول بدراسة الإتيان في الصوائت، وخصّصت الثاني بدراسته في الصوامت، وخصّصت الثالث لدراسة الإتيان في النحو.

ولا يخفى فضلُ صاحبة هذه الرسالة وسبقها في هذا المضمار، وإني لأثني على جهدها الواضح في التبويب وحسن التقسيم، حتى إني بنيتُ كثيراً من عملي في تبويب الكلمات الفرشيّة على نحوٍ قريبٍ مما صنَعتهُ هي، وانتهجتُ طريقةً مغايرةً في تبويب الأصول بما يتناسب مع طبيعة دراستي التي موضوعها القراءات، وربما خالفتُها كثيراً فيما ذهبتُ إليه من توسعٍ في إطلاقاتِ الإتيان، وكذا في إدراجها لبعضٍ مباحث المضارعة والتقريب في الحركات والحروف تحت مسمّى الإتيان في الصوامت ضمن فصول رسالتها، وإدراجها لظواهر الإمالة للمناسبة والإبدال السماعي ضمن مظاهر الإتيان.

وعلى كل حالٍ فقد رأيتُ الحاجةَ إلى تحقيقٍ يفصلُ بين هذه الظواهر لإعطاء كلِّ ما يناسبه ممّا يدلُّ عليه التنظيرُ من كلام السابقين.

وتعتبر رسالة د. فوزية الإدريسي من أبرز الدراسات السابقة وأقربها إلى موضوع دراستي، بيدَ أنّ موضوعها كان بحثاً في اللغة العربية بوجهٍ عامٍّ، وسيكون لي بعضُ المناقشات - في ثنايا دراستي - على بعض المسائل التي خالفتُها فيها، وفق الله الجميع لما يرضيه.

٢- بحث ترقية للأستاذ الدكتور / محمد أحمد خاطر ﷺ أستاذ أصول اللغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، بعنوان: إبتاع الحركة في القراءات.

وهو بحثٌ منشورٌ في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر، العدد الثامن ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، ويقع في ٤٧ صفحة، اعتنى فيه بتعريف الإبتاع الحركي وتمييزه عن الإبتاع في الكلمات، وتحدّث عن الإبتاع بين المتقدمين والمعاصرين، فأبرز مدى اهتمام العلماء بظاهرة إبتاع الكلمات بدءاً من سيبويه، ومروراً بسائر العلماء الذين عقدوا لذلك مباحث في مصنفاتهم؛ كالكسائي والقرّاء وابن فارس والجوهري والثعالبي وابن سيده وابن الدهان وغيرهم، كما ذكر أنّ جهود أغلب المعاصرين قد اقتصرت في دراسة الإبتاع على ترديد ما قرّره المتقدمون في إبتاع الكلمة، وأنّ من تحدث منهم عن الإبتاع في دراسة الصوائت فإنما قصره على إبتاع الحركة واعتباره ضرباً من المماثلة الصوتية أو الانسجام المديّ **Vowel harmony**، ورأى أنّ ذلك كلّه لا يتجاوز كونه إشاراتٍ سريعةً مقتضبةً.

وقد اقتصر في المصادر على كتبٍ محدودةٍ نصّ عليها، وهي: إعراب القرآن للنحاس، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، وشواذ القرآن للكرمانى، والبحر المحيط لأبي حيان. وهو - فيما أورده - يُظهر عنايته بدراسة نوع الحركة التابعة والمتبوعة، ورتبة كليهما لصاحبها تقدماً وتأخراً، ومدى اتصالهما أو انفصالهما بساكن، وموضعهما من الكلمة، مع عزو قراءة الإبتاع لمن قرأ بها من القراء.

وقد وجدتُ هذا البحث قيماً جداً على قصره؛ إذ كان من نتائجه توسيع النظرة للإبتاع، وقد أثبتت من خلال بحثه أنّ إبتاع السكون للحركة أكثر من إبتاع الحركة للحركة من حيث عدد الشواهد وتنوعها، كما أثبتت أنّ إبتاع السكون للضمّة أكثر من إبتاعه للفتحة، وأنّ إبتاع السكون للكسرة نادرٌ فيما ورد من الشواهد، والله أعلم.

٣- رسالة ماجستير للباحث: حمدي علي بدوي أحمد راشد، تخصص اللغة واللسانيات بكلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة سوهاج، بعنوان: «الإتياع ومخالفة القياس».

وهي رسالة منشورة سنة ٢٠٠٦ م، تقع في ٥٤٨ صفحة، اعتنى فيها الباحثُ بدراسة أثر الإتياع على الظواهر اللغوية على المستويات المختلفة مع إبراز أهمية علم الأصوات في دراسة الجانب الصرفي والنحوي، وحاول رسم صورة واضحة عن شواهد ظاهرة الإتياع، فجاءت دراسته في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تناول في الفصل الأول الجانب النظري بدراسة الإتياع وأنواعه وأهميته وأسبابه، وعالج في الفصل الثاني صور مخالفة الإتياع للقياس في المستوى الصوتي، ثم عالج في الفصل الثالث صور مخالفته في المستوى الصرفي، وجعل الفصل الرابع لدراسة صور المخالفة للإتياع في المستوى النحوي أو الإعرابي. وختم الباحث بذكر أبرز النتائج من كون الإتياع واقعاً لغوياً له نظائر وشواهد في الاستعمال، وأوصى الباحث بأن يتم إدراج نماذج الإتياع ضمن المفردات المعجمية.

٤- بحثٌ ترقيةٌ للدكتور: أحمد بن محمد عبد العزيز علّام، الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بعنوان: «الإتياع الحركي فيما ليس بإعراب»، والبحثُ منشورٌ في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية - العدد الخامس - جمادى الآخرة ١٤٣١ هـ.

وقد أبرزَ من خلال هذا البحث ظاهرةَ الإتياع كخصيصةٍ لبعض اللهجات العربية تدلُّ على تميُّز العربية بالاتساع والانسجام الصوتي، وربطَ ذلك بالقراءات القرآنية وأوردَ ما تيسرَ له من شواهدٍ لإيضاح مفهوم الإتياع بنوعيه التقدمي والرجعي، وقد قسّم بحثه بعد المقدمة إلى فصلين تناول فيهما نوعي الإتياع السالفين مع بعض الأمثلة التطبيقية، وأعقبهما بخاتمةٍ تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

وهناك دراساتٌ أخرى غير ما ذكرته، وبعضها تناولَ ألواناً من الإبتاع؛ كالإبتاع اللفظي الذي يُعرَفُ بالمزاوجة بين الألفاظ، والإبتاع الإعرابي الذي يختصُّ به بابُ التوابع في علم النحو، ولكنني أعرضتُ عن ذكر تلك الدراساتِ لابتعاد موضوعها عمَّا أنا بصددِه بحثاً واستيعاباً، وسأحرصُ أيضاً في الجزء التطبيقِيَّ على الاقتصار على ما ورد في القراءات الأربعة عشر، مع الاستقراءِ الكاملِ للشواهدِ تحت كلِّ فرعٍ من فروع الإبتاع، واللهُ المستعانُ وعليه التكلانُ.

خطة الدراسة:

افتتحتُ هذه الدراسة بمقدِّمةٍ تضمنت: أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وأهداف هذه الدراسة، والخطة المتبَّعة، والمنهج، والمصادر الأولية، يليها فصلٌ تمهيديٌّ لبيان أهمِّ مصطلحات الدراسة، ثمَّ يأتي موضوعُ الدراسة بعدُ في فصلين، أوَّلُهما لبيان مفهوم الإبتاع وتتبع أقوال أئمة النحاة والقراء وعلماء الصوتيات القدماء والمتأخرين فيه، والآخر لبيان أنواع الإبتاع وشواهدِه في القراءات الأربعة عشر أصولاً وفرشاً، وذلك على التفصيل التالي:

المقدمة: تتضمن موضوع الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وحدودها، مع ذكر الدراسات السابقة، وخطة الدراسة، ومنهجية العمل في هذه الدراسة والإجراءات المتبَّعة، وقائمة بأهمِّ المصادر الأولية إجمالاً.

فصل تمهيدي: لبيان مصطلحات الدراسة الهامة، ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: ظاهرة الإبتاع.

المبحث الثاني: القراءات وأنواعها.

المبحث الثالث: توجيه القراءات.

المبحث الرابع: الأصول والفرش.

المبحث الخامس: الحركات وأنواعها.

موضوع الدراسة: أثر الإتياع في توجيه القراءات الأربعة عشر أصولاً وفرشاً، ويأتي في فصلين:

الفصل الأول: أثر الإتياع في توجيه أصول القراءات الأربعة عشر:

ويشمل المباحث السبعة الآتية:

المبحث الأول: أثر الإتياع في توجيه تحريك هاء الضمير: ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بهاء الضمير واللغات في تحريكها.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لَشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي هَاءِ الضمير.

المبحث الثاني: أثر الإتياع في توجيه تحريك ميم الجمع: ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: تعريف ميم الجمع ومذاهبهم في تحريكها.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لَشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي مِيمِ الجمع.

المبحث الثالث: أثر الإتياع في توجيه الإدغام الكبير: ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الإدغام وأنواعه ومذاهب القراء فيه.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لَشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي الإدغام.

المبحث الرابع: أثر الإتياع في توجيه الإمالة: ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: حقيقة الإمالة ومفهوم الإتياع في الإمالة.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لَشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي الإمالة.

المبحث الخامس: أثر الإتياع في توجيه التفخيم والترقيق: ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: حقيقة التفخيم والترقيق ومفهوم الإتياع فيهما.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لَشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ بِالتفخيم والترقيق.

المبحث السادس: أثر الإِتباع في توجيه التخلص من التقاء الساكنين:
ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: إشكالية التقاء الساكنين، وأساليب التخلص منه.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإِتْبَاعِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ
الساكنين.

المبحث السابع: أثر الإِتباع في توجيه حذف ياءاتِ الزوائد.

المطلب الأول: التعريف بياءاتِ الزوائد في القراءات.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإِتْبَاعِ فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ.

الفصل الثاني: أثر الإِتباع في توجيه فرش القراءات الأربعة عشر:

ويشمل المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الإِتباع في الأسماء، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الإِتباع الحركي: ويشمل الفروع الآتية:

الفرع الأول: الإِتباع التقدّمي.

الفرع الثاني: الإِتباع الرجعي.

المطلب الثاني: الإِتباع الكلمي: ويشمل الفروع الآتية:

الفرع الأول: الإِتباع بالتنوين فيما لا ينصرف.

الفرع الثاني: الإِتباع بتغيير بنية الكلمة.

الفرع الثالث: الإِتباع بالجرّ على المجاورة.

المبحث الثاني: الإلتباع في الأفعال، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الإلتباع الحرفي، ويتضمن فرعين:

الفرع الأول: الإلتباع التقدمي.

الفرع الثاني: الإلتباع الرجعي.

المطلب الثاني: الإلتباع الكلمي، ويتضمن فرعين:

الفرع الأول: الإلتباع بتغيير بنية الكلمة.

الفرع الثاني: الإلتباع بتسكين آخر الفعل.

المبحث الثالث: الإلتباع الحركي في الحروف.

خاتمة: تضمنت النتائج التي توصلت إليها، كما اشتملت على التوصيات المناسبة المتعلقة بذلك، يتلوها ثبتُ المراجع والمصادر.

منهج الدراسة:

اعتمدتُ في هذه الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك بعد استقرار تام وتبع كامل للكلمات والمواضع التي وردت فيها قراءات قرآنية وُجِّهت بالإلتباع في أبواب الأصول أو الفرش على السواء- ولو على أحد التوجيهات-، ورتبتُ عرض الأنواع والشواهد بحسب التقسيم الوارد في خطة البحث، وسرتُ في ترتيب أبواب الأصول على نحو قريب من تبويب أهل القراءات^[١]، وحاكيتُ في ترتيب أبواب

[١] أعني بتبويب أهل القراءات في الأصول: الطريقة التي جرى عليها أكثر المصنِّفين في علم القراءات؛ إذ يفتتحون الأصول بعد الاستعاذة والبسملة بذكر ما جاء في سورة الفاتحة من أحكام ميم الجمع ثم الإدغام الكبير وهاء الكناية، ثم المدود، ثم أبواب الهمز بأنواعه، ثم سائر أبواب الأصول إلى ياءات الإضافة وياءات الزوائد.

الفرش طريقة الصرفيين [١]، وألحقت بالأصول أيضًا ما كثر دَوْرُهُ واطَّرَدَتْ فِيهِ الْقِرَاءَةُ من كلمات الفرش.

ثُمَّ إِنِّي حَرَصْتُ عَلَى اتِّبَاعِ الْإِجْرَاءَاتِ الْمُنَهْجِيَةِ الْآتِيَةِ:

✽ حصر مسائل أصول وفرش القراءات التي ورد تعليلها بالإبتاع في كتب التفسير والقراءات وتوجيهها، مع مناقشة ما يلزم من ذلك.

✽ تمييز الآيات والكلمات القرآنية في المتن بجعلها بين قوسين هكذا ﴿﴾، وتبيين ترقيمها وموضعها في المصحف وفق رواية حفص عن عاصم، إلا إذا اقتضى الأمر بيان رواية أخرى، فأستعمل الخطَّ العربيَّ العاديَّ وأجعلُ الكلمة محلَّ الاستشهاد بين قوسين بشكلٍ مغايرٍ للأول هكذا: { }.

✽ تخريج الأحاديث الواردة في البحث تخريجًا مختصرًا بعزوها إلى أمّهات كتب الحديث، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بذلك.

✽ تخريج الشواهد الشعرية باختصار، والاقتصار على بيان محل الشاهد في البيت دون شرح أو تفصيلٍ.

✽ وضع علامتي التنصيص «» عند النقل الحرفيِّ من المراجع والمصادر، واستعمال النقاط ... للدلالة على الحذف من النصِّ إذا احتجتُ إلى ذلك.

✽ الإشارة في الحاشية إلى ما أختصره أو أنقله بالمعنى بكلمة راجع: كذا، وغالبًا ما أختصرها إلى حرف الراء (ر: كتاب كذا). فإذا أردت الإحالة للتوسع والاستزادة قلتُ: (انظر: كذا).

[١] وذلك بتقسيم الشواهد على أبواب الأسماء والأفعال والحروف بحسب الأوزان الصرفية، ونوع الإبتاع والحركة المتبوعة.

✽ ذكرُ بيانات المصدر في الهامش بشيءٍ من التفصيل عند أول موضع لوروده، ثم أقتصرُ بعد ذلك على الاسم المختصر، يليه الجزء والصفحة (ج/ص) أو (ص:) للإشارة إلى رقم الصفحة إذا لم يكن الكتابُ ذا أجزاءٍ.

✽ استعمالُ بعض الاختصارات، نحو: (تح) اختصارًا للكلمة: تحقيق، و(ط) اختصارًا للكلمة: طبعة، و(ت:) اختصارًا للكلمة: تاريخ الوفاة، و(د.) اختصارًا للكلمة: (دكتور/ة).

✽ التمهيدُ لبعض فصول الرسالة ومباحثها بتوطئةٍ تُعينُ على فهم مقاصدها وتربط الدرسَ النظريَّ بشواهدِهِ التطبيقيةِ، وختَمُ بعضِ الفصولِ والمباحثِ بذكر خلاصةٍ تجمعُ المهمَّاتِ وأبرزَ الملاحظاتِ والاستنتاجاتِ.

✽ صنعُ جداولٍ وخرائطٍ وأشكالٍ توضيحيةٍ لجمع الشواهدِ وتيسيرِ عرضها وتمثيلها بيانياً في بعض المطالب، وقد ألحقتُ فهرساً يجمعها في آخر الكتابِ.

✽ الترجمةُ لأبرز الأعلام من النحاةِ وأئمةِ القراءاتِ قدر المستطاع، وذلك عند أول موضعٍ يردُ ذكرهم فيه، إلا أن يكون من القُرَّاءِ الأربعة عشر أو رواتهم أو طرقهم، فجعلتُ ترجمته في الفصل التمهيدي عند التعريف بالقُرَّاءِ الأربعة عشر.

قائمة المصادر الأولية:

اعتمدت في مناقشة التوجيه على أمّات الكتب المعنية بتوجيه القراءات بنوعها المتواتر والشاذ، وأبرزها:

من كتب القراءات:

✽ النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ).

✽ إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، للإمام شمس الدين القباقي (ت: ٨٤٩ هـ).

✽ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للإمام البنا الدمياطي (ت: ١١١٧ هـ).

ومن شروح الشاطبية المعتنية بتوجيه القراءات:

✽ شرح الإمام ابن النجيبين الهمداني (ت: ٦٤٣ هـ)، وهو الموسوم بالدرة الفريدة في شرح القصيدة.

✽ شرح الإمام أبي شامة المقدسي (ت: ٦٥٥ هـ)، وهو الموسوم بإبراز المعاني في شرح حرز الأمان.

✽ شرح الإمام الجعبري (ت: ٧٣٢ هـ) على متن الشاطبية، وهو الموسوم بكنز المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني.

✽ شرح الإمام السمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ) للقصيدة الشاطبية، وهو الموسوم بالعقد النضيد في شرح القصيد.

ومن كتب التوجيه والاحتجاج:

✽ الحجّة في علل القراءات السبع، لأبي عليّ الفارسيّ. (ت: ٣٧٧ هـ).

✽ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت: ٣٩٢ هـ).

✽ حجة القراءات، للقاضي ابن زنجلة (ت: نحو ٤٠٣ هـ).

✽ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت: ٤٣٧ هـ).

ومن كتب إعراب القراءات:

✽ معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت: ٢٠٧ هـ).

✽ إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ).

✽ إعراب القراءات الشاذة، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ).

ومن كتب التفسير المعتمنة بتوجيه القراءات:

✽ جامع البيان، لابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ).

✽ المحرر الوجيز لابن عطية (ت: ٥٤٢هـ).

✽ البحر المحيط، لأبي حيّان (ت: ٧٤٥هـ).

✽ الدرّ المصون، للسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ).

وأستعينُ اللهَ على تذليل الصعاب التي تتعلق بموضوع البحث من جهة اتساعه وتشعب فروعهِ وحاجته إلى ما يجمع شتاتهِ ويربط أجزاءهُ، مع ما في مكابدة الكتابة من شعورٍ بالمسؤولية الكبيرة تجاه الشواهد القرآنية، وأجتهدُ قدرَ الوسعِ للوفاء بحقّ القرآن وقراءاته، والسعي لنفع طلابهِ وطالباتِهِ، مع اعترافي بالتقصير عن ذلك المقام، والله سبحانه هو الكريمُ المنانُ.

وختامًا فإني أسألُ اللهَ التوفيقَ والسدادَ والقبولَ، وأن يجعلَ هذه العملَ سببَ نفعٍ لي ولعمومِ المسلمين في العاجل والآجل، وأن يجعلَ سعيَنَا وجهدَنَا كلَّهُ خالصًا لوجهه الكريمِ مشكورًا، وأن يجعلَ هذا البحثَ وسيلةً للزيادة من العلمِ وحسنِ الخلقِ والتجردِ للحقِّ والدعوة إلى الخيرِ، وألا يحرمنا دعوةً صالحةً بظهِرِ الغيبِ أو ترحمًا علينا بعد الموتِ، اللهم آمين.



فصل تمهيدِي لبیان مصطلحاتِ الدراسةِ

المبحث الأول: ظاهرة الإِتباع

(ظاهرة الإِتباع): مركبٌ إضافيٌّ يحتاجُ إلى تحليلٍ مفرداته تمهيداً لإدراكِ مفهومِهِ.
والظاهرةُ (لغةً): هي كلُّ ما يمكن إدراكه بالمشاهدة^[١]، والجمع (ظواهر).
واشتقاقها من مادة (ظهر).

والظاء والهاء والراء: أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على قوَّةٍ وبروزٍ، ومن ذلك قولهم
للشيءِ إذا انكشفَ وبرزَ: ظهرَ الشيءُ يُظهِرُ ظُهُوراً فهو ظاهِرٌ، وأُظهِرْتُ الشيءَ: بيَّنته،
والظُّهور: بَدُو الشيءِ الخَفِيِّ^[٢].

أمَّا من جهة الاصطلاح فنجد مفهومَ الظاهرة (phenomenon) يتناولُ الحقائقَ
والحوادثَ الموجودةَ وجوداً خارجياً حقيقياً والتي يمكن إخضاعها للدراسةِ والبحثِ
بهدفِ فهمِها ومعرفةِ أسبابِها وتحديدِ مدى انتشارِها، وتتنوعُ الظواهرُ ما بينَ طبيعيَّةٍ

[١] ر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألْفاظ القرآن الكريم، ص: ١٤١٥ المؤلف: د. محمد حسن جبل،
الناشر: مكتبة الآداب، الطبعة الثانية (٢٠١٢ م) عدد الأجزاء: ٤.

[٢] ر: معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٧١ مادة: ظ ه ر. (المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني
الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام
النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦ -، ولسان العرب ٥/ ٥٢٧ (المؤلف: محمد بن مكرم بن
علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار
صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ عدد الأجزاء: ١٥).

ومجتمعيّة وعلميّة وغير ذلك^[١]، والذي يعيننا بالدراسة من بين هذه الظواهر المتنوعة هو الظاهرة اللغويّة، تلك الظاهرة التي تبدو معقدة ومتداخلة مع العديد من الظواهر الأخرى؛ إذ تتصل اللغة بالحياة الاجتماعية وكذا بالنواحي العقليّة والتكوين النفسي، كما تتصل بالنواحي الفيزيائيّة الطبيعيّة في أثناء عمليّة تكوين الأصوات الكلاميّة المختلفة^[٢].

وعلم اللغة -كسائر العلوم- يتضمّن العديد من الظواهر التي يدور بحثه حولها، ولغتنا العربيّة-على وجه الخصوص- ثريّة بالظواهر المتنوعة التي تتناول جميع ما في اللغة من أنظمة صوتية وتشكيلية وصرفية ونحوية، وبهذا يمتدّ مصطلح الظاهرة اللغوية ليشمل جميع مستويات الدرس اللغويّ، ابتداءً من دراسة الأصوات والصيغ، ووصولاً إلى دراسة التراكيب اللغوية وما يطرأ عليها من تغيّرات.

ولعلّ هذا الاتساع في مصطلح الظاهرة اللغوية هو الذي دفع بعض المعاصرين^[٣] إلى تقسيم الظواهر اللغوية إلى مجموعتين كبيرتين:

✻ ظواهر تركيبية (شكليّة): تختصّ بالجمل التي يتناولها علم النحو بالدراسة؛ كظواهر التصرف الإعرابي والتطابق والترتيب.

✻ ظواهر غير تركيبية (وظيفيّة): تختصّ بالأصوات والصيغ والدلالات، وتنقسم إلى: ظواهر صوتيّة يعالجها علم الأصوات، وظواهر صرفيّة يدرسها علم الصرف، وظواهر معجميّة يتناولها علم المعاجم، وظواهر دلاليّة يحلّلها علم الدلالات.

[١] مترجمة من قاموس: Longman dictionary of contemporary English

[٢] ر: علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات ص: ١١، تأليف: أ.د. يحيى عبابنة، د. آمنه الزعبي، دار الكتاب الثقافي.

[٣] ر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ٢١. للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط ١،

وينبغي للباحث في ظواهر اللغة أن يتحلَّى بالشموليَّة والموضوعيَّة، بمعنى أن تكونَ النتائجُ والنظريَّاتُ الموضوعيَّةُ للدراسةِ قادرةً على وصفِ الظَّاهرةِ في مُعظمِ أبعادِها ووجوهها المختلفةِ مع عدمِ وقوعِ التناقضِ في النتائجِ، وهذا يحتمُّ على الدارسِ أن يَصِفَ الظاهرةَ اللغويَّةَ كما هي مستخدمَةٌ بالفعلِ، وأن لا يستبعدَ من العيِّناتِ المدروسةِ جزءاً معيَّناً بافتراضِ أنَّه لا يمثِّلُ اللغةَ الصَّحيحةَ -قياساً على اللغةِ في صورتها القديمةِ أو القياسيَّةِ-، إذ تؤدي هذه المعياريةُ إلى استبعادِ وتخطئةِ الكثيرِ من الظواهرِ اللغويَّةِ الواقعةِ بالفعلِ في اللغةِ، بل تفضي كذلك إلى تخطئةِ بعضِ الأحرفِ من جملةِ القراءاتِ القرآنيَّةِ المتواترةِ، وهذا أمرٌ شائعٌ في كتبِ عللِ القراءاتِ التي صنَّفها فحولُ اللغةِ الكبارِ، ولعلِّي أسلَّطُ الضوءَ على بعضِ أمثلتهِ في ثنايا هذه الدراسةِ.

أنتقلُ إلى الحديثِ عن الجزءِ الثاني من المركَّبِ الإضافيِّ، وهو الإتياعُ.

والإتياعُ (لغةً): مصدرٌ من الفعلِ (أَتَبَعَ)، بمعنى: قَفَا الأثرَ، ويدلُّ على لُحوقِ الشيءِ بمتقدمٍ أو سابقٍ، وكلُّ ما جاءَ في القرآنِ الكريمِ من هذه المادةِ فهو بمعنى اللُحوقِ أو الملاحقةِ [١]، ويقالُ (تَبَعَ الشَّيْءَ): سارَ في أثره، و(أَتَبَعَ الشَّيْءَ وَأَتْبَعَهُ وَتَبَعَهُ): قَفَاهُ وَتَطَلَّبَهُ، و(أَتْبَعَهُ كَذَا): أي جعله له تابِعاً [٢]، ومن ذلك قولُ اللهِ سبحانه: ﴿وَأَتْبَعَهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢]، أي: جعلنا اللعنةَ تَتَّبَعُهُمْ، ومنه أيضاً قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصفات: ١٠].

وفي الاصطلاحِ يُصنَّفُ الإتياعُ كظاهرةٍ من ظواهرِ العربيَّةِ التي شَخَّصَهَا القَدَمَاءُ، وأثبتوا من أمثلتها في الألفاظِ والتركيبِ اللغويَّةِ ما يُؤيِّدُ وجودَها واطِّرادها في لغةِ العربِ.

[١] ر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم ص: ١٩٩ - ٢٠٠.

[٢] ر: لسان العرب لابن منظور ٩/ ٢٧، مادة (ت ب ع).

وتمثل ظاهرة الإتياع بمختلف صورها مظهرًا من مظاهر التأثيرِ بالجوارِ، وتؤكدُ حرصَ العربيَّةِ على التوافقِ الصوتيِّ والانسجامِ النغميِّ على مستوى الحروفِ والكلماتِ، وتعطينا فكرةً جيدةً عن طرائقِ العربِ في الاقتصادِ في الجهدِ المبذولِ للنُّطقِ بالكلماتِ المختلفةِ التي تعبِّرُ عن مكنونِ المعاني، وهو أمرٌ غيرٌ مقصورٌ على العربِ، بل نراه شائعًا في جميعِ اللغاتِ الفصيحةِ والعاميةِ، مع اختلافِ نسبِ التأثيرِ.

وقد عرَّفَ بعضُ المعاصرينِ الإتياعَ بأنه «مماثلةٌ لحركةٍ أخرى مماثلةٌ تامَّةٌ»^[١]، ولكنَّ هذا التعريفَ ونظائره لا يتجاوزُ مستوى الحركاتِ، لذا اقترحتُ تعريفًا أشملَ للإتياعِ سيأتي ذكره بعد تفصيلِ مفهومِ الإتياعِ وإطلاقتهِ عند الأقدمينِ والمعاصرينِ، وبيانِ أقسامه وعلاقتهِ بسائرِ ظواهرِ التقريبِ الصوتيِّ، وهو ما سأتناوله بالدراسةِ في مطالبِ هذا المبحثِ.



[١] علم اللغة العربية ٢٢٩ المؤلف: د. محمود فهمي حجازي، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع عدد الأجزاء: ١.

المطلب الأول: الإتياع في كتب أئمة اللغة المتقدمين

عَرَفَتِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ - كغيرها من اللغات - تَأَثَّرَ الأَصْوَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ أثنَاءَ النُّطْقِ؛ لتتَفَقَّ هذه الأَصْوَاتُ فِي المَخَارِجِ أَوْ فِي الصِّفَاتِ مَعَ الأَصْوَاتِ المَجَاوِرَةِ فِيهَا سَمَاءُ الأَقْدَمُونَ بِظَوَاهِرِ التَّقْرِيبِ أَوْ المِضَارَعَةِ ^[١]، وَيُسَمَّى المَعَاصِرُونَ بِظَوَاهِرِ المِمَاثَلَةِ الصَّوْتِيَّةِ.

وَتَعْتَبَرُ ظَوَاهِرُ التَّقْرِيبِ مِنْ أَكْثَرِ الظَّوَاهِرِ الصَّوْتِيَّةِ شَبِيحًا فِي العَرَبِيَّةِ؛ إِذ يَمِيلُ المِتَكَلِّمُ عَادَةً إِلَى تَخْفِيفِ النُّطْقِ بِالحُرُوفِ وَالكَلِمَاتِ لِتَحْقِيقِ أَعْلَى قَدْرِ مِنَ الانسِجَامِ الصَّوْتِيِّ. وَهَذِهِ الظَّوَاهِرُ أَشْبَهُ مَا تَكُونُ بِعَائِلَةٍ كَبِيرَةٍ تَضُمُّ أَفْرَادًا مِنَ الظَّوَاهِرِ المِتَنَوِّعَةِ؛ كَالإِمَالَةِ وَالإِدْغَامِ وَالإِيتِاعِ وَنَحْوِهَا، وَقَدْ اجْتَهَدَ المِتَقَدِّمُونَ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالقَرَاءَاتِ فِي وَصْفِ ظَوَاهِرِ المِضَارَعَةِ فِي الحُرُوفِ أَوْ التَّقْرِيبِ فِي الحَرَكَاتِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَفْرَدُوا أَبْوَابًا مِنْ كِتَابِهِمْ لِدِرَاسَةِ بَعْضِ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ، وَاسْتَفَاضُوا فِي وَصْفِهَا وَتَقْسِيمِهَا وَبَيَانِ عِلْلِهَا وَأَصُولِهَا، فَإِنَّ ظَاهِرَةَ الإِيتِاعِ لَمْ تَظْفَرِ مِنْهُمْ بِمِثْلِ هَذِهِ العِنَايَةِ، بَلْ جَاءَتْ إِشَارَاتُهُمْ إِلَيْهَا مَقْتَضِبَةً فِي ثَنَايَا كِتَابِهِمْ.

وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّ أَجْمَعَ فِي هَذَا المِطْلَبِ بَعْضَ النُّصُوصِ الوَارِدَةِ فِي كِتَابِ أئِمَّةِ اللُّغَةِ المِتَقَدِّمِينَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالإِيتِاعِ وَشَوَاهِدِهِ؛ وَذَلِكَ لِلوَقُوفِ عَلَى حُدُودِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَلِتَمْيِيزِ مِصْطَلَحِ الإِيتِاعِ مِنْ خِلَالِ مَوَاطِنِ اسْتِعْمَالِهِ فِي هَذِهِ الشَّوَاهِدِ، مَعَ الأَخْذِ فِي الِاعْتِبَارِ أَنَّ تَرَاثِنَا النُّحُوِيَّ الضَّخْمَ قَدْ يَخْلُو فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ مِنَ الِاسْتِقْرَاءِ الكَامِلِ لِصُورِ الظَّاهِرَةِ الوَاحِدَةِ مِنَ الظَّوَاهِرِ النُّحُوِيَّةِ، لَكِنِّي سَأَجْتَهِدُ فِي تَوْضِيحِ مَفْهُومِ الإِيتِاعِ وَتَجْلِيَّتِهِ مِنْ خِلَالِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا.

[١] المِضَارَعَةُ: مَعْنَاهَا المِشَابَهَةُ وَالمِضَاهَاةُ، وَالمِرَادُ بِهَا: تَقْرِيبِ الحُرُوفِ مِنَ الحُرُوفِ حَتَّى يَضَاهِيهِ وَيَصِيرُ مِثْلَهُ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ. (ر: لِسَانُ العَرَبِ ٨ / ٢٢٣ مَادَّة: ض ر ع).

مصطلح الإتياع عند سيبويه (ت: ١٨٠هـ):

يعتبر الإمام سيبويه من أوائل النحاة الذين تحدثوا عن أثر تجاوز الحروف [١]، وقد أبرز مصطلح الإتياع في سفره العظيم، واستعمله في مواطن عديدة، منها:

١- الإتياع الحركي للتخلص من التقاء الساكنين:

فمن ذلك ما يقع في الوقف، نحو قوله: «وقالوا: هذا عدلٌ وفِسلٌ؛ فأتبعوا الكسرة الأولى» [٢].

فأطلق الإتياع في هذا النص على تغيير حركة عين الكلمة لأجل التخلص من التقاء الساكنين في حالة الوقف، وكان الأصل: (هذا عدلٌ وفِسلٌ)، فلما عرض سكون الوقف عدلوا عن تحريك الدال والسين من (عدل)، و(فِسل) بحركة النقل - أعني الضم -؛ لئلا يؤول ذلك إلى وزن (فعل) الذي استثقلوه واجتنبوه في كلامهم، ولجأوا إلى تحريكهما بحركة الإتياع لفاء الكلمة المكسورة في الكلمتين، ولم يكن في هذه الكسرة بيان لإعراب الكلمة الموقوف عليها.

وقد عبّر سيبويه عن مفهوم الإتياع تعبيراً دقيقاً خلال معالجته لقضية التخلص من التقاء الساكنين في المضعف من الأفعال، حيث قال: «اعلم أن منهم من يُحرِّك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضمّوه، وإن كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك: (رُدُّ)، و(عَضُّ)، و(فِرٌّ) يافتي، و(اقشعِرٌّ)، و(اطمِئِنٌّ) و(استعدُّ)، و(اجتَرٌّ)، و(احمَرٌّ)، و(ضارٌّ)؛ لأن قبلها فتحةً وألفاً؛ فهي أجدر أن تُفتح...» [٣].

[١] ر: الأصوات العربية وصفٌ وتحليلٌ ص: ٣٨.

[٢] الكتاب، ت. عبد السلام هارون (٤/ ١٧٣).

[٣] المصدر السابق ٣/ ٥٣٢، صدر باب ترجم له بقوله: «هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل، من غير أهل الحجاز».

وهو وإن لم يصرِّح في هذا النصِّ بالإبتاع، إلاَّ أنه قد عرَّفَ هنا الإبتاعَ الحركيَّ في مساره الرجعيَّ بأنَّه: (تحريك الآخر كتحرريك ما قبله).

٢- الإبتاع بكسر هاءِ الضميرِ المفردِ:

وَصَفَ سَبَبِيَّوِيَّهَ الإبتاعِ فِي هَاءِ الضميرِ بقوله: «اعلمَ أنَّ أصلَهَا الضمُّ وبعدها الواوُ، لأنَّهَا فِي الكلامِ كُلِّهِ هَكَذَا، إلاَّ أَنْ تدرَكَهَا هذه العلةُ التي أذكَرُهَا لَكَ، وَلَيْسَ يَمْنَعُهُمْ مَا أذكَرُهُ لَكَ أَيضًا مَنْ أَنْ يُخْرِجُوهَا عَلَى الأَصْلِ، فَالهاءُ تَكْسِرُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ياءٌ أَوْ كَسْرَةٌ... فَالكسرةُ هُنَا كَالإِمَالَةِ فِي الألفِ لِكسرةِ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا نَحْو: (كِلاب) وَ(عابِد)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِهَيِّ قَبْلُ)، وَ(لَدَيْهِ مَالٌ)، وَ(مَرَرْتُ بِدَارِهِي) ... وَأَهْلُ الحِجَازِ يَقُولُونَ: (مَرَرْتُ بِهُو قَبْلُ)، وَ(لَدَيْهُ مَالٌ)، وَيَقْرَأُونَ: {فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهِو الأَرْضُ}» [١].

فَنَرَاهُ فِي هَذَا النِّصِّ يَقَرُّرُ أَنَّ الإبتاعَ فِي هَاءِ الضميرِ كَالإِمَالَةِ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا خُرُوجٌ عَنِ الأَصْلِ قُصِدَ بِهِ تَخْفِيفُ النِّطْقِ، وَأَنَّ أَهْلَ الحِجَازِ يُجْرُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الأَصْلِ، بِخِلَافِ التَّمِيمِيِّينَ الَّذِينَ تَسَمُّ لِهَجْتِهِمْ بِالتَّخْفِيفِ بالإبتاعِ وَالإِمَالَةِ وَنَحْوَهُمَا.

٣- إبتاع هاءِ الضميرِ للكسرِ مَعَ الفِصْلِ بَيْنَهُمَا:

تَعْتَبَرُ حَرَكَةُ هَاءِ الضميرِ مِنَ المِوَاطِنِ الَّتِي وَظَّفَ فِيهَا سَبَبِيَّوِيَّهَ مِصْطَلَحِ الإبتاعِ مَعَ وَجُودِ الفِصْلِ بَيْنَ الحَرَكَتَيْنِ التَّابِعَةِ وَالمِتْبِوعَةِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: «وَاعْلَمُ أَنَّ قَوْمًا مِنْ رِبِيعَةَ يَقُولُونَ (مِنْهُمْ) أَتَبَعُوهَا الكسرةُ، وَلَمْ يَكُنِ المَسْكُونُ حَاجِزًا حَصِينًا عِنْدَهُمْ، وَهَذِهِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الهَاءِ وَالكسرةِ فَالزَّمِ الأَصْلَ» [٢].

فاسْتَعْمَلَ هُنَا لَفْظَ الإبتاعِ قاصِدًا بِهِ العِلاَقَةَ الحاصِلَةَ بَيْنَ كسرةِ الميمِ وَضَمَّةِ الهاءِ

[١] الكتاب ٤ / ١٩٥، تح: عبد السلام هارون.

[٢] المصدر السابق (٤ / ١٩٦)

في نحوٍ (منهم)؛ إذ الأصل في هذه الهاء أن تُضَمَّ، فكُسِرَتْ إِتْبَاعًا لكسرة الميم ليصير اللفظُ بهما من جهةٍ واحدةٍ، وهذا من إِتْبَاعِ اللَّاحِقِ لِلسَّابِقِ مع عدم الاعتدادِ بالسَّاكِنِ الواقعِ بينهما؛ لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ.

وقد أُطْلِقَ بعضُهُم على هذا الضربِ من الإِتْبَاعِ مصطلحَ «الْوَهْمِ»، وذلك كما في قول السيوطي (ت: ٩١١هـ): «ومن ذلك الوَهْمُ في لغةِ كلب؛ يقولون: (منهم) و(عَنهم) و(بينهم)، وإن لم يكن قبلَ الهاءِ ياءٌ ولا كسرةٌ»^[١].

ونسب سيبويهِ هذه اللغةَ إلى بطونٍ ربعةٍ من قبيلةِ كلبٍ، ومعلومٌ أنَّ كلبًا من قبائلِ البدو^[٢]، والإِتْبَاعُ بوجهٍ عامٍ من خصائصِ اللهجاتِ البدويةِ لما تميّزت به من تخفيفِ النطقِ وتجانسِ الحركاتِ.

وقد ظهَرتِ الصبغةُ البصريةُ بجلاءٍ في وسمِ سيبويهِ تلكَ اللغةَ بالرداءةِ؛ وذلك لمخالفتها القياسَ الذي أصَّله نحاةُ البصرةِ.

وبنحو ذلك وصف سيبويهِ ما يُعرَفُ بالوَكْمِ بقوله: «وقال ناسٌ من بكرِ بنِ وائلٍ: (من أحلامِكُم) و(بِكِم) شبَّهها بالهاءِ؛ لأنَّها علمٌ إضمارٍ، وقد وقعتْ بعدَ الكسرةِ، فأُتبعَ الكسرةُ الكسرةُ»^[٣].

وهذا الوكْمُ المذكورُ يُعَدُّ كذلك من إِتْبَاعِ اللَّاحِقِ لِلسَّابِقِ، وكافُ الخطابِ في الوكْمِ مقيسةٌ على هاءِ الضميرِ في الوَهْمِ، بجامعِ الإضمارِ وأصالةِ الضمِّ فيهما.

[١] المزهري في علوم اللغة وأنواعها ١ / ١٦٧، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

[٢] ر: المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[٣] الكتاب ٤ / ١٩٧، تح: عبد السلام هارون.

قال السيوطي: «ومن ذلك الوكُم في لغة ربيعة وقوم من كلب؛ يقولون: (عليكم) و(بكم)، حيث كان قبل الكاف ياءً أو كسرة» [١].

٤- الإبتاع في أبنية مخصوصة من الأسماء:

يمثل كسر فاء (فَعِيل) حلقي العين عند سيبويه صورةً مُطَرِّدَةً من صور التوافق الحركي في لهجة التميميين؛ إذ أتبعوا فتحة الفاء للكسرة الطويلة بعد العين، فصارت: «فَعِيل» بكسرتين، وذلك قوله: «وفي (فَعِيل) لغتان؛ فَعِيل، وفَعِيل، إذا كان الثاني من الحروف الستة، مطرّد ذلك فيهما لا ينكسر في (فَعِيل) ولا (فَعِل)، إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم، ذلك قولك (لَيْئِم)، و(شَهِيد)، و(سَعِيد)، و(نَحِيف)، و(رَغِيف)، و(بَخِيل)، و(بَيْئِس)، وكذلك (فَعِل) إذا كان صفةً أو فعلاً أو اسماً، وذلك قولك: (رَجُلٌ لِعَب)، و(رَجُلٌ مِحْك)، أما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس» [٢].

ويظهر جلياً في هذا النصّ وما سبقه ربطُ ظاهرة الإبتاع باللهجات البدوية، فالبدو ينزعون دائماً في كلامهم إلى تخفيف النطق بالإمالة وإتباع الحركات، ويكثرون من استعمال الإدغام ونحوه من ظواهر التقريب، بخلاف الحجازيين الذين يتمسكون بالأصل غالباً.

وينطبق ذلك أيضاً على توفيق الحركات في صيغة (فَعِل) نحو: (شَهْد)، و(لِعَب)، ففيه عند التميميين إبتاع فتحة الفاء لكسرة العين، لتصير (شَهْد)، و(لِعَب) بكسر الفاء والعين، والحجازيون يأخذون في ذلك كله بفتح الفاء؛ لأنه الصيغة القياسية.

٥- الإبتاع في الحركات مطلقاً:

استعمل سيبويه مصطلح الإبتاع لوصف تقريب الحركات بوجه عام، ومن ذلك

[١] الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص: ١٥٥، ط: البيروتی.

[٢] المصدر السابق ٤ / ١٠٨.

قوله: «وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: (مِغْيِرَةٌ) و(مِعِين) فَلَيْسَ عَلَى هَذَا، وَلَكِنَّهُمْ أَتْبَعُوا الْكِسْرَةَ الْكِسْرَةَ، كَمَا قَالُوا: (مِئْتِن)، و(أَجْوُوك) و(أَنْبُوك) يريد: (أَجِيئُكَ) و(أَنْبِيئُكَ)» [١].

ونلاحظ في هذا النص أنه يفسر كسر الميم من (مِغْيِرَةٌ) و(مِعِين) بالإتباع، وهو إتباع سابقٍ لللاحق، على عكس ما سبق في هاء الضمير وكاف الخطاب من إتباع اللاحق للسابق، وجعل قياس ذلك ما وقع من الإتباع بكسر الميم لكسر التاء في نحو: (مِئْتِن)؛ إذ الأصل فيها ضم الميم وكسر التاء (مِئْتِن)، ومثله ما أورده من ضم الجيم من (أَجِيئُكَ) وضم الباء من (أَنْبِيئُكَ) إتباعاً لضمة الهمزة بعدهما، فهو كذلك من إتباع السابق لللاحق.

وتشترك الصور الأصلية لهذه الشواهد في حصول الثقل بالانتقال من الكسرة إلى الضمة والعكس؛ فغيّرت إحدى الحركتين -وهي الأولى- لتصير مثل اللاحقة، فحصل التجانس بذلك، وعمل اللسان عملاً واحداً بكسرتين أو ضمّتين، ولم يمنع من ذلك الفصل بالساكن في نحو: (مِئْتِن)، ولا امتداد الحركة وتولّد المد منها في نحو: (أَجْوُوك)؛ لأن الساكن حاجز غير حصين كما أسلفنا.

٦- الإتباع بالجرّ على الجوار:

قال سيبويه في توجيه الجرّ في قول بعض العرب (هذا جحر ضبّ خرب): «ومع هذا أنّهم أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر، نحو قولهم: (بهم)، و(بدارهم)، وما أشبه هذا» [٢].

فعدّ سيبويه الجرّ في كلمة «خرب» من قبيل الإتباع بالجرّ، وهو ضرب من الإتباع يختص بالكلمات المتجاورة، فيفترق بذلك عن الإتباع الحركي الذي يقع في الحروف المتجاورة من كلمة أو كلمتين، وسيأتي بيانه في أقسام الإتباع.

[١] الكتاب، تح: عبد السلام هارون ١/٣٣٢ و٤/١٠٩.

[٢] المصدر السابق ١/٤٣٦.

مصطلح الإبتاع عند المبرّد (ت: ٢٨٥ هـ):

نجد كذلك ذكر الإبتاع الحركي عند المبرّد في ثنايا كتابه (المقتضب)، ومن المواطن التي استعمل فيها هذا المصطلح:

١- الإبتاع في المجموع بالألف والتاء من الأسماء:

يظهر ذلك في حديث المبرّد عن صوغ الأسماء المجموعة بالألف والتاء من المفرد (فُعَلَةٌ) بضم الفاء، قال: «... ففيه ثلاثة أوجه: إن شئت قلت (فُعَلَات) وأتبعَت الضمّة الضمّة كما أتبعَت الفتحة الفتحة، وإن شئت جمعته على (فُعَلَات) فأبدلت من الضمّة إلى الفتحة لِخِفَتِهَا، وإن شئت أسكنت فقلت (فُعَلَات) كَمَا تَقُولُ فِي (عَضُد): عَضُد، وَفِي (رُسُل): رُسُل، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وواحدُهَا (خُطُوة) وَقَالَ الشَّاعِر:

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَاتُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلُطُ الْجَدَّ بِالْهَزَلِ [١]

ينشدون: (رُكْبَاتُنَا) و(رُكْبَاتُنَا)، وَهَذِهِ الْآيَةُ تُقْرَأُ عَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ فِي (الظُّلُمَات) و(الظُّلُمَات) و(الظُّلُمَات) ...» [٢].

وهو في هذا النص يُخَرِّجُ وَجَهَ ضَمِّ الْعَيْنِ فِي (فُعَلَاتِ) الَّذِي مَفْرُودُهُ (فُعَلَةٌ) نَحْو: (ظُّلُمَاتِ)، و(خُطُوات) عَلَى الْإِبتَاعِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَالشَّاذَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْآيَةِ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وَهَمَّ يَقْصِدُونَ بِالتَّخْفِيفِ فِي عَيْنِ هَذِهِ الْجُمُوعِ مَطْلُوقِ التَّحْرِيكِ، وَيَقَابِلُهُ الْإِسْكَانُ الْمَعْبَّرُ عَنْهُ بِالتَّخْفِيفِ. وَسَتَأْتِي شَوَاهِدُ ذَلِكَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ فِي مَبْحَثِ الْإِبتَاعِ فِي الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مِنْ مَبَاحِثِ فَرَشِ الْقِرَاءَاتِ.

[١] هذا البيت من شواهد سيبويه في باب تكسير الواحد للجمع، وهو لعمر بن شاس الأسدي. (ر: الكتاب ٣ / ٥٧٩)، ومعناه: أنهم لما أيقنوا أننا سنحاربهم لا محالة استسلموا لنا.

[٢] المقتضب للمبرّد ١٨٩ / ٢.

٢- إِتْبَاعِ مِيمِ الْجَمْعِ لِهَاءِ الضَّمِيرِ:

استعمل المُبْرَدُ مصطلحَ الإِتْبَاعِ أَيضًا فِي تَفْسِيرِ كَسْرِ مِيمِ الْجَمْعِ تَبَعًا لِكَسْرِ هَاءِ الضَّمِيرِ قَبْلَهَا، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسُرُ الْهَاءَ لِحَفَائِهَا وَيَدْعُ مَا بَعْدَهَا مَضْمُومًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ الْخَفِيَّةِ، فَيَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِمْ)، وَالْإِتْبَاعُ أَحْسَنُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: (مَرَرْتُ بِهِمِي)، وَ(نَزَلْتُ عَلَيْهِمِي)»^[١].

وَسَيَأْتِي تَفْصِيلٌ لَشَوَاهِدِ هَذَا الْإِتْبَاعِ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ضَمْنَ مَبْحَثِ الْإِتْبَاعِ فِي تَحْرِيكِ مِيمِ الْجَمْعِ، وَهُوَ مِنْ مَبَايِطِ أَصُولِ الْقِرَاءَاتِ.

٣- الْإِتْبَاعُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ الْمَضْعَفِ:

ذَكَرَ الْمُبْرَدُ الْإِتْبَاعَ بِوَصْفِهِ وَجْهًا مِنْ أَوْجِهِ التَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ الْمَضْعَفِ، مِثْلَ (غُضُّ)؛ إِذِ يَجُوزُ فِي تَحْرِيكِهِ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ، يَقُولُونَ: (غُضُّ يَا فَتَى)، وَ(غُضُّ)، وَ(غُضُّ)، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ:

«... أَمَّا الْكُسْرُ فَعَلَى أَنَّهُ أَصْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَأَمَّا الضَّمُّ فَلِلْإِتْبَاعِ، وَأَمَّا الْفَتْحُ فَلِأَنَّهُ أَحْفُ الْحَرَكَاتِ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُحَرِّكُ الْآخَرَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ (مَسَّ) جَازَ فِيهِ الْفَتْحُ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ لِحَفَّتِهِ، وَلِلْإِتْبَاعِ، وَجَازَ الْكُسْرُ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ...»^[٢].

وَالْمَقْصُودُ بِالْإِتْبَاعِ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ: تَحْرِيكُ آخِرِ الْفِعْلِ الْمَضْعَفِ بِحَرَكَةِ مُوَافَقَةٍ لِحَرَكَةِ فَاءِ الْفِعْلِ قَبْلَهُ، وَهِيَ الضَّمُّ فِي نَحْوِ: (غُضُّ)، وَذَلِكَ بِقَصْدِ التَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا مَدْغَمٌ لَا يَصْلُحُ تَحْرِيكُهُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَحْرِيكُ الثَّانِي عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَهَا.

[١] المصدر السابق (١/ ٢٦٩)

[٢] المصدر السابق - باب تصرف الفعل إذ اجتمعت فيه حروف العلة (١/ ١٨٤).

والكسرُ في ذلك كلُّهُ هو الأصلُ، وقد تنفُقُ حركةُ التخلُّصِ الأصليَّةُ وحركةُ الإِتباعِ في نحو: (فِرٌّ)، فيحتملُ أن يكونَ تحريكُهُ بالكسرِ إِتباعاً، ويحتملُ أن يكونَ ذلكَ على أصلِ التخلُّصِ من اجتماعِ الساكنينِ.

وسياًتي بيانُ شواهدِ هذا النوعِ من الإِتباعِ في القراءاتِ الأربعِ عشرة، وذلكَ ضمنَ المبحثِ السادسِ من مباحثِ توجيهِ أصولِ القراءاتِ.

مصطلحُ الإِتباعِ عند أبي عليِّ الفارسيِّ (ت: ٣٧٧هـ):

توسَّعَ الإمامُ أبو عليِّ الفارسيُّ في الحديثِ عن إِتباعِ الحركاتِ وأقسامِهِ، وكان من جملةِ مساهماتِهِ وتقريراتِهِ:

١- تقسيمُ الإِتباعِ الحركيِّ وفقاً لنوعِ الحركتينِ التابعة والمتبوعة:

قسَّم الفارسيُّ الإِتباعَ الحركيَّ إلى ضربينِ بقوله: «والحركةُ التي تتبَعُ الحركةَ على ضربينِ: أحدهما: إِتباعُ حركةٍ ليست للإعرابِ حركةٌ ليست للإعرابِ، نحو: (مِغيرة)، و(مِنتن)، و(يعفِر)، و(ظُلُمات)، والآخر: إِتباعُ حركةٍ ليست للإعرابِ حركةٌ إعرابٍ، وذلك مثل: (امرؤ)، و(ابنم)، و(فوك)، و(أجوعك)، و(أنبؤك)، والحرفُ المذكورُ في الكتابِ بعكسِ هذه القسمةِ من النادرِ الذي لا حكمَ له»^[١].

وهو يعني بالحرفِ المذكورِ في الكتابِ ما أورده سيبويهِ من قولِ الشاعر «اضربِ الساقينِ إمك هابل»؛ لأنَّ فيه إِتباعَ حركةِ الإعرابِ حركةَ البناءِ، وذلك لأنَّ الأصلَ في ميمِ كلمةِ (أُمك) هو الرفع، فكسرها الشاعرُ إِتباعاً لكسرةِ الهمزةِ السابقةِ عليها، والهمزةُ مكسورةٌ كذلك على الإِتباعِ لكسرةِ النونِ من كلمةِ (السَّاقينِ)، ولذلك أيضاً شواهدُ في قراءةِ حمزةَ والكسائيِّ سيأتي بيانُها في موضعِها من مباحثِ الإِتباعِ في فرشِ القراءاتِ.

٢- عدمُ الاطرادِ في إِتباعِ الحركاتِ:

يرى الفارسيُّ أنَّ إِتباعَ الحركاتِ بأبهِ السماعِ، فلا يقاسُ عليه، وهذا مسلكُ البصريينِ عموماً في نبذِ القياسِ، ولكنه استثنى من ذلك باباً واحداً هو إِتباعُ حركةِ التخلُّصِ من التقاءِ الساكنينِ في نحو: عَضَّ ورُدُّ وفرَّ، وقال في بيانِ ذلك: «فإن قلت: فقد قدمت

[١] الحججة في علل القراءات السبع للفارسي ١/ ٧٨، ط: دار الصحابة.

أنَّ حركة الإتياع لا تطرد، ولا يقاس عليها، قيل له: ليس هذا بقياس، ولكنه مسموع، كما أن (مغيرة) مسموع، وكما أن (جليّ) و(عصيّ) و(مُرْدِّين) كذلك، ومع ذلك فقد اطردت هذه الحركة في قول من قال: (رُدُّ) و(عَصَّ) و(فِرَّ)، والأظهر في (مُرْدِّين) أنه مطرَّدٌ في بابه» [١].

٣- كثرة وقوع الضرب التقدمي من الإتياع:

نقل أبو عليّ الفارسيّ عن الأَخفشِ قوله إنَّ إتياعَ الآخرِ الأوّلِ كثيرٌ في لغة العرب، وأكّد ذلك بما أورده عن الإمام عيسى بن عمر الثقفي أنَّ بعضَ العربِ يثقلُ كلَّ اسمٍ أوّله مضمومٌ إذا كان على ثلاثة أحرفٍ، نحو: العُسر، واليُسْر، والحُكْم، والرُّحْم [٢].

فعدّ ذلك كلّهُ من إتياعِ اللاحقِ للسابق.

٤- مخالفة القياس لأجل الإتياع:

ذكر الفارسيّ من أبواب الإتياع التي خولفَ فيها الأصل: كسرِ ياءِ المضارعة لأجل الإتياع؛ قال: «ومن ذلك أنهم قد احتملوا من أجل إتياع الحركات ما رفضوه في غيره، وذلك قولهم: يَخْطُفُ، ويَكْتَبُ، فكسروا الياء في المضارعة إتياعاً لما بعدها، ولولا ذلك لم تُكسر الياء؛ لأنَّ من يقول: أنتَ تعلم لا يقول: هو يعلم» [٣].

يعني بذلك أنَّ للعرب في نحو الفعل (يَخْطُفُ) الذي أصله (يَخْتَطِفُ): الإتياع بكسر الخاء لاجتماع الساكنين، ثم الإتياع بكسر الياء لكسرة الخاء، فيكسرون ياء المضارعة رغم استئصالهم لكسرها عند من لغته كسر حرف المضارعة مطلقاً، وهي لغة التلتلة المعروفة. وهذا يُظهِرُ شدّةَ حرصهم على توافق الحركات وتناسق الأصوات.

[١] المصدر السابق / ١ / ٧٥.

[٢] الحجة / ١ / ٧٥.

[٣] المصدر السابق / ١ / ٧٦.

مصطلح الإتياع عند ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ):^[١]

إذا ما انتقلنا إلى علامة العربية الفذّ أبي الفتح عثمان بن جنّي وجدناه يستفيض في ذكر أمثلة وشواهد الإتياع في كتابه الخصائص، فمن ذلك:

١- ما حكاه من مناقشة دارت بينه وبين شيخه أبي عليّ الفارسيّ في تعليل إتياع فاء (فَعِيل) فيما لم تكن عينه حرف حلق، قال:

«وقلت مرّة لأبي عليّ عليه السلام: قد حضرني شيءٌ في علة الإتياع في (نقيد) وإن عرى أن تكون عينه حلقية، وهو قرب القاف من الخاء والغين، فكما جاء عنهم النخير والرغيف، كذلك جاء عنهم (النقيد) فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم.

فالنقيد في الإتياع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون، فرضيه وتقبله، ثم رأيته وقد أثبتته فيما بعد بخطه في تذكرته»^[٢].

والإتياع في (فَعِيل) و(فَعِيلَة) يكثرُ وروده في حلقيّ العين، وقد قيّد سيبويه ذلك

[١] ابن جنّي: هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، إمام العربيّة، صاحبُ التّصانيف. لزمَ أبا عليّ الفارسيّ دهرًا، وسافرَ معه حتّى برعَ وصنّف، من أشهر كتبه: سرُّ صنّاعة الإعراب، والمنصف في شرح كتاب المازني في التّصريف، والخصائص، والمُحتسبُ في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها. توفي سنة ٣٩٢هـ. (انظر للاستزادة: سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٧ إلى ١٩. المؤلّف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ٢٥، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣ / ٣٣٥ و ٣٣٦ المؤلّف جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، المتوفى: ٦٤٦هـ. الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ٤).

[٢] الخصائص (١ / ٣٦٣).

بما كانت عينه حرفاً من حروفِ الحلقِ السّتّةِ، وهذا التقييدُ محلٌّ نظريٌّ؛ لورودِ بعضِ الشواهدِ التي لم تتقيد بحروفِ الحلقِ في بعضِ القراءاتِ الشاذّةِ.

فمثالٌ ما وردَ وعينه حرفٌ حلقٍ قراءةً أبي السّمّالِ في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١]، قرأها بكسر الباء من كلمة {بِهَيْمَةٌ} [١] على الإبتاع كما قالوا: (رَغِيف) بكسرِ أوله.

ومثالٌ ما وقفتُ عليه ممّا لم يتقيد بحرفِ الحلقِ جاء في قوله: ﴿أَوْ صَدِيقُكُمْ﴾ [النور: ٦١]، قرئَ بكسرِ الصادِ إبتاعاً لكسرةِ الدالِ {صَدِيقُكُمْ} [٢]، وقرئَ كذلك بكسرِ الواوِ إبتاعاً لكسرةِ الجيمِ في كلمة {وَجِيهًا} [٣] في قوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الْأَدْنِيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وليست فاءُ الكلمتينِ الأخيرتينِ حرفَ حلقٍ.

وعلى كل حالٍ فالإبتاعُ في وزن (فعليل) و(فعليلة) ينسبُ إلى التميميين [٤]، ولم يرد له نظائر في القراءات الأربعة عشر التي سنتناولها بالدراسة والتطبيق في هذه الرسالة.

٢- الحديث عن إبتاع الحركة للحرف:

ذكر ابنُ جنِّي أيضاً من ضروبِ التقريبِ إبتاعَ الحركةِ للحرفِ، قال: «ومن ذلك قولهم: «فَعَلَ يَفْعَلُ» مما عينه أو لامه حرفٌ حلقِيٌّ، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَسَعَرَ يَسَعَرُ، وَقَرَعَ يَقْرَعُ، وَسَحَلَ يَسْحَلُ، وَسَبَحَ يَسْبَحُ؛ وذلك أَنَّهُمْ ضَارَعُوا بَفَتْحَةِ الْعَيْنِ فِي

[١] ر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٤٢٤، ومعجم القراءات ٢/ ٢١٥.

[٢] ر: مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ١٠٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ١٩٢.

[٣] وهي قراءة ينسبونها لزيد بن علي، وقد ذكرها العكبري في إعراب القراءات الشواذ وخرّجها على الإبتاع كما قالوا: (الجنة لمن خاف وعيد الله). (ر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٣١٧).

[٤] ر: البحر المحيط ٣/ ٤٠٩، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠هـ.

المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة^[١]. وهو يصف هنا الإتيان الناتج عن قلب حركتي الضمة أو الكسرة المفترضتين في المضارع إلى الفتحة؛ لتلائم نطق الحرف الحلقّي وتناسبه؛ إذ يصحب صدور حروف الحلق من مخرجها اتساع في مجراها بالفم، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة^[٢]، فهذا من إتيان الصائت للصامت في اصطلاح المعاصرين، لذلك يقولون إن فتح الحرف الحلقّي أخف من تسكينه^[٣].

٣- إتيان حركة إعرابية لحركة غير إعرابية والعكس:

ذكر ابن جنّي أيضاً إتيان حركة الإعراب لحركة البناء في باب هجوم الحركات على الحركات، حيث قال: «... مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس، وهو كبيت الكتاب: (وقال اضرب الساقين إِمُّكَ هَابِلُ) كُسِرَتْ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، على حدّ قراءة من قرأ: {فَلِإِمِّهِ الثُّلُثُ}، فصار: (إِمُّكَ هَابِلُ)، ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الإتيان على ضمة الإعراب، فابتزتها موضعها، فهذا شاذ لا يُقاس عليه؛ ألا تراك لا تقول: (قِدْرِكَ واسعةٌ)، ولا (عِدْلِكَ^[٤] ثقيلٌ)، ولا (بِتِّكَ عاقلةٌ)^[٥]».

وقد احتجّ ابن جنّي في هذا النصّ بالقراءة المتواترة، ووجه بيت الشاهد بالإتيان للإتيان، كما يسمّيه بعضهم، وأبرز ابن جنّي كذلك قضية استهلاك حركة الإعراب لأجل الإتيان.

[١] الخصائص ١ / ٤٩٧.

[٢] ر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: ١١٣ و ١١٤، د. عبده الراجحي.

[٣] انظر: المصدر السابق ص: ١١٣.

[٤] العُدْل: هو نصف الجِمل يكون على أحد جنبي البعير، أو هو الكيس الكبير، والجمع: أَعْدال، وُعْدول. (ر: لسان العرب ١١ / ٤٣٢ مادة ع دل).

[٥] الخصائص (٢ / ٣٦٤، ٣٦٥).

وقال ابن جنِّي في موضعٍ آخر: «ومن التقريب قولهم: {الحمدُ لله}، و{الحمدُ لله}» [١].

فاستشهد بقراءتين من القراءات الشاذة [٢]، والفرق بينهما: أن القراءة الأولى من الإبتاع التقدُّمي، وفيه ضُمَّتْ لامُ الجرِّ إبتاعاً لضمِّ دالِ {الحمدُ}، وهذا من إبتاع حركة غير الإعراب لحركة الإعراب، والقراءة الأخرى على عكس ذلك؛ لأنَّ فيها كسراً دالِ {الحمدُ} إبتاعاً لكسر لامِ الجرِّ؛ إبتاعاً رجعيًّا، وهو من إبتاع حركة الإعراب لحركة غير الإعراب.

وقد أكثر النحاة النكيرَ على من قرأ بهاتين القراءتين؛ لما تضمنته من استهلاك حركة الإعراب والإخلالِ بها، ولذلك قال ابن جنِّي في ذلك ونظائره: «وقد دعاهم إيثاُرُ قربِ الصوتِ إلى أن أخلُّوا بالإعرابِ، فقال بعضهم: (وقال اضربِ الساقينِ إِمَّكَ هابِل)» [٣]، وهذا نحوُّ من {الحمدُ لله}، و{الحمدُ لله}، وجميع ما هذه حاله مما قُرِبَ فيه الصوتُ من الصوتِ جارٍ مجرى الإدغامِ بما ذكرناه من التقريب» [٤].

وهذه الشواهدُ تبيِّنُ قوَّةَ الحركةِ الإبتاعيةِ فيها، وأنَّها تتغلبُ أحياناً على حركةِ الإعرابِ؛ ويلاحظُ أنَّ إهمالَ الحركةِ الإعرابيةِ لأجلِ الإبتاعِ في هذه الأمثلةِ ونظائرها

[١] الخصائص ١ / ٤٩٧.

[٢] قراءة ضمِّ اللامِ إبتاعاً لضمِّ الدالِ قبلها تنسب إلى ابن أبي عبله، وقراءة كسر الدالِ إبتاعاً لكسرة اللامِ بعدها هي قراءة الحسن البصري، وسيأتي بيان وجه الإبتاع في قراءة الحسن في مباحث فرش القراءات. (ر: إعراب القراءات الشواذ ١ / ٨٧-٨٩).

[٣] هابِل: من هَبِلْتَهُ أُمَّهُ: نَكَلْتَهُ. وقال الجَوْهَرِيُّ: الهَبَلُ، بِالتَّحْرِيكِ، مَصْدَرٌ قَوْلِكَ هَبِلْتَهُ أُمَّهُ، و (هابِل) هنا على النسبة: أي ذات هبل، كحائض وطالق. (ر: لسان العرب ١٢ / ٦٨٦ مادة هب ل). وهذا الشاهد من شواهد سيبويه في الكتاب، ويُروى بكسر همزة (إمك) إبتاعاً لكسر نون (الساقين)، وبكسر الميم أيضاً إبتاعاً لكسر الهمزة. (انظر الكتاب: ٤ / ١٤٦)

[٤] الخصائص ١ / ٤٩٨.

لا يعتبر إخلالاً بالتركيب اللغوي؛ لأنّ اللبس من جهة المعنى مأمونٌ، ولا بأس بأن تُصَحِّي اللغة ببعض الحركات-ولو كانت حركات إعراب-؛ طلباً لخفة التوافق وجمال التناسق الصوتي، وحرصاً على الانسجام التام بين الحركات، وسيأتي بيان شواهد ذلك من القراءات الأربعة عشر في ثنايا الدراسة التطبيقية.

٤- الإتياع الكلمي بتغيير الصيغة:

ذكر ابن جنّي هذا النوع من الإتياع في كتابه المنصف، حيث قال: «وقالوا: ارجعن مآزوراتٍ غير مأجوراتٍ»^[١]، فهمزوا (مآزوراتٍ) وهو من الوزر؛ إتياعاً لهمزة (مأجوراتٍ)، وقياسه (موزورات) ...»^[٢]. يعني أنها بالواو (من الوزر)، وسوّغ همزها وقوع لفظ (مأجورات) المهموز بعدها (من الأجر)، ويكون الإتياع فيها إتياع الهمز للهمز بقصد المشاكلة أيضاً.

وقد توسع بعض متأخري النحاة في الاستشهاد لهذا الضرب الكلمي من الإتياع، كالسيوطي (ت: ٩١١ هـ) في كتابه الأشباه والنظائر في النحو^[٣]؛ إذ عقد باباً خاصاً للإتياع بنوعيه الحرفي والكلمي، فذكر عدداً لا بأس به من شواهد الإتياع الكلمي.

وذكر من جملة ذلك:

إتياع حركة فاء الكلمة لحركة فاء كلمة مجاورة؛ كقولهم: (هذا رجسٌ نجسٌ) بكسر

[١] وفيه أن خرج رسول الله ﷺ، فإذا نسوةٌ جلوسٌ، فقال: (ما يُجسُّكن؟ قلن: ننتظرُ الجنّاة، قال: هل تغيبلن قلن: لا، قال: هل تحملن؟ قلن: لا، قال: هل تدلين فيمن يُدلي، قلن: لا، قال: فارجعن مآزوراتٍ غير مأجوراتٍ): رواه ابن ماجه، رقم: ٣٠٨، وضعفه الألباني.

[٢] المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جنّي (٢/ ٣٢٦).

[٣] ر: باب الهمزة من كتاب الأشباه والنظائر (١/ ٢٧ - ٣٣): المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي. (ت: ٩١١ هـ). (الإصدار ٢٠١٤م). (تحقيق: الشربيني شريدة، المحرر) القاهرة: دار الحديث.

النون وإسكان الجيم من (نجس) إتياعاً لكسر الراء وسكون الجيم من (رجس)، وهو من المزاجية بين الألفاظ.

وحديث: (... لا دريت ولا تليت)^[١]، بإبدال الواو ياءً في الكلمة المتأخرة (تليت)؛ لتعاقب الياء^[٢] في الكلمة المتقدمة (دريت) على سبيل المشاكلة اللفظية بتأثير المجاورة.

وحديث: (أيتكن صاحبة الجمل الأدب تنبجها كلاب الحوآب)^[٣]، والأصل في (الأدب) الإدغام: الأدب، فورد الإتياع فيه بالفك لمشاكلة لفظ (الحوآب).

وحديث: (ورب الشياطين وما أضللن)^[٤]، وذلك إتياعاً لما سبقه من تأنيث الضمير في (أظللن)، و(أقللن)، والأصل أن يقال: (وما أضلوا).

وعدّ السيوطي من الإتياع الكلمي تنوين الكلمة لمجاورة كلمة منوئية، ومثّل له

[١] وهو من حديث أنس بن مالك - في عذاب الكافر والمنافق في قبره - قال: «وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي. كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ لَهُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَاقٍ مِنْ حَدِيدٍ صَرَبَهُ بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً فَيَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «يُضَيِّقُ عَلَيْهِ قَبْرَهُ، حَتَّى تَخْتَلِفَ أَضْلَاعُهُ». أخرجه البخاري (١٣٣٨) و (١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠) (٧١). والمقصود بقوله: (لا دريت ولا تليت): يعني ما علمت الحق ولا اتبعت من يدري أو قلدت من يعلمه.

[٢] ر: كتاب الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبد الهروي (١/ ٢٦٠).

[٣] وهذا الحديث رواه ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه أن رسول الله ﷺ قال لنسائه: (ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدب تخرج فينبجها كلاب الحوآب يقتل عن يمينها وعن يسارها قتلى كثير ثم تنجو بعدما كادت): السلسلة الصحيحة ١/ ٨٥٢.

[٤] وفيه أن النبي ﷺ، لم ير قرية يريد دخولها إلا قال حين يراها: (اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن، ورب الرياح وما ذرين، فإننا نسألك خير هذه القرية، وخير أهلها، ونعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها): صحيح ابن خزيمة، رقم: ٢٥٦٥، وقد حسنه الألباني لغيره وله شواهد يتقوى بها.

بتنوين (بلاّلاً) في حديث: (أنفق بلاّلاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً)^[١]؛ وذلك لأنّ الأصل في المنادى العلم المفرد أن يُبنى على الضمّ، وإنّما ساءت مخالفة هذا الأصل لأجل مجاورة كلمة (إقللاً) المنوّنة تنوين نصبٍ.

وجعل السيوطي من ذلك أيضاً تنوين ما لا ينصرف لمجاورة المصروف، ومثّل له بقراءة التنوين في صيغة منتهى الجموع (سلاسل) في قوله: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ٤]، وذلك بتأثير مجاورته للمنوّن ﴿وَأَغْلَالًا﴾، وهو إتباعٌ من الضرب الرجعيّ.

ومثّل له السيوطي أيضاً بقراءة الجمهور بتنوين {سبباً} في قوله: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾ [سورة النمل: ٢٢]، وقد وجّه التنوين فيها بمجاورة المنوّن ﴿بِنَبَأٍ﴾، وفي ذلك نظرٌ.

وسيكون لي عودةٌ بإذن الله لمناقشة هذه الشواهد، ولاستقصاء بقية ما وقفتُ عليه من شواهد التنوين للمجاورة في القراءات الأربعة عشر، وذلك في موضعه من مباحث الإتباع الكلميّ في فرش القراءات.

وبعد، فيتضح لنا من خلال العرض السابق أنّ مفهوم الإتباع عند المتقدمين لم يقتصر على علاقات التوافق التي تقع على مستوى الحروف أو الحركات فحسب، بل اتّسعت آفاقه لديهم لتشمل الإتباع على مستوى الكلمات أيضاً، سواءً كان ذلك بتغيير الصيغة أو بالتنوين أو بالجرّ على الجوار. وستقف في المطلب الآتي بإذن الله على مفهوم الإتباع عند علماء اللغة المعاصرين وعلماء الصوتيات المحدثين.

[١] وهذا الحديث صححه الألباني في الجامع الصغير، رقم: ١٥١٢، وهو في مسند [اليزار] عن بلال وعن أبي هريرة، [طب] عن ابن مسعود. صحيح الترغيب ٩٣٣. (ر: صحيح الجامع الصغير وزياداته للألباني / ١ / ٣١٦).

المطلب الثاني: الإبتاع عند علماء الصوتيات المعاصرين.

أطلق اللغويون المعاصرون على ظاهرة الإبتاع اسم: التوافق الحركي Vowel harmony. والغرض من هذا التوافق أن تنسجم الأصوات المتجاورة ويعمل بها اللسان من جهة واحدة مما يؤدي إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء الكلام. والإبتاع عند المتأخرين ظاهرة تختص بالصوائت (الحركات) دون الصوامت؛ إذ إن تتابع الحركات المماثلة أخف على اللسان من الانتقال من حركة إلى أخرى، وهذا الإبتاع قد يحصل في كلمة واحدة أو في كلمتين.

يؤكد ذلك د. عبده الراجحي بقوله: «والإبتاع الذي نقصده هنا هو ما نجده من تأثير الصوائت القصيرة بعضها ببعض؛ إذ يحدث أن يتجاوز أو يتقارب صائتان قصيران في كلمة أو كلمتين فيتأثر أحدهما بالآخر وينقلب إلى جنسه، ويؤدي ذلك إلى انسجام في الأصوات»^[١].

ويعرفه د. محمود فهمي حجازي بقوله: «وهذه الظاهرة تدخل أيضاً في باب المماثلة، وهي هنا مماثلة حركة لحركة أخرى مماثلة تامة»^[٢]. وهو بذلك يبين أن الإبتاع ضرب خاص من ضروب المماثلة الصوتية الكلية أو التامة بين الصوائت القصيرة.

ويعرفه د. كريم حسام الدين بأنه: «تأثير الحركة الأساسية في الكلمات أو المقاطع على الحركة التالية أو السابقة بالمماثلة». فهذا الضرب من التأثير يكون تقدماً أو رجوعاً على النحو الذي سبق تفصيله في ظواهر المماثلة.

[١] اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: ١٤٣، المؤلف: د. عبده الراجحي.

[٢] علم اللغة العربية ٢٢٩ المؤلف: د. محمود فهمي حجازي، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع عدد الأجزاء: ١.

ويؤخذ على التعريفات السابقة أنها حصرت مصطلح الإتياع في الإتياع الحركي. ويعارض الحصر السابق ما ورد في نصوص الأئمة المتقدمين، فقد أشاروا إلى أنواع أشمل وأوسع من الإتياع الحركي، وذلك نحو:

❖ إتياع الحركة للحرف: وهو الذي قرره ابن جني في النصوص التي سقناها في المبحث السابق، وفيه تُقلب حركتا (الضمة أو الكسرة) إلى (الفتحة) لتلائم نطق الحرف الحلقي وتناسبه، وذلك في قوله: «ومن ذلك قولهم: (فَعَلَ يَفْعَلُ) مما عينه أو لامه حرف حلقي، نحو: (سَالَ يَسَالُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَسَعَرَ يَسْعَرُ، وَقَرَعَ يَقْرَعُ، وَسَحَلَ يَسْحَلُ، وَسَبَحَ يَسْبَحُ)»^[١].

❖ الإتياع في الكلمات: ومنه الإتياع بالجر على الجوار الذي سبق في نص سيبويه: «ومع هذا أنهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسرَ الكسر»^[٢]، ومنه الإتياع بتغيير بنية الكلمة وصياغتها بتأثير المجاورة، وهو الذي في قول ابن جني: «وقالوا: (ارجعن مازوراتٍ غير مأجوراتٍ)، فهمزوا (مازوراتٍ) وهو من الوزر؛ إتياعاً لهمزة (مأجوراتٍ)»^[٣]، ومنه أيضاً الإتياع بالتنوين لمجاورة كلمة منونة، وهو في قول السيوطي: «ومنه: إتياع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها، كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْإِنْسَانِ: ٤﴾ في قراءة من نون الجميع، وكحديث (أنفق بلائاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً)»^[٤]، إلى غير ذلك من شواهد الإتياع التي خرجت عن حد الإتياع كما عرفه المتأخرون.

[١] الخصائص ١ / ٤٩٧.

[٢] الكتاب ١ / ٤٣٦.

[٣] المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني (٢ / ٣٢٦).

[٤] الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٩.

ومن جهةٍ أخرى فقد توسع بعضهم بإدخالِ صورٍ من المماثلةِ الجزئيةِ في مصطلحِ الإبتاع، وذلك نحو ما عرَّفَتْ به د. فوزية الإدريسي الإبتاع حيث قالت: «تأثُرُ صوتِ بصوتٍ مجاورٍ له على سبيل التقريب والتجانس بينهما كلياً أو جزئياً، فيصير مثله أو قريباً منه»^[١]. ونحو ما عرّفه به د. أحمد الفيومي: «النطقُ بالحركةِ على حذوٍ ومثالِ حركةٍ أخرى في كلمتها أو في كلمةٍ مجاورةٍ، وكذا النطقُ بها على وجهٍ يناسبُ ويلائمُ الحركةَ قبلها أو بعدها»^[٢].

فقول د. فوزية: «كلياً أو جزئياً ليصير مثله أو قريباً منه»، وقول د. الفيومي: «وكذا النطق بها على وجه يناسب الحركة قبلها أو بعدها» يراد بذلك توسيع مفهوم الإبتاع ليشمل جميع ظواهر التقريب في الصوائت، وهذا ما ظهر لي بوضوح في رسالة الإبتاع في اللغة العربية للدكتورة فوزية؛ إذ جعلت مصطلحات المماثلة والمشاكلة والتقريب كلّها مكافئة للإبتاع ومساوية له، ويتضح ذلك في قولها: «وللإبتاع مترادفات كثيرة، هي: المماثلة، والمشاكلة، والمجانسة، والمناسبة، والتقريب»^[٣]، حتى إنها أدخلت في مباحث الإبتاع شواهد كثيرة من الإمالة للمناسبة، وفيها تأثر الحركة بحركة مجاورة دون أن تقلّب إلى حركة مماثلة لها تماماً، بل تكون الإمالة في ذلك من قبيل المماثلة الجزئية لا الكلية.

وعلى كلّ حالٍ فالتعريفان السابقان يصدقان بشموليتهما على ما يسمّيه المتقدمون تقريباً أو تجنيساً في الحركات، وما أطلق عليه علماء الأصوات المماثلة الصوتية في الحركات.

[١] ينظر رسالة الإبتاع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ١.

[٢] ر: بحث بعنوان: «جماليات المناسبة الصوتية في اللغة العربية» للدكتور: أسامة عبد العزيز جاب الله، كلية الآداب-كفر الشيخ. البحث منشور في منتدى الفصحح.

[٣] ر: رسالة الإبتاع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ٣.

ولعلّ تتبع استعمال مصطلح الإتياع عند الأقدمين يقودنا إلى الاقتصار مثلهم في أقسامه وشواهده على ما حصلت فيه مماثلةً كليّةً، مع الاتساع من جهة المستويات التي يدخل فيها الإتياع، ليشمل المماثلة على مستوى الحركات والكلمات.

ومعلوم أنّ الإتياع الحركي والإمالة يتفقان في كونهما من ظواهر التقريب، وفي أنّهما يختصان بالصوائت، ويفترقان في درجة المماثلة، التي تكون كليّة في الإتياع، وجزئية في الإمالة، فالإتياع الحركي يختص بتصيير الحركة مثل مجاورتها تمامًا بقصد المجانسة، والإمالة تنقلب فيها فتحة الحرف إلى حركة بين الفتحة والكسرة بتأثير مجاورة كسرة سابقة أو لاحقة.

فالأولى إذاً أن يعطى كل مصطلح ما هو حقّه، وذلك لئلا يحصل هذا الخلط والتداخل، فيختص مصطلح الإتياع بما يصير فيه التابع مثل المتبوع تمامًا، ثم إنّ الإمالة - وإن كانت ظاهرة مؤاخية للإتياع الحركي - فبينهما من الفارق ما يدل على أنّ الإمالة للمناسبة شيءٌ والإتياع شيءٌ آخر، وربّما تداخلت الظاهرتان في مواطن، وذلك نحو: الإتياع في الإمالة، ويُقصدُ به: أن تمال الحركة إتياعاً لإمالة الحركة المجاورة، وله شواهد كثيرة في القراءات المتواترة سيأتي تفصيلها في مبحث الإمالة من مباحث الأصول.



المطلب الثالث: التعريف المقترح للإتياع وأقسامه:

اجتهدتُ- في ضوء النصوصِ والشواهدِ السابقة- من أجل الوصولِ إلى تعريفٍ دقيقٍ يكون مستوعباً للإتياعِ على مستوى الحروفِ والكلماتِ، وسيأتي في هذا المطلب بيان التعريف المقترح وتفصيل أقسام الأتياع ومستوياته.

مسألة (١): التعريف المقترح للإتياع:

يمكن تعريف الإتياع بأنه «تغييرُ حرفٍ عمّا حقُّه أن يكونَ عليه لمماثلةِ حرفٍ آخرٍ، أو تغييرُ كلمةٍ عمّا حقُّها أن تكونَ عليه لمماثلةِ كلمةٍ أخرى، وذلك على سبيلِ الموافقةِ التامةِ بتأثيرِ المجاورةِ أو القربِ».

فأمّا الإتياع الذي يكون على مستوى الحروف، فمنه الإتياع الحركي، ومنه إتياع صفاتِ الحروفِ كالتفخيم والترقيق، وأمّا الإتياع الذي يكون على مستوى الكلمات فهو من قبيلِ المشاكلةِ كما سيأتي.

مسألة (٢): الغرض من الإتياع:

يهدف الإتياع عموماً إلى:

✽ تسهيل النطق والاقتصاد في الجهد العضلي؛ إذ يعمل اللسان في الإتياع من جهة واحدة.

✽ الانسجام بين الأصوات المتجاورة؛ سواءً أكانت في كلمةٍ واحدةٍ أم في كلمتين. فعلى مستوى إتياع الحركات: فإنَّ النطق بحركتين متتاليتين متماثلتين ككسرتين أو ضممتين يكون أيسر على الناطق من النطق بحركتين متخالفتين، سيّما الكسرةُ بعد الضمّة والعكس.

وعلى مستوى إتياع الكلمات: فإنَّ النطق بالكلمة على نسق كلمةٍ مجاورةٍ لها يكون أيسرَ وأقلَّ كلفةً على المتكلم، وأجملَ جرسًا في أذن المستمع، يتضح ذلك في همز الكلمةٍ لمجاورة كلمةٍ مهموزة، أو تنوين كلمةٍ ممنوعةٍ من الصرفٍ لمجاورة كلمةٍ مصروفةٍ، وما يحققه ذلك من الانسجام بين المقاطع الصوتية المتجاورة.

مسألة (٣): أقسام الإتياع في اللغة العربية:

يمكن تقسيم الإتياع في اللغة العربية باعتبارياتٍ متعددة: فمن ذلك تقسيمه:

أولاً: بحسب مستوى دراسته:

يمكن تقسيم الإتياع إلى قسمين بهذا الاعتبار؛ أولهما إتياع الحروف، والثاني إتياع الكلمات:

١- الإتياع الحرفي: والمقصود به كما في التعريف المقترح: «تغيير حرفٍ عمّا حقُّه أن يكون عليه لمماثلة حرفٍ آخر، وذلك على سبيل الموافقة التامة؛ بتأثير المجاورة أو القرب».

فيشمل ذلك: الإتياع في الحركات، والإتياع في الصفات، ويمكن بعد ذلك أن نعرّف الإتياع في الحركات بأنّه: «تغيير حركةٍ عمّا حقُّها أن تكون عليه لتصيرَ مثلَ حركةٍ أخرى؛ بتأثير المجاورة»، ويمكن تقسيمه بعد ذلك أيضًا باعتبارياتٍ متعددة، سيأتي تفصيلها.

والإتياع في الصفات يمكن تعريفه بأنّه: «تغييرُ صفةِ الحرفِ عمّا حقُّها أن تكون عليه لتوافق صفةً حرفٍ مجاورٍ، بقصدِ التناسبِ»، ويتجلّى ذلك في إتياع التفخيم والترقيق الذي ستأتي شواهدُه قريبًا في مبحث الإتياع بالتفخيم والترقيق من مباحث توجيه أصول القراءات.

٢- الإبتاع الكلمي: ويمكن أن نعرّف هذا النوع من الإبتاع في ضوء ما سبق بأنه: تغيير كلمةٍ عمّا حقّها أن تكون عليه لمماثلة كلمةٍ مجاورةٍ بقصد المشاكلة اللفظية^[١].

ويكون على ضربين في اللغة العربية:

الضرب الأول: هو الإبتاع على اللفظ، ولم يرد له شاهدٌ في القرآن، لكنه ورد في بعض الكلام المسجوع، وفيه تتبع الكلمة الكلمة، فتأتي على وزنها أو على رويّها؛ إشباعاً وتوكيداً^[٢]، كقولهم: (حَسَنٌ بَسَنٌ)، و(شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ)، ونحو ذلك ممّا فسّر به القدماء مصطلح الإبتاع حال إطلاقه.

قال أبو عليّ القالي: «... إِذْ مَذْهَبُهُمْ فِي الْإِبْتِاعِ أَنْ تَكُونَ أَوْ آخِرَ الْكَلِمِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، مِثْلَ الْقَوَافِي وَالسَّجْعِ»^[٣]. وقد أفرد له المتقدمون مصنفاتٍ خاصة، نحو: رسالة الإبتاع لأبي الطيب اللغويّ (ت: ٣٥١هـ)، والإبتاع لأبي عليّ القالي (ت: ٣٥٦هـ). وبعضهم اشترط له شروطاً، وهي^[٤]:

❖ ألا يكون للكلمة الثانية معنى واضح أو اشتقاق بين؛ حتى يصبح الغرض من الإبتاع بها الإبتاع فقط لا التوكيد.

❖ ألا تدخل واو العطف بين الكلمتين، نحو: (حَيَّاكَ وَيَّاكَ).

[١] هذا تعريفٌ مقترح غير مقتبس.

[٢] ر: الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ص ٤٥٨. المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) الناشر: محمد علي بيضون الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م عدد الأجزاء: ١.

[٣] الإبتاع للقالي ص: ٨٥، المؤلف: أبو عليّ القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيدون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ) تح: كمال مصطفى. الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة/ مصر. عدد الأجزاء: ١.

[٤] انظر: بحث إبتاع الحركة في القراءات للدكتور محمد أحمد خاطر ص ٤.

وأما الضربُ الآخر: فهو تغييرُ صيغة الكلمة أو إعرابها أو أيِّ شيءٍ مما حقُّها أن تكونَ عليه لتُمائل كلمةٍ أخرى؛ بتأثير القرب والمجاورة، فيكون من قبيل المزاجية والمشاكلة.

ويُعتبر إمامُ النحو سيبويه من أوائل الذين استعملوا لفظ الإِتباع لوصف نماذج متنوعة من إِتباع الكلمات، فمن ذلك قوله: «لا تقول: (عولة لك)»^[١] إلا أن يكون قبلها (ويلة لك)، ولا تقول: (عول لك) حتى تقول: (ويل لك)، كما أن (ينوؤك) يتبع (يسوؤك)، ولا يكون (ينوؤك) مبتدأ»^[٢].

وفي ذلك إشارةٌ إلى التقيُّد باقترانِ الكلمتين وعدمِ انفرادِ الثانيةِ واستقلالها، وفيه أيضاً تسميتهُ إِتباعاً مع وجودِ الواوِ العاطفةِ، وذلك في نحو: (يسوؤك وينوؤك).

ولا يشترط لهذه المزاجية أن تكون الكلمة التابعة هي الثانية بالتأثير التقدُّمي، بل يجوز أن تكون التابعة هي الأولى بالتأثير الرجعي، وقد عدَّد الإمام السيوطي أمثلة النوعين في كتابه الأشباه والنظائر في النحو^[٣]، فذكر منها:

ما تكون الكلمة الأولى فيه متبوعةً والثانيةُ تابعةً بالتأثير التقدُّمي (إِتباع اللاحق للسابق): مثاله في الحديث: (... لا دريتَ ولا تليتَ)، أصل الفعل (تلا) بالواو من (تَلَوْتُ)، فلما سبقه لفظ (دريت) جاز تغييرُ بنيته ليصبح بالياء (تليت)، فيكون الإِتباع هنا يبدال الواو ياءً في الكلمة المتأخرة (تليت)؛ لتعاقبِ الياء^[٤] في الكلمة المتقدمة (دريت) على سبيل المشاكلة اللفظية بتأثير المجاورة. وهو إِتباعٌ تقدُّميٌّ على ما سبق تأصيله.

[١] العول هنا من (عال يعول)، وهو: البكاء والحزن.

[٢] ر: الكتاب لسيبويه ١ / ٣١٨.

[٣] ر: مبحث الإِتباع في باب الهمزة من كتاب الأشباه والنظائر (١ / ٢٧ - ٣٣).

[٤] راجع كتاب الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي (١ / ٢٦٠).

ما تكون الكلمة الثانيةً فيه هي المتبوعة، والأولى تابعةٌ بالتأثير الرجعيّ (إتياع السابق لللاحق): نحو قوله في الحديث: (ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ)؛ إذ الأصل (موزورات) بالواو (من الوزر)، وسوّغ همزها وقوعُ لفظ (مأجورات) المهموز (من الأجر) بعدها، ويكون الإتياع فيها إتياع الهمز للهمز بقصد المشاكلة أيضاً.

ومن صور الإتياع الكلمي:

❖ الإتياع بفكّ ما يستحق الإدغام: كما في الحديث: (أيتكنّ صاحبة الجمل الأدب تنبها كلاب الحوآب)، وقد سبق بيانه^[١]، وهو إتياعٌ رجعيّ.

❖ إتياع ضمير المذكر لضمير المؤنث في نحو قوله في الحديث: (وربّ الشياطين وما أضللن)، وقد سبق بيانه أيضاً^[٢]، وهو إتياعٌ تقدّميّ.

❖ إتياع حركة فاء الكلمة لحركة فاء كلمة مجاورة: كقولهم: هذا رِجْسٌ نِجْسٌ، بكسر نون (نجس) إتياعاً لكسر راء (رِجس).

❖ الإتياع بالتنوين لمجاورة كلمة منوّنة: اعتبره السيوطيّ ضرباً من الإتياع الكلمي بتأثير المجاورة، وقد سبق ذكر أمثله.

❖ الإتياع بالجرّ على الجوار: وقد سبق نصّ سيبويّه في اعتباره من ضروب الإتياع.

❖ الإتياع بالإمالة بقصد المشاكلة: من المناسب أن يلحق بهذا النوع ما تمال فيه الكلمة لمجاورة كلمةٍ أخرى ممالة. وسيأتي تفصيل ذلك وتوجيهه واستقصاء شواهده قريباً بإذن الله في موضعه من مباحث الإتياع في توجيه أصول القراءات.

[١] ص: ٤٤.

[٢] ص: ٣٣.

ثانيا: باعتبار اتجاه التأثير ورتبته:

يمكن تقسيم الإتياع إلى قسمين أيضًا باعتبار اتجاه التأثير، وهما:

١- إتياع اللاحق للسابق: وهو الذي يسميه المعاصرون الإتياعَ التقدمي، ويسميه بعضهم مشاكلة الاصطحاب^[١]، وفيه تسبق الحركة المتبوعة وتتأخر الحركة التابعة، وهذا هو القياس في الإتياع كما سبق بيانه في نص ابن جني: «... ألا ترى أن إتياع الثاني للأول-نحو: مُدٌّ وفِرٌّ وعَضٌّ-أكثر من إتياع الأول للثاني، نحو: أُقْتَلُ، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ تقدّم السبب أولى من تقدّم المسبّب؛ لأنهما يجريان مجرى العلة والمعلول»^[٢].

٢- إتياع السابق لللاحق: وهو الذي يسميه المعاصرون الإتياعَ الرجعي، ويسميه بعضهم مشاكلة التهيو^[٣]، وفيه تتقدم الحركة التابعة وتتأخر المتبوعة، وذلك نحو: إتياع حركة همز الوصل لثالث الفعل المضموم حال الابتداء، والتي مثل لها ابن جني في النص السابق بضمّ همز الوصل في الفعل: أُقْتَلُ.

ثالثًا: باعتبار نوع الحركات التابعة والمتبوعة.

يمكن تقسيم الإتياع بحسب نوع الحركات التابعة والمتبوعة إلى ثلاثة أقسام:

١- إتياع حركة غير إعرابية لحركة غير إعرابية: وذلك نحو: كسر ميم (مغيرة) بالإتياع الرجعي، وضمّ لام (ظلمات) بالإتياع التقدمي، وقد سبق إيراد هذه الأمثلة في نصوص المتقدمين.

٢- إتياع حركة غير إعرابية لحركة إعرابية: وذلك نحو: حركة راء (امرؤ)؛ إذ تشكل

[١] ر: الإمالة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية ص: ٣٢٧، المؤلف: د. عبد الفتاح شليبي.

[٢] الخصائص ٢ / ٣٩٨.

[٣] ر: الإمالة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية ص: ٣٢٨.

بحسب حركة الإعراب التي تكون في الهمزة بعدها، فإن كانت الكلمة منصوبةً فُتحت الراءُ (امرءًا)، وإن كانت مرفوعةً ضُمَّت الراءُ (امرؤُ)، وإن كانت مجرورةً كُسرت الراءُ (امرئٍ). وهكذا حركة الجيم والباء من (أجوءُك) و(أنبؤُك) في نصِّ سيبويه.

٣- إتياع حركةٍ إعرابيةٍ لحركةٍ غير إعرابيةٍ: وذلك نحو الحرف الذي حكاه سيبويه من قول الشاعر: «اضرب الساقين إِمَّك هابلُ»؛ إذ أتبع حركة الإعراب التي هي حركة الميم حركة البناء التي هي حركة الهمز قبلها.

والمقصود بحركة غير الإعراب: أيُّ حركةٍ من الحركاتِ السبعِ التي سيأتي تفصيلها في مبحث الحركات، كحركة البناء وحركة النقل وحركة التخلص من التقاء الساكنين، ونحو ذلك.

رابعاً: باعتبار قوة الحركة المتبوعة

يمكن تقسيم الإتياع بحسب قوة الحركة المتبوعة إلى^[١]:

١- إتياعٌ للفتحة: ويجوز في ذلك أن تتبعها الكسرة والضمة، وكذا السكون.

فإتياع الكسرة للفتحة: نحو قولهم (ضَحَكَ) بفتح الحاء، والأصل (ضَحِكَ) بكسرها.

وإتياع الضمة للفتحة: نحو قولهم (عَضَد) بفتحتين، والأصل (عَضُد) بضمِّ الضاد.

وإتياع السكون للفتحة: نحو قولهم (جَهَرَة) و(زَهْرَة) بفتح الهاء، والأصل: (جَهْرَة) و(زَهْرَة) بسكونها.

٢- إتياعٌ للكسرة: ويجوز في ذلك أن تتبعها الفتحة والضمة، وكذا السكون.

[١] انظر: إتياع الحركة في القراءات للدكتور محمد أحمد خاطر، ص: ١٠-٤٦.

فإتباع الفتحة للكسرة: نحو قولهم (بِهَيْمَةً) بكسر الباء، والأصل (بِهَيْمَة) بفتحها.
 وإتباع الضمة للكسرة: نحو قراءة حمزة والكسائي ﴿فَلِإِمِّهِ الثُّلُثُ﴾ بكسر الهمزة،
 والأصل ﴿فَلِإِمِّهِ﴾ بضمّها، وهي قراءة الجمهور.

وإتباع السكون للكسرة: نحو قراءة طلحة بن مصرف ﴿نَعِمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ بكسر العين،
 وهو من (نَعِمَ) بسكون العين في القراءة المتواترة، وأصل ذلك (نَعِمَ) بكسر العين.
٣- إتباع للضمّة: ويجوز في ذلك أن تتبعها الفتحة والكسرة، وكذا السكون.

فإتباع الفتحة للضمّة: نحو قراءة ابن عامر ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بضمّ الهاء، والأصل
 فتحها كقراءة الجمهور.

وإتباع الكسرة للضمّة: نحو قراءة ابن أبي عبله ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضمّ اللام، والأصل
 (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بكسرها، وهي القراءة المتواترة.

وإتباع السكون للضمّة: نحو قراءة ﴿عُدْرًا﴾ بضمّتين، والأصل: ﴿عُدْرًا﴾ بسكون
 الذال، وهي قراءة الجمهور.

والسكون لا يكون متبوعاً أبداً؛ لثلاث يفضي ذلك إلى التقاء الساكنين، ويجوز أن يتبع
 السكون أي حركة من الحركات الثلاث، متقدّمةً عليه أو لاحقةً به.

والأصل في الإتيان أنّ الأقوى من الحركات يتبعها ما هو دونها في القوة، وأنّ
 الخفيف يتبع الثقيل، لكنّ الضمّة -على ما فيها من الثقل- قد تتبع الفتحة، سيّما إذا
 تقدّمت الفتحة؛ وذلك لأنّ الإتيان لونها من ألوان التخفيف، فتناسبه الحركة الأخفّ،
 ولأنّ تقدّم الحركة يجعلها أقوى في التأثير على غيرها^[١]، ومعلوم أيضاً من نصوص
 السابقين أنّ القياس في الإتيان أن يكون الثاني تابِعاً للأول.

[١] ر: إتيان الحركة في القراءات ص: ١٩.

وحركة الإتياع بوجه عام لا يمنعها حجز السكون وفصله بين المتحركين: قال أبو عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ): «والحركة للإتياع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين...، ففيما حكاها أبو زيد ما يُعلمُ منه أنّ الإتياع مع حجز الساكن بين الحركتين مثله إذا توالى الحركتان فلم يحجز بينهما شيء»^[١].

خامساً: باعتبار أنواع الكلمات التي يدخلها الإتياع.

يدخل الإتياع على جميع أنواع الكلمات، من أسماء، وأفعال، وحروف، وأسماء أفعال. وقد سبق إيراد أمثلة كثيرة لذلك في نصوص المتقدمين.

١- الإتياع في الأسماء: وذلك كالإتياع بالضمّ في صيغ الجموع المختومة بالألف والتاء، نحو: {ظلمات}.

٢- الإتياع في الأفعال: كالإتياع بضمّ همزة الوصل قبل ثالث الفعل المضموم، نحو: (أقتل).

٣- الإتياع في الحروف: مثل ضمّ هاء ﴿أَيْه﴾ إتياعاً لضم الياء قبلها، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل في مواضعه من مباحث توجيه الأصول والفرش.

٤- الإتياع في أسماء الأفعال: نحو ضمّ الفاء في كلمة «أف» في قراءة شاذّة^[٢]، وفيها إتياع حركة الفاء لحركة الهمزة السابقة للتخلص من التقاء الساكنين^[٣]. ولم أقف على شواهد للإتياع في أسماء الأفعال في حدود القراءات الأربعة عشر محل الدراسة.

[١] الحجة في علل القراءات السبع / ١ / ٢٧٥.

[٢] وهي إحدى اللغات في هذه الكلمة، ووردت في قراءة قرآنية شاذّة منسوبة إلى أبي السّمّال. (ر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص: ٧٦).

[٣] ر: الإتياع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ١٥٣.

سادساً: باعتبار موضع التأثير

يمكن تقسيم الإتياع الحركي إلى قسمين بحسب موضع التأثير:

- ١- إتياع متّصل: وذلك إذا لم يفصل بين الحركتين فاصل ساكن، أو حرف خفي كالهاء. وهذا النوع أوفر نصيباً من جهة كثرة شواهده وتنوعها في القراءات.
- ٢- إتياع منفصل: وذلك إذا فصل بين الحركتين فاصل ساكن أو حرف خفي كالهاء، وله شواهد أيضاً في القراءات، ولكنها ليست كثيرة كشواهد الإتياع المتصل.

مسألة (٤) الحركة الإتياعية وعلاقتها بسائر الحركات.

من المعلوم أنّ اللغات نشأت في بداية الأمر شفوية؛ وكان السماع والنطق هما المعتمد قبل التقيّد بالكتابة؛ وبهذا يظهر السرّ وراء عناية الناطقين بتحقيق قدر من الانسجام والتقريب الصوتي الذي تنوعت صورته وتعددت مستوياته.

فعلى مستوى أصالة الحركات: فإن الحركة الإتياعية تعتبر حركة طارئة غير أصيلة، وهذا يعني أنّ ما جاء على الأصل لا يُفسّر بالإتياع، وهذه قاعدة عامّة تفيّد في التفريق بين اللغتين إذا كانت إحدهما قد تطورت إلى الأخرى بالإتياع، ونحوه.

ومن جهة العلاقة بين الحركة الإتياعية وسائر الحركات، فيمكن أن نتناول ذلك في

النقاط التالية:

من العلاقة بين الحركة الإتياعية وحركة الإعراب: رأينا أنّ حركة الإتياع تهجم أحياناً على حركة الإعراب وتستهلكها، وما ذلك إلا لقوة الحركة الإتياعية إذ تغلبت على حركة الإعراب، وهذا يدلّ على إيثار العرب للانسجام الصوتي الذي يحققه توافق الحركات في الإتياع كما أسلفنا.

ومن العلاقة بين الحركة الإبتاعية وحركة البناء: ما ورد في أكثر لغات العرب من كسر هاء (هم) ونحوها مما سبقت بكسرة، وتركهم للأصل في البناء الذي هو ضمّ الهاء، وما فعلوا ذلك إلا إيثارًا للانسجام الصوتي الذي يحققه الإبتاع، والذي تتغلب فيه حركة الإبتاع (وهي الكسرة) على حركة البناء الأصلية للهاء (وهي الضمّ).

ومن العلاقة بين الحركة الإبتاعية وحركة التخلص من التقاء الساكنين: أن كثيرًا من العرب يجنحون في حركة التخلص إلى الانسجام مع الحركات المجاورة، ولذلك جوّزوا أن تكون حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمّةً في نحو قولهم: (قالتُ اخرج)، ولم يجيزوا إلا كسرّها في نحو: (قالتِ اضرب).

ومن العلاقة بين الحركة الإبتاعية وحركة النقل: ما أورده سيّويه (ت: ١٨٠هـ) في الكتاب من إبتاع الكسرة في (عِدل) و(فِسل)^[١]. وفيه تغيير حركة عين الكلمة في الوقف للتخلص من التقاء الساكنين؛ والعدول عن التحريك بحركة النقل إلى تحريك عين الكلمة بحركة الإبتاع لفاء الكلمة، ولم يكن في هذه الكسرة بيانٌ لإعراب الكلمة الموقوف عليها.

ومن جميع ما سبق يتبين لنا: أهمية الحركة الإبتاعية، وتداخل وظيفتها مع سائر الحركات، وسيوضح ذلك بشكل أكبر من خلال عرض شواهد القراءات في المباحث التطبيقية من أصول وفرش القراءات الأربع عشرة.

وسنتقل في المطلب التالي للحديث عن أثر ظاهرة الإبتاع في اللهجات العربية، وكيف كان الإبتاع مظهرًا من مظاهر تخفيف النطق في الكثير من صورته.



المطلب الرابع: الإتياع بوصفه مظهرًا من مظاهر التخفيف في اللهجات البدوية

يظهرُ للمتأمل في شواهد الإتياع أنَّ التوافقَ الحركيَّ وظواهرَ التقريبِ بوجهٍ عامٍ كانت من السمات المميزة للهجات أهل البادية من قبائل نجد كتميم وأزد شنوءة؛ لذلك مال هؤلاء إلى الإتياع بسجيتهم كأثرٍ من آثار سرعة الكلام وتخفيف النطق.

وكانت لهجة الحجاز بعيدةً عن هذا الإتياع، شأنه في ذلك شأن ظواهر التقريب الأخرى، وهذا ما نراه بجلاء في نصوص سيبويه التي سبق إيرادها في المطلب الأول، وكانت قراءات الحجازيين للقرآن الكريم تعكس في أغلب حروفها السمات الحجازية التي لا تحيد عن القياس لأجل تحقيق التوافق الحركي^[١].

وفي الفرعين الآتين عرضٌ لوجوه الاختلاف بين اللهجات الحضرية والبدوية بوجه عام، يتبعه عرضٌ لمظاهر الإتياع في اللهجات البدوية.

الفرع الأول: أوجه الاختلاف بين اللهجات الحضرية والبدوية.

انقسم العرب - قبل الإسلام وبعده - إلى فئتين^[٢]:

❖ فئة الخاصة: التي كانت تتطلع دائماً إلى صقل لغتها وتحسينها؛ لتسمو في تعابيرها إلى مستوى أرفع من مستوى التخاطب العادي.

❖ وفئة العامة: التي كانت تكتفي بحظ قليل من فصاحة القول وبلاغة التعبير، وتمضي تبعاً لتقاليدها الخاصة وبيئاتها الجغرافية الخاصة إلى الاستقلال في صياغة

[١] ر: علم اللغة العربية ص: ٢٣٠.

[٢] ر: دراسات في فقه اللغة ص: ٦٥، المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ) الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م عدد الأجزاء: ١.

جملها وتركيب مفرداتها ولحن أصواتها.

ولا ريبَ أن لهجاتِ البيئة المتحضرة في مكة والمدينة كانت بضرورة الحال تختلف عن لهجات البيئات البدوية المنعزلة التي لا تكاد تستقر على حال. فالقبائل البدوية كانت دائمة الرحيل والتنقل في طلب التجارة والكلاء، فظهر أثر ذلك في [١]:

❖ نقص التقليد والمحاكاة بين الأطفال وأبائهم لما فرضته عليهم ظروف الحياة ومشقة العيش ونشأة الطفل بعيدا عن أهله مستقلا عنهم.

❖ كثرة التفاعل مع لهجات القبائل المجاورة مما ترك أثرا في نطقهم ونمو لغتهم.

❖ سرعة النطق وقلة العناية بتجويده وتخير الألفاظ.

وهذه العوامل تفسر لنا ميل لهجات البدو إلى التطور والتغيير بشكل أسرع من لهجات الحضر التي كانت عنايتهم منصبّة على تحسين النطق وتخير العبارات والمحافظة على خصائص لهجاتهم. ويمكن إجمال أوجه الاختلاف بين اللهجات الحضرية والبدوية في الجدول الآتي (جدول ١) [٢]:

اللهجات الحضرية	اللهجات البدوية
تمركزت بشكل واضح في منطقة غرب شبه الجزيرة العربية.	انتشرت بشكل واضح في منطقة شبه الجزيرة العربية وشرقيها.
وتمثلها قبائل: قريش وثقيف وهوازن وهذيل وكنانة.	وتمثلها قبائل: تميم وأسد وقيس وبكر بن وائل وكعب وطيّئ وربيعة.

[١] ر: في اللهجات العربية ص: ٧٨-٨٠، د. إبراهيم أنيس.

[٢] انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: ١٣٣، اللهجات العربية نشأة وتطورا ص: ١٤٥، وفي اللهجات العربية ص: ١١٤، همع الهوامع ٢/ ٢٢٧، اللهجات العربية في التراث ١/ ٩٩.

<p>تميّزت بالتأني في النطق وتحقيق الحروف، وعدم استئصال انتقال اللسان من الضم إلى الكسر.</p>	<p>جنحت إلى سرعة النطق وقلة العناية بتحقيق الحروف توفيراً للجهد العضلي، لذلك استئصلوا الانتقال بين الحركات الثقيلة.</p>
<p>مالت إلى الفك فيما يجوز فيه الإدغام. وعليه قراءة الحجازيين: ﴿من يرتد﴾ و﴿ما مكني﴾ وقراءة ابن كثير ﴿ما مكني﴾.</p>	<p>مالت إلى الإدغام تخفيفاً للنطق كلما جاز. وعليه قراءة الجمهور: ﴿من يرتد﴾ و﴿ما مكني﴾.</p>
<p>تميزت باختيار الحروف ذات الأصوات الرخوة والمهموسة. وآثروا تسهيل الهمز وترك النبر.</p>	<p>تميزت باختيار الحروف ذات الأصوات المجهورة والشديدة القوية التي تطرق الأذان بقوة، وآثرت قلب الصوت الرخو إلى نظيره الشديد. وهذا الأمر يتلاءم مع ما عرف عن البدو من الغلظة وجفاء الطبع. ولا عجب أن يصفهم القرآن بذلك: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ [الحجرات: ٢] ولذلك فإنهم آثروا تحقيق الهمز؛ لبيان جهرها وشدتها.</p>
<p>آثرت الأصوات المرققة، كاستعمال السين في نحو: ﴿سراط﴾، واستعمال الكاف في نحو: ﴿كُشِطَتْ﴾.</p>	<p>اشتهرت بأصوات التفخيم، كاستعمال الصاد موضع السين في نحو: ﴿صراط﴾، واستعمال القاف مكان الكاف في نحو: ﴿قُشِطَتْ﴾.</p>

<p>آثرت الكسر في مقابل الضمّ؛ لأنّ الكسر من مظاهر التحضّر والرقّة في معظم البيئات اللغوية، وذلك نحو: كسر الحجازيين لهزمة {إسوة}، وعين {عدوة}.</p>	<p>آثرت التحريك بالضمّ في مقابل الكسر عند الحضّر، وهو مظهرٌ من مظاهر الخشونة البدوية، وذلك نحو: ضمّ التميميين لهزمة {أسوة}، وعين {عدوة}.</p>
<p>تميّزت بفتح الألفات وندرة الإمالات.</p>	<p>جنحت إلى الإمالة على سبيل المجانسة.</p>
<p>ظهر فيها التمسك بالأصل وقلة تقريب الحروف.</p>	<p>ظهر فيها تقريب الحروف من بعضها تخفيفاً للنطق.</p>
<p>لم تحرص على انسجام الحركات المتباينة؛ لعنايتهم البالغة بإخراج كل حرفٍ على أصله والحيلولة دون تأثر الأصوات بعضها ببعض أثناء النطق.</p>	<p>حرصت على انسجام الحركات المتباينة إذا توالى في الكلمة الواحدة اقتصاداً للجهد المبذول في النطق، وذلك نحو: اطراد كسر فاء (فِعيل)، كبعير وشهيد ورغيف عند تميم وأسد.</p>

جدول ١: مقارنة بين اللهجات الحضرية والبدوية:

ونلاحظ بوجه عامّ: أنّ القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق، فتدغم الأصوات بعضها في بعض، وتُسقط ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلالٍ بفهم السامع، وهو ما يتناسب مع طبيعة البدويّ الذي يقنع بالقليل ويقتصد في الجهد العضليّ ويميل إلى الاختصار، بخلاف الحضريّ الذي ينبغي أن يظهر النشاط في العمل والاجتهاد في طلب الرزق.

ولذلك غلب على اللهجات البدوية تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، فحين يلتقي صوتان أحدهما مجهور والآخر مهموس فإن البدويّ يميل إلى قلب أحدهما لمجانسة صفة الآخر، نحو: قلب الصاد زائياً حين يليها دالٌ ساكنة في نحو: (أصدق)؛ فالبدويّ يميل إلى قلب المهموس إلى نظيره المجهور من نفس المخرج، وذلك من مظاهر اقتصاده في الجهد العضليّ.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضاً أن بعض البدو قد يتركون لهجتهم في بعض الألفاظ إلى لهجة الحضر^[١].

وعلى كلّ حال فإن الإتيان مظهرٌ من مظاهر التأثير بالأصوات المتجاورة، شأنه في ذلك شأن بقية ظواهر التقريب كالإمالة والإدغام، وتعدُّ جميع تلك الظواهر مما تميّزت بها اللهجات القبائل البدوية، وسيأتي بيان ذلك بشيءٍ من التفصيل من خلال الفرع التالي.



[١] اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: ١٢٠، د: عبده الراجحي.

الفرع الثاني: مظاهر الإبتاع في اللهجات البدوية

الصوائت القصيرة في العربية ثلاثة؛ الفتحة وهي أخفُّ الحركات، تليها الكسرة، ثمَّ الضمة وهي أثقلُ الحركات، وقد لوحظَ أنَّ القبائلَ المتحضرةَ بوجهٍ عامٍّ تذهب إلى الأخفِّ من هذه الحركات، بينما يذهبُ أهلُ البوادي إلى الصائتِ الأثقلِ لأنَّه يناسب خشونة الحياة البدوية، وذلك على التفصيل الآتي بيانه^[١]:

❖ في الاختيار بين الفتح والكسر: يميلُ أهلُ الحجازِ إلى الفتح؛ لأنَّه أخفُّ، وتميلُ قبائلُ قيس وتميم وأسد إلى الكسرِ، وذلك في نحو: (الحَجِّج)، و(الحِجِّج) بفتح الحاء وكسرها.

❖ في الاختيار بين الفتح والضمِّ: يميلُ أهلُ الحجازِ إلى الفتح؛ لأنَّه أخفُّ، وتميلُ قبائلُ قيس وتميم وأسد إلى الضمِّ، وذلك في نحو: (القَرَح) و(القُرَح) بفتح القاف وكسرها.

❖ في الاختيار بين الكسر والضمِّ: يميلُ أهلُ الحجازِ إلى الكسر؛ لأنَّه أخفُّ، وتميلُ قبائلُ قيس وتميم وأسد إلى الضمِّ، وذلك في نحو: (جِذْوَة) و(جُدْوَة) بكسر الجيم وضمِّها، وكذا: (إِسْوَة) و(أُسْوَة) بكسر الهمزة وضمِّها.

وفي الإبتاع الحركيِّ تتأثر الصوائت القصيرة بعضها ببعض حال تجاورها في كلمة أو كلمتين، فينقلب أحدهما إلى جنس الآخر لتحقيق الانسجام الذي يؤدي إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي، وقد يكون هذا الإبتاع تقدِّمياً أو رجعيًّا، ويلاحظُ أنَّ هذا الإبتاعَ كان شائعاً في أهل البادية من أزد شنوءة لما فيه من انسجامٍ صوتيٍّ يحقِّق السهولة وسرعةَ النطق.

[١] انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: ١١٨-١٢٥، د. عبده الراجحي.

ويشهد لذلك أيضًا ما ذكره سيبويه من أن أهل الحجاز يضمون هاء الضمير على الأصل في نحو: {فخسفنا بهو وبداره الأرض} [١]؛ فجعل ذلك الضم على الأصل لهجة قريش والحجازيين، فيكون كسرهما إتباعاً هو لهجة غير الحجازيين [٢].

ومما شاع أيضًا في قبيلة تميم البدوية: إتباع حركة الفاء في نحو: (مُدُّ)، و(عَضُّ)، وذلك خلافًا للأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين، وإنما نطقوا بالحركتين من جهة واحدة حرصًا على انسجام الأصوات، وذلك يشبه قولهم: (بعير)، و(شعير) [٣] بكسر الأوائل.

وأيضًا روي عن أهل الحجاز أنهم يقولون: (سُكاري) و(كُسالي) بضم الأوائل، وبنو تميم يفتحون لتحقيق الانسجام بين الحركات [٤].

كما وقع الانسجام في الحروف في قراءة ابن عامر {وتوبوا إلى الله جميعًا أيه المؤمنون} بضم الهاء إتباعاً لضم الياء قبلها، وقد عزيت هذه اللهجة إلى بني مالك من بني أسد، وهم بدوٌ كما لا يخفى [٥].

ومن جهةٍ أخرى فإن لهجة الحجاز تميّزت بتوالي الصوائت في بعض الأمثلة التي خففتها قبائل البدو بإسكان أو ساطها، كقول الحجازيين: (الدَّرَك)، في حين نطق بها البدو ساكنة الوسط، هكذا: (الدَّرَك)؛ وهذا من مظاهر إثارة السرعة في النطق عند البدو؛

[١] الكتاب لسيبويه ٤ / ١٩٥.

[٢] ر: اللهجات العربية في التراث ١ / ٢٧١، د. أحمد علم الدين الجندي.

[٣] ر: المصدر السابق ١ / ٣١٠.

[٤] ر: المصدر السابق ١ / ٢٦٧ و ٢٦٨.

[٥] ر: المصدر السابق ١ / ٢٧٠.

إذ حذفوا الصائت القصير من عين الكلمة تخفيفاً لاستثقالهم توالي الصوائت^[١]. فإذا انتقلنا إلى بعض صور الإبتاع الأخرى مثل صرف الممنوع لأجل التناسب، فقد وردت نصوصٌ بأنه من لهجة بني أسد، وكانوا يصرفون الأسماء مطلقاً في سعة الكلام، قال الأخفش (ت: ٢١٥هـ): «بنو أسد يصرفون ما لا ينصرف، ويقع منهم ذلك فيما علة منعه الوصفية وزيادة الألف والنون، فيقولون: (لست بسكرانٍ)»^[٢]. فيمكن أن ننسبه أيضاً إلى القبائل البدوية.

ومن خلال العرض السابق يتأكد لنا ميل القبائل البدوية المستمر إلى الإبتاع حرصاً على الانسجام الصوتي وليعمل اللسان عملاً واحداً، بينما نجد القبائل المتحضرة تبالغ في تحقيق الحركات وعدم تقريبها أو حذف شيءٍ منها؛ وذلك لأن لهجات الحضر محافظةً، وعوامل التطور عندهم ليست بنفس القوة التي ظهرت عند البدو^[٣].

وتعتبر ظاهرة الإبتاع بشموليتها من المواطن التي تتجلى فيها عظمة القراءات القرآنية بما قدمته من «أعظم صور التنوع اللهجي تشابكاً وتفصيلاً في عصور الاحتجاج»^[٤]، وبما أسهمت به من تسجيل هذه الظاهرة اللهجية بطريقة دقيقة تحاكي الواقع الفعلية، وذلك من خلال النقل الصوتي لهذه القراءات جيلاً بعد جيل، فتفوقت بذلك على ما نقله النحاة من هذه الظواهر في كتب اللغة؛ إذ كان القراء أصحاب لغة وأداء، وأهل تلق وعرض، فانطوت قراءاتهم المتنوعة على صورٍ نطقية عريقة في جذور اللغة.

[١] ر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: ١٥٧.

[٢] في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص: ٧٥.

[٣] ر: اللهجات العربية في التراث ١ / ٢٧٣.

[٤] مقتبسة من تقريري للدكتور سعد مصلوح في مقدمته لمعجم القراءات للدكتور الخطيب ١ / ١٦. المؤلف: د. عبد اللطيف محمد الخطيب. (بلا تاريخ). معجم القراءات (الإصدار الأول ٢٠٠٢ م). دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

ومن الواجب قبل الدخول بالدراسة إلى حَرَمِ القراءات أن أُعَرِّفَ بتلك القراءات تعريفًا موجزًا، وأن أُبَيِّنَ أنواعها على ما يليق بمكانتها، وأن أذكر كذلك نُبْدًا مختصرةً من سير الأئمة القُرَّاء الذين نُسِبَتْ إليهم القراءاتُ ونُقِلَتْ عنهم، ولو على سبيلِ الوفاءِ ببعضِ حقِّهم والشكرِ لجهودهم، ولألتمسَ البركةَ والسعادةَ في ثنايا سيرِهِم العطرةِ الزكيَّةِ، والله الموقِّعُ سبحانه، وعليه أتوكَّلُ.



المبحث الثاني: القراءات وأنواعها

القراءات (لغةً): جمع (قراءة)، والقراءة: مصدر من الفعل (قرأ) ومادة (ق ر أ) تدور في لسان العرب حول معنى الجمع والاجتماع، فتكون بمعنى: جمع الكلمات والحروف في الترتيل، وتأتي كذا بمعنى: التلاوة.

وفي الاصطلاح: وردت تعريفات كثيرة للقراءات في كتب علمائنا السابقين والمتأخرين، وقد خلصتُ من مجموع ذلك إلى تعريفها بأنها: كفيات الأداء المختلفة لكلمات القرآن الكريم، معزوةٌ للنقلة من أئمة القراء والرواة والطرق عنهم^[١].
وقد جرى اصطلاح المصنفين في فنّ القراءات على التفريق بين القراءة والرواية والطريق والوجه على النحو التالي:

١- القراءة: هي ما أجمع عليه الرواة نقلاً عن أحد أئمة القراءة الذين نسبت إليهم القراءات.

٢- الرواية: هي ما أجمع عليه أصحاب الطرق نقلاً عن راوٍ أخذ عن الإمام صاحب القراءة.

٣- الطريق: هو الخلاف المنسوب لأحد الآخذين عن الراوي، وإن سفل.
مثالٌ للتفريق بين القراءة والرواية والطريق: (إثبات البسملة بين السورتين: قراءة ابن كثير، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش عن نافع)^[٢].

[١] ر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص ٨. المؤلف: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري. (ت: ٨٣٣ هـ). (الإصدار الأول). (جمال السيد رفاعي الشايب، المحرر) القاهرة، مصر: المكتبة الأزهرية للتراث.

[٢] ذكر الإمام الصفاقسي هذا المثال في كتابه غيث النفع في القراءات السبع ص ٢٣. (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ١).

٤- الوجه: هو أحد الصور الجائزة التي يصلح الإتيان بواحدةٍ منها دون إلزامٍ بجمعها، مثل أوجه المدِّ العارض لسكون الوقف، يجوز فيه القصر والتوسط والإشباع، كما يجوز الرومُّ في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، ويجوز الإشمام في المرفوع والمضموم، وكلُّها أوجهٌ صحيحةٌ مقروءٌ بها.

وأصل الاختلاف في هذه القراءات أن الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف^[١]؛ تيسيراً وتخفيفاً على أمة المسلمين، وفيهم الضعفاء والشيخوخ وأصحاب اللهجات العربية المختلفة التي يصعب عليهم التحول عنها إلى لهجةٍ واحدةٍ أو حرفٍ واحدٍ من لغات العرب، فربّما أقرأ الرسول ﷺ صحابياً بحرفٍ، وأقرأ آخرَ بحرفٍ آخر، فكان كلُّ صحابيٍّ يقرأ بما سمعه من النبي ﷺ وبما أقرّاه به وأقرّه عليه.

وأباحت النبي ﷺ -بأمر الله عزَّ وجلَّ- لكلِّ قبيلة أن تقرأ بلُغتها وما درجت عليه، فكان الأسيديُّ يقرأ {تعلمون} بكسر التاء كما تنطقها قبيلته، والهلذليُّ يقرأ {عنتي حين}، والتميميُّ يهمز، والقرشيُّ لا يهمز، وهكذا^[٢].

واشتهر بعضُ الصحابة بالقراءة والإقراء على اختلاف الأوجه التي تلقوها عن النبي ﷺ؛ كابن مسعود، وأبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، وغيرهم -رضوان الله عليهم أجمعين-.

ثم بعد وفاته ﷺ استمر الصحابة في تعليم القرآن كلُّ بحسب ما تلقَّاه عن الرسول ﷺ،

[١] والأحرف السبعة هي التي وردت في الحديث المتفق عليه: «إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فافرقوا ما تيسر منه». [رواه البخاري ٤/ ١٩٢٣ رقم: ٤٧٥٤]، والمقصود بها على الأرجح: سبعة أوجه من لغات العرب المختلفة أذن الله في قراءة القرآن بها توسعةً على الأمة وتيسيراً ورحمةً. والله أعلم.

[٢] النشر في القراءات العشر ١/ ١٥٩، المؤلف: أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري الدمشقي (ت: ٨٣٣هـ)، تح: د. خالد حسن أبو الجود، الناشر: دار المحسن للنشر والتوزيع بالجزائر، ط: الأولى (١٤٣٧هـ-٢٠١٦م)

ومن ثم تنوع النقل في عصر التابعين ومن بعدهم، واختلفت القراءات وتباينت، وكانوا يسمونها أحرفاً، فيقولون مثلاً: (حرف فلان) لقراءة صحابيٍّ معينٍ كابن مسعود رضي الله عنه أو تابعيٍّ كأبي جعفر رضي الله عنه.

وقد بذل هؤلاء التابعون أعمارهم لتعلم القرآن وتعليمه، وعُنى بضبط ألفاظه وتجويده وتحريم قراءاته، وتصدروا لإقراءته حتى صاروا أئمة الشأن المقتدى بهم، وكانت لهم اختياراتٌ وحروفٌ في القراءة نُسبت إليهم نسبة اختيارٍ ولزومٍ ومداومةٍ، لا إضافةً اختراعٍ ورأيٍ واجتهادٍ^[١]، فاشتهروا بهذه القراءات والأحرف التي اختاروها ولزموها حتى قيل: حرف أبي جعفر، وحرف تلميذه نافع، ونحو ذلك من القراءات التي انتشرت في عصر التابعين وتابعيهم وتابعي تابعيهم.

ثم انتشر القراء بعد هذه الطبقة وتفرقوا في البلاد، ومع تباعد العهد بالفصاحة ومخالطة الأعاجم وفشو اللحن فقد دب الاختلاف بين القارئين لكتاب الله وقيل الضبط وأتسع الخرق، إلى أن قدر الله أن يجتهد بعض أهل العلم في جمع الحروف والقراءات وعزو الوجوه والروايات والتمييز بين الصحيح والشاذ بأصول وقواعد وضعوها للحكم بصحة القراءة وقبولها^[٢].

فاختار الإمام ابن مجاهد^[٣] (ت: ٣٢٤هـ) في كتابه السبعة أن يقتصر على جمع ما

[١] ر: النشر في القراءات العشر ١ / ١٣٢.

[٢] ر: دراسات في علوم القرآن ص: ٣٤٣ إلى ٣٥٠، المؤلف: د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض. ط: التاسعة عشر (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م) عدد الأجزاء: ١.

[٣] ابن مجاهد: هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة، وعلى قنبل المكي. اشتهر صيته وكثر طلابه حتى قال ابن الجزري: «لا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلايمذ منه». توفي سنة ٣٢٤هـ. (ر: غاية النهاية لابن الجزري ١ / ١٣٩ إلى ١٤٢ ترجمة رقم: ٦٦٣ ومعرفة القراء الكبار ص: ١٥٣).

تواتر عنده من قراءات سبعة من قراء الأمصار، هم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون الثلاثة. ولم يسلم صنيع ابن مجاهد من اعتراضات أوردها بعض الأئمة قديماً وحديثاً، وأكثرهم انتقد اقتصاره على هؤلاء السبعة وعاب عليه بعضهم تحديد القراءات بهذا العدد، يظهر ذلك فيما نقله الإمام ابن الجزري^[١] (ت: ٨٣٣ هـ) من قول الإمام المهدي^[٢] (ت: ٤٤٠ هـ): «فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً، فجعله عامّة الناس كالفرض المحتوم، حتى إذا سمع ما يخالفها خطّ وكفر، وربما كانت أظهر وأشهر. ثم اقتصر من قلّت عنايته على راويين لكل إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راوٍ عنه غيرهما أبطلها، وربما كانت أشهر...»^[٣].

واشتدّ اعتراض بعض المتأخرين عليه، كالإمام المتولي^[٤]، فقال عن القراءات

[١] ابن الجزري: هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، أبو الخير، الدمشقي، الشافعي، شيخ الإقراء في زمانه، وخاتمة المحققين الأعلام في التجويد والقراءات، ولد بدمشق، ورحل إلى مصر، وتوفي بشيراز سنة ٨٣٣ هـ، وخلف كتباً عظيمة، منها: النشر في القراءات العشر، ونظمه: طيبة النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء، ومنجد المقرئين وغيره الكثير. (انظر ترجمته لنفسه في كتابه: غاية النهاية ٢/ ٢٤٧-٢٥١).

[٢] المهدي: هو أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدي نسبة إلى المهديّة بالمغرب أستاذ مشهور، ألف تواليف منها: التفسير المشهور، والهداية في القراءات السبع، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة. توفي في حدود ٤٤٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١/ ٩٢ ترجمة رقم: ٤١٧، والأعلام للزركلي ١/ ١٨٤).

[٣] النشر في القراءات العشر ١/ ١٨٣ و ١٨٤.

[٤] الإمام المتولي: هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان، الشهير بالمتولي، الضرير، الملقب بابن الجزري الصغير، ولد بالقاهرة سنة ١٢٤٨ هـ، وأخذ القراءات العشر والأربع الزائدة على أحمد الدرّي التهامي. وأخذ عن المتولي أئمة جهابذة كالشيخ الجريسي الكبير ورضوان المخلاقي وعبد الفتاح

الأربع الزوائد: «واعلم أن القراءات الأربع كانت مشهورة متواترة إلى أن أخطل المسبِّع - عفا الله عنه - على رأس المائة الثالثة وأوائل المائة الرابعة، حيثُ جمع في كتابه سبع قراءاتٍ، وليته زاد أو نقص، ثمَّ ادَّعى ما ليس عنده حيثُ قال: (جمعتُ فيه القراءات السبعة التي يُقرأ بها في الأمصار)، فأوهم أنها السبعة المشارُ إليها في الحديث، وليس الأمرُ كما قال، وكان ينبغي له أن يقول: (مما يُقرأ به) أو نحو ذلك ممَّا لا يوهم، بل كانوا يقرأون لأبي جعفر وحמיד بن قيس الأعرج وابن محيصن والحسن ويحيى والأعمش ومُطرف وخلف ويعقوب وأبي حاتم وأبي حنوة وأبي السَّمال وعاصم الجحدري وأبي الهيثم وابن السَّمينع، وغيرهم مما كان ذاع وانتشر، ولم يكن ابن مجاهد رحمته الله منكرًا لشيءٍ منها إلاَّ أنَّه لم يكن له بهم رواية، مع أنَّه توقَّف في وضع يعقوب موضع الكسائي فلم يجد عنده إسنادًا قويًّا له، وغفلتِ العامة عن قوله بعد ذلك: (حسبما وصلني)، ورجبوا عن ما سوى ما ذكره في سببته، إلاَّ من كان عنده علمٌ أو كان أعلم منه،...»^[١].

وعلى كلِّ حالٍ فقد كان الإمام ابن مجاهد رحمته الله مجتهدًا فيما صنع، ونحسبه قد أراد بعمله هذا حماية جناب القرآن وقراءاته من الدخلاء بعد أن قلَّ الضبطُ وفشا في عصره اللحن، وذلك بالاختصار على قراءات أشهر الأئمة الأثبات الذين عُرفوا بضبطهم وإتقانهم؛ إذ لم يكن القراء كلُّهم على نفس الدرجة من الضبط والإتقان، فله أجر الاجتهاد بإذن الله، وقُلَّ أن يسلم اجتهادٌ من مؤاخذه، ولكن ينبغي أن نعرف حقَّ المجتهد على كلِّ حالٍ، وإن اختلفنا معه فيما ذهب إليه.

= هنيدي وحسن بن خلف الحسيني، وغيرهم، انتهت إليه مشيخة المقارئ بالديار المصرية، توفي سنة ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م. (انظر ترجمته في رسالة الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات للدكتور إبراهيم الدوسري).

[١] موارد البررة على الفوائد المعبرة في القراءات الزائدة على العشرة للمتولي، مخطوط رقم ٢٨١٢ مكتبة جامعة الرياض.

شروط صحّة القراءة:

اصطلح أهل القراءات وأئمة الشأن من عصر ابن مجاهد على أركان ثلاثة للقراءة الصحيحة المقبولة، جمعها الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) رحمته الله وفصلها في كتابه النشر^[١]، ونظمها كذلك في طيبة النشر^[٢]:

فَكُلُّ مَا وَاقَقَ وَجَهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثَبَتْ شُدُودُهُ لَوْ أَنَّه فِي السَّبْعَةِ

فالشرط الأول: موافقة وجه من وجوه اللغة العربية، سواء كان فصيحاً أو أفصح، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه^[٣].

والشرط الثاني: موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، موافقة حقيقية أو تقديرية^[٤].

[١] انظر للاستزادة: النشر ١ / ١٣٤ إلى ١٤٣.

[٢] منظومة طيبة النشر في القراءات العشر - الأبيات ١٤ - ١٦، ص: ٢ بتحقيق الدكتور: أيمن رشدي سويد. الناشر: مكتبة ابن الجزري. الطبعة: الأولى (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).

[٣] الضابط في موافقة العربية هو أن تنطق العرب بها في عصور الاحتجاج، وإن كرهها النحاة وضعفوها، قال الإمام الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يرد لها قياس عربية ولا فُسُوْلُغَةٍ؛ لأنَّ القراءة سنّة متبّعة يلزم قبولها والمصير إليها». (ر: جامع البيان ٢ / ٨٦٠، المؤلف: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م عدد الأجزاء: ٤).

[٤] موافقة رسم أحد المصاحف على نوعين:

أولهما: الموافقة الحقيقية أو الصريحة: وهو أن يكون اللفظ المنطوق مطابقاً للحرف المكتوب فلا نحتاج لتقدير شيء، مثل قراءة (ملك يوم الدين) بدون ألف في النطق موافقاً المرسوم إذ لا ألف في الخط.

والشرط الثالث: صحَّةُ الإسنادِ مع الاستفاضةِ والشهرةِ والتلقي بالقبول. فكلُّ قراءةٍ تحققت فيها هذه الأركانُ فهي القراءة الصحيحة المقبولة، وكلُّ قراءةٍ خالفت شرطاً أو أكثرَ من الشروط السالفة فشاذَّةٌ أو موضوعةٌ بحسبِ نوعِ النقص الذي وقعَ في الشروط السابقة، وذلك على تفصيل سيأتي بيانه.

أقسامُ القراءات من جهة المعنى:

جميعُ القراءات الصحيحة تعتبرُ جزءاً من الأحرف السبعة^[١] المأذون في القراءة بها تخفيفاً وتيسيراً على أمةِ محمدٍ ﷺ، وهذه الأحرف السبعة لا تخرج في مجملها عن المعنيين الآتين^[٢]:

١- اختلاف اللفظ مع اتِّحاد المعنى: وهذا هو أصل الاختلاف الذي نزلت لأجله تلك القراءات، وأوضحها دليلاً؛ إذ نزلت تيسيراً وتخفيفاً على أمة المسلمين من أصحاب اللهجات العربية المختلفة. وأمثلة ذلك النوع كثيرة في الأصول والفرش، نحو: لفظ ﴿أَصْرَاطٌ﴾ [الفاتحة: ٦] بالصاد الخالصة وبالسين وبالصاد المشمَّة زائياً، ونحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] بضم الهاء مع إسكان الميم، وبكسر الهاء مع صلة الميم وإسكانها، وكذا اللغات الواردة في هاء الكناية من إسكانٍ واختلاسٍ وصليةٍ، واللغات الواردة في عين الكلمة بالتحريك والإسكان؛ نحو ﴿بِالْبُحْلِ﴾ [النساء: ٣٧]، و﴿الْأَكْلِ﴾ [الرعد: ٤]، واللغات الواردة في عين المضارع؛ نحو: ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، و﴿يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، و﴿يَقْنِطُ﴾ [الحجر: ٥٦]، ويلتحق بذلك

= والآخر: الموافقة التقديرية أو الاحتمالية: وهي أن يكون الملفوظ بتقدير زيادة حرف أو حذفه من المرسوم، مثل قراءة (مالك يوم الدين) بإثبات الألف في النطق زيادةً على المرسوم في هذه الكلمة.

[١] ر: النشر في القراءات العشر ١ / ١٥٢ و ١٥٧ و ١٩٠، شرح الهداية ص: ٥، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمّار المهدي (المتوفى: ٤٤٠هـ) تح: د. حازم سعيد حيدر.

[٢] جامع البيان للداني ص: ٣٠ و ٣١.

ما ورد من الإدغام وتشديد التاءات الخاصة بالبيزي، والإمالة، وتخفيف الهمز، وغير ذلك مما يطلق عليه أنه لغاتٌ.

٢- اختلاف اللفظ والمعنى معاً: وهو على ضربين؛ الأول: جواز اجتماع القراءتين في شيءٍ واحدٍ لأجل عدم تضادِّ اجتماعهما فيه، نحو قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وفيها قراءة بالألف (مالك) وبدون ألف (ملك)؛ لأن المراد من القراءتين واحدٌ هو الله سبحانه وقد اجتمع له الوصفان. والضرب الآخر: امتناع اجتماع القراءتين في شيءٍ واحدٍ لأن كل قراءةٍ منهما بمنزلة آية قائمة بنفسها، وذلك نحو: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَابِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فقد قرئت بضمِّ التاء {علمت} وبفتحها {علمت}، والمسند إليه في قراءة ضمِّ التاء هو موسى على سبيل الحقيقة، وفي القراءة الثانية فالمسند إليه هو فرعون على سبيل التقرير والتوبيخ. والله أعلم.

أقسام القراءات من جهة الصحة

تنقسم القراءات -على طريقة المُحدِّثين- إلى ستة أقسام^[١]:

١- القراءات المتواترة: وهي القراءات التي ثبتت لها الأركان الثلاثة؛ إذ رواها جمعٌ مستفيضٌ عن مثلهم إلى منتهى السند بتواتر يستحيل معه تواطؤهم على الكذب. وهذا هو الغالب في القراءات التي صحَّت أسانيدُها، كقراءة: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بحذف الألف وإثباتها في السَّبْعِ.

[١] انظر: الإتيان في علوم القرآن ١ / ٢٦٤ و ٢٦٥، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب (الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م) عدد الأجزاء: ٤، وكذا كتاب: دراسات في علوم القرآن ص: ٣٥٥ - ٣٦٠.

٢- القراءات المشهورة: وهي القراءات التي ثبتت لها الأركان الثلاثة، ولكنها لم تبلغ درجة التواتر السابقة، بل اشتهرت عند القراء فلم يعدوها من الغلط أو الشذوذ. ولذلك أمثلة في فرش بعض الحروف، كقراءة أبي جعفر: ﴿وَمَا كُنْتَ تُتَّخَذُ الْمُضِلِّينَ عِزًّا﴾ بفتح التاء على الخطاب، وقرأها الباقر بالضم على نسبة الفعل لله سبحانه.

ومجموع القراءات المتواترة والمشهورة هي التي نسميها اليوم بالقراءات العشر الصحيحة المتصلة السند، وهذان النوعان - أعني: المتواتر والمشهور - على درجة واحدة من القبول عند علماء القراءات، فيقطعون بصحة هذه القراءات وثبوتها ثبوتاً قطعياً، ويحرّمون ردّها أو إنكار شيء منها.

٣- القراءات الأحادية: وهي القراءات التي صحّ سندها، وصحّت نسبتها إلى الرسول ﷺ، أو إلى أحد الصحابة الكرام - رضي الله عنهم -، أو تابعيهم، لكنها لم تشتهر بين الأئمة كشهرة المتواتر والمشهور، نظراً لمخالفة الرسم في الغالب.

٤- ومن ذلك الانفرادات التي نُقلت عن بعض الرواة في بعض الكتب المعتمدة، فهي صحيحة في نفسها إلا أنّها لم تستفص كاستفاضة المتواتر والمشهور، نحو: قراءة عاصم الجحدري عن أبي بكر أن النبي ﷺ قرأ: ﴿مُتَكِينٍ عَلَى رِفَافٍ خَضِرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسَانٍ﴾^[١] بالجمع في (رفارف)، و(عباقرى).

٥- القراءات الشاذة: واختلفوا في تعريفها، وعند المحدثين أنّها القراءات التي فقدت شرط اتصال السند، كقراءة أنس بن مالك: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بصيغة الماضي ونصب «يوم»^[٢].

[١] ر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص: ١٥٠، المؤلف الحسين بن خالويه (المتوفى: ٣٧٠هـ)

/ المحرر ج. برجستراسر، المطبعة الرحمانية لجمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٣٤م.

[٢] ر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، ص: ٢٣.

٦- القراءات التفسيرية أو المدرجة: وهي قراءات زِيدت من بعض الصحابة في مصاحفهم على وجه التفسير لِمَا تلقوه من الرسول ﷺ، لكنّها ليست قرآناً. وربما غلط بعض الرواة فأدخلوها في روايتهم للقرآن، وقد ورد الكثيرُ منها عن ابن مسعودٍ وأبي بن كعب وسعد بن أبي وقاصٍ -رضي الله عنهم أجمعين-، وهذه القراءات يستفاد منها في التفسير والفقهِ ويُستأنس بها في بعض مسائل اللغَةِ والوقفِ والابتداءِ ونحو ذلك. مثال ذلك: قراءة ابن عباس: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ} [١] بزيادة «في مواسم الحج» للبيان.

٧- القراءات الموضوعية: وهي قراءاتٌ عديمةُ السندِ، قرأ بها بعضهم اتِّباعاً لقياسٍ لغويٍّ، لا اتِّباعاً لروايةٍ منقولةٍ بسندٍ صحيح، وحكمها الرُدُّ، فلا ينبغي قبولها أو حكايتها إلا على سبيل التحذير منها وبيان أنها مكذوبة.

وَأَتَّسَعَ مِصْطَلِحُ الشَّدُوذِ عِنْدَ الْقُرَّاءِ عَمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ لِيَشْمَلَ كُلَّ مَا خَرَجَ عَنْ أَوْجِهِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْمُتَوَاتِرَةِ [٢]، فَتَضَمَّنَ الشَّاذُّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ قِرَاءَاتِ الْآحَادِ وَالْقِرَاءَاتِ التَّفْسِيرِيَّةِ وَالْقِرَاءَاتِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةَ، فَكُلُّ ذَلِكَ عَتَبَرَهُ الْقُرَّاءُ مِنْ قَبِيلِ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقْرَأُ بِهِ وَلَا يُعْتَقَدُ قِرَائَتُهُ.

وتتعلق بهذه القراءاتِ الشاذَّةُ بعضُ المسائلِ الفقهيَّةِ الخِلافيةِ، كحكمِ القراءةِ بها في الصلاةِ وخارجها، وكذا الاحتجاجِ بها في الأحكامِ الشرعيةِ ونحوها [٣].

[١] أخرجها البخاري في صحيحه: حديث (١٧٧٠) كتاب الحج، وحديث (٤٥١٩) كتاب التفسير.

[٢] ر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ص: ٨٦، ٨٧، المؤلف: محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ) الناشر: دار الجيل - بيروت (الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) عدد الأجزاء: ٣.

[٣] انظر للاستزادة: ما حرره الإمام ابن الجزري ﷺ في كتابه: منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص: ١٦٣ إلى ١٦٧.

وعلى كل حال فإن الإجماع مطبّق على أهميّة تعلّم القراءات الشاذّة للمختصّين بالإقراء والفقهاء والتفسير ونحو ذلك من علوم الشريعة، وقد اتفق أئمة هذا الفنّ على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في مسائل اللغة^[١].

بل القراءات بقسميها المتواتر والشاذّ من أصل مصادر اللغة العربية، وذلك بما قدّمته من صورة حيّة للهجات العربية الأصيلة، وبما تميّزت به من اشتراط التلقي والعرض وعدم الاكتفاء بالسمع.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً قوّة عبارات أئمة النحاة في توثيق القراءات الشاذّة واعتبارها منبعاً ومصدراً مفيداً جداً في تأصيل اللغة، وحسبك قول الإمام ابن جنيّ (ت: ٣٩٢هـ) وهو يصف القراءات الشاذّة بأنّها: «نازعة بالثقة إلى قرائها محفوفة بالروايات من أمّامها ومن ورائها»، حتى قال: «ولعلّه - يعني الشاذ - أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته وتمطو قوى أسبابه وترسو به قدم إعرابه»^[٢]، فالقراءات الشاذّة الثابتة أوثق في الاحتجاج اللغويّ من الشعر والنثر.

وقد أدرك أرباب اللغة أهميّة البحث الجادّ والدراسة المتعمقة في القراءات الشاذّة نظراً لما انطوت عليه من صورٍ نطقية قد تكون أعرق تاريخياً من نظائرها في القراءات المتواترة^[٣]، فضلاً على ما تقدّمه من تنوع لهجّي فريد لم يتوفر فيما نقله أئمة النحاة

[١] ر: كتاب الاقتراح في أصول النحو ص ٣٩، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية راجعه وقدم له: علاء الدين عطية الناشر: دار البيروتي، دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م عدد الأجزاء: ١.

[٢] ر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ص ١٤، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد بن عيد الشعباني، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر. ط: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. عدد الأجزاء: ١.

[٣] ر: مقدمة الدكتور سعد مصلوح لمعجم القراءات للخطيب ١/١٦.

أصحابُ التّقييدِ والتّقينِ اللّغوي؛ إذ اشترطوا في اللّغة الاطرادَ، وجعلوا معظمَ اللهجاتِ في كتبهم محصورةً غالباً في وحدتين كبيرتين هما الحجاز وتميم^[١].

ومن بين هذه القراءات الشاذة تبرز أربع قراءاتٍ أتصلَ سندها إلى عصورنا المتأخرة، وقد تشرّفتُ بأداءِ حروفِ تلكَ القراءاتِ وتحملِها بسندٍ متّصلٍ، وشأني في ذلك شأنَ الكثيرين من أهلِ القراءاتِ في عصري، فاعتبرتُ هذه الأربع الزوائد أوثقَ الشاذِّ إسناداً وأصحَّ القراءاتِ مطلقاً بعد المتواتر، بيد أنها فقدتُ ركناً من أركانِ القبولِ الثلاثة، وهذا ما سيأتي تفصيله ضمن تعريف القراءات الأربع الزائدة وبيان وجه شذوذها.

التعريف بالقراءات الأربعة عشر:

يمكننا تقسيم القراءات الأربعة عشر التي وصلت إلينا بالأسانيد المتصلة إلى قسمين:

الأول: القراءات العشر المتواترة: وتشمل القراءات والروايات والطرق المنقولة عن القراء العشر، والتي تضمنها كتاب النشر للإمام ابن الجزري رحمته الله، فقد جمع في كتابه هذا أصحَّ وأوثقَ الطرق والأسانيد كما صرح بنفسه في مقدمة هذا الكتاب^[٢] عند ذكر القراء والرواة والطرق عنهم.

وهذه القراءات بحسب ترتيبها المصطلح عليه في الشاطبية والدرّة والطّيبة (أبج، دهب، حطي، كلم، ...) هي قراءات الأئمة السبعة: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبي عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيين، وتتمّمهم قراءات الأئمة الثلاثة: أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر الكوفي.

[١] ر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٥٨ - ٥٩. الدكتور عبده الراجحي. (١٩٩٦م).

الأسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

[٢] ر: النشر في القراءات العشر / ١ / ٢١٢.

الثاني: القراءات الأربع الزائدة فوق العشرة: وهي قراءاتُ أربعٌ منقولةٌ إلينا بالإسناد المتّصل عن الأئمة القُرّاء: الحسنِ واليزيديِّ البصريِّين، وابنِ محيصرِ المكيِّ، والأعمشِ الكوفيِّ، وذلك من طرق:

❖ منظومة «الفوائد المعتمدة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة»^[١] للإمام المتولي (ت: ١٣١٣هـ)^[٢] رحمته الله، وقد شرحها ناظمها في كتاب سمّاه «موارد البررة في شرح الفوائد المعتمدة».

❖ الألفيّة القباقيية «مجمع السرور ومطلع الشمس والبدور في القراءات الأربع عشرة»^[٣] وتنسبُ إلى ناظمها الإمام القباقيِّ^[٤] (ت: ٨٤٩ هـ) رحمته الله، وقد شرحها ناظمها أيضًا في كتاب سمّاه: «إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة»^[٥].

[١] منظومة الفوائد المعتمدة: أرجوزة من ٥٧٣ بيتًا، هي عمدة القُرّاء في القراءات الأربع الزائدة من عصر ناظمها إلى يومنا هذا. وقد ذكر فيها الإمام المتولي ما خالف فيها قراء الأربع الزوائد أصولهم التي في الشاطبية دون ما وافقوهم فيه، ثم شرحها شرحا موجزا سمّاه موارد البررة. (وقد حظيت هذه المنظومة في عصرنا بتحقيق الشيخ علي بن سعد الغامدي المكي فأخرجها إخراجًا طيبًا، وطبعها دار البشائر الإسلامية ببيروت للمرة الأولى عام ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).

[٢] الإمام المتولي: سبقت الترجمة له.

[٣] منظومة مجمع السرور ومطلع الشمس والبدور: هي منظومة في القراءات الأربع عشرة، تقع في ١٤١٠ أبيات من بحر الرجز، وشرحها في كتابه: «إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز»، وقد نالت هذه المنظومة شهرة واسعة إلى عصرنا هذا. (ر: مقدمة التحقيق لكتاب «إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، تح: د. أحمد خالد شكري. الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع. عمان-الأردن. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. عدد الأجزاء: ١).

[٤] القباقي: هو شمس الدين، محمد بن خليل بن أبي بكر بن محمد القباقي الحلبي ثم الغزي المقدسي الشافعي، المقرئ، انتهت إليه الرئاسة في علم القراءات، وكاد بعض جماعته يرحه على ابن الجزري لإتقانه وفصاحته وإمامته، وله تصانيف ومنظومات نافعة. (انظر ترجمته للاستزادة في مقدمة تحقيق كتابه «إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ١٨ إلى ٣٦).

[٥] وقد اعتمدتُ كثيرًا على النسخة المطبوعة من هذا الكتاب في عزو القراءات الواردة في ثنايا هذه الرسالة، وذلك بتحقيق الدكتور: أحمد خالد شكري، جزاه الله خيرا.

❁ ومن قبلهما: منظومة «النهاية في القراءات الثلاث الزائدة على العشرة»^[١] للإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) رحمته الله.

وهذه القراءات-رغم صحة نسبتها وثبوت إسناده-قد عدّها علماء القراءات من الشاذّ بسبب بعض المخالفات الصريحة لرسم المصحف العثماني المجمع عليه، والمقصود بالمخالفة هنا: المخالفة التي لا تغتفر^[٢]، من تقديم أو تأخير أو إبدال كلمة بكلمة أو حذف أو زيادة لحرف أو لكلمة. قال الإمام ابن الجزري في النشر: «مُخَالَفَ صَرِيحِ الرَّسْمِ فِي حَرْفٍ مُدْغَمٍ أَوْ مُبَدَّلٍ أَوْ ثَابِتٍ أَوْ مَحْدُوفٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مُخَالَفًا إِذَا ثَبَّتَ الْقِرَاءَةُ بِهِ وَوَرَدَتْ مَشْهُورَةً مُسْتَفَاضَةً... فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ يُغْتَفَرُ؛ إِذْ هُوَ قَرِيبٌ يَرْجَعُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَتَمَشِّيهِ صِحَّةُ الْقِرَاءَةِ وَشَهْرَتُهَا وَتَلْقِيهَا بِالْقَبُولِ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ زِيَادَةِ كَلِمَةٍ وَنَقْصَانِهَا وَتَقْدِيمِهَا وَتَأْخِيرِهَا حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي فَإِنَّ حُكْمَهُ فِي حُكْمِ الْكَلِمَةِ لَا تَسْوِغُ مُخَالَفَةَ الرَّسْمِ فِيهِ وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الْفَاصِلُ فِي حَقِيقَةِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ وَمُخَالَفَتِهِ» أ.هـ.

وتعدّ قراءة الحسن البصري من أكثر القراءات الأربع خروجًا عن رسم المصحف العثماني، ولا تتجاوز عدّة المواضع التي خالف فيها الرسم عشرة مواضع:

فمثال التقديم والتأخير: قراءة الحسن {مِنَ الصَّوَائِعِ} بتقديم القاف على العين^[٣]، وهي تخالف المتواتر المجمع عليه: ﴿مِنَ الصَّوَائِعِ﴾ البقرة: ٢٩.

[١] منظومة النهاية: هي منظومة لامية للإمام ابن الجزري رحمته الله في القراءات الأئمة الثلاثة الزائدة على العشرة، وهي: قراءة ابن محيصن والأعمش والحسن. وتقع في ٤٥٠ بيتًا، وتوجد مخطوطة لهذه المنظومة بالمكتبة الأزهرية برقم: ٥٢٢٩. وقد طبعت ضمن مجموعة مهمة في التجويد والقراءات. بتحقيق: محمد عبد الواحد دسوقي. الناشر: مكتبة ابن تيمية-القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

[٢] النشر، تح: أبو الجود ١/ ١٣٩ و ١٤٠.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٦٥.

ومثال الإبدال لكلمة: قراءته {فَأَيُّقِنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} [١] مكان: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

ومثال الزيادة أنه قرأ: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى} بزيادة التاء في {جَاءَتْهُ} [٢]، فخالف المتواتر والخطّ المُجمَع عليه: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ومثال الحذف أنه قرأ: {وَالْبَحْرُ يُمِدُّهُ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} بحذف {مِنْ بَعْدِهِ} [٣]، فخالف المتواتر المُجمَع عليه: ﴿وَالْبَحْرُ يُمِدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧].

وفي المقابل نجد قراءة اليزيدي لم تخالف رسم المصحف مطلقاً، لكنها خالفت القراءات العشر المُجمَع عليها في حرفٍ واحدٍ انفرد به؛ إذ قرأ الآية: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] بالنصب في الكلمتين [٤]: {خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ}. ولعلَّ سببَ شذوذِ هذه القراءة يكمن فقط في عدم الشهرة والاستفاضة التي توفرت في القراءات العشر.

التعريف بالأئمة القراء الذين نسبت إليهم القراءات الأربعة عشر:

سأذكر فيما يلي نبذة للتعريف بسير الأئمة الأعلام الذين نقلوا إلينا القرآن الكريم بالقراءات الأربعة عشر؛ العشر المتواترة، والأربع الزائدة فوق العشر.

وقد قسّمتهم بحسب نسبتهم للأمصار إلى ثلاث مجموعات: الأولى: تضمّ

[١] ر: مفردة الحسن البصري ص: ٢٣٤، تأليف: أبي عليّ الحسن بن إبراهيم الأهوازي، تح: د. عمر يوسف عبد الغني حمدان. الناشر: دار ابن كثير للنشر-عمان/الأردن. ط: الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

[٢] ر: المصدر السابق والصفحة نفسها.

[٣] ر: المصدر السابق ص: ٤٣١.

[٤] ر: إيضاح الرموز ص: ٦٨٦.

الحجازيين والثانية: للشامي، والثالثة: للعراقيين. وذلك على غير التزامٍ مني بالترتيب المتعارف عليه وهو المرموز له بـ (أبج دهن).

وسألتزمُ أيضًا ترتيب القُرَّاء تحت كل مجموعةٍ بحسب تواريخ الوفاة من الأقدم إلى الأحدث؛ وذلك لإبراز أثر السابق في اللاحق، ولأنَّ من قراء الأربيع الزوائد من هم شيوخُ لبعض قراء المتواتر، فأثرتُ أن أقدمَّ الشيخَ على تلميذه، كالحسن البصري وهو أحد شيوخ أبي عمرو البصري، والأعمش الكوفي الذي كان شيخًا لحمزة. وسأسلكُ في ذلك سبيل الاختصار، مع الحرص على ذكر الراويين المختارين لكل قارئٍ.

أولاً: مجموعة قراء الحجاز:

وهم القُرَّاء الذين انتسبوا إلى بلاد الحرمين مكة والمدينة. وعدتهم أربعة، وهم:

أ- المكيَّان:

١- الإمام ابن كثير المكيّ (ت: ١٢٠هـ) [١]:

هو عبد الله، أبو معبد العطار الداري، الفارسي الأصل، وهو الثاني في ترتيب القُرَّاء العشرة.

إمام أهل مكة المجمع عليه في القراءة، وتابعي جليل. لقي عددًا من الصحابة وروى عنهم، كعبد الله بن الزبير، وأبي أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، وغيرهم.

وأخذ القراءة عرضًا على: درباس مولى بن عباس، ومجاهد بن جبر [٢]، وعبد الله بن

[١] ر: غاية النهاية في طبقات القُرَّاء ١/ ٤٤٣ و ٤٤٤ ترجمة رقم: ١٨٥٢ (المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ: ج. برجستراسر، عدد الأجزاء: ٣).

[٢] مجاهد بن جبر: هو التابعي أبو الحجاج المكيّ، الأسود، مولى السائب عبد الله بن أبي السائب المخزوميّ، شيخ القُرَّاء والمفسرين، روى عن ابن عباس القرآن، والتفسير، والفقه. وقرأ عليه ابن كثير، =

السائب، وغيرهم، كان فصيحًا مفوهًا عالمًا بالعربية.

روى عنه القراءة جماعة منهم: حماد بن زيد^[١]، وحماد بن سلمة^[٢]، والخليل بن أحمد^[٣]، وعيسى بن عمر الثقفي^[٤] وأبو عمرو بن العلاء البصريّ القارئ المعروف.

راويه اللذان نقلًا قراءته على سند:

وأبو عمرو وابن محيصن وغيرهم. توفي سنة ١٠٣ هـ على الأرجح. (ر: سير أعلام النبلاء ٥ / ٤٤٩ و ٤٥٠)، و(معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار ص: ٣٧، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ١).

[١] حماد بن زيد: هو حماد بن زيد بن دهم الأزدي، مؤلى آل جرير بن حازم البصريّ الضير، أحد الأئمة الأعلام الأثبات، روى الحروف عن: عاصم وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء، وهو الذي انفرد عن ابن كثير برواية «لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة» و«لا لغو فيها ولا تأثيم» بالرفع فيها والتنوين، توفي سنة ١٧٩ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٢٥٨ ترجمة رقم: ١١٦٨، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٤٥٦ إلى ٤٦٦).

[٢] حماد بن سلمة: هو أبو سلمة، حماد بن سلمة بن دينار البصريّ النحويّ البزاز، روى القراءة عرضًا عن: عاصم وابن كثير، وهو الذي تفرد عن ابن كثير بروايته «أن يعمروا مسجد الله» و«إنما يعمر مسجد الله» جميعًا بغير ألف على التوحيد، وبرويته «ومنهم من يلامنك في الصدقات» بالألف. مات في ذي الحجة سنة ١٦٧ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٢٥٨ ترجمة رقم: ١١٦٩، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٤٤٤).

[٣] الخليل بن أحمد الفراهيديّ: هو خليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيديّ الأزديّ، نحوي لغويّ، استنبط من علم النحو ومن العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلّهم، وحصر علم اللغة بحروف المعجم وسماه كتاب العين. روى الحروف عن عاصم وابن كثير، وهو من المقلين عنهما. وهو الذي روى عن ابن كثير «غير المغضوب» بالنصب، تفرد بذلك عنه. وتوفي سنة: ١٧٠ هـ تقريبًا. (انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ٣٧٦ إلى ٣٨٢، وغاية النهاية ١ / ٢٧٥ ترجمة رقم: ١٢٤٢).

[٤] عيسى بن عمر الثقفيّ: من قراء البصرة، عرض القرآن على عبد الله بن أبي إسحاق وعاصم الجحدري والحسن، وروى عن ابن كثير وابن محيصن حروفًا، وله اختيار في القراءات على قياس العربية. وكان عالمًا بالنحو وألف فيه كتابي الجامع والكامل الذين قال فيهما الخليل: «بطل النحو جميعًا»، توفي سنة ١٤٩ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٦١٣ ترجمة رقم: ٢٤٩٨).

الأول: البزِّي^[١] (ت: ٢٥٠ هـ): هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة أبو الحسن المخزومي مولاهم، الفارسي الأصل، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام. قرأ على: عكرمة بن سليمان^[٢]، وأبي الإخريط^[٣]، وغيرهما عن تلاوتهم على: إسماعيل القسط^[٤]؛ صاحب ابن كثير. وروى حديث التكبير مرفوعاً من آخر الضحى.

وعنه طريقان:

أبو ربيعة^[٥] (ت: ٢٩٤ هـ).

وابن الحباب^[٦] (ت: ٣٠١ هـ).

[١] ر: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٠ و ٥١، وغاية النهاية ١ / ١١٩ ترجمة رقم: ٥٥٣.

[٢] عكرمة بن سليمان: هو عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر، أبو القاسم المكي المقرئ، قرأ القرآن على شبل بن عبد، وإسماعيل القسط، وقرأ عليه: أحمد البزِّي. توفي قبل سنة ٢٠٠ هـ. (ر: معرفة القراء الكبار ص: ٨٨، وغاية النهاية ١ / ٥١٥ رقم: ٢١٣١).

[٣] أبو الإخريط: هو وهب بن واضح المكي المقرئ، قرأ على شبل بن عبد، ومعروف بن مشكان، وإسماعيل القسط. وانتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة. قرأ عليه: أحمد البزِّي، وأبو الحسن القواس. توفي سنة ١٩٠ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٦١ رقم: ٣٨١٤).

[٤] إسماعيل القسط: هو إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومي مولاهم المكي المعروف بالقسط مقرئ مكة، قرأ على: ابن كثير، وعلى صاحبيه: شبل بن عبد، ومعروف بن مشكان. وقرأ عليه: الشافعي، وعكرمة بن سليمان، وأبو الإخريط، وغيرهم. توفي سنة ١٧٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ١٦٥ و ١٦٦ رقم: ٧٧١).

[٥] أبو ربيعة: هو محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان أبو ربيعة الربيعي المكي، مؤذن المسجد الحرام، أخذ القراءة عرضاً عن البزِّي وقبيل، وهو من كبار أصحابهما، وأقرأ الناس في حياتهما، قال ابن الجزري: «وطريقه عن البزِّي هي التي في الشاطبية والتيسير من طريق النقاش عنه». أخذ عنه: عمر بن محمد بن عبد الصمد بن بنان، ومحمد بن الحسن الموصلي النقاش، وهبة الله بن جعفر، ومحمد بن أحمد الداجوني، وغيرهم. (ر: غاية النهاية ٢ / ٩٩ ترجمة رقم: ٢٨٩٤).

[٦] ابن الحباب: هو الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق أبو علي البغدادي، شيخ متصدر مشهور ثقة =

الثاني: قنبل^[١] (ت: ٢٩١هـ): هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد أبو عمر المخزومي مولاهم، المكيّ الملقب بقنبل شيخ القراء بالحجاز.

أخذ القراءة عرضاً عن: أحمد بن عون النبال المعروف بالقوَّاس^[٢]، وهو الذي خلفه في القيام بها بمكة، وروى القراءة عن البيّ.

وروى القراءة عنه عرضاً: أبو ربيعة محمد بن إسحاق، وهو أجل أصحابه، وإسحاق بن أحمد الخزاعي^[٣]، وسمع منه: ابن مجاهد.

وعنه طريقان: طريق ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، وطريق ابن شنبوذ^[٤] (ت: ٣٢٨هـ).

٢- الإمام ابن محيصر المكيّ (ت: ١٢٣هـ)^[٥]:

هو محمد بن عبد الرحمن السهميّ بالولاء، من قراء الأربع الزوائد.

خرج في قراءته عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته إلى قراءة ابن كثير،

= ضابط من كبار الحدّاق، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن: البيّ، وهو الذي روى التهليل عنه، روى عنه القراءة: ابن مجاهد وابن الأنباري، وأبو بكر النقاش، وعمر بن محمد بن بنان وأبو الحسن بن شنبوذ، وغيرهم. (ر: غاية النهاية ١ / ٢٠٩ ترجمة رقم: ٩٦٥).

[١] ر: غاية النهاية ٢ / ١٦٥ ترجمة رقم: ٣١١٥.

[٢] القوَّاس: هو أحمد بن محمد بن علقمة بن عون، أبو الحسن النبال المكيّ، المعروف بالقوَّاس إمام مكة في القراءة، قرأ على: وهب بن واضح، قرأ عليه: قنبل، وأحمد بن يزيد الحلواني، والبيّ أيضاً في قول الداني وغيره. توفي سنة ٢٤٠هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ١٢٣ رقم: ٥٧٠).

[٣] إسحاق الخزاعيّ: هو إسحاق بن أحمد بن إسحاق، أبو محمد الخزاعيّ، إمامٌ مقرئٌ كبير، قرأ على: البيّ، وقرأ عليه: ابن شنبوذ والمطوّعي، وغيرهما. توفي سنة: ٣٠٨هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٨٩).

[٤] ابن شنبوذ: ستأني ترجمته ضمن رواية الإمام ابن محيصر.

[٥] ر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٦٧ ترجمة رقم: ٣١١٨.

قال الإمام ابن الجزري: «وقراءته في كتاب المبهج والروضة، وقد قرأت بها القرآن، ولولا ما فيها من مخالفة المصحف لألحقت بالقراءات المشهورة»^[١]. وفي هذا النص دليل على صحة هذه القراءة من جهة الإسناد، وشذوذها من جهة مخالفة الرسم.

كان مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، وأعلم أهل مكة بالعربية.

من طبقة تابعي التابعين، عرض القراءة على: مجاهد بن جبر، ودرباس مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير^[٢].

روى عنه جماعة منهم: شبل بن عباد^[٣]، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم.

راويه اللذان نقلا عنه قراءته:

الأول: البزي (ت: ٢٥٠هـ): وهو نفسه راوي ابن كثير الأول، وقد سبقت ترجمته.

الثاني: ابن شنبوذ (ت: ٣٢٨هـ): هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ الإمام، أبو الحسن البغدادي شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم.

[١] المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[٢] سعيد بن جبير: هو سعيد بن جبير بن هشام الإمام العالم أبو عبد الله الأسدي مولاهم الكوفي. قرأ على ابن عباس، وقرأ عليه أبو عمرو والمنهال بن عمرو. وكان من سادة التابعين علما وفضلا وصدقا وعبادة، وقيل إنه كان يختم القرآن في كل ليلتين. توفي سنة ٩٥ هـ بواسط. (انظر: معرفة القراء الكبار ص: ٣٨).

[٣] شبل بن عبّاد: هو شبل بن عباد أبو داود المكيّ، مقرئ مكة، ثقة ضابط. هو أجل أصحاب ابن كثير، وعرض على ابن محيصة وابن كثير. وهو الذي خلفه في القراءة، روى القراءة عنه عرضا إسماعيل القسطن مع أنه عرض على ابن كثير أيضا. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٢٣ ترجمة رقم: ١٤١٤).

أخذ القراءة عرضاً عن: أحمد بن إبراهيم وراق خلف^[١]، وقنبل، ومحمد بن شاذان^[٢]، وغيرهم.

وقرأ عليه: أحمد بن نصر الشذائي، والحسن بن سعيد المطوعي، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي، وأبو بكر بن مقسم^[٣]، وغيرهم.

ووقع بينه وبين أبي بكر بن مجاهد على عادة الأقران، حتى كان ابن شنبوذ لا يقرئ من يقرأ على ابن مجاهد، وعقدوا له مجلس تأديب بحضور الوزير ابن مقلة وجمع من العلماء واستتيب لأنه كان يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف، وكتبوا عليه تعهداً بعدم القراءة بالأحرف التي تخالف الرسم^[٤].

[١] أحمد بن إبراهيم: هو أحمد بن إبراهيم بن عثمان أبو العباس الوراق وراق خلف مشهور، وهو أخو إسحاق الوراق راوي اختيار خلف، قرأ على: خلف والقاسم بن سلام، وغيرهما. توفي سنة ٢٧٠هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٤).

[٢] محمد بن شاذان: ستأتي ترجمته في طرق الراوي خلاد.

[٣] ابن مقسم: هو مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ الْبَغْدَادِيِّ الْعَطَارِ، مفسر نحوي عالم بالقراءات، وكان يقول: كل قراءة وافقت المصحف ووجهها في العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند، فرفع القراء أمره إلى السلطان، فأحضره واستتابه، كما وقع لابن شنبوذ، على ما بين منحاها من الاختلاف توفي سنة ٣٥٤هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٦ / ٨٠ و٨١، وغاية النهاية ٢ / ١٢٣ رقم: ٢٩٤٥).

[٤] ر: غاية النهاية ٢ / ٥٢ إلى ٥٦ ترجمة رقم: ٢٧٠٧.

ب- المدنيان:

١- الإمام أبو جعفر المدني (ت: ١٣٠ هـ) [١]:

هو يزيد بن القعقاع المخزومي، وهو الثامن في ترتيب القراء العشرة.

تابعي جليل القدر صالح متعبد، روى ابن جمار عنه أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وهو صوم داود ﷺ، واستمر على ذلك مدة من الزمان، فقال له بعض أصحابه في ذلك، فقال: إنما فعلت ذلك أروض به نفسي لعبادة الله تعالى، ورؤي عنه أنه كان يصلي في جوف الليل أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة من طوال المفصل ويدعو بعدها لنفسه والمسلمين ولكل من قرأ عليه وقرأ بقراءته بعده وقبله.

كان إمام أهل المدينة في القراءة، وصلى إماماً بحضرة ابن عمر رضي الله عنهما؛ إذ قدّمه ليصلي بالناس وصلى خلفه، وهذه منقبة عظيمة. وكان يقدم في زمانه على عبد الرحمن بن هرمز الأعرج [٢].

عرض القراءة على: مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة [٣]، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة.

[١] ر: غاية النهاية ٢ / ٣٨٢ و ٣٨٣ ترجمة رقم: ٣٨٨٢.

[٢] عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى محمد بن ربيعة، تابعي جليل أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة وابن عباس ﷺ، وعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة، وأكثر من السنن عن أبي هريرة، وقرأ عليه القرآن: الإمام نافع وغيره. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٨١، ومعرفة القراء الكبار ص: ٨٣).

[٣] عبد الله بن عياش: هو عبد الله بن عياش بن ربيعة المخزومي المكي ثم المدني القارئ أبو الحارث. قرأ القرآن على أبي بن كعب وسمع من عمر وابن عباس وأبيه عياش وغيرهم ﷺ. قرأ عليه: مولاه أبو جعفر القارئ، وي زيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، وغيرهم. توفي بعد سنة ٧٠ هـ. (ر: معرفة القراء الكبار ص: ٣٠، وغاية النهاية ١ / ٤٣٩ و ٤٤٠ ترجمة: ١٨٣٧).

روى عنه جماعةٌ منهم: نافع القارئ الأول من القُرَّاء العشرة، وعيسى بن وردان، وسليمان ابن جمَّاز، وغيرهم.

راويه اللذان نقلًا عنه قراءته:

الأول: ابن وَرْدان (ت: ١٦٠هـ): هو عيسى بن وَرْدان الحَدَّاء المدنيّ، إمامٌ ثقةٌ ضابطٌ حاذقٌ [١].

وعنه طريقان: أبو العباس، الفضل بن شاذان [٢] (ت: ٢٩٠هـ)، وأبو القاسم، هبة الله بن جعفر [٣] (ت: ٣٥٠هـ).

الثاني: ابن جمَّاز (ت: بعد ١٧٠هـ): وهو سليمان بن مسلم بن جمَّاز أبو الربيع الزهريّ، مولا هم المدنيّ، مقرئٌ جليل ضابط قرأ على أبي جعفر، ونافع، وشيبة [٤] المدنيّين [٥].

وعنه طريقان: أبو أيوب، سليمان بن داود الهاشمي [٦] (ت: ٢١٩هـ)، وأبو عمر، حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري [٧] (ت: ٢٤٦هـ).

[١] ر: غاية النهاية / ١ / ٦١٢.

[٢] الفضل بن شاذان: هو الفضل بن شاذان بن عيسى، أبو العباس الرازي، الإمام الكبير، ثقة ضابط متقن، توفي في حدود سنة ٢٩٠هـ. (ر: غاية النهاية / ٢ / ١٠).

[٣] هبة الله بن جعفر: هو أبو القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، تصدّر للإقراء دهرًا، وقرأ عليه الحمّامي والنهرواني. وتوفي قبيل ٣٥٠هـ. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ١٧٧ و ١٧٨).

[٤] شيبة بن نصّاح: هو شيبة بن نصّاح بن سرجس بن يعقوب إمام ثقة مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها ومولى أم سلمة ؓ مسحت على رأسه ودعت له بالخير، وقال الحافظ أبو العلاء هو من قراء التابعين، توفي سنة ١٣٠هـ. (ر: غاية النهاية / ١ / ٣٢٩ و ٣٣٠ رقم: ١٤٣٩).

[٥] ر: غاية النهاية / ١ / ٣١٥ ترجمة رقم: ١٣٨٧.

[٦] سليمان بن داود الهاشمي: هو أبو أيوب سليمان بن داود بن عليّ بن عبد الله بن عباس الهاشمي البغدادي، ثقة صدوق ضابط مشهور، روى القراءة عن: إسماعيل بن جعفر، ولا تصح قراءته على ابن جمّاز كما ذكره الهذلي. توفي سنة ٢١٩هـ. (ر: غاية النهاية / ١ / ٣١٣ ترجمة رقم: ١٣٧٧).

[٧] حفص الدوري: ستأتي ترجمته في رواة الإمام الحسن البصري.

٢- الإمام نافع المدني (ت: ١٦٩هـ) [١]:

هو أبو رُوَيْمٍ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْمٍ الليثي مولاهم، وهو الأول في ترتيب القُرَّاء العشرة، من تابعي التابعين، وأصله من أصفهان، أقرأ الناس سبعين سنة ونيقاً وانتتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة.

أخذ القراءة عرضاً على: جماعة من التابعين وبلغ شيوخه السبعين، منهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبو جعفر القارئ، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن رومان [٢]، ومسلم بن جندب [٣]، وغيرهم.

روى عنه جماعةٌ منهم: الإمام مالك بن أنس [٤] صاحب المذهب، وقالون من أهل المدينة، والأصمعي [٥]، وأبو عمرو من أهل البصرة، وورش والليث بن سعد [٦] من أهل مصر، وغيرهم.

[١] ر: غاية النهاية في طبقات القُرَّاء ٢ / ٣٣٠ إلى ٣٣٣ ترجمة رقم: ٣٧١٨.

[٢] يزيد بن رومان: هو يزيد بن رومان أبو روح المدني مولى الزبير، ثقة ثبت فقيه قارئ محدث، عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، روى القراءة عنه عرضاً نافع وأبو عمرو. ولم تصح روايته عن أحد من الصحابة، توفي سنة ١٢٠هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٨١ رقم: ٣٨٧٦).

[٣] مسلم بن جندب: هو مسلم بن جندب أبو عبد الله المدني القارئ القاص مولى هذيل، تابعي مشهور قرأ القرآن على عبد الله بن عياش المخزومي مقرئ المدينة، وقرأ عليه الإمام نافع. توفي سنة ١١٠هـ تقريباً. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ٤٥ و ٤٦، وغاية النهاية ٢ / ٢٩٧ رقم: ٣٦٠٠).

[٤] مالك بن أنس: هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الْمَدَنِيِّ، إمام دار الهجرة وحجة الإسلام بعد التابعين، صاحب المذهب الفقهي المعروف، ومصنف كتاب الموطأ، توفي سنة ١٧٩هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٨-٥٥).

[٥] الأصمعي: هو أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ الْأَصْمَعِيُّ الباهلي البصري، إمام اللغة واحد الأعلام فيها وفي العربية والشعر والأدب وأنواع العلم، روى القراءة عن: نافع وأبي عمرو، وروى حروفاً عن الكسائي. توفي سنة ٢١٦هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ١٠ / ١٧٥-١٨١، وغاية النهاية ١ / ٤٧٠ رقم: ١٩٦٥).

[٦] الليث بن سعد: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث الفهمي المصري، أحد الأعلام الفقهاء، روى القراءة عن: نافع، وتوفي سنة ١٧٥هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٤ رقم: ٢٦٣٨).

راوياه اللذان نقلوا قراءته:

الأول: قالون (ت: ٢٢٠هـ): هو أبو موسى عيسى بن مينا بن وِزْدان، مولى بني زُهرة، قارئ أهل المدينة في زمانه، قرأ على نافع كثيراً حتى مهر وحذق، وشيخه نافع هو الذي لقبه قالون لجودة قراءته^[١].

وعنه طريقان: أبو نَشِيط^[٢] (ت: ٢٥٨هـ)، وأبو الحسن، أحمد بن يزيد الحُلواني^[٣] (ت: ٢٥٠هـ).

الثاني: ورش (ت: ١٩٧هـ): هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري المقرئ، لقبه نافع بورش لشدة بياضه أو لحسن قراءته، قدم من مصر إلى المدينة لأجل القراءة على نافع فقرأ عليه أربع ختمات، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها مع براعته في العربية^[٤].

وعنه طريقان: الأزرق^[٥] (ت: ٢٤٠ تقريباً)، والأصبهاني^[٦] (ت: ٢٩٦هـ).

[١] ر: غاية النهاية ٢/ ٣٣٠-٣٣٤.

[٢] أبو نَشِيط: هو أبو جعفر محمد بن هارون الرَّبِيعِي المروزي البغدادي، مقرئ ضابط، قرأ عليه أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث، وعنه انتشرت روايته عن قالون. (ر: غاية النهاية ٢/ ٢٧٢ رقم: ٣٥٠٤).

[٣] الحُلواني: هو أبو الحسن أحمد بن يزيد الحُلواني الصفار، رحل في طلب القراءات إلى مكة فقرأ على القوَّاس، وإلى المدينة فقرأ على قالون، وإلى الكوفة فقرأ على خلف وخلاد وغيرها، وإلى الشام فقرأ على هشام بن عمار. (ر: غاية النهاية ١/ ١٤٩ رقم: ٦٩٧).

[٤] ر: غاية النهاية ١/ ٥٠٢.

[٥] الأزرق: هو أبو يعقوب، يوسف بن عمرو بن يسار المدني ثم المصري، قرأ على ورش، ولازمه مدة طويلة، واشتهرت روايته عنه بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات، وخلفه في رئاسة الإقراء بمصر. (ر: معرفة القراء الكبار ص: ١٠٦، وغاية النهاية ٢/ ٤٠٢ رقم: ٣٩٣٤).

[٦] الأصبهاني: هو أبو بكر، محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب الأسدي الأصبهاني، إمام عصره في قراءة نافع، وفي رواية ورش عنه، وهو الذي أدخل رواية ورش للعراق، ظلَّ أهل العراق على روايته إلى ما =

ثَانِيًا: قَارِئُ الشَّامِ: وَهُوَ الْإِمَامُ ابْنُ عَامِرِ الشَّامِيِّ (ت: ١١٨ هـ)^[١]:

هو أبو عمران، عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي^[٢]، وهو الرابع في ترتيب القُرَّاء العشرة، تابعيٌّ جليلٌ وعربيٌّ صريحٌ وعالمٌ متقنٌ ثقةٌ انتهت إليه رئاسة الإقراء في بلاد الشام، فصار إمامًا لأهلها في القراءة.

أخذ القراءة عرضًا على: الصحابيِّ الجليل أبي الدرداء^[٣] مقرئ أهل الشام، وكذا على المغيرة بن أبي شهاب^[٤] عن عثمان بن عفان.

روى عنه القراءة جماعةً، منهم: يحيى بن الحارث الذمَّاري^[٥]، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة.

= بعد المائة السابعة من الهجرة. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ١٣٥، وغاية النهاية ٢ / ١٦٩ رقم: ٣١٢٩).

[١] ر: غاية النهاية ١ / ٤٢٣ إلى ٤٢٥ ترجمة رقم: ١٧٩٠.

[٢] مثلث الصاد، نسبةً إلى (يحصب) وهو يحصب بن دهمان بن عامر بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن عابر وهو هود عليه السلام، وقيل: يحصب بن مالك بن أصبح بن أبرهة بن الصباح. (ر: غاية النهاية ١ / ٤٢٤).

[٣] أبو الدرداء: هو عويمر بن زيد، ويقال: ابن عبد الله ويقال: ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي -رضي الله عنه-، صحابيٌّ جليل، وقد ولي قضاء دمشق، وكان من العلماء الحلماء الألباء، قرأ عليه ابن عامر الشاميِّ فيما يظهر، ثم خلفه ابن عامر في الإقراء بالشام، توفي سنة ٣٢ هـ. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ١٩).

[٤] المغيرة بن أبي شهاب المخزومي: هو المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة بن عمرو بن مخزوم، صحابيٌّ، قرأ القرآن على عثمان -رضي الله عنه، وعليه قرأ عبد الله بن عامر اليحصبي، وقيل إنه كان يقرئ بدمشق في دولة معاوية، توفي سنة ٩١ هـ. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ٢٥).

[٥] يحيى الذمَّاري: هو يحيى بن الحارث بن عمرو بن يحيى، أبو عمرو، الذمَّاري الغساني الدمشقي إمام الجامع ومقرئ البلد، وينسب إلى ذمار، من قرى اليمن، من أعمال صنعاء، وهو من التابعين. قرأ على ابن عامر، ثم خلفه في الإقراء بدمشق، فقرأ عليه أئمة مثل: عراك بن خالد، وأيوب بن تميم، والوليد بن مسلم، وروى ابن ذكوان عن أيوب بن تميم. توفي سنة ١٤٥ هـ. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ٦٢، وغاية النهاية ٢ / ٣٧٦ و٣٧٧ ترجمة رقم: ٣٨٣٠).

راويه اللذان نقلًا قراءته على سند:

الأول: هشام (ت: ٢٤٥ هـ): هو أبو الوليد هشام بن عمّار بن نصير السلمي الدمشقي، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، قرأ عليه: أبو عبيد القاسم بن سلام^[١]، والحلواني، وهارون الأخفش، وكثيرون^[٢].

وعنه طريقان: أبو الحسن، أحمد بن يزيد الحلواني (ت: ٢٥٠ هـ)، وأبو بكر، محمد بن أحمد بن عمر الداجوني الرملي^[٣] (ت: ٣٢٤ هـ).

الثاني: ابن ذكوان (ت: ٢٤٢ هـ): هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق في الصلوات^[٤].

وعنه طريقان: هارون بن موسى بن شريك الأخفش^[٥] (ت: ٢٩٢ هـ)، وأبو العباس، محمد بن موسى الصوري^[٦] (ت: ٣٠٧ هـ).

[١] أبو عبيد القاسم بن سلام: هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي الأزدي الخزاعي، الإمام الحافظ، قرأ القرآن على: الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، وشجاع بن أبي نصر البلخي، وأخذ اللغة عن: أبي عبيدة، وأبي زيد، وجماعة. توفي سنة ٢٢٤ هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٩٠، والأعلام للزركلي ١٧٦ / ٥).

[٢] ر: غاية النهاية ١ / ٣٥٤-٣٥٦.

[٣] الداجوني: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، ويعرف بالداجوني الكبير، الرملي: نسبة إلى مدينة الرملة بفلسطين، إمام جليل ثقة، قرأ على موسى بن جرير، والأخفش، ومحمد بن موسى الصوري، وغيرهم. (ر: معرفة القراء الكبار ص: ١٥٢، وغاية النهاية ٢ / ٧٧ رقم: ٢٧٦٥).

[٤] ر: غاية النهاية ١ / ٤٠٤.

[٥] هارون بن موسى الأخفش: هو أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبي الأخفش الدمشقي، شيخ القراء بدمشق، أخذ القرآن عرضًا وسماعًا على ابن ذكوان، وأخذ الحروف على هشام، وانتهت إليه الإمامة في رواية ابن ذكوان، وكان عالما باللغة والتفسير والشعر والغريب، وقرأ عليه خلق كثير، منهم: محمد بن أحمد بن شنبوذ ومحمد بن الأخرم ومحمد بن الحسن النقاش ومحمد بن موسى الصوري، وكان ثقة معمرًا. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٤٧ رقم: ٣٧٦٢).

[٦] الصوري: هو أبو العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصوري الدمشقي، مقرئ مشهور بالضبط =

ثالثاً: مجموعة قرّاء العراق:

وهم قراءة البصرة والكوفة، وعدّتهم تسعة:

أ- البصريّون الأربعة:

١- الإمام الحسن البصريّ (ت: ١١٠ هـ)^[١]:

هو أبو سعيد، الحسن بن يسار البصريّ، أحد قرّاء الأربع الزوائد، تابعيٌّ جليلٌ وإمام أهل زمانه علماً وعملاً.

قرأ على: حِطَّان بن عبد الله الرقاشيّ^[٢] عن أبي موسى الأشعريّ، وكذا قرأ على أبي العالية^[٣]، عن أبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعمر بن الخطّاب، ويروى عن الشافعيّ^[٤] أنّه قال: «لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته»^[٥]. وهذه شهادة عظيمة من الإمام الشافعيّ رحمه الله.

= والإتقان، قرأ على ابن ذكوان، وقرأ عليه: محمد بن أحمد الداجوني الرملي، والحسن بن سعيد المطوّعيّ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٢٦٨ رقم: ٣٤٩٠).

[١] ر: غاية النهاية ١ / ٢٣٥ ترجمة رقم: ١٠٧٤.

[٢] حِطَّان بن عبد الله الرقاشي: هو حِطَّان بن عبد الله الرقاشيّ، ويقال السدوسي، كان ثقة زاهدا عالما، قرأ على أبي موسى الأشعري، وقرأ عليه الحسن البصري، توفي بعد ٧٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٢٥٣).

[٣] أبو العالية: هو أبو العالية الرياحي رفيع بن مهران البصري مولى امرأة من بني رياح بن يربوع، من كبار التابعين. أسلم في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وأخذ القراءة عرضا عن أبي زيد بن ثابت وابن عباس، ويقال قرأ على عمر رضي الله عنه. وكان إماما في القرآن والتفسير والعلم والعمل، توفي سنة ٩٠ هـ. (ر: معرفة القراء الكبار ص: ٣١، وغاية النهاية ١ / ٢٨٤ رقم: ١٢٧٢).

[٤] الشافعي: هو مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ الْعَبَّاسِ بنِ عَثْمَانَ بنِ شَافِعِ المطَّلبيّ القرشيّ، الإمام المحدث الفقيه وحجة اللغة، صحب الإمام مالك بن أنس وعرض عليه الموطأ من حفظه، وقرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين بسنده إلى ابن كثير المكيّ، وصنّف في أصول الفقه وفروعه، ورحل إلى مصر في أواخر عمره، توفي سنة ٢٠٤ هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ١٠ / ١-٥-٩٩).

[٥] ر: غاية النهاية ١ / ٢١٣ (رقم: ١٠٧٤).

روى عنه القراءة جماعةً منهم: أبو عمرو البصريّ، ويونس بن عبيد^[١]، وعاصم الجحدري^[٢]، وعيسى بن عمر الثقفيّ النحويّ.

راوياه اللذان نقلًا قراءته:

الأول: البلخيّ (ت: ١٩٠ هـ): هو شجاع بن أبي نصر البلخيّ، أبو نُعيم البغداديّ، زاهدٌ ثقة قرأ على أبي عمرو بن العلاء، وروى القراءة عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، والدوري، وغيرهم^[٣].

الثاني: حفصُ الدوريّ (ت: ٢٤٦ هـ): هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، أبو عمر الدوري البغداديّ الضرير، نزيل سامراء وشيخ القُرّاء في زمانه وأول من جمع القراءات^[٤].

٢- الإمام أبو عمرو البصريّ (ت: ١٥٤ هـ)^[٥]:

هو زبّان بن العلاء بن العريان التميمي المازنيّ البصريّ، أحد القُرّاء السبعة، وهو الثالث في ترتيب القُرّاء العشرة، إمام القراءة وإمام نحاة البصرة، عربيّ صريحٌ تميميٌّ مازنيّ، وليس في السبعة أكثر شيوخًا منه؛ إذ قرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة أيضًا.

[١] يونس بن عبيد: هو يونس بن دينار العبديّ بالولاء، أبو عبد الله القعنيّ البصريّ. من أصحاب الحسن البصريّ، ومن حُفّاظ الحديث الثقات، عرض عليه: سلام بن سليمان الطويل. وتوفي سنة ١٣٩ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٨ / ٢٦٢، وغاية النهاية ٢ / ٤٠٧ رقم: ٣٩٥١).

[٢] عاصم الجحدري: هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، أبو المجشّر الجحدري البصريّ، أخذ القراءة عرضًا عن: سليمان بن قنّة عن ابن عباس وقرأ أيضًا على نصر بن عاصم والحسن البصريّ ويحيى بن يعمر. توفيّ قبل سنة ١٣٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٤٩ ترجمة رقم: ١٤٨٩).

[٣] ر: غاية النهاية ١ / ٣٢٤.

[٤] ر: غاية النهاية ١ / ٢٥٥.

[٥] ر: غاية النهاية ١ / ٢٨٨ - ٢٩٢ ترجمة رقم: ١٢٨٣.

قرأ على: الحسن البصري، وأبي العالية، وسعيد بن جبير، وعاصم الكوفي، وعبد الله بن إسحاق الحضرمي، وابن كثير المكي، وعكرمة^[١]، وابن محيصن، ونصر بن عاصم^[٢]، وأبي جعفر المدني، ونافع، وغيرهم.
روى عنه القراءة جماعة منهم: الأصمعي، وعيسى بن عمر، ويحيى اليزيدي، وسيبويه^[٣].

راويها اللذان نقلتا قراءته بواسطة تلميذه اليزيدي:

الأول: حفص الدوري^[٤] (ت: ٢٤٦ هـ).

وعنه طريقان: أبو الزعراء، عبد الرحمن بن عبدوس^[٥] (ت: بعد ٢٨٠ هـ)، وأبو جعفر، أحمد بن فرح الضير^[٦] (ت: ٣٠٣ هـ).

[١] عكرمة: هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس: تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي. روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر. طاف البلدان، وكانت وفاته بالمدينة ١٠٥ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٤ / ٢٤٤، وغاية النهاية ١ / ٥١٥ رقم: ٢١٣٢).

[٢] نصر بن عاصم: هو نصر بن عاصم الليثي، ويقال الدؤلي، البصري النحوي، يقال إنه أول من وضع العربية. قرأ القرآن على أبي الأسود وسمع من مالك بن الحويرث، وأبي بكره الثقفني. روى عنه القراءة عرضاً عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، وسمع منه قتادة، وروى عنه الحروف مالك بن دينار، ويقال إنه أول من نقط المصاحف وخمسها وعشرها. توفي قبل سنة ١٠٠ هـ. (ر: معرفة القراء الكبار ص: ٣٩).

[٣] سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاه. وصنف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وكانت وفاته سنة ١٨٠ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٥ / ٨١، وإنباه الرواة ٢ / ٣٤٦).

[٤] سبقت ترجمته في رواة الحسن البصري.

[٥] أبو الزعراء: هو عبد الرحمن بن عبدوس الهمداني البغدادي الدقاق، ثقة محقق ضابط، من أجل أصحاب الدوري وأوثقهم، أخذ عليه القراءة بعدة روايات. وقرأ عليه: ابن مجاهد وغيره. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٧٣، رقم: ١٥٨٩).

[٦] أحمد بن فرح: هو أحمد بن فرح بن جبريل، ستأتي ترجمته في رواة اليزيدي. (ر: غاية النهاية ١ / ٩٥ رقم: ٤٣٧).

الثاني: السوسي (ت: ٢٦١ هـ): هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله الرقي المقرئ، والسوسي: نسبته لموضع بالأهواز، قرأ على اليزيدي، وكان ضابطاً محرراً ثقة^[١].
وعنه طريقان: موسى بن جرير الرقي^[٢] (ت: ٣١٦ هـ تقريباً)، وموسى بن جمهور بن زريق^[٣] (ت: ٣٠٠ هـ تقريباً).

٣- الإمام اليزيدي البصري (ت: ٢٠٢ هـ)^[٤]:

هو يحيى بن المبارك اليزيدي البصري، أحد قراء الأربع الزوائد. من تابعي التابعين، مقرئٌ نحويٌّ ثقةٌ علامةٌ، عرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، وكان يؤدب ولده.

هو الواسطة بين القارئ أبي عمرو البصري وراوييه السوسي والدوري في المتواتر، وكذلك انفرد باختيار نسب إليه في الأربع الزوائد لم يخالف فيه شيخه أبا عمرو إلا في مواضع يسيرة جداً، بل لم يخرج عن المتواتر إلا في حرفٍ واحدٍ وافق فيه الرسم واللغة، وهو نصب الكلمتين: (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣]، وقد سبق بيانه.

أخذ القراءة عرضاً على: أبي عمرو البصري، وكان من أضبط أصحابه.

[١] ر: غاية النهاية ١ / ٣٣٢ و ٣٣٣.

[٢] ابن جرير الرقي: هو موسى بن جرير، أبو عمران الرقي الضرير مقرئ نحوي مصدر حاذق مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي، وهو أجل أصحابه، وروى القراءة عنه عرضاً: عبد الله بن الحسين السامري والحسين بن محمد بن حبش الدينوري، والحسين بن سعيد المطوعي. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣١٧ رقم: ٣٦٧٥).

[٣] ابن جمهور: هو موسى بن جمهور بن زريق، أبو عيسى البغدادي ثم التنيسي المقرئ مصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن: السوسي، وروى الحروف عن: هشام بن عمار، روى القراءة عنه عرضاً: ابن شنبوذ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣١٨ رقم: ٣٦٧٦).

[٤] ر: غاية النهاية ٢ / ٣٧٥-٣٧٧ ترجمة رقم: ٣٨٦٠

راويه اللذان نقلاه عنه قراءته:

الأول: سليمان بن الحكم (ت: ٢٣٥ هـ): هو أبو أيوب سليمان بن أيوب بن الحكم الخياط البغدادي، يعرف بصاحب البصري، قرأ على اليزيدي، وأخذ عنه جماعة^[١].

الثاني: أحمد بن فرح^[٢] (ت: ٣٠٣ هـ): هو أبو جعفر أحمد بن فرح البغدادي، الضرير، قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات، وقرأ كذا على البزي. وقرأ عليه: ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وابن مقسم، والمطووعي^[٣].

٤ - الإمام يعقوب الحضرمي (ت: ٢٠٥ هـ)^[٤]:

هو أبو محمد يعقوب بن إسحق بن زيد مولى الحضرميين، وهو التاسع في ترتيب القراء العشرة، من تابعي التابعين، وإمام أهل البصرة الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عمرو، وهو أعلم الناس بمذاهب النحويين في القراءات واثم به البصريون في اختياره حتى المائة التاسعة.

أخذ القراءة عرضاً على: سلام الطويل^[٥] ومهدي بن ميمون^[٦]، وروى عن سلام

[١] ر: غاية النهاية ١ / ٣١٢.

[٢] ر: غاية النهاية ١ / ٣٧٣ و ٣٧٤ رقم: ١٥٨٩

[٣] ستأتي ترجمته في رواة الأعمش الكوفي.

[٤] ر: غاية النهاية ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٧ ترجمة رقم: ٣٨٩١

[٥] سلام الطويل: هو سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني البصري ثم الكوفي، ثقة جليل ومقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً عن: عاصم بن أبي النجود، وأبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري. وقرأ عليه: يعقوب الحضرمي، وهارون بن موسى الأخفش، وإبراهيم بن الحسن العلاف، وأيوب بن المتوكل. توفي سنة ١٧١ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٠٩ رقم: ١٣٦٠).

[٦] مهدي بن ميمون: هو مهدي بن ميمون الأزدي المعولي بالولاء، الكردي البصري، وهو من كبار مشايخ الإمام يعقوب. توفي سنة ١٧٢ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٧ / ٣١٤، وسير أعلام النبلاء ٨ / ١٠ و ١١).

حروف أبي عمرو بالإدغام، وسمع الحروف من: الكسائي ومحمد بن زريق^[١] الكوفي عن عاصم، وسمع من حمزة حروفاً، وقرأ على غيرهم.

راويها اللذان نقلاه عنه قراءته:

الأول: رويس (ت: ٢٣٨ هـ): هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، قرأ على يعقوب وختم عليه ختمات^[٢].

وعنه أربعة طرق فرعية عن: التَّمَار^[٣] (ت: بعد ٣١٠ هـ)، وهي: طريق ابن مقسم (ت: ٣٥٤ هـ)، وطريق أبي الطيب (ت: بعد ٣٥٠ هـ)^[٤]، وطريق النخّاس (ت: ٣٦٨ هـ)^[٥]، وطريق الجوهرى (ت: بعد ٣٤٠ هـ)^[٦].

[١] محمد بن زريق: هو محمد بن زريق أبو بكر الكوفي، روى القراءة عن: الكسائي وروى قراءة عاصم عن الحارث بن نيهان، رواها عنه جعفر بن موسى الهاللي. (ر: غاية النهاية ٢ / ١٤١ رقم: ٣٠٠٩).

[٢] ر: غاية النهاية ٢ / ٢٣٤.

[٣] التَّمَار: هو أبو بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة التَّمَار، الحنفي البغدادي، مقرئ البصرة ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن: رويس. قال الداني: وهو من أجل أصحابه وأضبّطهم. (ر: غاية النهاية ٢ / ٢٧١ رقم: ٣٥٠٣).

[٤] أبو الطيب: هو محمد بن أحمد بن يوسف، المعروف بغلام ابن شنبوذ، مقرئ مشهور، روى القراءة عرضاً عن أستاذه: أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ، وإدريس بن عبد الكريم الحداد، والزيبر بن أحمد بن سليمان الزبيري، وعن أبي بكر محمد بن هارون التمار، وغيرهم. توفي بعد سنة ٣٥٠ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٩٢ رقم: ٢٨٢٠).

[٥] النخّاس: هو عبد الله بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم البغدادي، المعروف بالنخّاس، مقرئ مشهور ثقة ماهر متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن: محمد بن هارون التمار صاحب رويس، توفي سنة ٣٦٨ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٤١٤ رقم: ١٧٥٧).

[٦] الجوهرى: هو أبو الحسن، علي بن عثمان بن حُباشان الجوهرى، مقرئ مصدر، قرأ على: الزبير بن أحمد الزبيري صاحب روح، وعلي: محمد بن هارون التمار صاحب رويس، ومحمد بن يعقوب المعدل، وقرأ على: ابن مجاهد، وقرأ عليه: أبو الحسين علي بن محمد الخبازي. توفي بعد سنة ٣٤٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٥٥٦ رقم: ٢٢٧٥).

الثاني: روح (ت: ٢٣٤ هـ): هو أبو الحسن، روح بن عبد المؤمن البصري^[١].
وعنه طريقان: طريق القَزَّاز^[٢] (ت: بعد ٢٧٠ هـ)، وطريق الزُّبَيْرِي^[٣] (ت: ٣١٧ هـ).

ب- الكوفيون الخمسة:

١- الإمام عاصم الكوفي^[٤] (ت: ١٢٧ هـ):

هو أبو بكر، عاصم بن بهدلة بن أبي النُّجُود، مولى بني أسد، أحد القُرَّاء السبعة، وهو الخامس في ترتيب القُرَّاء العشرة.

تابعي جليل، وشيخ الإقراء بالكوفة انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عبد الرحمن السُّلَمِي^[٥]، وقد جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن.

[١] ر: غاية النهاية ١ / ٢٨٥.

[٢] القَزَّاز: هو محمد بن وهب بن يحيى بن عبد الله، أبو بكر الثقفي البصري القَزَّاز، سمع الحروف عن يعقوب الحضرمي، ثم قرأ على: روح ولازمه وصار أجل أصحابه وأحصهم به وأعرفهم بقراءته وأحذقهم. وأخذ عنه: حمزة بن عليّ البصري، ومحمد بن يعقوب المعدل. توفي بعد ٢٧٠ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٢٧٦ رقم: ٣٥٢١).

[٣] الزُّبَيْرِي: هو الزبير بن أحمد بن سليمان، أبو عبد الله الزُّبَيْرِي البصري الضري، الفقيه الشافعي، قرأ على: روح بن عبد المؤمن وعلي رويس، وغيرهما. وأخذ عنه القراءة: الجوهري وأبو الطيب والنقاش، وغيرهم. توفي سنة ٣١٧ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٢٩٢ رقم: ١٢٨٦).

[٤] راجع ترجمته في كتاب: غاية النهاية (١ / ٣٤٦ - ٣٤٧)، ترجمة رقم: ١٤٩٦.

[٥] أبو عبد الرحمن السُّلَمِي: هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السُّلَمِي الضري مقرأ الكوفة، ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة. انتهت إليه القراءة تجويداً وضبطاً، أخذ القراءة عرضاً عن: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب ؓ، وأخذ القراءة عنه عرضاً: عاصم ويحيى بن وثاب، وغيرهم. توفي سنة ٧٤ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٤١٣ و ٤١٤ رقم: ١٧٥٥).

أخذ القراءة عرضاً عن: زر بن حبيش^[١]، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي عمرو الشيباني^[٢].

روى عنه جماعة، منهم: أبان بن تغلب^[٣]، وحماد بن زيد، وحفص بن سليمان، وأبو بكر بن عياش، وروى عنه الحروف: أبو عمرو، والخليل بن أحمد، وحمزة الزيات. راويه اللذان نقلًا عنه قراءته:

الأول: شعبة^[٤] (ت: ١٩٣ هـ): هو أبو بكر، شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، قرأ على: عاصم وعطاء بن السائب^[٥].

وعنه طريقان أبو زكريا، يحيى بن آدم^[٦] (ت: ٢٠٣ هـ)، وأبو محمد، يحيى بن

[١] زر بن حبيش: هو أبو مريم، زر بن حبيش بن حباشة بن أوس الأسدي الكوفي: تابعي جليل. أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبي ﷺ. كان عالماً بالقرآن، قرأ على: عبد الله بن مسعود، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب ﷺ، عرض عليه: عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، ويحيى بن وثاب، وغيرهم. توفي سنة ٨٢ أو ٨٣ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٣ / ٤٣، وغاية النهاية ١ / ٢٩٤ رقم: ١٢٩٠).

[٢] أبو عمرو الشيباني: هو سعد بن إياس أبو عمرو الشيباني الكوفي، تابعي أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، عرض على: عبد الله بن مسعود، وعرض عليه: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، توفي في حدود سنة ٩٦ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٠٣ رقم: ١٣٢٧).

[٣] أبان بن تغلب: هو أبان بن تغلب الربيعي، أبو سعد الكوفي النحوي: فارئ لغوي، قرأ على: عاصم وأبي عمرو الشيباني وطلحة بن مصرف والأعمش وهو أحد الذين ختموا عليه. أخذ القراءة عنه عرضاً: محمد بن صالح بن زيد الكوفي. توفي سنة ١٤١ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٤ رقم: ١).

[٤] ر: غاية النهاية ١ / ٣٢٥-٣٢٧.

[٥] عطاء بن السائب: هو عطاء بن السائب الثقفي مَوْلَاهُم الكوفي، أحد الأعلام، قرأ على: أبي عبد الرحمن السلمي، وروى عنه: شعبة بن الحجّاج، وأبو بكر بن عياش، وغيرهما، توفي سنة ١٣٦ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٥١٣ رقم: ٢١٢١).

[٦] يحيى بن آدم: هو يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد، أبو زكريا الصّلحي. إمام كبير حافظ، روى القراءة عن شعبة سماعاً، وروى أيضاً عن الكسائي، توفي سنة ٢٠٣ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٦٣ رقم: ٣٨١٧).

محمد العُلَيْمِي^[١] (ت: ٢٤٣ هـ).

الثاني: حفص^[٢] (ت: ١٨٠ هـ): هو أبو عمر، حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء الكوفي، صاحب عاصم وربييه. أخذ القراءة عنه وكان متقناً ضابطاً للحروف، قرأ عليه كثيرون.

وعنه طريقان: أبو محمد، عُبَيْد بن الصَّبَّاح النَّهْشَلِي^[٣] (ت: ٢٣٥ هـ)، وأبو حفص، عمرو بن الصَّبَّاح البغدادي^[٤] (ت: ٢٢١ هـ)^[٥].

٢- الإمام الأعمش الكوفي (ت: ١٤٨ هـ)^[٦]:

هو سليمان بن مهران الأعمش الكوفي مولا هم الأسدي، أحد قراء الأربع الزوائد. تابعي جليل، مقرئ الأئمة صاحب النوادر والمُلح.

[١] العليمي: هو يحيى بن محمد بن قيس بن عليم، أبو محمد العُلَيْمِي الأنصاري الكوفي، مقرئ حاذق، أخذ القراءة عرضاً عن: أبي بكر بن عياش عن عاصم. وروى القراءة عنه: عثمان بن أحمد الرِّزَّاز، وغيره. توفي سنة ٢٤٣ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٧٨ رقم: ٣٨٦٤).

[٢] ر: غاية النهاية ١ / ٢٥٤ و ٢٥٥.

[٣] عبید بن الصَّبَّاح: هو أبو محمد، عبید بن الصَّبَّاح بن أبي شريح بن صبيح النَّهْشَلِي المقرئ الضريير، قرأ على حفص، وكان أحذق من قرأ عليه، وأبصرهم بحرفه، وروى القراءة عنه عرضاً: أحمد بن سهل الأسناني، توفي سنة ٢٣٥ هـ. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ١٢٠، وغاية النهاية ١ / ٤٩٥ رقم: ٢٠٦١).

[٤] عمرو بن الصَّبَّاح: هو أبو حفص، عمرو بن الصَّبَّاح بن صبيح، البغدادي الضريير. مقرئ حاذق ضابط، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن حفص، وهو من جلة أصحابه. وأخذ عنه: زرعان، والفيل. توفي سنة ٢٢١ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٦٠١ رقم: ٢٤٥٤).

[٥] ذكر الحافظ الذهبي أن عبیداً وعمراً أخوان، ونقل ابن الجزري الخلاف في ذلك بين الأهوازي الذي قال إنهما ليسا بأخوين، وبين أبي عمرو الداني الذي قال إنهما أخوان، وأميل إلى كونهما أخوين. والله أعلم بالصواب. (ر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ١٢٠، وغاية النهاية ١ / ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٦٠١).

[٦] ر: غاية النهاية ١ / ٣١٥-٣١٦ ترجمة رقم: ١٣٨٩.

أخذ القراءة عرضاً على: إبراهيم النخعي^[١]، وزرّ بن حبيش، ويحيى بن وثاب^[٢]، وعاصم بن أبي النجود، ومجاهد بن جبر، وأبي العالية، وغيرهم. روى عنه عرضاً وسماعاً: حمزة الزيّات، وابن أبي ليلي^[٣]، وغيرهم. راويه اللذان نقلاه عنه قراءته:

الأول: المطوّعي (ت: ٣٧١ هـ): هو أبو العبّاس، الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعيّ العباداني البصريّ العمريّ المقرئ، قرأ على إدريس الحداد، والأصبهانيّ، وابن شنبوذ، وابن مجاهد، والحسين بن عليّ، وغيرهم. وقرأ عليه: أبو الفضل الخزاعيّ، والكارزيني، وغيرهما^[٤].

الثاني: الشنبوذيّ (ت: ٣٨٨ هـ): هو أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي الشطوي البغدادي، كان إماماً في القراءة عالماً بالتفسير ووجوه القراءات. اختصّ بابن شنبوذ حتى نُسب إليه، وعمّر طويلاً حتى انفرد بعلو السند في أواخر حياته^[٥].

[١] إبراهيم النخعيّ: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، من مذحج: من أكابر التابعين صلاحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث. من أهل الكوفة. مات مختفياً من الحجاج سنة ٩٦ هـ. (ر: الإعلام للزركلي ١ / ٨٠).

[٢] يحيى بن وثاب: هو يحيى بن وثاب الأسدي مولاهم الكوفي، تابعي ثقة كبير من العباد الأعلام ومقرئ أهل الكوفة في زمانه، روى عن: ابن عمر وابن عباس -رضي الله عنهم-، وعرض عليه: سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرف، وحمّان بن أعين، وغيرهم. توفي سنة ١٠٣ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٨٠ رقم: ٣٨٧١).

[٣] ابن أبي ليلي: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي، الإمام، مُفتي الكوفة وقاضيها، أخذ القراءة عرضاً عن أخيه عيسى، والشعبي، وطلحة بن مصرف، والأعمش. وقال: قرأت على عشرة شيوخ، روى القراءة عنه عرضاً: حمزة والكسائي وغيرهم. توفي سنة ١٤٨ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ١٦٥ رقم: ٣١١٤).

[٤] ر: غاية النهاية ١ / ٢١٣.

[٥] ر: غاية النهاية ٢ / ٥٠.

٣- الإمام حمزة الكوفي (ت: ١٥٦ هـ)^[١]:

هو أبو عُمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي التيمي مولاهم، أحد القُرَّاء السبعة، وهو السادس في ترتيب القُرَّاء العشرة.

تابعيٌّ جليلٌ بالسنِّ وحرٌّ زاهدٌ وإمام الناس بعد عاصمٍ والأعمش.

أخذ القراءة عرضاً على: سليمان الأعمش، وحمّران بن أعين^[٢]، وأبي إسحاق السّبيعي^[٣]، وجعفر بن محمد الصادق^[٤]، واختار مذهب حمّران الذي يقرأ قراءة ابن مسعود ولا يخالف مصحف عثمان.

روى عنه القراءة جماعةً، منهم: إبراهيم بن أدهم^[٥]، وسُليم بن عيسى^[٦] «وهو

[١] ر: غاية النهاية ١ / ٢٦١ - ٢٦٣ ترجمة رقم: ١١٩٠

[٢] حمّران بن أعين: مولى بني شيان، كوفي مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن عبيد بن نضيلة، ويحيى بن وثاب. وهو أحد شيوخ الإمام حمزة. توفي في حدود سنة ١٣٠ هـ. (انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ص: ٣٨ و٣٩).

[٣] أبو إسحاق السّبيعي: هو عمُّرو بن عبد الله بن عليّ الهمدانيّ، التابعي الجليل، شَيْخُ الكُوفَةِ وَعَالِمُهَا، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وأخذ عنه القراءة عرضاً: حمزة بن حبيب، وهو أكبر مشايخ حمزة. توفي سنة ١٣٢ هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ٥ / ٣٩٢ - ٣٩٩، وغاية النهاية ١ / ٦٠٢ رقم: ٢٤٥٧).

[٤] جعفر الصادق: هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام، قرأ على آبائه رضوان الله عليهم: محمد الباقر فزين العابدين فالحسين فعلي - رضي الله عنه أجمعين -، وقرأ عليه: حمزة، ولم يخالف حمزة في شيء من قراءته إلا في عشرة أحرف، توفي سنة ١٤٨ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ١٩٦ و١٩٧ رقم: ٩٠٤).

[٥] إبراهيم بن أدهم: هو إبراهيم بن منصور بن يزيد العجلي، التيمي البلخي أبو إسحاق: زاهد مشهور. من تلامذة الإمام حمزة، توفي سنة ١٦١ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ١ / ٣١).

[٦] سليم بن عيسى: هو سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب بن سعيد بن سليم بن داود، أبو عيسى، مقرئ حاذق، عرض القرآن على: حمزة، وهو أخص أصحابه وأقومهم بحرفه، وهو الذي خلفه في القراءة. (ر: غاية النهاية ١ / ٣١٨ رقم: ١٣٩٧).

أضبط أصحابه»، والكسائي «وهو أجل أصحابه»، ويحيى بن زياد الفراء^[١]، ويحيى بن المبارك اليزيدي، وغيرهم.

راويها اللذان نقلاه عنه القراءة بواسطة تلميذه سليم:

الأول: خلف البزار^[٢] (ت: ٢٢٩ هـ):

الثاني: خلاد (ت: ٢٢٠ هـ): هو أبو عيسى، خلاد بن خالد الشيباني بالولاء الصيرفي الكوفي، أخذ القراءة عن سليم وغيره^[٣].

٤ - الإمام الكسائي الكوفي (ت: ١٨٩ هـ)^[٤]:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، الملقب بالكسائي، أحد القراء السبعة، وهو القارئ السابع في ترتيب القراء العشرة. إمام نحاة الكوفة، وهو الذي انتهت إليه رياضة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات. أخذ القراءة عرضاً عن: حمزة أربع مرات، وعن ابن أبي ليلي، وعيسى بن عمر الهمداني^[٥]، وروى الحروف عن شعبة، ورحل إلى البصرة فأخذ اللغة عن الخليل.

[١] الفراء: هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة، تتلمذ على الإمامين حمزة والكسائي، وصنّف كتاب معاني القرآن، واللغات، والمقصود والممدود، وغيرها، توفي سنة ٢٠٧ هـ. (إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤ / ٧-١١).

[٢] ستأتي ترجمته ضمن تراجم القراء.

[٣] ر: غاية النهاية ١ / ٢٧٤.

[٤] ر: غاية النهاية ١ / ٥٣٥-٥٣٧ ترجمة رقم: ٢٢١٢

[٥] عيسى بن عمر الهمداني: هو عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي القارئ الأعمى مقرئ الكوفة بعد حمزة، عرض على: عاصم بن أبي النجود، وطلحة بن مصرف، والأعمش. وذكر الأهوازي والنقاش أنه قرأ على أبي عمرو، عرض عليه: الكسائي وغيره. توفي سنة ١٥٦ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٦١٢ و ٦١٣ رقم: ٢٤٩٧).

روى عنه القراءة جماعةً، منهم: حفصُ الدوري، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقتيبة بن مهران^[١]، ونصير^[٢]، وخلف البزار، ويحيى الفراء، وروى عنه الحروف يعقوب الحضرمي.

راويه اللذان عنه نقلًا قراءته:

الأول: أبو الحارث (ت: ٢٤٠ هـ): هو الليث بن خالد البغداديّ المقرئ، قرأ على الكسائي، وأخذ عنه القراءة: سلمة بن عاصم، والفضل بن شاذان، وغيرهما^[٣].
وعنه طريقان: أبو عبد الله، محمد بن يحيى^[٤] (ت: ٢٨٨ هـ)، وأبو محمد، سلمة بن عاصم البغداديّ^[٥] (ت: بعد ٢٧٠ هـ).

[١] قتيبة: هو قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمن الأزاذاني، إمام مقرئ جليل متقنٌ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً على الكسائي وسليمان بن مسلم بن جَمَاز، وإسماعيل بن جعفر، وروى عنه: يونس بن حبيب، وغيره، وكان قتيبة مقرئ أصبهان في وقته، وكانت رواية قتيبة أشهر الروايات عن الكسائي بأصبهان وما وراء النهر، تميزت قراءته بكثرة الإملات، وكان قد لازم الكسائي أكثر من غيره، توفي بعد سنة ٢٠٠ هـ. (ر: غاية النهاية ٢/ ٢٦ رقم: ٢٦١٢).

[٢] نصير: هو نصير بن يوسف بن أبي نصر أبو المنذر الرازي ثم البغدادي، من جلة أصحاب الكسائي وتلميذ أبي محمد اليزيدي، روى عنه القراءة: محمد بن عيسى الأصبهاني. توفي في حدود سنة ٢٤٠ هـ. (ر: غاية النهاية ٢/ ٣٤٠ و٣٤١ رقم: ٣٧٤٢).

[٣] ر: غاية النهاية ٢/ ٣٤.

[٤] محمد بن يحيى: هو أبو عبد الله، محمد بن يحيى، المعروف بالكسائي الصغير، مقرئ محقق جليل شيخ متصدر ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن أبي الحارث الليث بن خالد وهو أجل أصحابه. روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً: أحمد بن الحسن البطي، وإبراهيم بن زياد القنطري، وأبو بكر بن مجاهد سماعاً، وأبو مزاحم الخاقاني، وغيرهم. توفي سنة: ٢٨٨ هـ. (ر: غاية النهاية ٢/ ٢٧٩ رقم: ٣٥٣٥).

[٥] سلمة بن عاصم: هو سلمة بن عاصم، أبو محمد البغدادي النحوي صاحب الفراء، روى القراءة عن: أبي الحارث الليث بن خالد، روى القراءة عنه: أحمد بن يحيى ثعلب، ومحمد بن فرج الغساني، ومحمد بن يحيى الكسائي. توفي بعد ٢٧٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١/ ٣١١ رقم: ١٣٦٧).

الثاني: حفص الدوري (ت: ٢٤٦ هـ): وعنه طريقان: أبو الفضل، جعفر بن محمد النَّصَّيْبِيُّ^[١] (ت: بعد ٣٠٧ هـ)، وأبو عثمان، سعيد بن عبد الرحيم الضرير^[٢] (ت: بعد ٣١٠ هـ).

٥- الإمام خلف العاشر الكوفي (ت: ٢٢٩ هـ)^[٣]:

هو أبو محمد، خلف بن هشام البزار (بالراء)، القارئ العاشر في ترتيب القُرَّاء العشرة، وهو نفس الراوي الأول لحمزة في السبعة. أخذ القراءة عرضاً عن: سليم بن عيسى عن حمزة، وسمع من الكسائي، ولم يقرأ عليه.

كان يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مائة وعشرين حرفاً في اختياره.

راويه اللذان نقلا عنه قراءته:

الأول: إسحاق الورَّاق (ت: ٢٨٦ هـ): هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان المروزي البغدادي، ورَّاق خلف وراوي اختياره عنه^[٤].

الثاني: إدريس الحدَّاد (ت: ٢٩٢ هـ): هو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد

[١] جعفر النصيبي: هو أبو الفضل، جعفر بن محمد النَّصَّيْبِيُّ، يعرف بابن الحمامي حاذق ضابط شيخ نصيبين والجزيرة، قرأ على: الدوري وهو من جلة أصحابه توفي بعد ٣٠٧ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ١٩٥ رقم: ٨٩٦).

[٢] أبو عثمان الضرير: هو سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد، أبو عثمان الضرير البغدادي المؤدب، عرض على: الدوري، وهو من كبار أصحابه، عرض عليه: أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، وأحمد بن عبد الرحمن بن الفضل والحسن بن سعيد المطَّوِّعِي، وغيرهم. توفي بعد ٣١٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٣٠٦ و ٣٠٧ رقم: ١٣٤٧).

[٣] ر: غاية النهاية ١ / ٢٧٢، ترجمة رقم: ١٢٣٥.

[٤] ر: غاية النهاية ١ / ١٥٥ رقم: ٧٢٣.

البغدادي، قرأ على خلف روايته واختياره، وأقرأ الناس، ورُحِّل إليه لعلو سنده. أخذ عليه: ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وابن مقسم، وغيرهم^[١].

ملاحظات وتعليقات مستفادة من تراجم الأئمة القراء ورواتهم وطرقهم:

ظهر لي من واقع قراءتي لسير وتراجم القراء ورواتهم وطرقهم ما يلي:

✽ أن ثمانية من هؤلاء الأئمة القراء كانوا من طبقة التابعين، وترتيبهم بحسب تواريخ الوفاة: الحسن البصري (ت: ١١٠هـ)، وهو أقدمهم وفاةً، ثم ابن عامر الشامي (ت: ١١٨هـ)، وابن كثير المكي (ت: ١٢٠هـ)، وعاصم الكوفي (ت: ١٢٧هـ)، وأبو جعفر المدني (ت: ١٣٠هـ)، والأعمش الكوفي (ت: ١٤٨هـ)، وأبو عمرو البصري (ت: ١٥٤هـ)، وحمزة الكوفي (ت: ١٥٦هـ) تابعي بالسن. وبقية القراء من طبقة تابعي التابعين، وآخرهم وفاةً هو الإمام خلف العاشر (ت: ٢٢٩هـ).

✽ أن أغلب هؤلاء القراء من العلماء بالعربية ومنهم أئمة في النحو، كابن كثير وابن محيصن، وأبي عمرو، واليزيدي، ويعقوب، وعاصم، والكسائي، فلم تكن رواياتهم للقراءات بمعزل عن الدراية والعلم بالعربية ولهجات العرب الفصحاء.

✽ أن الإمام نافعاً المدني رضي الله عنه تميَّز بكثرة مشايخه من التابعين واتساع روايته مع بيئته الحجازية، وكان له منهجٌ في الاختيار من مجموع مروياته، وربما أقرَّ قارئاً على وجه خارج عن اختياره بشرط موافقة ذلك الوجه لرواية تلقَّاهَا من بعض مشايخه، وهذا ما حصل مع تلميذه ورشٍ المصري الذي روى عنه الإمالات الصغرى والمدود الطويلة ونقل حركة الهمز إلى الساكن قبله، ونحو ذلك ممَّا سبق لورشٍ أن تعلمه ببلده مصر فأقرَّه الإمام نافعٌ عليه.

✽ أن الإمامَ أبا عمرو البصريَّ رضي الله عنه تميَّز أيضًا بالتنوع الفريد في التلقي والعرض على المشايخ؛ فشيُوخُه خليطٌ من الحجازيين والعراقيين، وتوسَّع في الرواية حتى قرأ على جميع من سبقوه من القراء الأربعة عشر، فقرأ على شيخه الحسن البصريِّ، وقرأ كذلك على ابن كثيرٍ وابن محيَّصن المكيين، وعلى أبي جعفر ونافع المدنيين، وعلى عاصم الكوفيِّ، مع أصالته في العربية وإمامته في اللغة، فهو التميميُّ الذي وُلد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة؛ فلا عجبَ من أن يجتمعَ في اختياره التأثيرُ بالبيئة العراقية واللهجة التميمية مع بعض اللمسات الحجازية التي يخرج فيها أحيانًا عن أصوله وأقيسة قراءته ليوافق قراءة نافع أو ابن كثير أو غيرهم من أئمة الحجاز من القراء الذين أخذ عنهم، وقيل إنَّه خالفَ شيخه ابنَ كثيرٍ في أكثر من ثلاثة آلاف حرف؛ لأنه قرأ على غيره واختار قراءته واصطفاها من مجموع مروياته، وهو أيضًا حجَّةٌ في اللغة على مذهب البصريين، وربما روى وجهًا في القراءة يخالف فيه مذهب نحاة البصرة لرواية ثبتت عنده، كإدغام الراء في اللام في نحو: (يغفر لكم)؛ إذ لا يجيز نحاة البصرة إدغام الراء في اللام؛ نظرًا لقوة الراء وما فيها من صفة التكرير، وهذا يؤكِّد مسألة عدم التلازم بين رواية القارئ ومذهبه النحويِّ.

✽ أن الإمامين المكيين ابن كثيرٍ وابن محيَّصن رضي الله عنهما اتفقت لهما النشأة المكيَّة والبيئة الحجازية والفصاحة والعلم بالعربية، فقد عرض ابن كثير القرآن على مقرئ أهل مكة الصحابيِّ عبد الله بن السائب المخزوميِّ^[١]، ومخزومٌ بطنٌ من قريش، كما عرض الإمامان ابن كثيرٍ وابن محيَّصن المكيَّان على مجاهد بن جبر مولى بني مخزوم أيضًا، وتلميذ الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهم جميعًا^[٢]، ولعلَّ ذلك من أسباب تأثر قراءة المكيين بلهجة قريش.

[١] سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٨٩ - ٣٩٠).

[٢] سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٠ - ٤٥٧).

✽ أن الإمامَ عاصمًا الكوفيَّ رضي الله عنه اتفقت له النشأة الكوفيَّة وتنوع العرض اللهجيَّ من جهتين، هما: لغة قريش ولغة هذيل؛ إذ عرض على أبي عبد الرحمن السُّلمي، وهو عن الصحابيِّين القرشيين: عثمان بن عفان وعليّ بن أبي طالب. كما عرض على زر بن حبيش الأَسدي الكوفيِّ الذي عرض قراءته على الصحابي عبد الله بن مسعود الهذليِّ؛ فجمع في مواردِه بين اللهجتين القرشيَّة والهذليَّة، فظهر ذلك جليًّا في بعض أبواب الأصول، كباب الفتح والإمالة؛ إذ يؤثِّر الفتح عن أهل الحجاز وتؤثِّر الإمالة عن الهذليين.

✽ أن عامَّة القراءات المنسوبة لقراء الكوفة تأثرت بحرف الصحابيِّ الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فقد كان الإمام الأعمش الكوفيُّ يجوِّد بحرف ابن مسعود، ولا يخفي أثر ذلك في قراءة تلميذه الإمام حمزة الذي قرأ عليه، وقرأ على غيره كحمران بن أعين وأبي إسحق السبيعي، وكلاهما أخذ عن ابن مسعود. وقد اعتمد الكسائي في اختياره على قراءته على الإمام حمزة؛ إذ عرض عليه القرآن أربع مرات، ونظر في وجوه القراءات واختار من قراءة حمزة ومن قراءة غيره قراءةً متوسطةً لا تخرج عن آثار من تقدّمه من الأئمة^[١]. كذا لم تخرج قراءة خلف البزار عن قراءة الأئمة حمزة والكسائي وشعبة إلا في حرفين اثنين وافق فيهما رواية حفص، أولهما قراءته في قول الله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] بفتح الحاء وإثبات الألف {وَحَرَامٌ}، وقرأها حمزة والكسائي وشعبة بكسر الحاء وسكون الراء بلا ألف هكذا: {وَحِرْمٌ}، والآخر قراءته في قوله تعالى ﴿الزُّجَّاجَةُ كَأَنَّهُا كُوكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] بضمّ الدال وتشديد الياء بلا همز، كما ورد عنه السكت بين السورتين من بعض طرقه، فخالف الكوفيين في هذا الوجه^[٢].

[١] ر: السبعة لابن مجاهد ص: ٧٨

[٢] ر: النشر لابن الجزري ١ / ٥٣٩.

✽ أن أكثر قراء الكوفة مثل: يحيى بن وثاب وعاصم والأعمش كانوا من بني أسد^[١]، فلا عجب إذن من أن يتوافق هؤلاء القراء في البيئة واللهجة والمورد وتشابه القراءات فيما بينهم، سيّما الأصول المتعلقة بالهمز والإدغام والإمالة، ونحو ذلك، والله أعلم.



المبحث الثالث: توجيه القراءات

(التوجيه) لغةً: مصدر بزنة «تفعيل» من الفعل «وَجَّهَ»: مشتقٌ من الوجه، وهو ما يُستقبل به. ويدور معنى (الوجه) على مقبل ملامح الشيء ومقدمه المكشوف الذي يُعرف به وتعرف حقيقته: كوجه البيت ووجه الإنسان^[١]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

ومن الناحية الاصطلاحية فالتوجيه مفهومٌ واسعٌ مستعملٌ في كلِّ العلوم، وليس خاصًّا بعلم القراءات. وقد عرِّف بتعريفات كثيرة أبرزها:

❁ تعريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)^[٢]: «التوجيه: هو إيراد الكلام على وجه تندفع به حجة الخصم»^[٣].

❁ تعريف الدهلوي (ت: ١١٧ هـ)^[٤]: «وحقيقة التوجيه هي أنه إذا وقعت صعوبة في فهم كلام المؤلف -مثلا- فيقف الشارح عند ذلك، ييسر هذه الصعوبة ويحل كل غموض، ولما كانت عقول القراء للكتاب ومداركهم ليست في مرتبة واحدة، فلذلك

[١] انظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم ١/ ٣٥١- مادة (وجه).

[٢] الجرجاني: هو علي بن محمد الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، أو الشريف الجرجاني. من كبار علماء العربية. ولد بجرجان سنة ٧٤٠ هـ والمتوفى بشيراز سنة ٨١٦ هـ، وله مصنفات كثيرة أشهرها كتابه: التعريفات. (ر: الأعلام للزركلي ٥/ ٧).

[٣] انظر: التعريفات-تعريف التوجيه ص: ٦٩، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦ هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. ط: الأولى ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م.

[٤] الدهلوي: هو أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي الهندي، أبو عبد العزيز، الملقب شاه ولي الله: فقيه حنفي من المحدثين. من أهل دهلي بالهند، وقيل في وفاته: سنة ١١٧٩ هـ. من كتبه (الفوز الكبير في أصول التفسير) ألفه بالفارسية، وترجم بعد وفاته إلى العربية والأردية ونشر بهما. (ر: الأعلام للزركلي ١/ ١٤٩).

يختلف التوجيه للمبتدئين عن التوجيه للمتتهين، وكثير مما يصعب فهمه ويدق إدراكه يشعر به المنتهي، ويحتاج إلى حله، ويبقى المبتدئ في غفلة عنه ولا يحس به، بل لا يستطيع أن يحيط به ويدركه حق إدراكه، وهنالك كثيرٌ من الكلام يستصعبه المبتدئ ولا يحصل في ذهن المنتهي شيء من الصعوبة^[١].

ولكننا نلاحظ أن التوجيه في علم القراءات قد تميّز عن التوجيه في سائر العلوم بما يلي:

✽ ظهوره كعلمٍ مستقلٍ يبحث في معاني القراءات والكشف عن وجوهها وشواهداها من الأثر أو الرسم أو لغة العرب.

✽ ظهور مؤلفات مستقلة تحمل اسم «توجيه القراءات» أو غيره من المسميات الأقدم لهذا العلم، نحو: الاحتجاج للقراءات، أو: حجج القراءات، أو: إعراب القراءات، أو: معاني القراءات، أو: علل القراءات، أو: وجوه القراءات.

ونلاحظ أيضًا أن علماءنا الأوائل الذين صنفوا في الاحتجاج للقراءات لم يُعنوا كثيرًا بتعريفه ورسم حدوده، فقد انصبَّ اهتمامهم على صلب هذا العلم بالاحتجاج للقراءات وبيان عللها دون تشقيق للمسائل أو تفريعها بما يزيد عن الحاجة، وإنما عرّفه المتأخرون على عاداتهم في حدّ المصطلحات وتمييز كل فنٍّ عن غيره.

ظهر مصطلح توجيه القراءات في حدود القرن السادس الهجري، وكان أبو الحسن شريح بن أحمد الرعيني (ت: ٥٣٩هـ)^[٢] من أوائل من استعمل مصطلح «توجيه القراءات» في عنوان كتابه: الجمع والتوجيه لما تفرّد به يعقوب بن اسحاق الحضرمي البصري.

[١] راجع الفوز الكبير في أصول التفسير - حقيقة التوجيه (ص ١٨٦).

[٢] أبو الحسن الرعيني: هو شريح بن محمد بن شريح بن أحمد، أبو الحسين الرعيني: عالم بالقراءات أندلسي. كان قاضي إشبيلية ومسندها، توفي سنة ٥٣٩ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٣/ ١٦١ و ١٦٢).

وكان يغلب على سابقه استعمال مصطلحي الحجة والاحتجاج، ويلاحظ أنه ارتكز في توجيهه للقراءات التي انفرد بها الإمام يعقوب على ثلاث ركائز هي: تنوع الصيغ اللغوية مع اتفاق المعنى، واستواء الدلالة النحوية لأكثر من تركيب، وحصول التغير في معاني بعض القراءات على سبيل التنوع لا التضاد^[١].

ولعل من أبرز التعريفات الاصطلاحية لعلم توجيه القراءات ما أورده ابن عقيلة المكي (ت: ١١٥هـ)^[٢] في كتابه الموسوعي «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»، إذ عرفه بأنه: «علمٌ يبين دليل القراءة وتصحيحها من حيث العربية واللغة ليعلم القارئ وجه ذلك»^[٣]، وضرب لذلك أمثلة من توجيه القراءات المتواترة والشاذة.

وأما فوائد علم توجيه القراءات، فمنها^[٤]:

✽ أنه يؤكد استيفاء القراءة لأركانها الثلاثة.

✽ أنه يفيد في الرد على شبهات الملحدين وطعونهم في القراءات، ولعل من أوائل من تنبّه لذلك الإمام ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن؛ إذ عقد باباً في الرد على هذه الطعون.

[١] انظر: مقدمة التحقيق لكتاب: الجمع والتوجيه ص: ١٩ و ٢٠، تح: د. غانم قدوري الحمد. الناشر: دار عمار للنشر/ عمان. ط: الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

[٢] ابن عقيلة المكي: هو جمال الدين محمد بن أحمد بن سعيد بن مسعود، المشتهر والده بعقيلة المكي الحنفي، محدث الحجاز ومسند في عصره. توفي بمكة سنة ١١٥٠ هـ. (ر: مقدمة التحقيق لكتاب الزيادة والإحسان في علوم القرآن / ١ - ١٨ - ٢٣).

[٣] الزيادة والإحسان في علوم القرآن / ٤ / ٢١٦. المؤلف: جمال الدين محمد بن أحمد بن سعيد بن مسعود، المشتهر بابن عقيلة المكي. تح: مجموعة من الباحثين ضمن رسائل ماجستير. الناشر: مركز البحوث والدراسات بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة. ط: الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

[٤] مستفادة من محاضرة في توجيه القراءات لفضيلة الدكتور بريك بن سعيد القرني، حفظه الله.

✽ أنَّ به تُعرف جزالة المعاني وجلالتها؛ لأنَّ تنوع المعاني فيه ثراء للقرآن، وفيه وجه إعجاز باحتمالها لوجوه تأتلف ولا تختلف ولا تتعارض ولا تتضاد.

✽ أنه يعين على الدفاع عن القراءات الثابتة التي تعرضت للتضعيف أو التخطئة التي تصل إلى حدَّ الإبطال من قِبَل بعض الطاعنين، وقد تصدَّى لهم طائفةٌ من أئمة اللغة فانتصروا للقراءات المطعون فيها، وذُوبوا عنها. وكان من هؤلاء الذين انتصروا للقراءات: الإمام أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)^[١] صاحب تفسير البحر المحيط، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)^[٢] صاحب الألفية في النحو.

✽ أنَّ أهل اللغة والنحو وجدوا في توجيه القراءات واختلاف وجوها ما يؤيد قواعدهم وبعض قوانينهم التي قرروها، فسَعَوْا في تتبع وجوه القراءات وبيان عللها، كالإمام سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في سفره العظيم «الكتاب»، وكشيخه الخليل (ت: ١٧٠هـ) في كتابه «العين»، مع تأكيد صحَّة القراءات في نفسها وأنها حجة على قواعد اللغة، قال السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)^[٣]: «اعلم أنَّ الغرض بذكر حجج القراء وإبداء وجه القراءة في العربية لا لنصر إحدى القراءتين وتزييف الأخرى؛ لأنَّ الكلَّ ثابتٌ صحيحٌ متفقٌ على

[١] أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجباني، النَّفْزِي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث. واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه. من كتبه: البحر المحيط في تفسير القرآن. توفي سنة ٧٤٥هـ. (ر: الأعلام للزركلي ١٥٢ / ٧ و١٥٣).

[٢] ابن مالك: هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية، أشهر كتبه: الألفية في النحو. توفي بدمشق ٦٧٢هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٦ / ٢٣٣).

[٣] السخاوي: هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين: عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، وهو أول من شرح قصيدة شيخه الشاطبي في كتابه فتح الوصيد، وله كذلك كتب كثيرة، منها: جمال القراء وكمال الإقراء، ومنظومة هداية المتراب. توفي سنة ٦٤٣هـ بدمشق. (ر: الأعلام للزركلي ٤ / ٣٣٢).

صحته، بخلاف الخلاف في مسائل الفقه، ومن ظنَّ غير هذا فقد اعتقد خلاف الحقِّ. والقراءة سنةٌ لا رأيٌ...»^[١].

ومن المنطقي أن يتأخَّرَ التدوينُ في علم توجيه القراءات عن تدوين القراءات نفسها؛ إذ تطوَّرَ التدوينُ في توجيه القراءات عبر مراحلٍ متدرّجةٍ، مع الأخذ في الاعتبار أن كلَّ مرحلةٍ منها لا تمثِّلُ فترةً تاريخيةً محددةً تحديداً تاماً، بل يقع التداخل بينها حتماً، وإنما استعملنا هذا التقسيمَ المرحليَّ على سبيل التقريبِ بقصدِ الدراسةِ.

مراحل التدوين في توجيه القراءات: مرَّ التدوينُ في هذا العلم بثلاثِ مراحلٍ، هي:

١- مرحلة التخريجات الفردية لبعض القراءات: وذلك ضمن مرويات كتب التفسير بالمأثور والحديث.

٢- مرحلة التدوين في ثنایا مؤلفات علومٍ أخرى كالنحو والتفسير: يتجلى ذلك في كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) والذي تضمن ما يربو على مائة وخمسين شاهداً على وجوه القراءات، ومن قبله كتاب العين لشيخه الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ)، وتوالت بعدهما الكتب المعنيَّة بالتوجيه؛ ككتاب معاني القرآن للفرَّاء (ت: ٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن المنسوب للزجاج^[٢] (ت: ٣١١هـ)، وإعراب القرآن للنحاس^[٣] (ت: ٣٣٨هـ)، ومن

[١] فتح الوصيد في شرح القصيد ١ / ١٣٧ - ١٣٨.

[٢] الزجَّاجُ: هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالمٌ بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، وله مصنفات أشهرها: معاني القرآن وإعراب القرآن. توفي سنة ٣١١هـ. (ر: الإعلام للزركلي ١ / ٤٠).

[٣] النحاسُ: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري. زار العراق واجتمع بعلمائه وسمع من الزجاج، وصنف: تفسير القرآن، وإعراب القرآن. توفي سنة ٣٣٨هـ. (ر: الإعلام للزركلي ١ / ٢٠٨، وإنباه الرواة ١ / ١٣٦).

كتب التفسير يبرز كتاب جامع البيان لابن جرير الطبري^[١] (ت: ٣١٠هـ)، وهو كتابٌ حافلٌ بوجوه القراءات والاحتجاج لها.

٣- مرحلة استقلال التدوين لعلم التوجيه في كتبٍ مخصوصة (كتب الاحتجاج): وكان ذلك مع بدايات القرن الثالث الهجري. واختلفوا في أول من خصَّ توجيه القراءات بتصنيف مستقل.

ولعلَّ أقرب الأقوال ما قاله أبو حاتم السجستاني^[٢] (ت: ٢٥٥هـ) حين نصَّ على أنَّ هارون بن موسى الأعمور النحوي^[٣] (ت: ١٧٠هـ) هو أول من تعرَّض لوجوه القراءات بجمعها والتأليف فيها وكذا تتبَّع الشاذَّ منها، وكان من قرَّاء البصرة^[٤].

[١] الطبري: هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، العالم الكامل الفقيه المقرئ النحوي اللغوي الحافظ الأخباري. جامع العلوم، لم ير في فنونه مثله، استوطن بغداد، وصنَّف التصانيف الكبار؛ منها تفسير القرآن الذي لم ير أكبر منه ولا أكثر فوائد، وكتاب التاريخ، وهو أجل كتاب في بابه. توفي سنة ٣١٠هـ. (ر: إنباه الرواة ٣ / ٨٩، والأعلام للزركلي ٦ / ٦٩).

[٢] أبو حاتم السجستاني: هو أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ثم البصري، المقرئ النحوي اللغوي صاحب التصانيف، أخذ عن: يزيد بن هارون، وأبي عبيدة بن المثنى، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، ويعقوب الحضرمي، وقرأ عليه القرآن. ومن تلامذته: أبو العباس المبرِّد. وله كتب: إعراب القرآن، وما يلحن فيه العامة، والمقاطع والمبادئ. توفي: ٢٥٥هـ تقريباً. (ر: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٦٩ و ٢٧٠).

[٣] هارون بن موسى الأعمور: هو هارون بن موسى أبو عبد الله الأعمور، العتكي البصري الأزدي مولاهم. روى القراءة عن: عاصم الجحدري وعاصم بن أبي النجود وعبد الله بن كثير وابن محيصن وحמיד بن قيس وأبي عمرو بن العلاء عن عاصم، توفي نحو: ١٧٠هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣٤٨ ترجمة رقم: ٣٧٦٣، والأعلام للزركلي ٨ / ٦٣).

[٤] ر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٣٤٨.

وقد توالى بعد ذلك المصنفات المتخصصة في توجيه القراءات، وكان من أبرزها:

❖ كتاب: معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى^[١] (ت: ٣٧٠ هـ)، وهو نفسه الأزهرى صاحب تهذيب اللغة، وكان له مسلكٌ جريءٌ في نقد وترجيح القراءات. وقد صنف كتابه معاني القراءات لشرح القراءات الواردة في كتاب السبعة لابن مجاهد (ت: ٣٢٤ هـ).

❖ كتاب: إعراب القراءات السبعة وعللها، للحسين بن خالويه^[٢] (ت: ٣٧٠ هـ)، وكان ينتصر فيه للقراءات الثابتة ولا يخطئُ أحداً من القراء، بل نصَّ على أن القراءة سنةٌ متبعةٌ. وربما ذكر في هذا بعض القراءات الشاذة أيضاً مع توجيهها، وله كذلك كتاب: مختصر في شواذ القرآن، خصصه لسرد القراءات الشاذة باختصارٍ.

❖ كتاب: الحجة في علل القراءات السبع، لأبي عليّ الفارسي^[٣] (ت: ٣٧٧ هـ)، ويعتبر كتابه هذا أوسع كتب الاحتجاج مع قوة أسلوبه وعمقه في مسائل اللغة، إلا أن فيه تطويلاً واستطراداً أنكره عليه العلماء بعده^[٤].

[١] أبو منصور الأزهرى: هو محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور: أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان. نسبته إلى جده «الأزهر»، عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر في العربية. من أشهر كتبه: تهذيب اللغة. توفي سنة ٣٧٠ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٥ / ٣١١).

[٢] الحسين بن خالويه: هو الحسين بن محمد بن خالويه النحوي اللغوي أبو عبد الله، من أهل همدان، ودخل بغداد، وأدرك أجلة العلماء بها؛ مثل أبي بكر بن الأنباري وابن مجاهد. توفي بحلب سنة ٣٧٠ هـ. (ر: إنباه الرواة ١ / ٣٥٩ و ٣٦٠، وغاية النهاية ١ / ٢٤٠ ترجمة رقم: ١١٠١).

[٣] أبو عليّ الفارسي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو عليّ: الفارسي الأصل الفسوي المولد، إمام النحو صاحب التصانيف. من تلاميذته: أبو الفتح عثمان بن جني. وله كتاب (الحجة) في علل القراءات، وكتاباً (الإيضاح) و (التكملة). توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٨٠، والأعلام للزركلي ٢ / ١٧٩).

[٤] له طبعة جيدة أصدرتها دار الكتب العلمية في أربعة مجلدات بتحقيق المشايخ الفضلاء: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، وأحمد عيسى حسن المعصراني.

✽ كتاب: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، وقد خصّ هذا الكتاب بتوجيه القراءات الشاذة مع ملاحظة أنه يورد أحيانا القراءات الثلاث الثابتة فوق السبع باعتبارها شاذة عنده، وهذا مما ينبغي الانتباه إليه والتماس العذر له فيه؛ إذ لم تكن أحكام القراءات من حيث الصحة والشذوذ قد استقرت على وضعها الأخير الذي قرره الإمام ابن الجزري بالأسانيد النثرية، بل كان العلماء وقتئذ يعدون كل قراءة وراء سبعة ابن مجاهد من الشاذ^[١].

✽ كتاب: حجة القراءات، للقاضي عبد الرحمن بن زنجلة^[٢] (ت: نحو ٤٠٣ هـ) ويعتبر من أوجز كتب الاحتجاج وأسهلها تناولاً وعرصاً^[٣].

✽ كتاب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي^[٤] (ت: ٤٣٧ هـ)، أراد مكي من خلاله أن يشرح كتابه (التبصرة في القراءات السبع)، وكان قد أثر في تبصرته الاختصار وجعله كتاب نقل ورواية، فجاء

[١] له نسخة بطباعة دار الصحابة للتراث بطنطا، تقع في مجلد واحد كبير. ولعل الأفضل منها طبعة المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية والتي تقع في جزأين بتحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعبد الحلیم النجار.

[٢] القاضي بن زنجلة: هو عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة: عالم بالقراءات. كان قاضياً مالكيًا. قرأ علي: أحمد بن فارس كتابه (الصاحبي) سنة ٣٨٢ هـ في المحمدية (بالري) وصنف كتابا منها: حجة القراءات. توفي في حدود ٤٠٣ هـ. (ر: غاية النهاية ٢ / ١١٤).

[٣] له طبعة تقع في مجلد واحد بتحقيق الدكتور سعيد الأفغاني (مؤسسة الرسالة). وهي التي اعتمدها في الاقتباس.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي: هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. له كتب كثيرة، منها: مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات وعللها، والتبصرة في القراءات السبع، والإبانة عن معاني القراءات، والرعاية لتجويد التلاوة. توفي سنة ٤٣٧ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٧ / ٢٨٦).

الكشفُ مختصاً بالدراية والتوجيه والبيان. وهو مطبوعٌ بأكثر من طبعة^[١].

✽ كتاب: شرح الهداية في القراءات السبع، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدويّ (ت: ٤٤٠ هـ) وهو كتابٌ موجزٌ لإمامٍ كبيرٍ، وقد طبع بتحقيق ودراسة د. حازم سعيد حيدر.

✽ كتاب: الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن عليّ الشيرازيّ المعروف بابن أبي مريم^[٢] (ت: ٥٦٥ هـ) وقد وضع هذا الكتاب لشرح كتاب: (تبصرة البيان في القراءات الثمان) لأبي الحسن بن جعفر الرازي^[٣]، فهو إذن في توجيه القراءات السبع مضافاً إليها قراءة الإمام يعقوب. وقد استعمل فيه الرموز الدالة على أسماء الرواة، وتميّز بجودة المقدمة والإيجاز بتجنب الإطالة المملة، كما تميّز بالتفريق في الاستعمال بين مصطلح (الوجه) ومصطلح (الحجّة)؛ فأطلق الوجه على التوجيه اللغويّ للقراءة، وأطلق الحجّة على ما يعضد القراءة من آيات قرآنية متفقٌ على قراءتها بنفس الكيفية الأدائية، ولكن هذا الكتاب لم يخلُ من توجيه لبعض القراءات الشاذة وكذا تعقب بعض القراءات المتواترة بالإنكار ونحو ذلك، وهذا مما يؤخذ عليه^[٤].

[١] منها طبعةٌ بتحقيق الدكتور محيي الدين رمضان من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، وهي التي اعتمدها في الاقتباس.

[٢] ابن أبي مريم الشيرازي: هو نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسيّ الفسوي، أبو عبد الله، ابن أبي مريم: خطيب شيراز وعالمها وأديبها في عصره. له: تفسير القرآن، وشرح الإيضاح للفارسي، والموضح في القراءات الثمان. توفي بعد ٥٦٥ هـ. (ر: الأعلام للزركلي ٨ / ٢٦ و ٢٧).

[٣] أبو الحسن بن جعفر الرازي: هو عليّ بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن السعديّ الرازي الحذاء، نزيل شيراز، أستاذ معروف. توفي بحدود ٤١٠ هـ. (ر: غاية النهاية ١ / ٥٢٩ ترجمة رقم: ٢١٨٢).

[٤] وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، وقد اعتمدتُ طبعته الأولى للجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

✽ كتاب: إعراب القراءات الشاذة، للإمام أبي البقاء العُكْبَرِي [١] (ت: ٦١٦ هـ) العالم بالعربية وصاحب كتاب (التيان في إعراب القرآن)، وقد عمد إلى إعراب ما شذَّ من القراءات مع العناية بالصبغة النحوية والإعرابية، وربَّما خلط ذلك بتوجيه بعض المتواتر، فكان كتابه هذا مفيداً جداً في بابه [٢].

✽ كتاب: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لشيخ قراء مصر العلامة عبد الفتاح القاضي [٣] (ت: ١٤٠٣ هـ)، وهو كتابٌ في توجيه القراءات الأربعة الزوائد موجزٌ في عباراته، سهلٌ في بيانه.

✽ كتاب: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، للدكتور محمد سالم محيسن [٤] (ت: ١٤٢٢ هـ) وقد ضمَّنه توجيه القراءات الواردة في كتاب النشر، وهو

[١] أبو البقاء العكبري: هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء النحويّ الضرير، له مصنفات حسان في إعراب القرآن وقراءته، وإعراب الحديث والنحو واللغة والعربية. توفي سنة ٦١٦ هـ. (ر: إنباه الرواة ٢/ ١١٦ و١١٧).

[٢] ويقع في جزأين كبيرين بتحقيق الدكتور: محمد السيد عزوز، وقد رأيت فيه عناية كبيرة بمبحث الإتياع.

[٣] عبد الفتاح القاضي: هو عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، المصري. عمل رئيساً لقسم القراءات التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر، ورئيساً للجنة تصحيح المصاحف، وشارك بالتدريس في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وتولى رئاسة قسم القراءات بها، وله مصنفات أشهرها الوافي في شرح الشاطبية، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، والفرائد الحسن في عدّ أي القرآن، توفي سنة ١٤٠٣ هـ. (ر: نفائس البيان شرح الفرائد الحسان ص: ١١-١٣).

[٤] محمد سالم محيسن: هو الشيخ الأستاذ الدكتور: محمد محمد محمد سالم محيسن. ولد بمحافظة الشرقية بمصر عام ١٣٤٩ هـ، رائد علم القراءات في العصر الحديث. أستاذ القراءات وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وعضو لجنة تصحيح المصحف الشريف بالأزهر. ومن مصنفاته: كتاب الهادي في شرح طيبة النشر، والقراءات وأثرها في علوم العربية. توفي عام ٢٠٠١ م عن عمر ناهز ٧٢ عاماً. (ر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء بعد القرن الثامن الهجري ٢/ ٣٣٩-٣٤٧، المؤلف: إلياس بن أحمد حسين بن سليمان بن مقبول علي البرماوي تقديم: فضيلة المقرئ الشيخ محمد تميم الزعبي الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢).

كتابٌ قيّمٌ سهلُ الأسلوبِ روعي فيه ترتيب الكلمات بحسب ترتيب ورودها في المصحف، وقد طبع في ثلاثة أجزاء.

وربما اعتنى بتوجيه القراءات بعضُ الكتبِ المصنّفة في علم الرواية أصالةً، وأبرزها:

✽ كتاب: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد الشهير بالبنا الدميّاطي^[١] (ت: ١١١٧ هـ)، وهذا الكتاب تميّز بجمع القراءات الأربعة عشر، وهو مع ذلك يذكر الاحتجاج لكلِّ قراءة. والكتاب مطبوع بأكثر من تحقيق^[٢].

وكذا بعض الكتب المصنّفة أصالةً في شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني (شروح الشاطبية)، نحو:

✽ كتاب: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة، للمتعب بن أبي العز الهمداني^[٣] (ت: ٦٤٣ هـ) وهو شرحٌ موسوعيٌّ يبيّن فيه مصنّفه الاختلاف في القراءات من خلال شرح منظومة الشاطبية، وأتبع كل قراءة ما يناسبها من التوجيه في الأصول والفرش على السواء^[٤].

[١] البنا الدميّاطي: هو أحمد بن محمد بن عبد الغني، الشهير بالبنا، الدميّاطي، عالم بالقراءات، من فضلاء النقشبنديين. ولد ونشأ بدمياط، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن، وأقام بدمياط، وتوفي بالمدينة حاجاً، ودفن في البقيع. من كتبه: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. (ر: الأعلام للزركلي / ١ / ٢٤٠).

[٢] حققه الدكتور شعبان إسماعيل في جزأين. وقد اعتمدتُ في الاقتباس الطبعة التي توفرت لي وهي طبعة دار الحديث بالقاهرة، بتحقيق: ش. عبد الرحيم الطرهوني.

[٣] المنتجب الهمداني: هو المنتجب بن أبي العز بن رشيد، منتجب الدين أبو يوسف الهمداني، إمام كامل علامة، قال الذهبي: (كان رأساً في القراءات والعربية، صالحاً متواضعاً صوفياً). توفي في ربيع الأول سنة ٦٤٣ هـ بدمشق. (ر: غاية النهاية ٢ / ٣١٠ و ٣١١ ترجمة رقم: ٣٦٤٦).

[٤] ومنه نسخة مطبوعةٌ تقع في خمسة أجزاء بتحقيق الدكتور جمال محمد طلبه، طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، ورجعت إليها في كثير من مسائل البحث وبخاصة ما يتعلق بالأصول كالإدغام والإمالة والراءات واللامات.

✽ كتاب: كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري^[١] (ت: ٧٣٢هـ) وهو شرحٌ كبيرٌ اعتنى فيه المصنف باللغة والتوجيه^[٢].
 ✽ كتاب: العقد النضيد في شرح القصيد، للإمام السمين الحلبي^[٣] (ت: ٧٥٦هـ)، وهو شرحٌ كبيرٌ حُقق كاملاً على أجزاء في عدد من رسائل الدكتوراه، وطُبِع منه جزءٌ من أول الكتاب إلى أول باب الفتح والإمالة بتحقيق د. أيمن رشدي سويد.
 ومن كتب التفسير التي اعتنت بذكر توجيه القراءات والاحتجاج لها:
 ✽ جامع البيان في تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ).
 ✽ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للإمام ابن عطية الأندلسي^[٤] (ت: ٥٤٢هـ).

✽ البحر المحيط في التفسير، للإمام أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ).

✽ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ).

[١] إبراهيم بن عمر الجعبري: هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، أبو محمد الربيعي الجعبري السَّلَفي، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية. له نحو مئة كتاب أكثرها مختصر، منها: شرح الشاطبية المسمى: كنز المعاني شرح حرز الأمانى، توفي سنة ٧٣٢هـ. (ر: الأعلام للزركلي ١ / ٥٥، وغاية النهاية ١ / ٢١ ترجمة رقم: ٨٤).

[٢] لم تتوفر لديّ إلا نسخته المطبوعة بتحقيق الأستاذ فرغلي سيّد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، وتقع في خمسة أجزاء. ولعلّ الله ييسر من يحققها تحقيقاً متقناً.

[٣] السمين الحلبي: هو أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين: مفسر، عالم بالعربية والقراءات، شافعي، من أهل حلب. استقر واشتهر في القاهرة. من كتبه: تفسير القرآن، والدر المصون في إعراب القرآن، وله شرح فريد على القصيدة الشاطبية لم يسبق إلى مثله، وقد أسماه: العقد النضيد في شرح القصيد. توفي سنة ٧٥٦هـ. (ر: الأعلام للزركلي ١ / ٢٧٤).

[٤] ابن عطية الأندلسي: هو عبد الحق بن أبي بكر أبو محمد بن غالب بن عطية المَحَاربيُّ الغرناطي، أبو محمد، شيخ المفسرين العلامة المتفنن صاحب المحرر الوجيز، توفي سنة ٥٤٢هـ. (ر: سير أعلام النبلاء ١٩ / ٥٨٨).

المبحث الرابع: الأصول والفرش.

قسّم العلماء حروف الخلاف في القراءات القرآنية^[١] إلى مجموعتين، هما:

✽ **الأصول:** وهي التي ينطوي حكم الواحد منها على الجميع في الأمر العام^[٢]، وذلك لكثرة دور جزئياتها التي يطرد فيها الحكم، نحو: قصر المدّ المنفصل في قراءة الإمام ابن كثير المكيّ، فإنه يطرد في كلّ كلمة قرآنية مختومة بحرف من حروف المدّ الثلاثة يتلوه همزٌ في أول الكلمة التي بعدها.

وتتضمن الأصول أبواب الاستعاذة والبسملة والإدغام بنوعيه الكبير والصغير في كلمة وفي كلمتين، وهاء الكناية والمدود، وأحكام الهمز بأنواعه، وأبواب الفتح والإمالة واللامات والراءات وبيئات الإضافة والزوائد، وكيفيات الوقوف على أواخر الكلم ومرسوم الخطّ، إلى غير ذلك.

وربما اندرج تحت هذه الأصول: بعض الأحرف التي يكثر دورها في القرآن، نحو: (الصراط)، و(صراط)، وكذا الفرش الذي يشبه في أطرافه الأصول، نحو:

١- حركة هاء (وهو)، و(فهو)، و(لهو)، وكذا (وهي)، و(فهي)، و(لهي).

٢- باب (النبيّ) و(النبوة).

٣- الإشمام في (قيل) وأخواتها.

٤- النقل في (قران) و(القران).

٥- تاءات البزيّ.

[١] الكلمات القرآنية المختلف في قراءتها، وهي محل دراسة علم القراءات.

[٢] ر: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ٣/ ٣ المؤلف: ابن النجيبين الهمداني (ت: ٦٤٣هـ). تح: د. جمال محمد طلبة. الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. ط: الأولى ٢٠١٢م. عدد الأجزاء: ٥.

٦- إشماع باب (أصدق).

٧- إمالة (التوراة).

وبعض المصنفين يلحقون ذلك بالأصول، وذلك بالنظر إلى كثرة دوران هذه الأحرفِ واطِّرادِ الحكمِ فيها ضمنَ القراءةِ الواحدةِ في جميعِ المواضعِ. وقد يكون حكم الكلمة الفرشية مطَّردًا باستثناء موضعٍ أو أكثر، نحو:

١- التخفيف في الفعل (ينزل)، و(تنزل)، و(ننزل).

٢- قراءة الألف في لفظ (إبراهيم).

٣- قراءة الجمع والإفراد في (الريح) و(الرياح).

٤- التخفيف والتشديد في (الميت) و(ميتا)، ونحوه.

✽ الفرش: سُمي فرشًا لانتشاره وقلة دوره في مقابل الأصول، وسماه بعضهم (ما قلَّ دوره من الحروف)^[١]، وسماه آخرون (فروعًا) في مقابلة الأصول^[٢].

وذلك نحو: اختلافهم في تشديد وتخفيف الفعل ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، واختلافهم في قراءة الفعل ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦] بالغيب والخطاب، واختلافهم في قراءة كلمة ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥] بالجمع والإفراد، وما أشبه ذلك.

وقد جرت عادة المصنفين بسرده نثرًا أو نظمًا على ترتيب المصحف من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس.

[١] وهو مكِّي بن أبي طالب في كتابه الكشف / ١ / ٢٢٤.

[٢] ر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني) ص: ١٤٨، المؤلف: أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ) راجعه شيخ المقرئ المصرية: علي الضباع الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م عدد الأجزاء: ١.

المبحث الخامس: الحركات وأنواعها

رأيتُ من المناسبِ أن أُضيفَ هذا المبحثَ لبيانِ حقيقة الحركات وأنواع الحركات، وكذا الحروف التي نشأت منها الحركات بنوعها الأصلي والفرعي، وأتبع ذلك ببيان ألقاب الحركات؛ ليتضح موقع الحركة الإبتاعية وأثرها في سائر الحركات، وفيما يلي خلاصة أحسبها وافية بهذا الغرض بإذن الله:

تعريف الحرف:

عرّف ابنُ جنِّي (ت: ٣٩٢هـ) الحرفَ تعريفًا لغويًّا بأنّه: «حدُّ منقطع الصوتِ وغايته وطرفه»^[١]، وقال في بيانِ العلاقة بين الصوتِ والحرفِ: «اعلم أن الصوتَ عرضٌ يخرج مع النَّفسِ مستطيلاً متصلاً، حتى يعرضَ له في الحلقِ والفمِ والشفَتينِ مقاطعٌ تُثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطعُ أيّما عرضَ له حرفاً»^[٢].

وعرّف ابنُ يعيَش الحرفَ (ت: ٣٤٦هـ) من الناحية العملية بأنّه: «صوتٌ مقروءٌ في مخرجٍ معلومٍ»، ثمّ قال: «والمخرجُ هو المقطعُ الذي ينتهي الصوتُ عنده»^[٣].

وعرّف ابنُ الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ) الحروفَ بأنّها: «المقاطع التي تعرض للصوت الخارج مع النَّفسِ ممتداً مستطيلاً فتمنعه عن اتصاله بغايته»^[٤]. فجاءت عبارته قريبةً

[١] ر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) تح: علاء حسن أبو شنب، الناشر: المكتبة التوفيقية، عدد الأجزاء: ٢ في مجلدٍ واحدٍ.

[٢] المصدر السابق ١ / ٢٨.

[٣] ر: شرح المفصل ٥ / ٦١٦، المؤلف: يعيَش بن علي بن يعيَش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيَش وبن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م عدد الأجزاء: ٦ (٥ وجزء للفهارس).

[٤] ر: التمهيد في علم التجويد ص: ١٠٢، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) تحقيق: الدكتور علي حسين البواب الناشر: مكتبة المعارف، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م عدد الأجزاء: ١.

ممَّا ذكره ابنُ جنِّي، مع ملاحظة أنَّ تسميتهما للمقاطع في نفسها حرفاً هو من قبيل التجوُّز في الاصطلاح، ويخالفه ما تعارف عليه المتأخرون من كون المقطع مخرج الحرف لا الحرف نفسه.

الحروفُ المدِّيَّةُ الأصلية والفرعية:

لكلِّ حرفٍ من الحروف العربية بقعةٌ دقيقةٌ يخرج منها تُسمَّى بالمخرج أو مدرج الحرف، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلافٍ مخارجها، وهذه الحروف في اللغة العربية تبلغُ تسعة وعشرين حرفاً أصلياً على ما قرره سيبويه وابن جنِّي وغيرهما^[١]، أولها الهمزة التي يسميها البعض ألفاً مجازاً لتصويرها في الخطِّ بصورة الألف في بداية الكلمات^[٢]، والتحقيقُ جعل الهمزة حرفاً ذا مخرجٍ محققٍ، والألف هي المدِّيَّة ذات المخرج الجوفي المقدَّر، والألفُ معدودةٌ كذلك في تلك الحروف التسعة والعشرين، ويرمزُ لها في الخطِّ بالرمزِ (لا)، وتقع قبل الياء في آخر حروف المعجم؛ وذلك لأنها لا تكونُ إلا ساكنةً تابعةً للفتحة، فدعموها باللام؛ ليقع الابتداء باللام وتأتي الألفُ ساكنةً بعدها.

وتنقسم الحروف المدِّيَّة إلى قسمين: أصلية، وفرعية، وبيانها كما يلي:

(أ) الحروف المدية الأصلية

الأحرف الجوفية (المدِّيَّة) ثلاثة، وهي:

١- الألفُ: ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

٢- الياءُ: وهي المسبوقة بحركةٍ مجانسةٍ هي الكسرة.

[١] ر: سر صناعة الإعراب / ١ / ٦٣.

[٢] ر: المصدر السابق / ٢ / ١٩٣.

٣- الواو: وهي المسبوقة بحركةٍ مجانسةٍ وهي الضمة.

وهذه الأحرف الثلاثة تتفق في اتساعٍ مخرجها وامتداد الصوت بها بعد إخراجها من موضعها^[١]، لكنَّ أوسعها مخرجًا وألينها وأشدّها امتدادًا الألف^[٢]، مع استحالة أن يسبق الألف حركةً من غير جنسها، فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

ومن جهةٍ أخرى فإن الألف المدية يستحيل تحريكها بأيّ من الحركات. ومن رام تحريك الألف فلا مفرّ له من الاعتماد بها على مخرج أقرب الحروف منها، وهي الهمزة، فتقلب بذلك همزةً. وهذا ما استدلّ به سيبويه على صحّة مذهبه في خروج الألف من أقصى الحلق من مخرج الهمزة والهاء^[٣].

(ب) الحروف المدية الفرعية

الحروف الأصلية التسعة والعشرون تلحقها ستّة أحرفٍ تتفرّع عنها حتى تكون خمسةً وثلاثين حرفًا في فصيح الكلام، هذه الحروف الفرعية هي^[٤]:

النون الخفية، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم^[٥]، والصاد التي كالزاي، يهمني منها في هذا المبحث ما يتعلق بحرفي المدّ الفرعيين، وهما: ألف التفخيم، وألف الإمالة.

[١] ر: التحديد لأبي عمرو الداني، ص: ١٠٩.

[٢] ر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠ و ١/ ٨٤.

[٣] ر: الكتاب لسيبويه ٤/ ٤٣٣، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠ هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م عدد الأجزاء: ٤.

[٤] ر: المصدر السابق ٤/ ٤٣٢.

[٥] لم تستعمل الشين التي كالجيم في تلاوة القرآن وقرآته.

فألفُ الإمالة: هي التي تجدها بين الألف والياء، في نحو: (عالم) عند من يميل فتحة العين لأجل كسرة اللام.

وألف التفخيم: هي التي تجدها بين الألف والواو، في نحو: (قام) عند من ينحو بالألف جهة الواو لأجل مناسبة حروف التفخيم في لغة قديمة.

وسأذكرُ فيما يلي بعضَ المسائل المتعلقة بالحركات وأنواعها ومواضعها من الحروف التي تتصل بها.

حقيقة الحركة والسكون:

ذهب أكثرُ النحاة إلى كون الحركات أبعاضاً لحروف المدِّ السالف ذكرها.

قال ابن جنِّي (ت: ٣٩٢هـ) في سرِّ الصناعة إنَّ متقدمي النحاة كانوا يسمُّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، ثم قال معقَّباً: «وقد كانوا في ذلك على طريقٍ مستقيمة»، واستدلَّ على ذلك بقوله: «فلولا أن الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة لها»^[١].

وقال ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ): «وإنما رأى النحويون صوتاً أعظمَ من صوت، فسَمَّوا العظيمَ حرفاً، والضعيفَ حركةً، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً، فلذلك دخلت الإمالة في الحركة كما دخلت الألف،...»^[٢].

وبذلك تكون أبعاضُ حروف المدِّ الأصلية ثلاثةً، هي: الفتحة المأخوذة من الألف،

[١] سر صناعة الإعراب ١ / ٤٠ - ٤١.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٠٤.

والكسرة المأخوذة من الياء، والضمّة المأخوذة من الواو، ويقابل التحريك بحركةٍ من تلك الحركات سكون الحرف بخلوّه من أيّ منها، وهو ما يعتبره بعضهم علامةً عدميّة. ومن ناحيةٍ أخرى نجدُ محصولَ الحركاتِ الفرعيةِ المحتملةِ لا نهائيًا بالنظر إلى التدرج في تقريب كلِّ منها إلى الآخر، ومن ذلك نشأ ما يُسمّونه بالشوب أو الإشراب في الحركات^[١]، وهو على النحو التالي:

١- الفتحة الممالّة: حركة تنشأ بين الفتحة والكسرة (ويقال لها كذلك: الفتحة المقربّة من الكسرة)، وهي على درجات لا تكاد تنحصر بحسب درجة التقريب من الكسرة.

٢- فتحة التفخيم: حركة تنشأ بين الفتحة والضمّة في لغة أهل الحجاز، في نحو: تفخيم فتحة لام (الصلاة) و(الزكاة).

٣- الكسرة المشمّمة ضمًّا: حركة تنشأ بين الكسرة والضمّة، وذلك نحو حركة القاف من (قيل) وأخواتها في قراءة الكسائيّ ومن وافقه.

وقد وصف ابن جنيّ الحركات السابقة بقوله: «أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر ثلاثٌ، ومحصولها على الحقيقة ستٌّ؛ وذلك أنّ بين كلّ حركتين حركة...».

ثمّ فصل هذه الحركات، إلى أن قال: «لكن ليس في كلامهم ضمّة مشرّبة فتحةً، ولا كسرة مشرّبة فتحةً»^[٢].

تقريراتٌ ومُسلّماتٌ مهمّةٌ:

[١] ر: سر صناعة الإعراب ١ / ٧٣.

[٢] الخصائص لابن جنيّ ٢ / ٢٤٧.

- ١- حروف المد لا يكن إلا سواكن؛ لأنهن مدّات، والمدّات لا يتحرّكن أبداً^[١].
- ٢- السكون نقيض الحركة، وهما لا يجتمعان معاً، ولا يرتفعان معاً^[٢].
- ٣- لا يتحمل الحرف الصحيح الواحد أكثر من حركة واحدة في آن، فلا يجوز بحال تحريك حرفٍ بحركتين معاً.
- ٤- الحركات في الحروف تقويها وتحصنها، وإسكان الحرف يضعفه^[٣]؛ لذا فإن الحرف الساكن لا يعتدُّ به حاجزاً في كثيرٍ من المواضع لضعفه عن المتحرك، ولهذا يقولون بأن الحرف الساكن حاجزٌ غير حصين^[٤].
- ٥- للحركات دورٌ عظيمٌ في تسهيل النطق بالكلمات وربط الصوامت ببعضها ضمن الكلمة الواحدة؛ إذ تنقل الحركة الحرف الذي تقترن به عن مخرجِهِ إلى مخرجها هي؛ فيتيسرُّ انتقاله لمخرج الحرف التالي^[٥].
- ٦- في بعض الدراسات الصوتية يطلقون مصطلح الصوائت الطويلة على حروف المدّ، ويسمّون الحركات المتولدة منها بالصوائت القصيرة، وذلك في مقابل مصطلح الصوامت الذي يطلقونه على الحروف الصحيحة^[٦].
- ٧- الحركات كلّها تتّصف بصفة الجهر؛ إذ إنّ «الصوائت جميعها مجهورة، أمّا الصوامت فمنها ما هو مجهور ومنها ما هو مهموس. والأصوات العربية التي يصدق

[١] ر: سر صناعة الأعراب ١ / ٥٠.

[٢] إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١ / ٢٦٨.

[٣] ر: الكتاب لسيبويه ٣ / ٣٥٦.

[٤] ر: سر صناعة الإعراب ١ / ٤٥، ٧٣.

[٥] المختصر في أصوات اللغة العربية، د. محمد حسن جبل، ص: ١٤٠.

[٦] كتاب علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعرا - تصنيف الأصوات - ص: ١٢٤.

عليها تعريف الصائت هي ما سماه نحاة العربية بالحركات «الفتحة a، والضممة u، والكسرة i» وبحروف المد واللين «مقصودا بها الألف في مثل عدا «aa»، والواو في مثل قالوا «uu»، والياء في مثل القاضي «ii»^[١].

٨- يُعَرَّفُ الإِشْرَابُ فِي الْحَرَكَاتِ أَيْضًا بِالتَّقْرِيبِ أَوْ الْمَضَارَعَةِ، وَقَدْ يَقَعُ ذَلِكَ فِي الْحُرُوفِ الْمَدِّيَّةِ (الصَوَائِتِ)؛ نَحْو: الْأَلْفِ الْمَمَالَةِ، وَفِيهَا ضَارَعَتِ الْأَلْفُ الْيَاءَ وَقُرِّبَتْ إِلَيْهَا دُونَ قَلْبِ خَالِصٍ، وَأَلْفِ التَّفْخِيمِ، وَفِيهَا ضَارَعَتِ الْأَلْفُ الْوَاوَ وَقُرِّبَتْ إِلَيْهَا دُونَ قَلْبِ خَالِصٍ. كَمَا تَقَعُ الْمَضَارَعَةُ أَيْضًا فِي الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ (الصَوَامِتِ)؛ نَحْو: الصَّادِ الْمَشْمَةِ زَائِيًا فَتَضَارِعُ الصَّادُ الزَائِيَّ وَتُقَرَّبُ إِلَيْهَا دُونَ قَلْبِ خَالِصٍ^[٢].

٩- الضممة أثقل الحركات مطلقاً؛ لأنها تتطلب جهداً عضلياً أكبر مع تكلف ضم الشفتين لإخراجها، يليها في الثقل الكسرة، وأخف الحركات الفتحة، قال أبو عليّ القالي (ت: ٣٥٦هـ): «الكسرة دون الضمة في الثقل؛ إذ يستعمل لها عضو واحد»^[٣].

أنواع وألقاب الحركات:

تتنوع الحركات بحسب وظيفتها في الكلمات والجمل، حتى قال بعضهم إن الحركات في اللغة العربية سبع^[٤]، على التفصيل التالي^[٥]:

١- حركة الإعراب: وهي الحركة المتنقلة التي تعرض لأواخر الكلم أو ما في

[١] المرجع السابق والصفحة نفسها.

[٢] راجع سر صناعة الإعراب، ابن جني ١/ ٧٣.

[٣] كتاب المقصور والممدود ص: ٧، لأبي عليّ القالي - أمثلة المقصور المفتوح.

[٤] ر: همع الهوامع للسيوطي ١/ ٧٨. المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي

(المتوفى: ٩١١هـ) تح: عبد الحميد هندراوي. الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر. عدد الأجزاء: ٣.

[٥] ر: الخصائص لابن جني ٢/ ١١٢.

حكمه، بحسب العوامل اللفظية والمعنوية الداخلة عليها؛ فتدلّ بذلك على المعاني المختلفة كالابتداء والفاعلية والمفعولية، ونحو ذلك. وهذه الحركات علامات تدلّ على الإعراب، وليست هي نفسها الإعراب على الأصحّ، بل الإعراب هو الإبانة عن المعنى، وهذا مذهب المحققين^[١]. والله أعلم.

٢- حركة البناء: وهي الحركات اللازمة التي لا تتغير ولا تتأثر باختلاف العوامل، ولا تدلّ على معنى في أكثر الكلام، وذلك نحو كسرة (هؤلاء) في قولك: جاء هؤلاء، ورأيت هؤلاء، ومررت هؤلاء.

٣- حركة الحكاية: نحو قولك: (من زيداً؟) و(من زيد؟) لمن قال: (رأيت زيداً)، و(مررت بزيد)، ويكون إعراب (زيداً) بحركة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. وذهب الكوفيون إلى أنّ الحركة في هذه الأمثلة حركة إعراب، فخالفوا بذلك البصريين^[٢].

٤- حركة الإبتاع: وهي حركة يتحرك بها الحرف بتأثير حركة أخرى مجاورة، وذلك كقراءة الحسن البصري {الْحَمْدُ لِلَّهِ} بكسر الدال إبتاعاً لكسر اللام بعدها، وكقراءة أبي جعفر {لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا} بضم التاء إبتاعاً لضم الجيم بعدها. وفي إعراب الأول نقول: (الحمد) مبتدأ مرفوع، ورفع ضمّة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإبتاع، وهكذا نقول في إعراب (للملائكة) اسم مجرور، وجره كسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإبتاع.

[١] ر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٩٧.

[٢] ر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ١ / ١٩٦.

٥- حركة النقل: وهي الحركة التي يتحرك بها حرف ساكن في الأصل؛ سكون بناءٍ أو جزم. ويغلب سبب ذلك فيما وقع قبل همزة متحركة أرادوا تخفيفها بالحذف، فألقوا حركتها على الحرف الساكن قبلها، وحذفوا الهمز. ومثال ذلك: فتح دال (قد) في قوله {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} [الْمُؤْمِنُونَ: ١]؛ إذ ألقيت عليها حركة الهمزة التي بعدها ثم حذفت الهمزة. وكذا فتح ميم (تعلم) في قوله: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ} [الْبَقَرَةَ: ١٠٦]، ألقيت عليها حركة الهمز التي بعدها ثم حذفت الهمز أيضًا، وذلك كله مشتتهر في قراءة ورش عن نافع. ومن ذلك أيضًا: نقل حركة الإعراب إلى الساكن قبلها حال الوقف، نحو: هذا بَكْرٌ، وهذا عَمْرٌو، ومررتُ ببيكْرٍ، ونظرتُ إلى عَمْرٍو.

٦- حركة التخلص من التقاء ساكنين: وذلك إذا كان الأول منهما صحيحًا، واختاروا الكسر أصلًا في التخلص من التقاء الساكنين لأمن الالتباس بحركات الإعراب؛ إذ ليس في الأسماء كسرٌ يرادُ به الإعرابُ إلا وهو مقترنٌ بالتنوين، أما التحريكُ بالضمِّ أو الفتح فيلتبس بالمعرب الذي لا ينصرف. ومعلومٌ أنَّ الجرَّ لا يدخل الأفعال، فكان التخلص بالكسر في ذلك مما يؤمن به اللبس^[١]. ولكنَّ ابنَ جنِّي ذكر أن غرض ذلك هو الهروب من التقاء الساكنين، فبأيِّ حركةٍ حركت الأول حصل الغرض^[٢].

[١] ر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ١ / ٨٢ - ٨٤ - والكشف لمكي القيسي ١ / ٣٨، والدرة الفريدة ١ / ٢٦٧.

[٢] ولذلك شواهد من القراءات الشاذة؛ كقراءة أبي السَّمال (قَمَّ الليل) بضمِّ الميم إبتاعًا لضمِّ القاف، وفي رواية أخرى عنه: (قَمَّ الليل) بفتح الميم تخفيفًا، فإذا أضفنا إلى ذلك قراءة الجمهور المتواترة بكسر الميم تبين أنَّ حصولَ التخلصِ بأيِّ حركةٍ عموماً يفي بالمقصود، لكنَّ العدولَ عن الكسر إلى الضمِّ في قراءة (قَمَّ الليل) هو إبتاعٌ للضمِّ السابق، والعدولُ عنه إلى الفتح في قراءة (قَمَّ الليل) هو إبتاعٌ كذلك، ولكنَّه إبتاعٌ لفتح ألف الوصل اللاحقة عند فرض الابتداء بها، فيعود الأمر إلى أصالة الكسر في التخلص، وهو اختيار جمهور القراء في المتواتر (ر: معجم القراءات ١٠ / ١٤٠).

٧- حركة المناسبة: وقد سجّل النحاة هذا النوع من الحركات في المضاف إلى ياء المتكلم، وهي كسرة لازمة يتحرك بها آخر المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (غلامي)، وليست بحركة إعراب ولا بناء ولا هي من الحركات الستة السابقة، وسمّاها السيوطي بحركة المناسبة، فتشمل ما ناسب الياء، وتشمل كذلك ما يجري مجراها من حركات المناسبة في مواقع أخرى غير المضاف إلى ياء المتكلم، ومن ذلك ضم آخر الفعل الماضي لمناسبة واو الجماعة، في نحو: (ضربوا)^[١].

ومما يدخل تحت المناسبة أيضاً إعراب المجاورة، كما في قولهم (هذا جحر ضب خرب)؛ حيث يتضح المعنى بقريته معنوية هي قريته الصلاحية للإسناد وعدمها، فقدّمت المناسبة الصوتية في ذلك على مراعاة إعراب القاعدة^[٢].

ملاحظات وتقريرات هامة في التفريق بين حركتي البناء والإعراب:

على سبيل إتمام الفائدة فقد رأيت أن أورد بعض الفوائد والتقريرات التي جمعتها من كتب اللغة؛ لارتباطها بموضوع دراستي، وذلك في النقاط التالية:

التفريق بين ألقاب حركات الإعراب والبناء:

الجمهوز على أن ألقاب الإعراب غير ألقاب البناء، فيطلقون على الإعراب: الرّفْع والنّصَب والجرّ والعزم، وعلى البناء: الضّم والفتّح والكسر والوقف، وهو مذهب سيوييه.

وذهب قطرب إلى التسوية بين ألقاب الإعراب والبناء، فالخلاف عنده لفظي عائداً إلى التسمية فقط^[٣].

[١] ر: كتاب اللغة العربية معناها ومبناها - د. تمام حسان عمر - ص: ٢٧٣، ٢٧٤.

[٢] المرجع السابق، ص: ٢٧٤.

[٣] ر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٩٧، وهمع الهوامع للسيوطي ١ / ٨١.

قُوَّةُ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ مَقَارَنَةً بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ:

جمهورُ النحاة يَعدُّون حَرَكَةَ الْبِنَاءِ أَقْوَى مِنْ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ؛ وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى لَزُومِهَا وَعَدَمِ تَغْيِيرِهَا عَنْ حَالِهَا، بِخِلَافِ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ الَّتِي تَتَغَيَّرُ وَتَتَقَلَّبُ عَنْ حَالِهَا بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ.

وَيُظْهِرُ أُنْثَرُ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَاتِ؛ فَفِي بَابِ مَا يَمَالُ لِلتَّنَاسُبِ، وَحَيْثُ تَتَأَثَّرُ الْأَلْفُ بِكَسْرَةٍ لِاحْتِقِاقِهَا أَوْ سَابِقَةٍ، فَإِنَّ الْقُرَّاءَ فَرَّقُوا بَيْنَ كَسْرَةِ الْبِنَاءِ وَكَسْرَةِ الْإِعْرَابِ، وَلَوْ أَخَذْنَا عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ تَوْجِيهَ الْإِمَالَةِ فِي ﴿كَفِّرِينَ﴾ وَ﴿الْكَافِرِينَ﴾ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو وَمَنْ وَافَقَهُ، مَعَ عَدَمِ إِمَالَتِهِمْ لِلأَلْفِ فِي لَفْظِ ﴿كَافِرٍ﴾ الْمَجْرُورِ وَمَا شَابَهُهُ، فَإِنَّا نَجِدُ مِنَ التَّوْجِيهَاتِ لِهَذَا الْاِخْتِيَارِ: أَنَّ كَسْرَةَ الْإِعْرَابِ الْعَارِضَةَ فِي رَأِئِ ﴿كَافِرٍ﴾ لَا تَلْزِمُ لَزُومَ كَسْرَةِ الْبِنَاءِ فِي رَأِئِ ﴿كَفِّرِينَ﴾، وَ﴿الْكَافِرِينَ﴾؛ لِذَا لَمْ تَقْوِ عَلَى التَّأْثِيرِ فِي الْأَلْفِ السَّابِقَةِ.

وَنَحْوُ ذَلِكَ يُقَالُ أَيْضًا فِي تَوْجِيهِ إِمَالَةِ قَالُونَ مِثْلًا لِلأَلْفِ فِي كَلِمَةِ ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] دُونَ غَيْرِهَا مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ الْمُتَطَرِّفَةِ الْمَكْسُورَةِ كَسْرَةَ إِعْرَابٍ، نَحْوِ: ﴿النَّارِ﴾ وَ﴿النَّهَارِ﴾ وَ﴿الدِّيَارِ﴾. وَإِنَّمَا اخْتِيرَتِ الْإِمَالَةُ فِي أَلْفِ ﴿هَارٍ﴾ لِأَنَّ كَسْرَ الرَّاءِ بَعْدَهَا لَا يَزُومُ^[١]؛ إِذْ وَقَعَتِ الرَّاءُ عَيْنًا لِلْكَلِمَةِ، وَلِنَفْسِ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَمَالَ أَبُو عَمْرٍو هَذِهِ الْكَلِمَةَ خِلَافًا لِأَصْلِهِ.

[١] الرَّاجِحُ أَنَّ كَسْرَةَ رَأِئِ «هَارٍ» لَيْسَتْ كَسْرَةَ إِعْرَابٍ عَارِضَةً، بَلْ هِيَ مَعْرَبَةٌ إِعْرَابًا تَقْدِيرِيًّا بِكَسْرَةِ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْبَاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ إِذْ هِيَ مِنْ بَابِ الْمَنْقُوصِ. وَقَدْ يَلْحَقُهَا بَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ بِكَلِمَاتِ الْبَابِ السَّابِقِ لِلتَّشَابُهِ فِي الصُّورَةِ، لَكِنْ الصَّوَابُ كَوْنُ كَسْرَتِهَا كَسْرَةَ بِنْيَةٍ، فَهِيَ لِأَزْمَةٍ. وَهَذَا مِمَّا يَسْتَفَادُ مِنَ النَّصِّ الَّذِي أوردته فِي الْمَتْنِ مَنْقُولًا عَنِ الْإِمَامِ الْمَهْدَوِيِّ.

قال المهدويّ في شرح الهداية: «خالف فيه أبو عمرو أصله؛ لأنّ الراء في موضع عين الكلمة، فصارت مثل: (بارد)، لكنّ فيها علّة خفاء الهاء، فلم تعتصم بها الألف لخفائها، فقويت الراء على الألف حين وليتها مكسورةً وقبلها حرفٌ خفيٌّ»^[١].

حُرْمَةُ الإِعْرَابِ لَا تَمْنَعُ اسْتِهْلَاكَ الْحَرَكَةِ الإِعْرَابِيَّةِ بِقَصْدِ التَّخْفِيفِ أَوْ بِتَأْثِيرِ الْمَجَاوِرَةِ:

تقرر عند أكثر النحاة أنّ حركات الإعراب تُدُلُّ على معانٍ، وهي بالرغم من كونها حركاتٍ طارئةً غير لازمةٍ، إلا أنها علمٌ لمعانٍ معتوّرةٍ يتميِّز بعضها عن بعضٍ؛ لذا ذهب بعض النحاة كالمبرّد^[٢] (ت: ٢٨٦هـ) وابن جنّي إلى التشدّد في وصف حرمتها والإنكار على من أخلّ بها، حتى قال ابن جنّي إنّ حرمة الإعراب أشدّ من حرمة البناء^[٣]، واعتبر الإخلال بحركات الإعراب ممّا يفضي إلى التباس المعاني وفوات الغرض الأصليّ من وضع الألفاظ وتركيب الكلام.

ولذلك نرى هؤلاء النحاة يرفضون أن يلحق حركة الإعراب أدنى تغييرٍ، نحو: الإسكان تخفيفاً، أو الإبتاع بتأثير المجاورة، ولكنّ استشكالهم سهل الردّ عليه واعتراضهم لا يُسلّم لهم به إذا عُرض بما تواتر في لغات العرب وقراءات القرآن المتواترة والشاذّة، فقد ثبت عن كثيرٍ من العرب إسكان حركة الإعراب تخفيفاً لأجل توالي الحركات، وذلك تشبيهاً لها بحركة البناء، كما يقولون: (أراك مُتَفَنِّحًا) بسكون

[١] شرح الهداية لأبي العباس المهدوي، ص: ١٠٠.

[٢] المبرّد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرّد من أعلام النحاة، تتلمذ على الجرمي والمازني، توفي سنة ٢٨٥هـ. (ر: إنباه الرواة على إنباه النحاة ٣ / ٢٤١).

[٣] وذلك قول ابن جنّي: «وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فالجناية إذن عليها فوقها». (ر: المحتسب ص: ٥٨).

الفاء، وكما أنشدوا: (فَبَاتٍ مُنْتَضِبًا وما تَكَرَّدَسَا)^[١]، ويشهد لذلك من القراءات المتواترة: إسكان همز (بارئكم) في قراءة أبي عمرو...^[٢]، وكذا إسكانه لأواخر بعض الأفعال المضارعة التي توالى فيها الضمات حال اتصالها بالضمائر، وهو المعروف بباب (يأمركم وينصركم ويشعركم)، وتوسع الإمام ابن محيصن المكّي في إسكان أواخر الأفعال في جميع هذا الباب، وكان المُبرّد يصف هذه القراءة باللحن لما سبق من تشدده في التمسك بالحركات الإعرابية.

وهناك قراءات ثبت فيها استهلاك حركات الإعراب في الأسماء أيضًا، كقراءة أبي جعفر في المتواتر بضمّ تاء الملائكة من قوله تعالى: ﴿لِمَلَكِكَةِ اسْجُدُوا﴾ أينما وردت؛ إذ قرأ: {للملائكة اسجدوا} إتباعًا كما سيأتي بيانه، وقراءة الحسن البصريّ بكسر دال الحمد من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ حيثما وردت؛ إذ قرأ: {الحمد لله} على سبيل الإتباع أيضًا، إلى غير ذلك من المواضع التي تجلّى فيها بوضوح استهلاك حركة الإعراب بحجة التخفيف أو بتأثير المجاورة والإتباع.

وقد قرر بعض المتقدمين أنّ الحركات الإعرابية لم تكن محدّدًا أساسيًا للمعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة؛ لذا جاز سقوطها في الوقف دون أن يلتبس المعنى، نحو: (قال الله)، و(اتقوا الله)، و(الحمد لله)، فإنّ ما سكن من المعربات لأجل الوقف يدلُّ على إعرابه العامل الجالب للإعراب فيه، فلا يختل المعنى ولا يلتبس

[١] هذا الشطر من الرجز من الرجز للعجاج بهذه الرواية (منتضِبًا) في «الخصائص» لابن جني ٢ / ٣٤٠، وفي لسان العرب ١ / ٧٥٨ (مادة: ن ص ب) من غير نسبة. والشاهد فيه: إسكان: «منتضِبًا» تخفيفًا، أراد: مُنْتَضِبًا، فَلَمَّا رَأَى نَصْبًا مِنْ مُنْتَضِبٍ، كَفَخِذٍ، خَفَّفَهُ تَخْفِيفَ فَخِذٍ، فَقَالَ: مُنْتَضِبًا. وهو يصف هنا حمارًا وحشيًا، وبعده: (إذا أحس نبأة توجسا).

[٢] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب ١ / ٢٤١.

وجه الإعرابِ بذهابِ حركة الإعراب فيه، وكذلك الأمرُ فيما سكنَ لأجلِ ضرائرِ الشعرِ ولأجلِ الإدغامِ الكبيرِ الذي تواتر في قراءة البصريين، وذلك نحو إدغام نون {خزائن} في راءٍ {رحمة} من قوله: ﴿قُلْ لَوْ أَنشُرَّ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، وإدغام الدال في الصاد من قوله: ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]. ولا يخفى ما في المثالين السابقين من استهلاكِ حركتي النصب والجرِّ لأجلِ الإدغام مع أمنِ اللبس من جهة المعنى كما بيّناه.

ومثل ذلك كثيرٌ جداً في قراءة أبي عمرو والبصريين عموماً، حتى إنَّ بعضَ النحاة اتهموا رواة الإدغامِ المحض بالوهم والخطأ، وبأنهم أساءوا السمعَ فظنُّوا اختلاسَ أبي عمرو في جميع هذه الأمثلة إسكاناً، وهو اتهامٌ ينبغي تنزيه أئمة القراءة عنه؛ لأنهم ينقلون القرآن ويروون القراءات عن تحقيقٍ وبصيرةٍ، لا عن ضعفٍ درايةٍ كما زعم من اتهموهم بالوهم [١].

وهذه القراءات عموماً قد تعرضت للطنعِ والإنكارِ قديماً وحديثاً، قال الإمام أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ): «... إذ كان قومٌ لا علم عندهم ولا دراية لديهم ينكرون القراءة بالإدغام، ويزعمون أنه يؤول إلى تغيير ألفاظ الحروف، ويزيل معاني الكلم، وأن ذلك مما انفرد به أبو عمرو ولا مادة له، وأنه عن قراء أهل الأثر بمعزلٍ، وهذا قولٌ من لم تتحقق معرفته ولا استكمل درايته، ولا لقي العلماء، ولا شاهد الفقهاء، ولا روى الآثار، ولا قيّد الأخبار؛ إذ الأمر بخلاف ما قاله، وعلى غير ما ظنّه وقدره،...» إلى آخر ما قال [٢].

والرواية الثابتة عن الأئمة القراء لا يجوز معارضتها بأقيسة أهل اللغة كما سبق،

[١] ر: من أسرار اللغة ص: ٢٣٧-٢٤٠، د. إبراهيم أنيس.

[٢] الإدغام الكبير للداني، ص: ٧٧ و٧٨.

وإذا كانت رواية النحاة لبعض لغات العرب رواية آحاد، فإن رواية القراء للقرآن على اختلاف قراءاته هي رواية تواتر وشهرة واستفاضة، فهم الأحق بقبول روايتهم والاحتجاج لهم والمصير إلى ما رووه^[١].

وقد حرصت على بيان ذلك وتجليته على سبيل التوطئة لما سيأتي في هذه الدراسة من شواهد تظهر فيها مخالفة القوانين الإعرابية القياسية. والله أعلم.



[١] هذه العبارة مقتبسة من مقدمة دروس إعراب القرآن لشيخنا الأستاذ: عبد العزيز الفيومي، بتصرف يسير.

موضوعُ الدراسةِ
أثرُ الإِتباعِ في توجيهِ القراءاتِ الأربعةِ عشرَ
أصولًا وفرشًا

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: أثر الإِتباعِ في توجيهِ أصولِ القراءاتِ الأربعةِ عشرَ.

الفصل الثاني: أثر الإِتباعِ في توجيهِ فرشِ القراءاتِ الأربعةِ عشرَ.

الفصل الأول: أثر الإتياع في توجيه أصول القراءات الأربعة

عشر:

ويتضمن سبعة مباحث:

- المبحث الأول: أثر الإتياع في توجيه تحريك هاء الضمير.
- المبحث الثاني: أثر الإتياع في توجيه تحريك ميم الجميع.
- المبحث الثالث: أثر الإتياع في توجيه الإدغام الكبير.
- المبحث الرابع: أثر الإتياع في توجيه الإمالة.
- المبحث الخامس: أثر الإتياع في توجيه التفخيم والترقيق.
- المبحث السادس: أثر الإتياع في توجيه التخلص من التقاء الساكنين.
- المبحث السابع: أثر الإتياع في توجيه حذف ياءات الزوائد.

المبحث الأول: أثر الإبتاع في توجيه تحريك هاء الضمير:

تنقسم الهاءات التي جرى فيها خلاف القراء إلى أربعة أنواع، هي: هاء السكت، وهاء التأنيث التي تجوز إمالتها في الوقف، والهاء المصاحبة لألف التنبيه، وهاء الضمير^[١]. وتتضح شواهد الإبتاع في النوعين الأخيرين فقط دون الأوَّلين.

أمَّا الهاءُ المصاحبةُ لألفِ التنبيهِ في نحو: ﴿أَيُّهُ﴾ فستأتي شواهدُ الإبتاعِ فيها في موضعها من الفصل الثاني المختصَّ بالفرشِ، وأمَّا الهاءُ التي للإضمار فسأتناولها بشيءٍ من الدراسة في هذا المبحث من مباحث الأصول؛ وذلك للوقوف على تعريفها واللغات والقراءات التي تضمنت شواهدَ للإبتاع في تحريكها، مع توضيح نوع الإبتاع وتوجيهه في لغة العرب. وسأجعل ذلك في مطلبين، أولهما نظريٌّ، والآخر تطبيقيٌّ لبيان الشواهد.

[١] ر: المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصة واختيار خلف واليزيدي (١ / ٤٠١)، المؤلف: أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط (ت: ٥٤١ هـ) المحقق: د. خالد حسن أبو الجود، الناشر: دار ابن حزم - القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، عدد الأجزاء: ٢.

المطلب الأول: التعريف بهاء الضمير واللغات في تحريكها.

مسألة (١): تعريف هاء الضمير.

هاء الضمير: هي الهاء الزائدة التي يَكْتَبُ بها عن المفرد المذكر الغائب^[١]. وتلحق بالاسم والفعل والحرف.

محترزات التعريف السابق:

قولهم (الزائدة): يعني عن بنية الكلمة، فخرجت الهاء الأصلية في نحو: (فواكه) و(نفقة).

وقولهم (التي يَكْتَبُ بها عن المفرد المذكر الغائب): يُخرج المثنى والجمع، والمؤنث.

ومثال اتصالها بالاسم: (أهله)، وبالفعل: (نوّته)، وبالحرف: (به) و(له) و(عنه).

وتسميتها بهاء الضمير هو اصطلاح البصريين، وسماها الكوفيون بهاء الكناية أو المكني^[٢]. وتوصل هذه الهاء: بميمٍ وألفٍ في المثنى، وميمٍ فقط في الجمع، ونونٍ مُشَدَّدةٍ للإناث وألفٍ للغائب^[٣].

[١] انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١) تح: أبو الجود، ومختصر العبارات لمعجم مصطلح القراءات، ص: ١٢٧، المؤلف: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري الناشر: دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م عدد الأجزاء: ١

[٢] قال السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٢٣: «هَذَا مَبْحَثُ الْمُضْمَرِ وَالتَّعْبِيرِ بِهِ بِالضَّمِيرِ لِلْبَصْرِيِّينَ، وَالْكَوْفِيِّينَ يَقُولُونَ الْكِنَايَةَ وَالْمَكْنَى».

[٣] ر: همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٢٧.

مسألة (٢): حركة هاء الضمير.

الأصل في تحريك هاء الضمير هو: الضمُّ؛ لأنَّ الهاء فيها صفة الخفاء، فلزم الاعتناء ببيانها بأقوى الحركات، ولذلك لا يجوز كسرها في نحو: (هذا غلامُهُ) و(رأيتُ غلامَهُ)^[١]، إلا أن يكون قبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ: فيجوز حينئذٍ كسرها إبتاعاً؛ لمجانسة الكسر والياء الساكنة، وذلك على لغة قيس وتميم وبني سعد؛ لأنهم يؤثرون النطق بصوتين متجانسين يسهل على اللسان اللفظ بهما من جهة واحدة، فهذا أخفُّ عندهم من تحريك الهاء بالضمِّ بعد الكسر^[٢].

ويجوز كذلك ضمُّها مطلقاً على الأصل السابق، وهو لغة قريش والحجازيين. ذكر سييوي^[٣] أن أهل الحجاز يقرأون (فخسفنا بهُو وبداره الأرض)^[٤]. وقال النحاس: «هذا على لغة من قال: (مررت بهُو يا رجل) فبجاء به على الأصل، وهو جائز»^[٥]، ولإعطاء كل ذي حقٍّ من الحروف حقه مع التاني في النطق^[٦]، وهذه هي

[١] انظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ١ / ١٠١، ١٠٩.

[٢] انظر: المقتضب ١ / ٢٦٤، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمررد (المتوفى: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة. الناشر: عالم الكتب. - بيروت عدد الأجزاء: ٤، قال المررد: «فإن كان قبل هذه الهاء ياءٌ أو كسرة كان الأحسن أن تبدل من ضممتها كسرة - لاستئصالهم الضمة بعد الياء والكسرة - ومن الواو ياء. وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا به فعيبي جيد».

[٣] ر: الكتاب ٤ / ١٩٥.

[٤] قال السمين الحلبي: «المشهور كسر هاء الكناية في «به» و«بداره» لأجل كسر ما قبلها. وقريء بضمها. وقد تقدّم أنها الأصل، وهي لغة الحجاز». (ر: الدر المصون ٩ / ٦٩٦).

[٥] الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ١٧٢، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م عدد الأجزاء: ٢٠ جزء (في ١٠ مجلدات).

[٦] ر: الدر المصون ٩ / ٦٩٦.

السمة المميزة في لغة الحجازيين كما أسلفنا في الباب الأول.

أما إسكان هاء الضمير الغائب: فهو على إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأنَّ إسكانها في الوقف محلُّ اتفاقٍ. وقيل: إسكانها للتخفيف من أجل الكسرة قبلها والحركة بعدها^[١]، وهي لغةُ أزد السراة، استشهد لذلك ابن منظور بقول ابن جني: «وَلَيْسَ إِسْكَانُ الْهَاءِ فِي (لَه) عَنْ حَذْفِ لِحَقِّ الْكَلِمَةِ بِالصَّنْعَةِ، وَهَذَا فِي لُغَةِ أَزْدِ السَّرَاةِ كَثِيرٌ»^[٢]. ويشترط لإسكانها في الوصل ألا يقع بعدها ساكنٌ.

مسألة (٣) صلة هاء الضمير المفرد الغائب:

يُقصدُ بصلة هاء الضمير: وصل هاء الضمير المضمومة بواوٍ مديةً، ووصل المكسورة بياءٍ مديةً. وقد تنوعت اللغات بين إثبات صلة هاء الضمير وحذفها في درج الكلام على النحو الآتي:

١ - إثبات صلة الهاء:

ويسمى لغة الإتمام أو الإشباع؛ وذلك من أجل تبين الهاء.

وشرطها: ألا يقع بعد الهاء ساكنٌ.

والإتمام هو الأصل واللغة الفاشية في هاء الضمير التي لم يسبقها ساكنٌ صحيحٌ أو لينٌ، نحو: ﴿بِهِ﴾ [البقرة: ٤١] و﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧]. وهي جائزةٌ أيضاً في الهاء المسبوقة بساكنٍ أو لينٍ، نحو ما ورد في قراءتي ابن كثير وابن محيصة المكيين؛ إذ وصلوا الهاء المضمومة بواوٍ في نحو: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ووصلوا الهاء المكسورة بياءٍ في نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]^[٣].

[١] انظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (١ / ١٤٢).

[٢] ر: لسان العرب ١٦ / ٤٧٧

[٣] انظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: ١١١.

٢- حذف صلة الهاء:

ويسمى أيضاً لغة الاختلاس أو القصر، وذلك اكتفاءً بالضمة عن واو الإشباع، وبالكسرة عن ياء الإشباع؛ إذ الأصل ألا يُزاد على الهاء شيءٌ، كشأن كاف الخطاب وبقية الضمائر.

ولغة القصر هي الأجود عند سيبويه فيما سبقه لينٌ، نحو: (عليه يا فتى) و(فيه يا فتى)؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خفيٌّ^[١]، ولغة الإتمام هي الأجود عنده في هاء الضمير المسبوقة بساكنٍ صحيحٍ، نحو: (منه يا فتى) و(أصابتُه جائحة).

واختار المُبرّد والسيرافي حذف الصلة في الضربين، فلم يفرّقا بين حرف اللين وغيره، ولعل هذا هو الأقرب لموافقة جمهور القراء في حذفهم للصلة في نحو: ﴿مَنْهُ﴾ و﴿يَأْتِي﴾؛ وذلك لأن الهاء فيها شبهٌ بالساكن لخفائها، فلو وصلت بحرفٍ ساكنٍ، وقبلها ساكنٌ، لصارت كأنها ساكنة بين ساكنين، فلم يستحسننا ذلك^[٢].

مسألة (٤): حركة هاء الضمير للجمع والمثنى الغائبين

والمقصود بهاء الغائبين: الهاء التي لحقتها الميم الدالة على مجاوزة الواحد في الجمع المذكر، نحو الهاء من ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿مِنْهُنَّ﴾ [البقرة: ٧٨] و﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠].

وهاء الغائبات: هي الهاء التي لحقتها النون المشددة للإناث، نحو: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [النساء: ١٥] و﴿مِنْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

[١] ر: الكتاب لسبويه، تح: عبد السلام هارون (٤/ ١٨٩ - ١٩٠).

[٢] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٤/ ١٩٤).

وهاء المشني الغائب: هي الهاء التي لحقتها ميمٌ بعدها ألف التثنية، نحو: ﴿عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] و﴿مِنْهُمَا﴾ [النساء: ١]^[١].

والأصل أن تكون هذه الهاءات مضمومة كهاء المفرد الغائب.

ويمكن تقسيم هذه الهاء من جهة تحريكها إلى ثلاثة أقسام^[٢]:

١- ما أجمعوا على ضمّ الهاء فيه: وهي التي لم يسبقها كسر أو ياء، نحو: ﴿رَبِّحْتَ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿أَتَّخِذُوا أَعْبَادَهُمْ﴾ [التوبة: ٣١]، و﴿وَأَحْضُرُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، و﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، وما أشبه ذلك.

٢- ما أجمعوا على كسر الهاء فيه: وهي التي سبقتها كسرةٌ ليس بينهما ياء محذوفة، وذلك إذا اتصلت بالأسماء والحروف الجارة، بشرط أن يكون الحرف الذي بعد ميم الجمع متحركاً، نحو: ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿مِنْ دُونِهِمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، و﴿بِهِمْ﴾ [خصاصة: ٩]، و﴿بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿وَقُلُوبِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وما أشبه ذلك.

٣- ما اختلفوا فيه بين الضمّ والكسر: وهو ما تبقى من الهاءات بعد استثناء القسمين السابقين، وهو نوعان:

أ- الهاء المسبوقة بياءٍ ساكنةٍ أو كسرةٍ حذفت بعدها ياء ساكنة: فالضمّ فيه على الأصل كما تقدّم، والكسر للإتباع للياء.

ب- الهاء المسبوقة بكسرٍ أو ياءٍ وبعد الهاء ميم جمع متلوّة بساكن: فالضمّ فيها يكون إتباعاً لضمّ الميم في الوصل، والكسر يكون إتباعاً للكسر أو الياء الساكنة قبلها.

[١] ر: همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي (١/ ٢٢٧).

[٢] ر: المبهج في القراءات الثمان (١/ ٤٠٦ - ٤٠٩).

وسياتي في المطلب التالي - بإذن الله - الشواهد التطبيقية من القراءات الأربعة عشر
لذلك القسم المختلف فيه.



المطلب الثاني: عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ:

سأستعرض فيما يلي شواهد الإِتباع في هاء الضمير من القراءات الأربعة عشر، وسيتفرع الكلام إلى فرعين، أولهما ما يخص ضمير المفرد والآخر ما يخص المشنى والجمع. وذلك على النحو الآتي:

فرع (١): الإِتباع في تحريك هاء الغائب المفرد:

ويظهر ذلك في:

(أ) إجماع القراء على كسر هاء الضمير للمفرد الغائب إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة:

وخرج من إجماعهم مواضع محدودة جرى فيها خلافهم على التفصيل الآتي^[١]:

١ - ما تلاه ساكن: نحو: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾ [المائدة: ١٦] و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] و﴿عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، [ص: ٨] و﴿عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ [الفرقان: ٣٢] و﴿عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦] و﴿عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠]، [المؤمنون: ٢٧] و﴿بِهِ أَنْظُرْ﴾ [الأنعام: ٤٦] و﴿لِأَهْلِهِ أَمَكُونًا﴾ [طه: ١٠]، [القصص: ٢٩].

قرأ ابن محيصن المكيّ بضمّ الهاء في جميع ما تلاه ساكن من هاءات الضمير المكسورة إذا سبقتها كسرة أو ياء ساكنة^[٢]. مع مراعاة تفخيم لام الجلالة في نحو: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾.

وافقه الأصبهاني عن ورش بالضمّ في هاء ﴿بِهِ أَنْظُرْ﴾ [الأنعام: ٤٦] فقط.

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: ٣٥٨، ٣٥٩.

[٢] ر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ١٥١ (تح: الطرهوري) طبعة: دار الحديث-القاهرة.

ووافقه حفص عن عاصم بالضم في هاء و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] فقط.

ووافقه حمزة والأعمش بالضم في هاء و﴿لِأَهْلِهِ أَمْكُوثًا﴾ [طه: ١٠]، [القصص: ٢٩] فقط.

٢- ما تلاه متحرّك: انفرد حفص عن عاصم بضم هاء ﴿وَمَا أَنَسَيْنِيهِ إِلَّا﴾ [الكهف: ٦٣].

الإبتاع بالكسر في قراءة الجمهور:

وذلك في نحو: ﴿بِهِ﴾ و﴿لِأَهْلِهِ﴾، ففيه إبتاع^[١] حركي تقدّمي؛ طلباً للتجانس ولخفة النطق بكسر بعد كسر؛ لئلا يخرج من الكسر إلى الضم في الهاء، وهذا مستثقل عندهم^[٢].

ويلحق بهذا الحكم الهاء المسبوقة بياء ساكنة، نحو: ﴿عَلَيْهِ﴾ فهي مكسورة لمجانسة الياء قبلها، ويمكن أن نقول مكسورة إبتاعاً على سبيل التجوز؛ لأنّ «الياء الساكنة بمنزلة الكسرة»^[٣] فتلحق بها من هذا الوجه.

[١] ر: معجم القراءات للخطيب ٥ / ١٥٠ وأيضاً ٧ / ٣٥ قال: (وقرأ الجمهور بكسر الهاء إبتاعاً).

[٢] ر: إعراب القرآن ١ / ٢٦٢، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

[٣] الدر النثير والعذب النمبر (في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني) ٣ / ١٩٦ المؤلف: عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (المتوفى: ٧٠٥ هـ) تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: دار الفنون للطباعة والنشر - جدة عام النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ٤.

أما توجيه الضمّ في قراءة ابن محيصن في كلّ هاءٍ تلاها ساكن: فلم أقف في كتب توجيه وإعراب القراءات إلا على التوجيه العام بأنّ الضمّ فيها قد جاء على الأصل، وهو لغة الحجاز كما سبق بيانه.

وقد تفكرت ملياً في السرّ وراء تخصيص الهاءات التي تلاها ساكنٌ دون غيرها مما تلاها متحركٌ حتى توصلت إلى ما يمكن أن يكون تعليلاً منطقيّاً بإذن الله، فأقول:

لعلّ الإمام ابن محيصن اختصّ الهاء التي تلاها ساكنٌ بالضمّ دون غيرها؛ لأنّه اختار القراءة بصلة هاء الضمير في كلّ ما تلاه متحركٌ، فتضمن ذلك تمكين الهاءات المكسورة بياءٍ في نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾: (فيهي هدى)، و﴿عَلَيْهِ إِنَّهُ﴾: (عليهي إنه)، فلما لم يصلح تمكين هذه الهاءات بنفس الطريقة فيما تلاه ساكن، نحو: ﴿فِيهِ الْفُرْعَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] - إذ تمتنع صلتها باتفاق^[١]، لذلك اختار ابن محيصن لغة الضمّ في ذلك وما أشبهه؛ لأنّ قوة الضمّ أمكن في تقوية الهاء؛ وذلك لما في الهاء من صفتي الضعف والخفاء، فكأنّه أراد تمكين الهاء بضمّها قبل الساكن عوضاً عمّا نقص من تمكينها بالصلة قبل المتحرك، والله أعلم.

وأما علة تخصيص حفص للموضعين المنصوص عليهما، وهما: ﴿وَمَا أَنَسْنِيَهُ إِلَّا﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] فقد حاول بعض العلماء تفسير اختيار حفص للضمّ في هذين الموضعين بالذات دون غيرهما، فأما موضع الكهف ﴿وَمَا أَنَسْنِيَهُ إِلَّا﴾ فقال فيه القاضي أبو زرعة بن زنجلة: «قرأ حفص عن عاصم (وما أنسانيه) بضمّ الهاء على أصل الكلمة، وأصلها الضمّ، وإنما عدل عن كسر الهاء إلى الضمّ لما رأى الكسرات من (أنسانيه) وكانت الهاء أصلها الضمّ، رأى العدول إلى الضمّ ليكون أخفّ على اللسان من الاستمرار على الكسرات»^[٢].

[١] لإجماعهم على عدم وصل هاء الضمير قبل ساكن، قال الشاطبي في الحرز-بيت رقم ١٥٨: (ولم يصلوها مضمراً قبل ساكن).

[٢] حجة القراءات ص: ٤٢٢ (تح: سعيد الأفغاني، ط: مؤسسة الرسالة).

وإن جاز لي الاعتراض على هذا التوجيه لقلت: إن الاستمرار على الكسرات هو الأخف على اللسان، ودليل ذلك استحسان الكسائي لإمالة الألف والسين من هذه الكلمة^[١] ليستمر اللسان على الكسر بتأثير المجاورة.

فالإبتاع التقديمي بكسر هاء الضمير هنا أسهل على الناطق من الانتقال من الكسر الثقيل إلى الضم الأثقل، وقد كرهت العرب ذلك في كلامهم، وقد قرر الصرفيون أنه ليس في كلام العرب ما هو على مثال (فُعَل).

ولا شك أن حفصاً قد جمع في روايته بين اللغات في هاء الكناية، فقد ضمها في ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا﴾ [الكهف: ٦٣] من غير صلة، ووصلها بالياء في قوله ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]، فخرج بذلك عن أصله المطرد في قراءته، وإذا كنا بصدد تعليل اختياره في حرفٍ مخصوصٍ فإننا نجتهد في توجيه من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى بالنظر في سياق الآية التي ورد فيها هذا الحرف.

فمن جهة اللفظ: يمكن أن نقول لعل حفصاً اختار ضم هاء ﴿أَسْنِيَهُ﴾ إبتاعاً لضم هاء ﴿أَنْ أَدْرُهُ﴾ [الكهف: ٦٣] المتفق على ضمها، وذلك بتأثير المجاورة في نفس الجملة، فتكون من الإبتاع الكلمي الرجعي بالضم (إبتاع السابق لللاحق).

يؤيد ذلك ما قاله الباقولي (ت: ٥٤٣ هـ) في كتابه إعراب القرآن- المنسوب خطأً للزجاج-، قال: «لَمَّا رَأَى أَنَّ الْهَاءَ الْمُتَّصِلَةَ بِـ ﴿أَدْرُهُ﴾ وَهُوَ فِي صِلَةٍ ﴿أَنْ﴾ الَّتِي صَارَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ- يَعْنِي فِي ﴿أَسْنِيَهُ﴾-، وَفَقَّ بَيْنَ الْحَرْكَيْنِ فِي الْهَاءِ»^[٢].

[١] إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، تح: د. أحمد خالد شكري، ص: ١٩٩.

[٢] إعراب القرآن للباقولي ١/ ٣٩٢، المؤلف: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقلولي (ت: نحو ٥٤٣ هـ) الناشر: دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتب اللبنانية بيروت، تح: إبراهيم الإياري، ط: الرابعة (١٤٢٠ هـ).

والبديل المذكور هنا هو بدل الاشتمال؛ إذ عُلِّقَ فعلُ الإنسَاءِ بضميرِ الحوتِ أولاً في قوله: ﴿أَنْسَيْنِي﴾، وبذكرة له ثانيًا في قوله: ﴿أَنْ أذْكَرُهُ﴾ وذلك عن طريق البديل المنبئ عن تنحية المبدل منه؛ ليشير بذلك إلى أَنَّ مَتَعَلَّقَ النسيانِ ليس نفسَ الحوتِ، بل ذَكَرَ أمره^[١]، فَحَسُنَ توفيقُ حركةِ الضميرِ فيهما في اختيارِ الإمامِ حفصٍ. والله أعلم.

ومن جهة المعنى: فقد اجتهد البلاغيون والمفسرون في ربط وجهِ الضمِّ بالمعنى، فذهب الألويسي (ت: ١٢٧٠ هـ) إلى تعليل ضمِّ حفص للهاء هنا-على قلة استعمال الضمِّ في مثل هذا التركيب-بقلة النسيان في مثل هذه الواقعة^[٢].

وذهب بعض المعاصرين إلى تعليل الضمِّ في اختيار حفص بأنه الأنسب لثقل واقعة النسيان على نفس غلام موسى؛ لأن معجزة عودة الحياة في الحوت المشوي وتحركه ودخوله في البحر شيءٌ عجيبٌ جدًا ما كان ينبغي أن يُنسى بسهولة، فناسب ذلك اختيار الضمِّ وهو أثقل الحركات^[٣]، والله أعلم.

وأما موضع سورة الفتح ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ فقد اجتهد بعض أهل التفسير كذلك في ربط قراءة ضمِّ الهاء بالمعنى، وقد وقفتُ على قولِ الألويسي في ذلك: «وحسن الضمِّ في الآية التوصل به إلى تفخيم لفظ الجلالة الملائم لتفخيم أمر العهد المشعر به الكلام. وأيضًا إبقاء ما كان على ما كان ملائمًا للوفاء بالعهد وإبقائه وعدم نقضه. وقد سألتُ

[١] ر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٥ / ٢٣٣، المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢ هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

[٢] روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ٨ / ٣٠٠: المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (المتوفى: ١٢٧٠ هـ) المحقق: علي عبد الباري عطية الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ عدد الأجزاء: ١٦ (١٥) ومجلد فهارس).

[٣] د. فاضل السامرائي - برنامج «المسات بيانية» / الحلقة ٦٨ - بتفريغ الأستاذة: سمر الأرنؤوط / موقع إسلاميات.

كثيراً من الأجلة، وأنا قريب عهدٍ بفتح فمي للتكلم عن وجه الضم هنا فلم أجب بما يسكن إليه قلبي، ثم ظفرتُ بما سمعتُ، والله تعالى الهادي إلى ما هو خيرٌ منه»^[١].
وتعليلُ الألوسيِّ حسنٌ رائقٌ يربطُ الاختيار بالمعنى، ومن المعاصرين من قال بنحوه، كالدكتور فاضل السامرائي^[٢]، والله أعلم.

الإبتاع بالضمّ عند الأصهباني وحمزة والأعمش في المواضع المنصوص عليها:

يرجعُ اختيارُ القراء لغةَ الضمّ- في تلك المواضع دون غيرها- إلى كون الهاء فيها واقعةً قبل أفعالٍ مبدوءةٍ بألفٍ وصلٍ تضمُّ في الابتداء، فيكون ضمُّ هاء الضمير في هذه الأمثلة من قبيل الإبتاع الحرفي الرجعيّ بالضمّ لمناسبة ثالث الفعل المضموم بعدها، وهو الظاء في: ﴿بِهْ أَنْظَرْ﴾ [الأنعام: ٤٦] في رواية ورش من طريق الأصهباني، والكاف في: ﴿لِأَهْلِهِ أَمَكْتُوْا﴾ [طه: ١٠]، [القصص: ٢٩] في قراءة حمزة والأعمش، فيكون النطق بضميتين متتاليتين من جهة واحدة بقصد المشاكلة والتجانس، ولم يعتبر الساكن بينهما (ثاني الفعل) حاجزاً؛ لأنه غير حصين. والله أعلم.

(ب) الإبتاع بكسر هاء ﴿أَرْجِهْ﴾ في رواية ابن ذكوان:

انفرد ابن ذكوان برواية كلمة ﴿أَرْجِهْ﴾ بموضعيتها في الأعراف والشعراء: بالهمز واختلاس كسرة الهاء (أَرْجِهْ)، وقد طعن بعض النحاة في قراءته هذه بحجة أن الهاء لا تُكسَرُ إلا بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنةٍ.

وأجيب عن ذلك بأن الهمز الساكن الفاصل بين الهاء وكسرة الجيم هو حاجزٌ غيرُ حصين كما أسلفنا^[٣].

[١] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٣ / ٢٥٢.

[٢] برنامج «لمسات بيانية» - الحلقة ٦٨ - بتفريغ الأستاذة: سمر الأرنؤوط / موقع إسلاميات.

[٣] ر: الإتحاف لللبنا الديمياطي ١ / ٥٧٤ (تح: الطرهوني، ط: دار الحديث).

وقد وَجَّهَ بعضهم هذه القراءة بأنها مركَّبةٌ من لغتين، فتكونُ من باب تراكب اللغات، ولكنَّ التوجيهَ بالإتباع لا يُعَارِضُ أيضًا.

ونوع الإِتباع في هذا الشاهد: إِتباعٌ تَقْدِميٌّ بالكسر. والحركة المتبوعة: كسرة الجيم، والحركة التابعة: هي حركة الهاء (حركة بناءً)، وبينهما ساكنٌ لا يحجزُ الإِتباع.

(ج) الإِتباع بكسر هاء ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] في رواية شعبة:

انفرد أبو بكر شعبةٌ برواية ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ في موضع سورة الكهف بإسكان الدال وإشمامها الضم^[١] وكسر النون والهاء مع صلتها بياء: (من لَدُنْهِ).

وقرأ الجمهور: بضمِّ الدال^[٢] وسكون النون وضمِّ الهاء فيها على الأصل^[٣].

فيكون كسر الهاء في رواية شعبة إِتباعًا لكسر النون قبلها، وعلّة كسر النون: التخلص من التقاء الساكنين لما سكنت الدال قبلها.

وقال بعضهم إنَّ كسرةَ النونِ هنا هي كسرةُ إعرابٍ في لغة قيسٍ، وليست للتخلص من الساكنين، فهم يجزؤونها بعد حروفِ الجرِّ تشبيهاً بـ (عند) وذلك بجامع الظرفية،

[١] وهذا الإشمام لأجل الإشارة للضمِّ الأصليِّ بضمِّ الشفتين بعد الإسكان من غير صوتٍ كالإشمام في الوقف على الكلمة المرفوعة، وليس كالإشمام (قيل) كما زعم القاضي ابن زنجلة في حجة القراءات، ص: ٤١٢. راجع الدرّة الفريدة ٤/ ٢٩٩.

[٢] (لَدُنْ) ظرف غير متمكن بمعنى (عند) وهو مبنيٌّ على السكون في الأصل، بوزن (عَضُد) فخفف بإسكان الوسط وهو الدال، وأشير إلى الضم بالإشمام تشبيهاً على الأصل. وفي (لَدُنْ) ثلاث لغات مشهورة: (لَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وهي لغة التنزيل، وهي الفصحى. و(لَدُنْ) بسكون الدال. و(لَدُنْ) بضم اللام، على أنها منقولة من الدال بعد إزالة حركة اللام كعَضُد في عَضُد. وقال ابن مالك: «وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات...». (راجع: همع الهوامع ٢/ ٢١٩ والدرّة الفريدة في شرح القصيدة ٤/ ٣٠٠).

[٣] إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: ٤٩٨.

قال السيوطي: «إعراب (لندن) لغة قيسية»^[١].

ولكنها مبنية في لغة الأكثرين، وقد جاء التنزيل على لغة البناء لا الإعراب، وذلك نحو قوله: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].

نوع الإبتاع في هذه الكلمة: إبتاعٌ تقديميٌّ بالكسر. والحركة المتبوعة: هي كسرة التخلص من التقاء الساكنين، والحركة التابعة: هي حركة هاء الضمير (حركة بناء).

فرع (٢): الإبتاع في تحريك هاء ضمير المثني والجمع:

وجدتُ باستقراء الشواهد أنه نوعان^[٢]:

(أ) الإبتاع بالكسر في هاء ضمير الجمع والتثنية:

وتظهر شواهدُه وصلاً ووقفاً فيما يلي:

١- كسر هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ حيثما أتت: وذلك فيما وقع بعدها ميم جمع تلاها متحرك، وهذا يلحق بـ: الإبتاع التقدمي بالكسر؛ لما سبق من كون الياء الساكنة ملحقة بالكسرة فتأخذ حكمها. وذلك عند جمهور القراء باستثناء: حمزة ويعقوب والأعمش؛ إذ قراءتهم بضم الهاء فيها على الأصل.

٢- كسر هاء ﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ حيثما أتت: وذلك فيما وقع بعده ميم جمع تلاها متحرك. وذلك عند جمهور القراء باستثناء: حمزة ويعقوب والمطووعي عن الأعمش؛ بضم الهاء فيما على الأصل.

٣- كسر هاء ﴿عَلَيْهِمَا﴾ حيثما أتت: وذلك عند جمهور القراء باستثناء: يعقوب والشنبوذي عن الأعمش؛ إذ قراءتهما بضم الهاء في ذلك على الأصل.

[١] راجع: همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ٢/ ٢١٩.

[٢] راجع النشر ٢/ ١٤٣ وإيضاح الرموز ٩٣، ٩٤.

٤- كسر كل هاء ضمير جمع أو مثني وقع قبلها ياءً ساكنة: وذلك نحو: ﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، و﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [الفيل: ٤]، و﴿أَيُّهُمْ﴾ [يوسف: ٦٣]. وذلك عند جمهور القراء باستثناء: يعقوب الذي قرأ بضمّ الهاء على الأصل في ذلك كله.

٥- كسر كل هاء ضمير قبلها ياء ساقطة للجزم أو للبناء، وذلك نحو: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ﴾ [الصفات: ١١]. وذلك عند جمهور القراء باستثناء: رويس عن يعقوب فقد ضمّ الهاء من جميع ذلك، إلا موضعاً واحداً هو ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ﴾ [الأنفال: ١٦] قرأه بكسر الهاء كالجمهور، وله كذلك الخلف في أربع كلمات، هي: ﴿وَيُلْهِمُهُمُ الْأَمْلَ﴾ [الحجر: ٣]، و﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢]، و﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩] و﴿وَقِهِمُ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

٦- كسر هاء (أَنْبِئُهُمْ) و(نَبِّئُهُمْ) في أحد وجهي وقف حمزة: وذلك لأنه يُبدل الهمزة الساكنة ياءً في الوقف. وله في تحريك الهاء مذهبان: فمذهب الجمهور^[١]: إبقاؤها على الضمّ، وهو القياس والأرجح عند ابن الجزري^[٢]. وأمّا مذهب ابن مجاهد وابن غلبون: فهو كسرهما لمناسبة الياء (الكسرة الطويلة) قبلها، فيكون ذلك إتباعاً تقديمياً مختصاً بحال الوقف فقط.

ونوع الإتباع في جميع الشواهد السابقة: إتباعٌ تقديميٌّ بالكسر.

والحركة المتبوعة: هي كسرة الحرف الذي سبق الهاء، وتلحق بها الياء الساكنة لأنها في حكم الكسرة، والحركة التابعة: هي حركة هاء الضمير التي أصلها الضمّ (حركة بناء). والقصد من هذا الإتباع: التجانس وتخفيف النطق.

[١] وهو اختيار: ابن سفيان، والمهدوي، وابن مهران، ومكي القيسي. (راجع: النشر ٢ / ٤٧٢)

[٢] وذلك لأنّ الياء قبلها عارضة للتخفيف والوقف أيضاً عارضٌ، وقال ابن الجزري: «وإذا كان حمزة ضمّ هاء (عليهم) و(إليهم) و(لديهم) من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألفٍ وكان الأصل فيها الضمّ، فضمّ هذه الهاء أولى وأصل، والله أعلم». (انظر: النشر ٢ / ٤٧٣، والكشف ١ / ٤٠).

(ب) الإبتاع بالضمّ في هاء الغائبين الواقعة قبل ميم جمع تلاها ساكن:

وتظهر شواهدة فيما تحركت فيه ميمُ الجمع للساكن بعدها بحركة الأصل، وهي الضمّ، فإثارة القُرَاء تحريك الهاء بالضمّ في حال الوصل فقط يكون إبتاعاً لضمّة الميم [١].
فإذا وقف القارئ على الكلمة عاد لأصله فكسر الهاء إبتاعاً للكسر أو الياء الساكنة قبلها.

وذلك في الأمثلة الآتية:

١ - ضمّ هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في الوصل لضمّ الميم: وعدد ما ورد في القرآن من مواضعها ٢٩ موضعاً أحصيتها بالاستقراء، وذلك نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الدِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] و﴿عَلَيْهِمُ السَّقْفُ﴾ [النحل: ٢٦] و﴿عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [الفصص: ٦٣].

قرأ بضمّ الهاء فيها وصلًا وكسرًا وقفًا: الكسائي وخلف العاشر فقط، فيكون ضمّ الهاء في الوصل عندهم إبتاعاً لضمّ الميم، وذلك تخلصاً من التقاء الساكنين.

قال القراء (ت: ٢٠٧هـ): «وأما كِنَانَةٌ وبعضُ بني سَعْدِ بنِ بَكْرِ - وهم أربَاءُ النبي ﷺ - فإنهم أيضًا يكسرونها (يعني الهاء)، فإذا استقبلتها ألفٌ ولا مَ رَفَعُوا الهاءَ والميمَ، مثلُ: {إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ}، و{عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ}، وبها كان يأخذُ الكِسَائِيُّ، وهي عندنا أفصح اللغات؛ لأن النبي صلى الله عليه قال: «أنا أفصحكم، نَشَاتُ فِي أَحْوَالِي». وبعضُ بني أَسَدٍ يكسرُ الهاءَ في «عَلَيْهِمْ»، ويرفعُ الميمَ عندَ الألفِ واللامِ، فيقولُ: {عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ}، كلُّ ذلك صوابٌ حسنٌ» [٢].

[١] فيخرج من هذا القيد من يضمّ الهاء وصلًا ووقفًا كيعقوب؛ إذ يضمّها على حركة الأصل وليس بقصد الإبتاع. والله أعلم.

[٢] كتاب لغات القرآن ص: ١١، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي القراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ.

٢- ضمّ هاء ﴿إِيَّهِمْ﴾ في الوصل لضمّ الميم: وعدد ما ورد في القرآن من ذلك ٣ مواضع فقط، هي: ﴿إِيَّهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١] و﴿إِيَّهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] و﴿إِيَّهِمُ الْقَوْلَ﴾ [النحل: ٨٦].

قرأ بضمّ الهاء فيها وصلًا وكسرًا وقفًا: الكسائي وخلف العاشر والشنبوذي عن الأعمش فقط، فيكون ضمّ الهاء في الوصل عندهم إتباعًا لضمّ الميم للساكن بعدها كالسابق.

٣- كلّ هاءٍ يضمّها القارئُ في الوصل لضمّ الميم، ووقع قبلها ياء ساكنة فيما عدا هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِيَّهِمْ﴾: وذلك نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] و﴿لِرَبِّهِمْ أَحْسَنُ﴾ [الرعد: ١٨] و﴿فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ﴾ [الأحزاب: ٢٦] و﴿يُعْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢]، و﴿وَيُلْهِمُهُمُ الْأَمَلُ﴾ [الحجر: ٣].

قرأ بضمّ الهاء فيها وصلًا وكسرًا وقفًا: حمزة والكسائي وخلف العاشر والأعمش، فيكون ضمّ الهاء في الوصل عندهم إتباعًا لضمّ الميم للساكن بعدها.
نوع الإِتباع في الشواهد السابقة: إِتباعٌ رجعيٌّ بالضمّ.

والحركة التابعة: هي حركة هاء الغائبين (حركة بناء)، والحركة المتبوعة: هي حركة التخلّص من التقاء الساكنين في الميم، وذلك على اعتبار الأصل في تحريك الميم الضمّ. والله أعلم.

الخلاصة:

يتضح لنا مما سبق ما يلي:

✿ تنوع شواهد الإبتاع الحركي في هاء الضمير، فجاءت على ضربين؛ أحدهما: الإبتاع التقدّمي بالكسر، والآخر: الإبتاع الرجعي بالضمّ.

✿ نظرًا لأصالة الضمّ في تحريك هاء الضمير للمفرد والمثنى والجمع للغائبين والغائبات، فلا يصلح تفسير ضمّ هذه الهاء بالإبتاع، باستثناء صورة واحدة: هي مغايرة القارئ في تحريكها بين حالي وصل الكلمة والوقف عليها كما أسلفنا، وذلك في كلّ هاء ضمّها حمزة والكسائي وخلف العاشر والأعمش حال الوصل فقط إبتاعًا لضمّ الميم للساكن بعدها.

✿ نلاحظ أنّ الإمام يعقوب الحضرمي هو أكثر القراء حرصًا على الأخذ بالأصل في تحريك هاء الضمير، وذلك باختياره ضمّها في جميع مواطن الخلاف، فهو إذن أقلّ القراء نصيبًا من الإبتاع في شواهد هذا الباب، بالنظر إلى إثاره حركة الأصل على حركة الإبتاع.

✿ ونلاحظ أنّ الإمامين الكسائي وخلفًا العاشر كانا أوفر القراء حظًا من الإبتاع بنوعيه في تحريك هاء الضمير؛ إذ أتبعوا بكسر الهاء للكسر السابق أو ما في حكمه في الضرب التقدّمي، وأتبعوا بالضمّ للضمّ اللاحق في الضرب الرجعي. والله أعلم.



المبحث الثاني: أثر الإتيان في توجيه تحريك ميم الجمع

سأناقش في هذا المبحث من مباحث الأصول ما يتعلق بميم الجمع؛ وذلك للوقوف على تعريفها واللغات والقراءات التي تضمنت شواهد للإتيان في تحريكها، مع توضيح نوع الإتيان وتوجيهه في لغة العرب، وسأجعل ذلك أيضاً في مطلبين؛ الأول نظري، والآخر تطبيقي لبيان الشواهد.

المطلب الأول: تعريف ميم الجمع ومذاهبهم في تحريكها:

مسألة (١): تعريف ميم الجمع:

ميم الجمع: «هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكورين حقيقةً، أو تنزيلاً. وتسمى أيضاً بميم الجميع»^[١].

شرح التعريف السابق وبيان محترزاته:

قولهم (الزائدة): يعني أنها زائدة عن بنية الكلمة، فيخرج بذلك الميم الأصلية، مثل: ميم (يحكم)؛ إذ وقعت لاماً للفعل. وعلامة زيادة الميم هي أن يصلح تجريد الكلمة منها لتتحول من جمعٍ إلى مفردٍ دون أن يتغير المعنى.

وقولهم (حقيقةً): يعني أن يراد بالميم الجمع الحقيقي، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرٌ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وقولهم (أو تنزيلاً): يعني أن تدل الميم على واحدٍ تنزله منزلة الجمع بقصد التعظيم كما تقول: «نحيطكم علمًا» خطاباً للواحد نزلته منزلة الجماعة تعظيمًا له.

مسألة (٢): تحريك ميم الجمع:

الأصل في ميم الجمع أن تُضمَّ وتوصل بواوٍ مدية^[٢]، والدليل على ذلك: وجوب ضمها مع الصلة إذا وليها ضميرٌ متصلٌ في نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهَا﴾ [هود: ٢٨] و﴿أَوْرَثْنَاهُهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، ونحوها؛ حيث إنَّ «المضمّر يردُّ الأشياء إلى أصولها»^[٣].

[١] مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات ص: ١٢٣.

[٢] ر: الكشف ١ / ٣٥ وحجة القراءات ص: ٨١ وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ١٠١.

[٣] الدرر الفريدة في شرح القصيدة لابن النجيين الهمداني ١ / ٢٦٠.

وقال السيوطي: «... فَإِنَّ وَلِيَهَا (يعني ميم الجمع) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فَضُمَّهَا مَمْدُودَةً وَاجِبٌ، وَقَالَ سَيِّوَيْهِ وَيُونُسُ: رَاجِحٌ»^[١].

ثمَّ إنَّهُم قَد اتَّفَقُوا عَلَى إِسْكَانِ هَذِهِ الْمِيمِ فِي الْوَقْفِ، أَمَّا فِي دَرَجِ الْكَلَامِ فَتَكُونُ عَلَى قَسْمَيْنِ بِحَسَبِ حَالِ الْحَرْفِ الَّذِي يَلِيهَا مِنَ الْحَرَكَةِ أَوْ السَّكُونِ؛ فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُتَحَرِّكًا فَيَجُوزُ إِسْكَانُ الْمِيمِ وَتَحْرِيكُهَا قَبْلَهُ، وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا تَحْرِيكُهَا بِحَرَكَةِ الْأَصْلِ أَوْ بِحَرَكَةِ الْإِتْبَاعِ كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي الْمَطْلَبِ التَّالِي.



[١] همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي ١ / ٢٢٧.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي تَحْرِيكِ مِيمِ الْجَمْعِ:

سأستعرض فيما يلي شواهد الإبتاع التي وقفتُ عليها في ميم الجمع؛ وفيها إبتاع حركة ميم الجمع لحركة هاء الضمير السابقة عليها، وذلك في حدود القراءات الأربعة عشر محل الدراسة، مع تفریع ذلك على نوعين: الأول يختص بالميم الواقعة قبل متحرك، والآخر يختص بالميم الواقعة قبل ساكن، ويكون تحريكها لأجل التخلص من التقاء الساكنين.

فرع (١): ميم الجمع الواقعة قبل متحرك:

وهي الميم الواقعة قبل حرفٍ متحركٍ ولو تقديراً^[١]، وذلك في نحو ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرٌ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ [البقرة: ٧٨]. ويشترط أن يفصل هذا المتحرك ولا يتصل بالميم، فيخرج نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مِمَّا﴾ [هود: ٢٨]؛ لأنه مجمعٌ عليه كما سبق.

وفيما يلي بيان مذاهب اللغة والقراءة في هذا النوع يعقبه بيان شواهد الإبتاع في القراءات وكذا نوعه والغرض منه.

اللغات والقراءات في ميم الجمع الواقعة قبل متحرك:

تجوز فيها اللغات الخمسة الآتية^[٢] وصلاً:

١- الإبقاء على ضمّها مع صلتها بالواو المدّية: ليؤتى بالكلمة على أصلها الذي سبق

[١] وذلك ليندرج ضمن هذه الميم ما ورد قبل التاءات المشددة في رواية البزيّ، وهما موضعان: ﴿كُنْتُمْ تَمَنُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] و﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]. (ر: الإنحاف / ١ / ٣٤١)

[٢] ر: المحتسب لابن جنيّ ص: ٢٦-٢٩ وإعراب القراءات الشواذ للعكبري / ١ / ١٠٠-١٠٢ والدرّة الفريدة في شرح القصيدة / ١ / ٢٦١-٢٦٤ والحجة في القراءات السبع للفارسي و النشر / ٢ / ١٤٦ والإنحاف / ١ / ٣٤١، ٣٤٢ وإيضاح الرموز ص: ٩٤، ٩٥.

بيانه، وكأنهم اعتبروا الميم علامة لمجاوزة الواحد من غير اختصاصٍ بالجمع، فزيدت الواو في الجمع كما زيدت الألف في الثنية، فتصير: {وَمَنْهُمُ أَمِيونَ}، و{عَلَيْهِمُوْ غَيْرِ} أو {عَلَيْهِمُوْ غَيْرِ} بحسب حركة الهاء.

وقد قرأ بهذه اللغة من القراء: قالون بخلافٍ عنه، والمكّيّان وأبو جعفر المدنيّ.

٢- الاقتصار على ضمّها من غير إشباع: اجتزأً بالضمّة عن الواو المحذوفة، كما تدلّ الكسرة على الياء في قولهم: يا غلام، وبعض العرب يقول في: قاموا قام، فيحذف الواو، فتصير: {عَلَيْهِمُ غَيْرِ} أو {عَلَيْهِمُ غَيْرِ} بحسب حركة الهاء، و{وَمَنْهُمُ أَمِيونَ}. ولم يُقرأ بهذه اللغة في القراءات الأربعة عشر.

٣- حذف واو الصلة اختصاراً وتسكين الميم تخفيفاً: وذلك لكثرة الدور في الكلام مع أمن اللبس، لمّا وقعت الألف بعد الميم علامةً للثنية في نحو: (عليهما)، ولم تقع في الواحد ميمٌ، فلم يشكّل المعنى بحذف الصلة، فتصير: {عَلَيْهِمُ غَيْرِ} أو {عَلَيْهِمُ غَيْرِ} بحسب حركة الهاء، و{وَمَنْهُمُ أَمِيونَ}.

وقد قرأ بهذه اللغة من القراء: قالون بخلافٍ عنه، وابن عامر وجمهور العراقيين سوى الحسن البصري^[١].

واختار ورشٌ أن يجمع بين لغة الإسكان وبين الأصل المتقدّم، فضمّ الميم مع وصلها بواو مدّيّة قبل الهمز خاصّة، وأسكن الميم إذا وقع بعدها متحركٌ سوى الهمز؛ وذلك حرصاً على تمكين الهمز بالمدّ قبلها.

[١] وخالف إجماع العراقيين أيضاً: قتيبة ونصير، وروايتاهما من الروايات التي شدّت عن الكسائي؛ فروى قتيبةً ضمّ الميم وصلتها بواوٍ عند همز القطع كورش، وزاد ضمّها عند أواخر الآي، نحو: (وأنتمُوْ ظالمون). وزاد نصيرٌ فضمّها إذا لقيت ميمًا مثلها بشرط أن تكون الكلمة التي وقعت فيها ميم الجمع من حرفين إلى خمسة أحرف، نحو: (إنهمُوْ منتظرون). (ر: المبهج في القراءات الثمان / ١ / ٤١٢).

٤- كسر الميم مع صلتها بياءٍ مَدِّيَّةٍ: إذا سبقتها الهاء خاصّة، ويحسن ذلك إذا وقعت الميم بعد كسرة فيكون من قبيل الإتياع لمجانسة الكسر، فتصير: {عليهوي غير}. وقد يكسرها قومٌ بعد الهاء المضمومة فيقولون: {عليهوي} اعتبروا الهاء حاجزاً غير حصينٍ لضعفها وخفائها، فكأن الميم وقعت بعد الياء الساكنة، فكسروا الميم لذلك.

واختار الحسن البصري أن يجمع بين لغة الكسر وبين الأصل المتقدّم، فإن كان قبل الميم كسرٌ كسرها ووصلها بياءٍ، نحو: ﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٤] قرأها: {إذ بعث فيهمي رسولاً من أنفسهمي يتلو عليهمي آياته}، وإن كان قبل الميم ضمٌّ ضمّها ووصلها بواوٍ، نحو: ﴿فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١] و﴿وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

٥- كسر الميم من غير إشباع: اكتفاءً بالكسرة من الياء كما اكتفوا بالضمّة من الواو، فتصير: {عليهم غير}. وهذه اللغة حكاها الأخفش^[١] ونقلها ابن جنيّ في المحتسب ضمن اللغات التي زادها على ما أورده ابن مجاهد^[٢].

ولم يقرأ بهذه اللغة أحدٌ من أصحاب القراءات الأربعة عشر.

ملاحظات على ما سبق:

❖ اقتصارُ المنقول في القراءات القرآنية التي وصلتنا بالأسانيد على ثلاث لغات فقط من اللغات الخمس السابقة، وهي: ضمّ الميم مع صلتها بواوٍ على الأصل، وإسكانها تخفيفاً، وكسرها مع صلتها بياءٍ إتياعاً.

[١] الأخفش: هو أبو الحسن، سعيد من مسعدة البلخيّ ثم البصريّ النحويّ، الملقّب بالأخفش الأوسط، أخذ النحو عن سيويه وكان أكبر منه سنّاً وهو أحذق أصحابه، وقد صحب الخليل أولاً. وصنّف كتباً كثيرة، أشهرها: كتاب معاني القرآن. وسمّي الأخفش لصغر عينيه وضعف بصره. توفي سنة ٢١٥ هـ. (ر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣/ ٣٦ - ٤٠).

[٢] ر: المحتسب ص: ٢٦.

ونقل الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) عن أبي حاتم قوله: «لم أسمع أحداً يقرأ بكسر الميم إلا ألحق الياء في الوصل، ولا أحداً يضم الميم إلا ألحق واواً في الوصل، والواو والياء تسقطان في الوقف»^[١].

❁ فُشُوْ إِسْكَانِ مِيمِ الْجَمْعِ فِي قِرَاءَاتِ أَهْلِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ بِاسْتِثْنَاءِ قِرَاءَةِ الْحَسَنِ؛ وَلَعَلَّ ذَلِكَ مُرْتَبِطٌ بِكَوْنِ الْإِسْكَانِ فِي مِيمِ الْجَمْعِ هُوَ لَهْجَةُ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَنَّ ضَمَّهَا عَلَى الْأَصْلِ هُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ^[٢].

الإتياع في ميم الجمع في قراءة الحسن البصري:

تتضح شواهد الإتياع في هذا النوع في قراءة الحسن البصري في كل ميم جمع وقعت قبل متحرك، وكانت مسبوقه بهاء مكسورة، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرٌ﴾ [الفاتحة: ٧] قرأ: (عليهمي غير)، ونحو: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] قرأ: (في قلوبهمي مرض) بكسر الميم وصلتها بياءٍ مديةٍ وصلًا؛ «أتبع الكسر الكسر»^[٣] فلما كسر الميم التي كانت صلتها في الأصل بواوٍ مدية، أبدل الواو ياءً لتجانس كسر الميم.

والإتياع في هذه الشواهد: تقدّمِيّ، وهو إتياع حركة بناء لحركة بناء، فالحركة التابعة هي ضمة ميم الجمع، والحركة المتبوعة هي كسرة هاء الضمير.

والغرض من هذا الإتياع: تخفيف النطق بأن يعمل اللسان من جهة واحدة بالكسر؛ ليكون الكلام على نظامٍ واحدٍ، فهذا أسهل من الانتقال من كسر الهاء إلى ضمّ الميم، وهما حركتان ثقيلتان كما لا يخفى، وقد اجتنب العرب الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ؛ إذ ليس في كلامهم ما هو على مثال (فَعُل) بضمّ العين بعد كسر الفاء^[٤].

[١] الحجة في علل القراءات السبع للفارسي ١ / ٤٤.

[٢] ر: الإتحاف ١ / ٣٤٢.

[٣] ر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ١٠٢.

[٤] ر: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ١ / ٢٦٧.

أما ضمُّ الحسن البصري لميم الجمع بعد الضمِّ في نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] يقرأها هكذا: (ومما رزقناهمو ينفقون) فلا نقول إنَّ ضمَّ الميم هنا من قبيل الإتياع لضمِّ الهاء، بل الضمُّ جاء على الأصل موافقاً للغة أهل الحجاز. وإنما خالف هذا الأصل في الميم المسبوقة بالكسرة فقط على الإتياع كما سبق بيانه. والله أعلم.

فرع (٢): الإتياع في ميم الجمع الواقعة قبل ساكن:

إذا لقي ميم الجمع ساكنٌ لزم تحريكها وصلاً؛ لئلا يلتقي ساكنان. واتفقوا على ضمِّ ميم الجمع المسبوقة بالضمِّ، سواءً كان في هاءٍ أو كافٍ أو تاءٍ، نحو: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعُونُ﴾ [البقرة: ١٥٩] و﴿عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] و﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] [١]. قال الفراء: «والعربُ جميعاً يقولون: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ} يرفعون الميمَ من «هُم» عند الألفِ واللامِ، إلا بني سُلَيْمٍ؛ فإني سمعتُ بعضهم يُشِدُّ:

فَهُمْ بِطَاتُهُمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقُضَاةُ وَمِنْهُمْ الْحَجَّابُ [٢]

يعني أنهم يكسرون الميم من ذلك، والشاهد في البيت المذكور قوله: (وَهُمُ الْقُضَاةُ) وكذا: (ومِنْهُمْ الْحَجَّابُ) [٣] بكسر الميم قبل الساكن في الموضعين، وإن لم تُكسرِ الهاء قبلها.

فإن سُبِقَتِ الميمُ بهاءٍ مكسورة، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الدِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] عند من كسر الهاء

[١] ر: الإتحاف ١ / ٣٤٢.

[٢] لغات القرآن للفراء ص: ١٤.

[٣] البيت المستشهد به من بحر الكامل، واختلفوا في قافيته، فروايته عن الفراء: (ومِنْهُمْ الْحَجَّابُ)، وعن غيره: (ومِنْهُمْ الْحَكَّامُ)، وهو غير منسوبٍ في الخصائص، وسرر صناعة الإعراب، والمحتسب، وشرح المفصل. (ر: المعجم المفصل في شواهد العربية ٧ / ١٣٧، المؤلف: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١٤ (١٢)، وجزءان للفهارس).

و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، فيجوز في تحريكها وجهان^[١]:

الأول: ضمّها على الأصل: يشترك في ذلك من ضمّها ومن أسكنها وصلًا قبل المتحرك، فمن وصلها بالضمّ قبل المتحرك فهو باقٍ على أصله فيما يقع قبل ساكنٍ. ومن أسكنها قبل المتحرك واختار تحريكها بالضمّ لما احتاج لتحريكها قبل الساكن فإنما فعل ذلك لأن الرجوع للأصل هو الأولى والأفصح.

الثاني: كسرها إبتاعًا للكسر قبلها: وهذا يختص بمن أسكنها قبل المتحرك، أراد أن يراعي مجانسة حركة الحرف السابق لما احتاج إلى تحريك الميم بحركة التخلص من التقاء الساكنين.

قال أبو عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ): «وَحِجَّةٌ مِنْ كَسْرِ الْمِيمِ لِلْسَّاكِنِ الَّذِي لَقِيهَا وَالْهَاءِ مَكْسُورَةً أَنْ يَقُولَ: أَتَبَعْتُ الْكَسْرَ الْكَسْرَ؛ لِثِقَلِ الضَّمِّ بَعْدَ الْكَسْرِ، كَمَا اسْتَثَقَلُوا ضَمَّ الْهَاءِ بَعْدَ الْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ اسْتَثَقَلُوا ضَمَّةَ الْمِيمِ بَعْدَ الْهَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ فِعْلٍ، وَأَنْهُمْ يَضْمُونَ أَلْفَ الْوَصْلِ فِي مِثْلِ: أَقْتُلْ، فِرَارًا مِنْ الضَّمِّ بَعْدَ الْكَسْرِ»^[٢].

تفصيل مذاهب القراء في تحريك ميم الجمع قبل الساكن:

ينحصر خلافُ القراء في ميم الجمع المسبوقة بهاءٍ مكسورةٍ، نحو: ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿فِ قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾ [البقرة: ٩٣] على التفصيل الآتي:

❁ ضمّ الميم: لأهل الحجاز والشام والكوفة، وذلك على الأصل.

❁ كسر الميم: لجميع البصريين، وذلك على الإبتاع.

[١] ر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ص: ٢١.

[٢] الحجّة في علل القراءات السبع للفارسي ١/ ٤٣، ط: دار الصحابة.

قال ابن النجيبين الهمداني (ت: ٦٤٣هـ) في توجيه كسر الميم: «وجه من كسر الهاء والميم: أنه كسر الهاء للكسرة التي قبلها أو للياء، ثم أتبع الميم الهاء؛ ليكون عمل اللسان من وجه واحد. هذا على لغة من يقول: (عليهمي)، أو لالتقاء الساكنين على حذف الواو وإسكان الميم استخفافاً، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، وكره الخروج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مجتنب في كلام القوم، ألا ترى أنه ليس في كلامهم ما هو على مثال (فعل). فلما كان كذلك أتبع الكسر الكسر؛ ليكون الكلام على نظام واحد، ويجتنب ما ليس في كلامهم»^[١].

وهو بذلك يقرر حقيقة الإتياع في ميم الجمع، وهو إتياع تقدمي بالكسر.

ملاحظة مهمة على ما سبق:

يجدر بنا في مقام تحريك هاء الضمير قبل ميم الجمع مراعاة اختلاف القراء السالفين بيانه^[٢]. ويظهر أثر ذلك في ميم الجمع المسبوقة بهاء قبلها ياء ساكنة، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ إذ قرأ أبو عمرو واليزيدي والحسن البصري بكسر الهاء في هذا المثال ونظائره، فيكون كسر الميم في قراءتهم من قبيل الإتياع التقدمي بلا مراء، بخلاف الإمام يعقوب الذي يضم الهاء هنا على أصله المتقدم في مبحث هاء الضمير، ثم يضم ميم الجمع بعدها على الأصل أيضاً، لا على الإتياع لحركة الهاء، وهذا يبطل ما شاع في بعض الكتب من توجيه اختيار الإمام يعقوب بأنه يتبع الميم الهاء في الحالين، فقالوا إنه يضم الميم حيث ضم الهاء إتياعاً، وبكسرها حيث كسر الهاء إتياعاً^[٣].

وتوجيههم لتحريك الميم في الحالين بالإتياع غير دقيق؛ لأن ما جاء على الأصل

[١] الدرر الفريدة في شرح القصيدة ١/ ٢٦٦

[٢] انظر: المطلب الثاني من المبحث السابق، فرع (٢): الإتياع في تحريك هاء ضمير المثني والجمع.

[٣] ر: النشر ٢/ ١٤٦ والإتحاف ١/ ٣٤٢

لا ينبغي أن نفسره بالإتباع كما أسلفنا، وإنما ضمَّ يعقوب الميم في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦] فقال: {عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ} كما ضمَّها في نحو: ﴿عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] سواءً بسواءٍ، فيكونُ الإِتْبَاعُ في ميمِ الجمعِ بوجهٍ عامٍ مقيداً بحالِ الكسرِ للكسرِ السابقِ فقط، وهو إِتْبَاعٌ تَقْدُمِيٌّ.

والحركةُ التابعة: هي ضمةُ ميمِ الجمعِ الأصليةُ التي عدلَ عنها للإِتْبَاعِ، وهي حركةُ بناءٍ وحركةُ تخلصٍ من التقاءِ الساكنين، والحركةُ المتبوعة: هي كسرةُ هاءِ الضميرِ السابقةُ لميمِ الجمعِ، وهي حركةُ بناءٍ أيضاً.

والغرضُ من هذا الإِتْبَاعِ: تخفيفُ النطقِ بأن يعملَ اللسانُ في الحرفينِ من جهةٍ واحدةٍ بالكسرِ، فهذا أسهلُ من الانتقالِ من كسرِ الهاءِ إلى ضمِّ الميمِ، وهما حركتانِ ثقيلتانِ كرهتِ العربُ اجتماعهما كما سبق بيانه.

الخلاصة:

يتضح لنا مما سبق ما يلي:

✻ أصالةُ الضمِّ في تحريكِ ميمِ الجمعِ، وهو لغةُ أهلِ الحرمينِ ويوافقُ قراءةَ الحجازيينِ فيما تلاه متحرِّكٌ.

✻ اقتصارُ شواهدِ الإِتْبَاعِ الحركيِّ في ميمِ الجمعِ على النوعِ التقدِّميِّ فقط، وهو إِتْبَاعٌ بالكسرِ للكسرِ السابقِ في الهاءِ.

✻ وفرةُ شواهدِ الإِتْبَاعِ الحركيِّ في ميمِ الجمعِ عندِ قراءِ البصرةِ بما يفوقُ غيرهمِ، وقد جمعَ الإمامُ الحسنُ البصريُّ في قراءتهِ إِتْبَاعَ حركةِ الميمِ قبلَ المتحركِ وقبلِ الساكنِ، واقتصرَ سائرُ البصريينِ على إِتْبَاعِ الميمِ قبلِ الساكنِ فقط. والله أعلم.

المبحث الثالث: أثر الإبتاع في توجيه الإدغام الكبير

يعتبر الإدغام أحد الظواهر النطقية الكبرى في أجزاء من الجزيرة العربية شرقها وغربها، وهو أقيس أشكال المماثلة الصوتية^[١]؛ إذ يحصل فيه تقريب صوتٍ من صوتٍ مجاورٍ له إلى حدِّ فناء أحد الصوتين في الآخر، ويعتبر علماء الصوتيات ذلك أقصى درجات التقريب والتأثر بين الأصوات المتجاورة^[٢] Complete assimilation.

وسنستعرض في هذا المبحث ما يتعلق بالإدغام ببيان مفهومه وأنواعه ومذاهب القراء فيه، ثم نعرِّج على المقصود بالإبتاع في باب الإدغام، ونختتم بعرض شاهده من القراءات الأربعة عشر، وبالله العون ومنه السداد.

[١] ر: الأصوات في قراءة أبي عمرو ص: ٢٤٥

[٢] ر: رسالة الإبتاع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ٢٧١.

المطلب الأول: مفهوم الإدغام والإتباع فيه:

تأصل الإدغام في لهجة التميميين، ثم فشا على السنة العرب جميعاً^[١]. والغرض منه: تخفيف النطق والوصول بالكلمة إلى أقصى درجات السهولة^[٢].

قال الإمام أبو عمرو البصري: «الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره»^[٣]، ويشهد لمقولته الكلمات القرآنية الكثيرة التي وردت بلغة الإدغام مما لا يختلف فيه القراء، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَأْتَلْتُمْ﴾^[النوبة: ٣٨]، وقوله: ﴿أَطْرَافَنَا بِكَ﴾^[النمل: ٤٧]، وقوله: ﴿وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾^[يوسف: ٤٥]، وقوله: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾^[القمر: ١٥].

والإدغام لا ينقص من الكلام شيئاً؛ لأنه يؤدي إلى تشديد الحرف. وللإدغام تعريف وأنواع وشروط وأسباب وموانع أو جزئها في المسائل الآتية:

مسألة (١): تعريف الإدغام:

الإدغام (لغة):

الإدغام بالتخفيف (سكون الدال) من ألفاظ الكوفيين، والادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والأخير هو المستعمل في كتاب سيبويه^[٤].

هو «إدخال اللجَامِ فِي أَفْوَاهِ الدَّوَابِّ. وَأَدْغَمَ الْفَرَسَ اللَّجَامَ: أَدْخَلَهُ فِيهِ، وَأَدْغَمَ

[١] ر: في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص: ٧١.

[٢] ر: اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي ١ / ٣١٣.

[٣] ر: الإدغام الكبير للداني ص: ٩٠، والنشر في القراءات العشر ٢ / ١٤٩ (تح: أبو الجود).

[٤] شذا العرف في فن الصرف ص: ١٧٨. المؤلف: الشيخ أحمد الحملاوي، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، تح: د. محمد أحمد قاسم، سنة النشر: ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

اللُّجَامِ فِي فَمِهِ كَذَلِكَ^[١]. قَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيَّةَ:

بِمُقْرَبَاتٍ بِأَيْدِيهِمْ أَعْتَبَتْهَا حُوصِ، إِذَا فَرَعُوا أَدْغَمْنَ فِي اللُّجْمِ^[٢].
يعني: أَدَخِلْتُ رَوْوَسُهْنَ فِي اللُّجْمِ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى أُخِذَ إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي الْحَرْفِ.
الإدغام (اصطلاحًا):

وصف الإمام ابن جنِّي الإدغام بأنه: «تقريبُ صوتٍ من صوتٍ»^[٣] وقسمه إلى
ضربين: أكبر وأصغر.

وعرّف الإدغام الأكبر بأنه: ما يُقَرَّبُ فِيهِ صَوْتُ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْآخِرِ، حَتَّى
يَقْلِبُ أَحَدَهُمَا إِلَى لَفْظِ صَاحِبِهِ وَيَدْخُلُ فِيهِ تَمَامًا، فَيَنْبُو اللِّسَانَ عَنْهُمَا نَبْوَةً وَاحِدَةً.

وعرّف الإدغام الأصغر بأنه: «تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام
يكون هناك»^[٤]. وجعل الإدغام الأصغر على ضروب، فمنه: الإمالة، ومنه الإبدال
القياسي والسماعي، وكذا الإبتاع الحركي^[٥].

والإدغام الذي نعنيه بالدراسة في علم القراءات هو نفس النوع الأول في تقسيم ابن
جنِّي، ويعده النحاة واحدًا من ظواهر التقريب، بل هو أكبرها وأقواها، يتضح ذلك من
وصف ابن جنِّي له بالإدغام الأكبر، وهو نفسه الإدغام الذي عرّفه الإمام ابن الجزري

[١] ر: لسان العرب ١٣ / ٢٠٣ مادة (دغ م).

[٢] البيت في ديوان الهذليين ١ / ٢٠٣، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الناشر: الدار القومية
للطباعة والنشر بالقاهرة (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م).

[٣] الخصائص لابن جنِّي ١ / ٤٩٥.

[٤] المصدر السابق والصفحة نفسها.

[٥] ر: المصدر السابق ١ / ٤٩٥ - ٤٩٨.

في كتابه النشر بأنه: «اللفظ بحرفين حرفاً كالثانيّ مشدداً، وينقسم إلى كبيرٍ وصغيرٍ»^[١].
وحقيقة الإدغام: «أن تصل حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله متحرّكٍ من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقفٍ، فيصيران لتداخلهما وشدة اتّصالهما كحرفٍ واحدٍ يرتفع اللسانُ عنهما رفعةً واحدةً شديدةً، فيصير الحرف الأوّل كالمستهلكِ على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو: «شَدَّ» و«مَدَّ» ونحوهما»^[٢].

والإدغامُ في الكلامِ يجيءُ على نوعين:

✽ أحدهما: إدغامُ حرفٍ في حرفٍ يتكرّرُ، وهو إدغام المتماثلين الذي يقتصر فيه العمل على إسكان الأول وإدخاله في الثاني بالتشديد.

✽ والآخر: إدغامُ حرفٍ في حرفٍ يقاربه^[٣]، وهو إدغام المتقاربين الذي تحصل فيه علاقة التأثير والتأثر بين الحرفين بحسب القوة والضعف في صفاتهما^[٤].

مسألة (٢): أنواع الإدغام وأسبابه وموانعه:

ينقسم الإدغام في اصطلاح القراء إلى قسمين^[٥]:

الإدغام الكبير: هو «ما كان أول الحرفين فيه متحرّكاً، سواءً أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين».

وأمّا سبب تسميته بالكبير فببساطة وقوعه؛ إذ يكثر دور الحركات في الكلام مقارنةً

[١] النشر ٢ / ١٤٨.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥١٢، والإدغام الكبير للداني ص: ٩٢.

[٣] الأصول في النحو لابن السراج ٣ / ٤٠٥.

[٤] ر: الكشف ١ / ١٣٤ - ١٣٦.

[٥] ر: النشر ٢ / ١٤٨ - ١٦٠.

بالسواكن، وقيل: لكثرة العمل فيه وصعوبته؛ لأنَّ بين الحرفين المدغم والمدغم فيه حركة تفصل بينهما وتمنع التقاء الحرفين التقاءً مباشرًا لتتمَّ عملية الإدغام.

الإدغام الصغير: هو ما كان أول الحرفين فيه ساكنًا، وهو أصغر من الأول لعدم وجود فاصلٍ صوتي (حركة) تحجز بين الحرفين (المدغم والمدغم فيه).

ويشترك القسمان في الجزء الثاني من عملية الإدغام: وهو قلب أحد الصوتين ليصير مثل صوت الآخر، لتتم بذلك عملية التماثل بين الصوتين المتجاورين، وتزول الفواصل بين الصوتين فينصهرا معًا ويفنى الصوت الأول في الثاني تمامًا^[١].

واشترط القراء لحصول الإدغام أن يلتقي الحرفان في الخطِّ واللفظ، أو في الخطِّ دون اللفظ، وذلك لإدخال نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، وإخراج نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾^[٢].

وأما الأسباب التي تجيز الإدغام وتسوّغه: فهي التماثل والتجانس والتقارب بين الحرفين المدغم والمدغم فيه.

❁ التماثل: هو اتفاق الحرفين مخرجًا وصفة، نحو: إدغام الباء في الباء.

❁ التجانس: هو اتفاق الحرفين مخرجًا واختلافهما في الصفات، نحو: إدغام التاء في الدال.

❁ التقارب: هو تقارب الحرفين في المخرج أو الصفة أو فيهما معًا^[٣].

وأما موانع الإدغام^[٤]: فمنها ما اتفقوا عليه، ومنها ما اختلفوا فيه. فالمتفق عليه من الموانع: أن يكون الحرف الأول مشددًا أو منونًا.

[١] ر: الإبتاع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ٢٧٢.

[٢] ر: النشر ٢ / ١٥٥.

[٣] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٩٦.

[٤] المصدر السابق والصفحة نفسها.

واختلفوا في: الجزم، وقلة الحروف، وتوالي الإعلال، وكون الأول تاء ضمير للمتكلم أو المخاطب على تفصيلٍ يمكن الرجوع إليه في مظانه^[١].

مسألة (٣): مذاهب القُراء في الإدغام الكبير^[٢]:

اشتهر الإمام أبو عمرو البصريُّ اشتهاً كبيراً بمذهبه في الإدغام الكبير، وإن كان هو الذي نُسبَ إليه الإدغام الكبير واختصَّ به من القُراء السبعة وذلك من رواية السوسي عنه، إلا أنَّ أبا عمرو لم ينفرد بذلك، فقد وافقه الإمام يعقوبُ الحضرميُّ من القُراء العشرة في عامَّة ما أدغمه، وذلك قول صاحب الطيبة في باب الإدغام الكبير: [وقيل ليعقوب ما لابن العلاء].

وكذا ورد الإدغام الكبير عن جميع القُراء الأربعة أصحاب القراءات الزوائد؛ وهم الحسن واليزيدي البصريين، وابن محيصة المكيِّ، والأعمش الكوفيِّ، فمقلُّ ومستكثِرٌ على تفصيلٍ يُرجع إليه في كتب القراءات.



[١] أدرجتُ تاء المتكلم والمخاطب في الموانع المختلف فيها؛ لمراعاة قراءة الحسن البصري؛ إذ قرأ بإدغام التاء نحو: (كنتُ ترابًا). ومن اعتبرها مانعاً فلأنه خشى اللبس بين تاء المتكلم والمخاطب حال الإدغام؛ وذلك لأنَّ العلامة الصوتية المميزة بين التائين هي كون تاء المتكلم مضمومةً، وتاء المخاطب مفتوحةً، والادغام يُذهب هذا الفارق. (ر: القراءات وأثرها في علوم العربية ١ / ٩٢).

[٢] ر: النشر ٢ / ١٤٩.

المطلب الثاني: عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي الْإِدْغَامِ:

المقصود بالإتياع في الإدغام:

يمكن تعريف الإتياع في الإدغام بأنه: إدغامُ حرفٍ لحرفٍ آخرَ مدغمٍ بتأثيرِ المجاورةِ أو القربِ، فهو إدغامٌ لإدغامٍ، كالإمالةِ للإمالةِ، وكالتفخيمِ للتفخيمِ، ونحو ذلك مما اعتبره أئمةُ اللغة والقراءة من قبيلِ الإتياعِ الكلميِّ.

وقد وقفتُ على شاهدٍ فريدٍ لذلك الإتياعِ في حرفٍ واحدٍ من بابِ الإدغامِ الكبيرِ، وقد نبّه الإمام الداني رحمته في كتابه الإدغام الكبير على كون العلة في اختصاص هذا الحرف بالإدغام هي موافقةُ المجاورِ، ووافقه الأئمة من بعده على هذا التوجيه كأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، والسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) ثم ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، وتفصيله على النحو الآتي.

الإتياع في إدغام الباء في الميم من قوله تعالى ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾

أظهر الإمام أبو عمرو البصريُّ الباءَ عند الميم في جميع القرآن، ولم يدغم من ذلك إلا باء ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، وجملة ذلك خمسة مواضع: موضع في آل عمران (١٢٩) وموضعان في المائدة (١٨، ٤٠) وموضع في العنكبوت (٢١) وموضع الفتح (١٤).

وقد أرجع الإمام الداني رحمته تخصيصَ هذا الحرف بالإدغام دون غيره إلى أحد هذين الأمرين^[١]:

❀ الأول: إتياع موضع سورة البقرة ما كان من جنسه، وذلك لكون باء ﴿يُعَذِّبُ﴾ ساكنةً على قراءته بالجزم في موضع البقرة، فهي مدغمةٌ عنه بإجماعٍ من جهة الإدغام

[١] ر: الإدغام الكبير للداني ص: ١٧٦.

الصغير لا الكبير^[١]، فكان أبا عمر و اختار أن يدغم سائر ما جاء من لفظه في القرآن- وإن كان مرفوعاً- ليأتي بجميع المواضع على لفظ واحد بالإدغام، وليجري الباب على سنن واحد يستوي فيه ما سكنت باؤه وما لم تسكن.

✽ الأخر: موافقة ما والاه واقترن به في نفس الآية ممّا هو مدغم عنه بإجماع، لعلّة التقارب في قوله: ﴿وَيَغْفِرُ لِمَن﴾، أو التماثل في قوله: ﴿وَيَرْحَمُ مَن﴾، وهذا التوجيه هو ما عبرت عنه بالإتباع في الإدغام، وهو من قبيل الإتباع الكلمي كما أسلفنا، ويؤيد ذلك عبارة السمين الحلبي التي علّق بها على هذا التوجيه؛ قال: «بل ما ذكره الداني حسن؛ لأنّ طلب التماثل مطلوب، ومنه الإمالة لإمالة، والإتباع»^[٢]. وهو يقصد بالإتباع هنا الإتباع الحرفي لا الإتباع بمفهومه الأشمل، وإلا فمصطلح الإتباع يستوعب جميع هذه الصور التي ذكرها.

ودعم الإمام ابن الجزري^{رحمته} هذا التوجيه بقوله: «وإنما اختصت بالإدغام في هذه الخمسة موافقة لما جاورها، وهو: ﴿وَيَرْحَمُ مَن﴾ و﴿وَيَغْفِرُ لِمَن﴾ إمّا قبلها أو بعدها، فطرد الإدغام لذلك، ومن ثمّ أظهر ما عدا ذلك نحو: ﴿ضَرَبَ مَثَلٌ﴾ و﴿سَنَكْتُبُ مَا﴾ لفقد المجاور، وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً»^[٣].

يعني أنّه لمّا أدغم الميم في الميم من {ويرحم من}، والراء في اللام من {ويغفر لمن} على مذهبه المطرّد في الإدغام، أدغم كذلك الباء في الميم من {يعذب من} في الجملة المتصلة بهما بتأثير المجاورة للميم أو الراء المدغمين باتفاق، وذلك عين الإتباع الكلمي.

[١] ر: إبراز المعاني لأبي شامة / ١ / ٢٩٥، والعقد النضيد للسمين الحلبي / ١ / ٥٥١.

[٢] العقد النضيد / ١ / ٥٥١.

[٣] النشر ٢ / ١٧٤.

فَنَحْلُصُ مما سبقَ إلى أن توجيه الاختيار في هذا الحرف بالإتياع مع صحّة النقل هو الأولى بالقبول من بين سائر التوجيهات، وقد دَلَّ الإمام الداني على صحته بدليل يرجع إلى منهجية القارئ أبي عمرو البصريّ في اختياره، وهو كونه يخالف أصله المطرّد في قراءته، فيخرجُ عنه في حرفٍ أو أكثر لمراعاة الجوار فيما والاه واتصل به، ومثّل الدانيُّ لذلك باختيار أبي عمرو تشديد الفعل (يُنزَل) في موضع الأنعام دون سائر المواضع، وهو قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، وذلك بتأثير مجاورة الفعل (نَزَلَ) المشدّد^[١].

وأضاف الإمام ابن الجزري دليلاً آخر، وذلك في شاهدٍ مماثلٍ من رواية شاذّة عن أبي عمرو، وهو حرفٌ زاده أبو جعفر بن محمد الآدمي عن ابن سعدان عن اليزيدي عنه، وذلك بإدغامه الباء في الميم من قوله: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩]. قال ابن الجزري توجيهاً لإدغام هذا الحرف: «وما ذاك إلا لعله المجاورة للمدغم في ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾»^[٢].

واستدلَّ على ذلك بأنّه مع إدغامه الباء في الميم في حرف المائدة السابق قد أظهر الباء قبل الميم في حرف هود، وهو قوله: ﴿وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢].

ويتحدد نوع الإتياع في المواضع الخمسة بحسب موقع الإدغام المطرّد المجاور لها: ﴿فَإِنْ سَبَقَهَا كَانَ الْإِتِياعُ تَقَدِّمِيًّا، نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾﴾ [آل عمران: ١٢٩].

﴿وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهَا كَانَ الْإِتِياعُ رَجْعِيًّا، نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾﴾ [العنكبوت: ٢١]. والله سبحانه أعلى وأعلم.

[١] الإدغام الكبير للداني ص: ١٧٦.

[٢] النشر ٢ / ١٧٤.

المبحث الرابع: أثر الإتيان في توجيه الإمالة:

ثمَّ ارتباطٌ وثيقٌ بين ظاهرتي الإمالة والإتيان؛ إذ اعتبرت الإمالة واحدةً من أهمِّ ظواهر التقريب، وهي في ذلك مثلُ الإتيان، والغرض من الإمالة- في أغلب صورها- تحقيقُ التناسبِ الصوتيِّ والتجانسِ في الحركات والحروف^[١]، وهو نفسُ الغرضِ الذي يؤديه الإتيانُ.

وللإتيان أثرٌ في الإمالة اجتهدتُ في إبرازه من خلالِ هذا المبحثِ.

[١] ر: كتاب الموضح لأبي عليّ الشيرازي، ص: ٢١٠.

المطلب الأول: في حقيقة الإمالة والإمالة للإلتباع:

سيكون الهدف الأساسي من هذا المطلب تحديد مفهوم الإمالة وتأصيل وجوها، وكذا تحديد مفهوم الإلتباع في الإمالة وتوضيح دوره كسبب من أسباب الإمالة، وذلك تمهيداً لما سيأتي في المطلب الثاني من استعراض شواهد الإلتباع في الإمالة من القراءات.

مسألة (١): هل الإمالة للفتحة أم للحرف المحرّك بها؟

حقيقة الإمالة كما أسلفنا هي: تقريبُ صوتٍ من صوتٍ^[١]. وقد اختلفت تعبيرات العلماء في وصفها:

فمنهم من عرفها بكونها: إمالة الألف بتقريبها من الياء وخلط صوتها بصوت الياء؛ لينشأ من ذلك حرفٌ فرعيٌّ بين الالف والياء، هو: الألف الممالة.

قال ابن يعيش: «اعلم أنّ الإمالة مصدرٌ «أَمَلْتُهُ أَمِيلُهُ إمَالَةً، ... ومنه «مال الحاكم» إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإمالة في العربية عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخّمة، وبين مخرج الياء»^[٢].

ومنهم من اعتبرها: إمالة فتحة الحرف بتقريبها نحو الكسرة وخلط صوتيهما، لتنشأ حركةٌ فرعيةٌ بين الفتح والكسر.

قال ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ): «الإمالة أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء أو صائرة ياء

[١] ر: الخصائص ١ / ٤٩٥.

[٢] شرح المفصل ٥ / ١٨٨.

مَفْتُوحَةٌ أَوْ لِلفَوَاصِلِ أَوْ لِإِمَالَةٍ قَبْلَهَا عَلَى وَجْهِ»^[١]، وَنَظَّمَ النَّيْسَارِيُّ^[٢] ذَلِكَ فِي الْوَافِيَةِ، فَقَالَ فِي تَعْرِيفِ الْإِمَالَةِ^[٣]:

إِمَالَةُ اللَّفْظِ بِغَيْرِ عُسْرَةٍ أَنْ تُنْحِيَ الْفَتْحَةَ نَحْوَ الْكَسْرِ

وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْإِمَالَةِ بَيْنَ إِمَالَةِ الْأَلْفِ وَإِمَالَةِ الْفَتْحَةِ، كَقَوْلِ الْإِمَامِ الشَّيرَازِيِّ ابْنِ أَبِي مَرْيَمٍ صَاحِبِ الْمَوْضُوحِ فِي عِلَلِ الْقِرَاءَاتِ: «الْإِمَالَةُ أَنْ تَنْحُو بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ لِتَمِيلَ الْأَلْفَ الَّتِي بَعْدَهَا نَحْوَ الْيَاءِ؛ لِتُنَاسِبَ الصَّوْتُ بِمَكَانِهَا وَبِتَجَانُسِ وَلَا يَخْتَلِفُ»^[٤]، وَكَقَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي كِتَابِهِ النَّشْرُ: «الْإِمَالَةُ هِيَ أَنْ تَنْحُو بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ وَبِالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ»^[٥]، وَمِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي تَعْرِيفَاتِ النَّحَاةِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالسِّيُوطِيِّ فِي الْهَمْعِ، قَالَ: «الْمَقْصُودُ بِالْإِمَالَةِ تَنَاسُبُ الصَّوْتِ، وَذَلِكَ أَنْ الْأَلْفَ وَالْيَاءَ وَإِنْ تَقَارَبَا فِي وَصْفٍ وَقَدْ تَبَايَنَا مِنْ حَيْثُ أَنْ الْأَلْفَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ وَالْيَاءَ مِنْ حُرُوفِ الْفَمِّ، فَتَقَارَبَا بَيْنَهُمَا بِأَنْ نَحُو بِالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْحِيَ بِهَا نَحْوَ الْيَاءِ حَتَّى يَنْحِيَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ، فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ التَّنَاسُبُ...»^[٦].

[١] الشافعية في علم الصرف ١ / ٨٣ (ومعها الوافية نظم الشافعية للنيساري - المتوفى في القرن ١٢) المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) المحقق: حسن أحمد العثمان الناشر: المكتبة المكية - مكة الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م عدد الأجزاء: ١

[٢] النيساري: صاحبُ الوافية في نظم شافية ابن الحاجب، وهو من أعيان القرن الثاني عشر الهجري ولم تتوفر له ترجمةٌ تفصُّحُ عنه بتفاصيل أكثر من ذلك، وذلك بحسب ما ذكره محققُ الوافية أ.د. حسن أحمد العثمان - حفظه الله -.

[٣] الشافعية في علم الصرف ٢ / ٦٠ - من الوافية نظم الشافعية (البيت ٦٧٠).

[٤] الموضوع في عِلَلِ الْقِرَاءَاتِ وَوُجُوهِهَا وَحُجُجِهَا، ص: ٢٠٩.

[٥] النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ ٣ / ٥١ - ٥٧ (تح: د. خالد أبو الجود).

[٦] هَمْعُ الْهَوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ٣ / ٤١٤.

وبعضهم يعبر عن الإمالة مجازًا بإمالة الحرف نفسه، فيقول: إمالة الراء مثلاً، وإن كان مُقَرَّراً بأنَّ موضعَ الإمالةِ والفتحِ إنما يكونُ في الصوائتِ دون الصوامتِ.

ثمَّ إنَّ الألفَ تعتبر من الناحية الصوتية امتداداً للفتحة، أو هي فتحةٌ ممطولةٌ مشبعةٌ، والفتحةُ أيضاً جزءُ الألفِ، فالفرق بينهما كمِّيٌّ كما قرره ابن جنيٍّ وغيره^[١]، وهذا ما أيده علماء الأصوات المحدثون كما سبق بيانه في الباب الأول.

فمن اعتبر الإمالة إمالة الفتحة فإنَّما نظر إلى ما التزم في عرف الكتابة من إثبات الفتحة على الحرف السابق للألف المدية، فعبر عن إمالة الألف بإمالة جُزئها الذي تبدئ عنده، ومحالٌ أن يكون لجزئه حكمٌ من إمالةٍ أو تفخيمٍ ونحوه إلا والألفُ مشتملٌ عليه.

قال ابن يعيش (ت: ٦٤٦هـ): «اعلم أنَّ الفتحةَ قد تُمالُ كما تُمالُ الألفُ؛ لأنَّ الغرضَ من الإمالةِ مشاكلةُ الأصواتِ، وتقريبُ بعضها من بعضٍ، وذلك موجودٌ في الحركةِ كما هو موجودٌ في الحرفِ؛ لأنَّ الفتحةَ من الألفِ ... فكلُّ ما يوجبُ إمالةَ الألفِ يوجبُ إمالةَ الحركةِ التي هي الفتحةُ، وما يمنعُ إمالةَ الألفِ يمنعُ إمالةَ الفتحةِ»^[٢].

والفتحةُ تمالُ وحدها أحياناً، وذلك نحوُ إمالةِ فتحةِ الراءِ من الفعلِ ﴿رَاءًا﴾ لإمالةِ فتحةِ الهمزِ اللاحقِ مع الألفِ بعدها، فإمالةُ الراءِ هنا تختلف كمِّيًّا عن إمالةِ الهمزِ، وذلك من جهةِ اقتصارِ إمالةِ الراءِ على إمالةِ فتحةٍ فقط، بخلافِ إمالةِ الهمزِ التي تمتدُّ لإمالةِ أَلِفٍ بعدها، ونحوُ ذلك يُقالُ في إمالةِ فتحةِ النونِ من الفعلِ ﴿وَدَعَا﴾ عند من أمالها من القراءِ، ولا نظيرَ لهذينِ الفعلينِ في القرآنِ الكريمِ. وسيأتي تفصيلُهُما في العرضِ التطبيقيِّ.

[١] انظر الخصائص لابن جني، باب كمية الحركات وباب مطل الحركات (٢/ ٣٤٧-٣٤٨).

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٠٤.

ومن اعتبر الإمالة في حقيقتها إمالة الألف؛ فلأنَّ الفتحة والألف المكتوبتين في الحقيقة صائتٌ واحدٌ طويلٌ؛ إذ يستحيلُ اجماعُ صائتين على صامتٍ واحدٍ، وقد أغنت الألف رمزا خطيًّا عن وضع فتحةٍ قبلها. ولعلمهم نظروا أيضًا إلى ما شاع من إسقاط الإمالة فيما سقطت ألهُ لعلَّه التقاء الساكنين مثلاً، فاستدلوا بذلك على كون الإمالة في الأصل هي إمالة الألف؛ إذ سقطت الإمالة بسقوطها رغم بقاء الفتحة على الحرف. ويروق لي في هذا الصدد ما أورده الدكتور عبد الفتاح شلبي في تعريف الإمالة؛ إذ يقول: «تقريبُ الفتحةِ قصيرةً كانت أو طويلةً نحو الكسرةِ قصيرةً أو طويلةً»^[١]. فراعي بذلك الجمع بين إمالة الفتحة والألف.

ومن عبَّرَ بإمالة الحرف-المتحرك بالفتحة أو السابق للألف-فلعلَّه رامَ الخلاصَ من الإشكال السابق، وربَّما انطوى تعبيره على تأييدٍ لمذهب اقتران الحرف بحركته، أو لعلَّ وراء ذلك الرغبة في تقليل عددِ الحواجز الفاصلة عند التوجيه الصوتي للإمالة.

مسألة (٢): عدد الحواجز الصوتية بين الحرف الممال وسبب إمالته

المقصود بالحواجز الصوتية:

هي الحروف التي تقع بين الحرف الممال عموماً وبين سبب إمالته من كسرٍ أو ياءٍ أو إمالةٍ، وهذا السبب يسبق الحرف الممال في التأثر التقدمي، ويليه في التأثر الرجعي. قال الإمام ابن الجزري (ت: ٨٨٣ هـ): «فليعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة ملاصقة للألف؛ إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحةٍ، فلا بد أن يحصل بين الكسرة المتقدمة والألف الممالة فاصلٌ، وأقله حرفٌ واحدٌ مفتوحٌ نحو: «كتابٌ» و«حسابٌ» وهذا

[١] الدكتور عبد الفتاح شلبي في رسالته (ظاهرة الإمالة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية) - ص:

الفاصل إنما حصل باعتبار الألف، فأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحةُ مبدأ الألفِ، ومبدأ الشيء جزءٌ منه، فكأنه ليس بين الألف والكسرة حائل. وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين، بشرط أن يكون أولهما ساكنًا أو يكونا مفتوحين والثاني هاء نحو: إنسانٌ و(يضر بها) من أجل خفاء الهاء، وكون الساكن حاجزًا غير حصين، فكأنهما في حكم المعدوم، وكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرفٌ واحدٌ»^[١]

ولعلّ التعبير بإمالة الحركات كما قرره ابن الجزري هو الذي يوافق التحليل المقطعي عند علماء الأصوات في عصرنا، لكنني لا أرى بأسًا في استعمال أيٍّ من هذه التعبيرات، فيلزم كلُّ ما يناسبه من التوجيه، والله أعلم.

مسألة (٣): اللهجات العربية التي تعزى إليها ظاهرة الإمالة:

الفتح والإمالة لغتان فصيحتان مشهورتان نزل بهما القرآن^[٢]، وتشير كتب اللغة واللهجات إلى أنَّ الفتح لغة الحجازيين الذين سكنوا غربي الجزيرة العربية، أمثال: قريش وثقيف وهوازن وكنانة، وأنَّ الإمالة لغةُ عامَّة أهل نجد من سكاَن وسط الجزيرة العربية وشرقيها، من تميمٍ وأسدٍ وطيّئٍ وبكر بن وائلٍ وقيسٍ^[٣].

مع ملاحظة أنَّ سيبويه وطائفةً من متأخري النحاة كالسيوطي يقررون أنَّ الحجازيين يميلون في مواضع قليلة^[٤].

[١] النشر في القراءات العشر ٣ / ٥٧، ٥٨.

[٢] ر: الفتح والإمالة ص ١٢ - المؤلف: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ) المحقق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي - الناشر: دار الفكر بيروت لبنان - الطبعة: الأولى (٢٠٠٢ م - ١٤٢٢ هـ) - عدد الأجزاء: ١.

[٣] الهادي في شرح طيبة النشر للدكتور محمد سالم محيسن ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤.

[٤] ر: همع الهوامع للسيوطي ٦ / ١٨٤.

مسألة (٤): أنواع الإمالة ومراتبها عند القراء:

تنقسم الإمالة عند القراء إلى نوعين رئيسين: كبرى وصغرى:

❖ **فالكبرى:** هي المحضة أو الشديدة، ويقال لها الإضجاع أو البطح، وسماها بعضهم الكسر مجازاً^[١]، وفيها تقريب الفتحة نحو الكسرة كثيراً، من غير قلبٍ خالصٍ ولا إشباعٍ مبالغٍ^[٢]. وتشيع في قراءة أهل الكوفة.

❖ **والصغرى:** هي الإمالة المتوسطة، ويقال له التلطيف أو التقليل أو بين بين، وفيها تقريب الفتحة نحو الكسرة قليلاً. وحقها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة^[٣]. وتغلب في قراءة ورشٍ عن نافعٍ من طريق الأزرق. وكذا تظهر في قراءة أبي عمرو البصري مع الإمالة الكبرى أيضاً، إذ جمع بينهما في قراءته.

وبوجه عام فإنَّ القراء الأربعة عشر تتفاوت مراتبهم في الإمالة على النحو الآتي^[٤]:

١- المكثرون من الإمالة: وهؤلاء يمكن تصنيفهم أيضاً كما يلي:

❖ حمزة والكسائي وخلف، والأعمش: وأصل الإمالة عندهم هي الكبرى.

❖ ورش من طريق الأزرق: وأصل الإمالة عنده هي الصغرى، ولا يميل إلا حرفاً واحداً إمالة كبرى، وهو الهاء من: ﴿طه﴾^[٥].

❖ أبو عمرو البصري: ويلاحظ في قراءته الجمع بين الإمالتين الكبرى والصغرى؛ ولعل ذلك بسبب حرصه على الجمع بين اللغتين.

[١] ر: الفتح والإمالة ص ١٤.

[٢] ر: مختصر العبارات لمعجم مصطلح القراءات ٢ / ٣١.

[٣] ر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر للدكتور محمد سالم محيسن ١ / ٢٩٣.

[٤] ر: الإتحاف ١ / ٢٤٠ والإمالة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية ص: ١٥٢.

[٥] سورة طه (١).

٢- المتوسطون في الإمالة: ابن عامر وشعبة عن عاصم؛ لهما بعض الإمالات من طرفهما المتواترة لكنها لم تبلغ حد الإكثار السالف، ويمكن أن نلحق اليزيدي بهذه الرتبة.

٣- المقلون في الإمالة: وهم قالون، والأصبهاني عن ورش، ويعقوب، وحفص عن عاصم.

٤- الذين لم تُرو عنهم الإمالة مطلقاً: وهم ابن كثير، وابن محيصن، وأبي جعفر، والحسن البصري.

ونلاحظ أيضاً ما يلي:

❖ فُشُوَّ الإمالة الكبرى في قراءات أهل العراق، وبخاصة الكوفيون، وقد فسره بعض الباحثين كالدكتور عبد الفتاح شلبي بنزول قبائل سعد بالكوفة^[١]، وكان بينهم تميم وأسد، حتى إنه قد ورد عن الإمام عاصم بعض الروايات والطرق الخارجة عن حدّ التواتر وفيها إمالات كثيرة^[٢] وظواهر صوتية انفرد بها، كطريق حماد عن الشموني^[٣] عن الأعشى عن أبي بكر شعبة عن عاصم.

[١] ر: الإمالة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، ص: ١٥٩، ١٦٠.

[٢] ثبت عن الإمام عاصم من طريق الشموني عن الأعشى عن أبي بكر عنه: إمالة هاء التأنيث وما قبلها كالكسائي، وله كذلك إمالة (الناس) المجرورة، وإمالة كاف (أول كافر به) في البقرة، و (أخرى كافرة) في آل عمران، وإمالة الألفات من كلمات (الكتاب)، و (الحساب)، و (العذاب) المجرورات من أجل الكسر اللازم قبلها وكسر الإعراب بعدها، إلى غير ذلك. (ر: الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني ص: ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٠١، ٣٠٢).

[٣] الشموني: هو محمد بن حبيب، أبو جعفر الشموني، مقرئ ضابط مشهور. قرأ على أبي يوسف الأعشى، وهو أجل أصحابه وأحذقهم. وقرأ عليه القاسم بن أحمد الخياط، وإدريس بن عبد الكريم الحداد، ومحمد بن عبد الله الحربي، وكان يلقن القرآن بالكوفة خلال القرن الثالث الهجري. (ر: غاية النهاية ٢ / ١١٤).

❖ أَنَّ الْقُرَّاءَ الَّذِينَ لَمْ تُرَوْ عَنْهُمْ الْإِمَالَةَ مُطْلَقًا مِنْ طَرِقِ الْمَتَوَاتِرِ كَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ رُبَّمَا تُنْسَبُ إِلَيْهِمْ إِمَالَاتٌ قَلِيلَةٌ لِبَعْضِ الْأَحْرَفِ مِنْ طَرِقٍ أُخْرَى غَيْرِ مَتَوَاتِرَةٍ، وَهَذَا يَصَدِّقُهُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ رحمته الله عَنِ الْإِمَامِ الْهَذَلِيِّ صَاحِبِ الْكَامِلِ رحمته الله إِذْ قَالَ: «وَمَا أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ إِلَّا رُوِيَ عَنْهُ إِمَالَةٌ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ»^[١].

وَأَحْسَبُ مِنْ شَوَاهِدِ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ الْهَذَلِيُّ نَفْسَهُ مِنْ إِمَالَةٍ (ذَلِكَ) وَ(ذَلِكُمْ) عَنِ ابْنِ شَنِبُودٍ عَنْ قَبِيلٍ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيِّ، وَقَدْ حَكَمَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ عَلَى ذَلِكَ بِالشَّدُوذِ وَالغَلْطِ فِي كِتَابِهِ النِّشْرُ^[٢]، إِلَّا أَنَّهُ مِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَحْدِيدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مسألة (٥): تَأْصِيلُ وَجْهِ الْإِمَالَةِ:

أورد الإمام مكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ (ت: ٤٣٧ هـ) ثلاثةً وجوهٍ رئيسيةً للإمالة، هي^[٣]:

١- الدلالة على الأصل اليائي: في الألفات المتطرفة المنقلبة عن ياءٍ في الأسماء، نحو: ﴿هُدَى﴾، وفي الأفعال، نحو: ﴿هَدَى﴾.

٢- تحقيق الانسجام والمشاكله الصوتية: بسبب مجاورة كسرةٍ سابقةٍ أو لاحقةٍ.

٣- إمالة ذوات الواو ونحوها لمجاورة الممال: ويطلق عليها أيضًا «الإمالة للإمالة».

ونلاحظ في هذا التقسيم:

❖ أَنَّ النُّوعَ الْأَوَّلَ خَارِجٌ عَنِ حَقِيقَةِ الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّهُ إِمَالَةٌ لِلْإِشْعَارِ بِالْأَصْلِ الْيَائِيِّ.

وَأَنَّ النُّوعَ الثَّانِيَّ هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ سَبِيوِيَّةً بِالتَّقْرِيبِ؛ حَيْثُ قَالَ: «فَالْأَلْفُ تُمَالٌ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَكْسُورٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: عَابِدٌ وَعَالِمٌ وَمَسَاجِدٌ وَمَفَاتِيحٌ وَعَذَائِرٌ».

[١] منجد المقرئين ص: ١٧٣.

[٢] النشر في القراءات العشر ٣/ ١٣٢، تح: د. أبو الجود.

[٣] ر: الكشف عن وجوه القراءات وحججها وعللها ١/ ١٧٠.

وهاييل فالألف تشبه الياء فأرادوا أن يقرّبوها منها^[١]، فيقع هذا النوع من الإمالة للمجانسة في الألفات الزائدة، كألف الصيغة من (فاعِل)، وألف التكمير من (مفاعل ومفاعيل)، وغير ذلك.

وتقريب الفتح من الكسر حال الإمالة فيه تيسيرٌ لعملية النطق، وهذا يجعل المتكلم يبذل مجهودًا عضليًا أقلّ، مع ملاحظة أنّ الإمالة بطبيعتها تختصّ بالصوائت (الحركات) دون الصوامت، وأنّهم قصدوا بإمالة الألف في نحو «عَالِمٍ» تقريبها من الكسرة اللاحقة، وهذا من تأثير السابق باللاحق كما يسميه الأقدمون؛ إذ تأثرت فتحة العين الطويلة بالكسرة الموالية لها، فقُرِّبت منها جزئيًا، وذلك بجعلها حركةً ليست بالفتحة الخالصة ولا بالكسرة الخالصة، وهي الحركة الفرعية بين الفتحة والكسرة.

وقد يعبرون عن إمالة المناسبة هنا بالإبتاع تجوُّزًا؛ وذلك لأنّ بعض الأقدمين استعمل مصطلح الكسر بمعنى الإمالة، فتكون صورة الإمالة في ذلك كأنها إبتاع كسرٍ لكسرٍ، وهذا نراه مثلاً عند الإمام السخاويّ، فقد استعمل مصطلح الإبتاع أحيانًا بمعنى المناسبة، نحو قوله في فتح الوصيد: «... فأتبع التصويت بالكسر الذي هو حركة التصويت بالإمالة، فكان ذلك أخفّ من جري اللسان على طريقتين مختلفتين»^[٢].

وبعضهم يلحق بهذا النوع: الإمالة بسبب كسرة تعرض في بعض الأحوال، كإمالة الألف المبدلة عن عين الفعل الذي يقال في نسبته للمتكلم: «فَلْتُ» من بنات الياء أو الواو، وذلك نحو: إمالة الأفعال العشرة من باب: «جاء» و«شاء» و«خاف». وإن كان الأنسب -من وجهة نظري- أن نلحقها بالنوع الأول الذي وُجّهت إمالته بالإشارة إلى أصل؛ لأنّ ألفاتها إمّا أن تكون منقلبةً عن أصل أو تمأل إشعارًا بأصل أو بكسرة عارضة في بعض التصاريف، والله أعلم.

[١] ر: الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٥٩، تح: عبد السلام هارون، وشرحه للسيرافي ١٤ / ٣٢.

[٢] فتح الوصيد في شرح القصيد، ص ٤٦١.

❖ وأنَّ النوع الثالث - وهو الممال لمجاورة ممالٍ على سبيل التناسب والتجانس - هو المقصود بالإتباع تحديداً إذا اعتبرنا فيه الشرط الذي قيدناه في التعريف، ويطلق عليه الإمالة للإمالة، ثمَّ قد تقع هاتان الإمالتان في كلمةٍ واحدةٍ، فتكون إحدى الإمالتين سبباً للأخرى بالإتباع، أو تقع الإمالتان في كلمتين إحداهما واوية، فتمال بسبب إمالة ذات الياء في الكلمة المجاورة؛ وما ذلك إلا لتحقيق الانسجام الصوتي والتناسق بتأثير المجاورة.

وقد أرجع الإمام ابن الجزري جميع وجوه الإمالة إلى أصلين كبيرين، هما: المناسبة والإشعار^[١]. فعبرَ ﷺ بمصطلح الإمالة للمناسبة عن جميع ما أميل بسبب المجاورة لكسرةٍ أو ياءٍ أو إمالةٍ، في سابقٍ أو لاحقٍ، من كلمةٍ أو كلمتين.

وهذا يؤكد أنَّ مصطلح المشاكلة أو المناسبة أعمُّ من الإِتباع، فيندرج تحت هذه الإمالة للمناسبة نوعان إداً:

❖ الأول: الممال لمجاورة الكسر أو الياء، وهو من المماثلة الجزئية.

❖ والآخر: الممال لمجاورة الإمالة، أو الإِتباع في الإمالة، وهو المماثلة التامة التي سأعنتي بتفصيل الكلام عنها في هذا المبحث بإذن الله.

مسألة (٦): حقيقة الإِتباع في الإمالة:

يمكن تعريف الإِتباع في الإمالة أو (الإمالة لأجل الإمالة)^[٢] بأنه: إمالةٌ لمجاورة ممالٍ، وهو من الإِتباع الحركي في حركةٍ فرعيةٍ، هي الحركة التي بين الفتحة والكسر، ويجوز أن يكون تقديماً أو رجعيّاً، ويقع كذلك حرفياً ويقع كلمياً؛ فالحرفي: يكون

[١] ر: النشر في القراءات العشر ٣ / ٦١ و ٦٢.

[٢] ر: المصدر السابق ٣ / ٦٠.

بإمالة فتحة الحرف لأجل مجاورته لحرفٍ ممالٍ في نفس الكلمة، والكلمي: يكون بإمالة حرفٍ ليشاكل نظيره الممال في كلمة مجاورة أو قريبة، وهذا النوع يغلب في رؤوس الآي.

مسألة (٧): هل الأصل في الإمالة للإبتاع لغة الفتح أم لغة الإمالة؟

اختلف العلماء في مسألة الأصل في الكلمات الممالة، هل إمالتها أصلٌ والفتح فرعٌ عنه؟ أم إمالتها فرعٌ والفتح هو الأصل؟ أم كلاهما أصلٌ؟ ولعلَّ أصحَّ الأقوال التي وقفتُ عليها في جواب ذلك هو التفصيلُ الذي أورده الإمامُ مكِّي القيسيُّ في الكشف^[١]، وفيما يلي بيانه موجزًا:

❖ لغة الإمالة هي الأصل فيما إمالته للإشعارِ أو للإشارةِ إلى أصله اليائي، فتكون لغةُ الفتح في ذلك فرعاً^[٢].

❖ لغة الفتح هي الأصل فيما إمالته للمناسبة؛ لأنَّ الألفَ إذا جاورتها كسرةٌ سابقةٌ، نحو: كسرة الكاف من (كِتَاب)، أو كسرةٌ لاحقةٌ، نحو: كسرة الباء من (عَابِد)، فإنَّ تلك الألف تطلب من الفمِ أعلاه، والكسرةُ المجاورةُ قبلها أو بعدها تطلبُ أسفله وأدناه، وهذا يسبب شيئاً من التنافر، فأراد الممیلُ تقريبَ الفتحةِ الطويلةِ (الألف) نحو الكسرة؛ ليصير صوتُ الفتحةِ بينها وبين الكسرة، وبذلك يزولُ الاستثقالُ ويحصلُ الاعتدالُ والانسجامُ والمشاكلَةُ بين الصوتين^[٣].

[١] ر: الكشف عن وجوه القراءات لمكِّي القيسي ١ / ١٩٨.

[٢] ولعل ذلك منسجمٌ مع رسم ألفاتها ياءً في المصاحف وفي الإملاء وإن نُطقت أُلْفًا في لغة الفتح، وقد أكد الإمام ابن الجزري رحمته على كون لغة الإمالة مكتوبةً في المصاحف إلى جانب التلقي الأدائي لها بالعرض والسماع. (راجع منجد المقرئين - الباب السادس ص: ١٧٣).

[٣] ر: شرح المفصل ٥ / ١٨٩.

وبنحو ذلك علّلت إمالة ذوات الواو لمجاورة الممال بقصد الإتيان لمشكلة الفواصل، مع ملاحظة رسم ألفتها في المصاحف ياء؛ حرصاً على انسجام الخط أيضاً، فيكون من محاسن ذلك كله تحقيق التناسق والتناسب. والله أعلم.



المطلب الثاني: عرض تطبيقيٍّ لمواضع الإتياع في الكلمات القرآنية الممالة

قَسَّمْتُ الكلامَ تحت هذا المطلب إلى قسمين كبيرين: أولهما لدراسة الإتياع بالإمالة في نفس الكلمة، والثاني لاستيعاب الإتياع بالإمالة في كلمة مجاورة، وفرَّعتُ من كليهما ما يختصُّ بالأسماء، وما يختصُّ بالأفعال^[١] واستقصيتُ شواهد الإتياع في الإمالة من القراءات الأربعة عشر، مع توضيح نوعي التأثير: التقدمي والرجعي، وبيان وجه الإتياع وسببه، وكذا العزو المناسب إلى القراءة والرواية والطريق، مستعينةً بالله في ذلك كله.

فرع (١): الإتياع الحرفي (لمجاورة ممالٍ في نفس الكلمة):

أولاً: في الأسماء «إمالة عين (اليتامي) وبابه»

اجتهدتُ في استقراء جميع شواهد الإتياع الحرفيِّ بالإمالة في الأسماء من القراءات الأربعة عشر، فوجدتها محصورةً في بابٍ واحدٍ، هو: إمالة العين في باب (اليتامي)^[٢]، وفيه تمال الألفُ الأولى لأجل إمالة الألفِ المتطرفة في نفس الكلمة إتياعاً، وهو من إتياع السابق لِلآخِ (الإتياع الرجعيِّ)، ويختصُّ بكلماتٍ منصوصٍ عليها في كُتبِ القراءات، وجميعها بزنة «فعالي» بفتح أو ضم الفاء، حيث تجاوزت فيها ألفان:

[١] مع ملاحظة أن الأسماء أبعد إلى الإمالة من الأفعال؛ لأنَّ الإمالة تعتبر نوعاً من التصرف، فهي أليقُّ بالأفعال لما فيها من التصرف. (ر: كتاب الموضح في علل القراءات لأبي عليِّ بن مريم الشيرازي، ص: ٢١٠).

[٢] تسمية هذا الباب في بعض كتب القراءات بـ (اليتامي وبابه) لا يتوافق مع ما جرت به عادة المصنفين بتسمية الأبواب التي تجمع كلماتٍ متفقة في حكم قرائيٍّ معينٍ، باسم أول كلمات الباب وروداً في القرآن، مثل باب «أصدق» ونحوه، فإنَّ أول مواضع ورود هذا الباب في القرآن في كلمة (أَسَارَى) في سورة البقرة (الآية: ٨٥).

❖ الألف الأخيرة الزائدة للتأنيث: أو لام (فعالي)، أمالها القُرَاء: حمزة والكسائي وخلف العاشر، والأعمش.

❖ الألف الأولى الواقعة بعد عين الصيغة: أو عين (فعالي)، وهي التي أمالها دوري الكسائي من طريق الضرير عنه فقط^[١] من طرق النشر؛ إتباعاً لإمالة الألف المتطرفة الممالة عنده.

الإتباع وأثره في التوجيه الصوتي لإمالة الضرير:

يحقق الإتباع بإمالة الألف الأولى التهيؤ الصوتي لإمالة الألف الثانية المتطرفة؛ «ليكون العلاج بذلك من جهةٍ واحدةٍ فيخفّ النطقُ ويسهل اللفظُ»^[٢].

وتُعتبر إمالة لام هذه الكلمات شرطاً لازماً لإمالة عينها لزوم السبب لمسببه؛ ويمتنع الإتباع إذا سقطت ألف التأنيث المتطرفة لعارض التقاء الساكنين مثلاً، وقد بين الإمام ابن الجزري ذلك في كتابه النشر، حيث قال في التنبيه السابع الذي ختم به باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين: «إذا وصل نحو: (النصارى المسيح)، و(يتامى النساء) لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي، فيجب فتح الصاد من (النصارى) والتاء من (يتامى) من أجل فتح الرء والميم بعد الألف وصلًا، فإذا وقف عليهما له أميلت الصاد والتاء مع الألف بعدهما من أجل إمالة الرء والميم مع الألف بعدهما -والله أعلم-»^[٣].

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٢٠١.

[٢] الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني، ص: ١١٩.

[٣] النشر ٣/ ١٦٤، ١٦٥ (تح: د. أبو الجود).

ويتضمن هذا الباب خمسة أسماءٍ منصوبٍ على إمالةٍ عينها من طريق الضرير عن دوري الكسائي^[١]، وهي:

❖ ﴿الْيَتَمَىٰ﴾: بالتعريف في خمسة مواضع^[٢]، و﴿يَتَلَمَىٰ﴾: بالتنكير في موضع واحد^[٣].

❖ ﴿كُسَالَىٰ﴾: في موضعين^[٤].

❖ ﴿أُسْدَىٰ﴾: في موضعٍ واحد^[٥].

❖ ﴿النَّصْرَىٰ﴾: بالتعريف في أربعة مواضع^[٦]، و﴿نَصْرَىٰ﴾: بالتنكير في خمسة مواضع^[٧].

❖ ﴿سُكْرَىٰ﴾: في موضع النساء دون الحج^[٨].

ملاحظات على ما سبق:

❖ صرَّح الإمام ابن الجزري بالإتياع في توجيه إمالة كلمات هذا الباب في كتابه

[١] الإتحاف ١/ ٢٤٧ (تح: الطرهوري).

[٢] سورة البقرة (٢٢٠)، والنساء (٢) و (٣) و (٦) و (١٠).

[٣] سورة النساء (١٢٧).

[٤] سورة النساء (١٤٢)، والتوبة (٥٤).

[٥] سورة البقرة (٨٥).

[٦] سورة البقرة (١١٣)، (١٢٠)، والتوبة (٣٠).

[٧] سورة البقرة (١١١)، (١٣٥)، (١٤٠)، والمائدة (١٤)، (٨٢).

[٨] النساء (٤٣) فقط، وسبب استثناء موضع سورة الحج من إمالة الكاف من كلمة {سُكْرَى} هو عدم قراءة الكسائي بألفٍ بعد العين في هذا الموضع؛ إذ قرأ فيه بحذف الألف وإسكان الكاف: (سُكْرَى) مع إمالة الراء، فانتفت بذلك صورة الإتياع في هذه الإمالة.

النشر وكذا في منظومته الطيِّبة، وهذا يعكس عنايته ﷺ بتوجيه هذا النوع من الإمامة لاختلافه عن غيره مما أُمِيلَ لمطلق المناسبة، قال في النشر بعد ذكر هذه الكلمات: «... فاختلف فيها عن الدوريِّ عن الكسائي. فأمالها أبو عثمان الضرير عنه إتباعاً لإمالة ألف التائيث وما قبلها من الألفاظ الخمسة، وفتحها الباكون عن الدوريِّ...»^[١].

كذا قال في الطيِّبة^[٢]:

ثُمَارٍ مَعْ أَوَارِي مَعْ يَوَارِي، مَعْ عَيْنٍ يَتَامَى عَنْهُ الْإِتْبَاعُ وَقَعُ
وَمِنْ كَسَالَى وَمِنْ النَّصَارَى كَذَا أُسَارَى وَكَذَا سَكَارَى

❖ لم ينفرد الضرير عن الدوريِّ عن الكسائيِّ بهذه الإمالات، فقد وافقه بعضُ رواةِ الكسائيِّ وطرقه، وذلك نحو ما رواه نُصير وغيره عنه في الشَّاذِّ^[٣].

❖ لم تطرُدْ إمالةُ الألفِ الأولى إتباعاً للثانية في صيغة «فعالي» حيث وردت في القرآن الكريم، بل الإمالةُ مقيدةٌ بالسماعِ في تلك الكلمات المنصوصِ عليها دون غيرها، وهذا «يدلُّ على أنَّ القراءةَ ليست بالقياسِ دونَ الأثر»^[٤].

دليلُ عدمِ الاطراد: عدمُ مجيءِ الإمامةِ للضريرِ في نحو عين: ﴿الْأَيْتَى﴾^[٥] و﴿الْحَوَايَا﴾^[٦] وهما بوزن (فعالي) مفتوح الفاء، وكذا ﴿فُرْدَى﴾^[٧] وهو بوزن (فعالي) مضموم الفاء، وذلك على الرغم من تحقق صورة الإبتاع في هذه الكلمات.

[١] النشر ٣ / ١٣١ (تح: د. أبو الجود).

[٢] منظومة طيبة النشر / البيت ٢٩٠ - ٢٩١.

[٣] الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني، ص: ١١٦.

[٤] المصدر السابق، ص: ١١٩.

[٥] سورة النور (٣٢).

[٦] سورة الأنعام (١٤٦).

[٧] سورة الأنعام (٩٤).

وربّما كان استثقال كسرة الياء في نحو: ﴿الْأَيْتَى﴾ باعثاً على ترك إمالتها؛ لأنَّ الإمالة تقريبٌ من الكسرِ المستثقل فيها.

وأما كلمة ﴿فُرْدَى﴾ ففيها فتحةُ الراءِ، وهي من الأسباب القويّة للعزوف عن الإمالة، وهذا السبب نفسه هو الذي وجّهوا به ترك إمالة الألفات الزائدة في نحو: ﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، وفي ذلك يقول الإمام مكّي بن أبي طالب القيسي: «وأكثر ما تمنع فتحةُ الراءِ الإمالة في الألفِ الزائدة نحو: ﴿رَاقٍ﴾^[١]، ولم تمنع في نحو: ﴿رَانَ﴾^[٢] لأصالة الألفِ وانقلابها عن ياء»^[٣].

وعلى كل حالٍ فإنَّ هذه التوجيهات تبقى مجرد محاولاتٍ واجتهاداتٍ للفهم، ولكنها لا تسلّم من اعتراضٍ، ويبقى التوجيهُ بإتباع الرواية في الكلمات المنصوص عليها هو الأقرب والأسلم، والله أعلم.

ثانياً: في الأفعال ﴿رَءَا﴾، و﴿وَنَآ﴾، و﴿تَرَءَا﴾

قال الإمام الداني رحمته: «وأما الإمالة للإمالة، فنحو: ﴿رَءَا﴾ و﴿وَنَآ﴾ وشبهها، تمالُ فتحة الراء والنون في ذلك لإمالة الهمزة بعدهما التي أميلت من أجل الياء المنقلبة ألفاً؛ ليخرج اللفظ بذلك على طريقة واحدة»^[٤].

وقد حكى الفراءُ والأخفشُ عن العرب أنها تميل الراء من الفعل (رمى) إتباعاً لإمالة الميم الممالة من أجل الياء المنقلبة ألفاً^[٥].

[١] القيامة (٢٧)

[٢] سورة المطففين (١٤).

[٣] (٥) انظر الكشف لمكي القيسي (١ / ١٨٢)

[٤] ر: الفتح والإمالة لأبي عمر الداني ص: ٢٤.

[٥] ر: المصدر السابق ص: ١٨٦.

أمّا شواهدُ القراءات الأربعة عشر لهذا النوع من الإتيان فتتخصّر في ثلاثة أفعالٍ فقط فيما وقفتُ عليه، وتفصيلها كالآتي:

١- الفعل ﴿رَأَى﴾:

وهو فعلٌ ماضٍ، ويكون ما بعده متحرّكاً أو ساكناً، والمتحرك يكون ظاهراً ومضمراً^[١].

فالذي بعده متحرّكٌ ظاهرٌ سبعة مواضع فقط، على التفصيل الآتي:

﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]

﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]

﴿رَأَى بُرْهَانَ﴾ [يوسف: ٢٤]

﴿رَأَى قَمِيصَهُ﴾ [يوسف: ٢٨]

﴿رَأَى نَارًا﴾ [طه: ١٠]

﴿مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]

﴿لَقَدْ رَأَى﴾ [النجم: ١٨].

تفصيل الإمالات عن القراء الأربعة عشر:

أمال الراء إتياناً لإمالة الهمزة في الكلمات السابقة (قولاً واحداً): ابن ذكوان، وحمزة والكسائي وخلف، والأعمش، وكذا وافقهم شعبة بالإمالة قولاً واحداً في الموضع الأول ﴿رَأَى كَوَكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦].

[١] ر: النشر ٣/ ٨٤-٩١ (تح: أبو الجود) والإتحاف ١/ ٢٦٤، ٢٦٥ (تح: الطرهوري).

وأمال الهمز والراء معاً (بالخلف):

✽ شعبة (في المواضع الستة المتبقية: الإمالة من طريق يحيى بن آدم عنه، والفتح من طريق العليمي عنه).

✽ هشام (في المواضع السبعة كلها: الإمالة من طريق الداجوني عنه، والفتح من طريق الحلواني عنه).

وأمال الهمزة فقط دون الراء: أبو عمرو البصري.

وقللهما معاً (الهمز والراء): ورش من طريق الأزرق.

والمتحرك المضمّر في ثلاث كلماتٍ تكررت في تسعة مواضع، على التفصيل الآتي:

✽ الكاف: ﴿رَأَاكَ﴾ في قوله: ﴿رَأَاكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٣٦].

✽ (هما): ﴿رَأَاهَا﴾ في قوله: ﴿رَأَاهَا تَهَتَّرُ﴾ بموضعي [النمل: ١٠]، [القصص: ٣١].

✽ الهاء: ﴿رَأَاهُ﴾ في ستة مواضع: [النمل: ٤٠]، [فاطر: ٨]، [الصفات: ٥٥]، [النجم: ١٣]، [التكوير: ٢٣]، [العلق: ٧].

تفصيل الإمالات عن القراء الأربعة عشر:

أمال الراء إتياناً لإمالة الهمزة في الكلمات السابقة (قولاً واحداً): حمزة والكسائي وخلف، والأعمش.

وأمال الهمز والراء معاً (بالخلف):

✽ شعبة (في المواضع التسعة كلها: الإمالة من طريق يحيى بن آدم عنه، والفتح من طريق العليمي عنه).

✽ هشام (الإمالة من طريق الداجوني عنه، والفتح من طريق الحلواني عنه).

✽ ابن ذكوان (أمالهما من طريق الأخفش من طرق المغاربة والمصريين، كما في الشاطبية وغيرها)، وله كذلك فتحهما من طريق جمهور العراقيين وطريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه.

وأمال الهمزة فقط دون الراء: أبو عمرو البصري، وكذا غالب طرق الصوري عن ابن ذكوان.

وقللهما معاً (الهمز والراء): ورش من طريق الأزرق.

والذي يستقبله ساكنٌ فمحصراً في ستة مواضع فقط، تفصيلها كالاتي:

✽ ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ [الأنعام: ٧٧].

✽ ﴿رَاءَ الشَّمْسِ﴾ [الأنعام: ٧٨].

✽ ﴿رَاءَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥].

✽ ﴿رَاءَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦].

✽ ﴿وَرَاءَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الكهف: ٥٣].

✽ ﴿رَاءَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٢].

تفصيل الإمالات عن القراء الأربعة عشر:

أمال الراء فقط في هذه المواضع (حال الوصل): شعبة وحمزة وخلف، والأعمش؛ إذ لم ترد رواية صحيحة بإمالة الهمز وصلًا عن أيٍّ من القراء على ما قرره ابن الجزري في كتابه النشر؛ وذلك نظرا لسقوط الألف بعد الهمز عند التقائها بالساكن بعدها في حال الوصل.

أما في حال الوقف: فإن كلا من القراء يعود إلى أصله في القسم الأول (الذي بعده

متحرك ظاهر غير مضمّر)، فيقف الكسائيُّ مثلاً كسائر الممّيلين بإمالة الهمز والراء معاً على أصله ويقف أبو عمرو بإمالة الهمز فقط^[١]، وهكذا.

الإبتاع في توجيه إمالة فتحة الراء في الفعل ﴿رَاءَ﴾:

تعتبر إمالة الراء في الكلمات السابقة- عند من أمالها- من قبيل الإبتاع الرجعيّ، وفيه إمالة متقدّم- وهو الراء- لإمالة متأخّر- وهو الهمز-، فيجتمع بذلك عند التحقيق ثلاثة أحرفٍ ممالةٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وهي: الألف، والهمز قبلها، والراء بالتبعية لهما، فيتهدأ اللافظ للنطق بها جميعاً من جهةٍ واحدةٍ متسفلاً بلسانه، وهذا ممّا يحقق سهولة النطق ويدعم التناسق الصوتي للكلمة.

قال الأخفش (ت: ٢١٥هـ): «قد يميل قومٌ الشيءَ للإمالة التي تكون بعده، يقولون: (رأى)، فيميلون الهمزة لإمالة الألف، ويميلون الراء لإمالة الهمزة»^[٢].

فإن تلا الهمزة الممالة حرفٌ ساكنٌ فإنَّ أغلب الممّيلين للهمز والراء قبل المتحرك (شعبة وحمزة وخلف، والأعمش) يُبقون إمالة الراء رغم سقوط إمالة الهمز والألف بعدها لالتقاء الساكنين؛ ليكونَ ذلك إشعاراً بأنَّ هذا الفعل ممالٌ في أصولهم.

قال أبو البقاء العكبريُّ (ت: ٦١٦هـ) في توجيه ذلك: «... فإن لقي الألف ساكنٌ مثل: (راء الشمس) فقد قرئَ بفتحهما على الأصل، وبكسرهما على ما تقدّم، وبكسر الراء وفتح الهمزة؛ لأنَّ الألف سقطت من اللفظ لأجل الساكن بعدها، والمحذوف هنا في تقدير الثابت، وكان كسر الراء تنبيهاً على أنَّ الأصل كسر الهمزة، وأنَّ فتحها دليلٌ على الألف المحذوفة»^[٣].

[١] راجع النشر ٣ / ٩١ (تح: أبو الجود).

[٢] ر: الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني، ص: ١٨٦.

[٣] ر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ص: ٢٥٥ - طبعة بيت الأفكار الدولية.

وجه الاختلاف بين قراءتي الكسائي وأبي عمرو البصري:

من الملاحظات الجديرة بالاعتناء ما وجدته من اختلاف مذاهب القارئین النحويين - أعني الكسائي الكوفي وأبا عمرو البصري -.

فأما الكسائي - إمام نحاة الكوفة - فقد أمال الراء إتباعاً لإمالة الهمز في جميع المواضع التي استقبلها متحركاً، ولم يميل الهمزة وصلًا إذا استقبلها ساكنًا، بل فتحها مع الراء حال الوصل، وهذا يشير إلى اعتداده بحذف الألف لالتقاء الساكنين، فكأن سقطت هذه الألف في الوصل قد أسقطت عنده موجب الإبتاع، فرجع إلى فتح الراء؛ إذ الجالب لإمالتها معدومٌ في تلك الحال.

فإذا وقف على الفعل ﴿رَاءًا﴾ في هذه المواضع الستة فإنه يعود للأصل الذي كان عليه فيما تلاه متحركاً، فيميل الألف والهمزة، ويميل معهما الراء إتباعاً، وهذا يشبه ما سبقت الإشارة إليه قريباً من إسقاط الضير إمالة عين فعالي في نحو: (يتامى النساء) إذ استقبله ساكنًا، فإن وقف على كلمة (يتامى) عادت إمالة الميم، فعادت معها إمالة الإبتاع في التاء.

وأما أبو عمرو - إمام نحاة البصرة - فأمال الهمزة دون الراء فيما تلاه متحركاً، وأسقط إمالتها فيما تلاه ساكنًا؛ لأن مقصوده من الإمالة هو التنبيه على الأصل فقط، وذلك حاصلٌ بإمالة الهمزة وحدها، فلم يتبعها إمالة الراء.

وهذه من النماذج التي تشير إلى أن قراء الكوفة كانوا أكثر حرصاً على إمالة الإبتاع من القراء البصريين، وأن هذا الضرب من الإبتاع ظاهرٌ بوضوح في اختيارات الإمام الكسائي، والله أعلم.

٢- الفعل ﴿وَنَا﴾:

وهو فعلٌ ماضٍ ورد في القرآن في قوله: ﴿وَنَا بِجَانِبِهِ﴾ بموضعين فقط هما: [الإسراء: ٨٣]، [فصلت: ٥١].

تفصيل الإمالات في هذا الفعل:

أمال النون تبعًا لإمالة الهمزة في الموضعين معًا (قولًا واحدًا): خلف عن حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، والمطوّعي عن الأعمش^[١].

وأمال النون والهمزة بموضع الإسراء (بخلف): شعبة (أمال من طريق العليمي، وكذا من طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم «من طريقي الحمّامي وابن شاذان»).

وأمال الهمزة فقط: شعبة، على التفصيل الآتي:

❖ في موضع الإسراء: قولًا واحدًا

❖ في موضع فُصِّلَت: بخلف (فأمال الهمز من رواية أبي حمدون عن يحيى بن آدم من طريق النهرواني).

الإبتاع في توجيه إمالة فتحة النون في الموضعين:

وجّهت إمالة فتحة النون- عند الممليين- بأنها من قبيل الإبتاع الرجعي، وفيه إمالة حرفٍ متقدّم- هو النون- لإمالة حرفٍ متأخرٍ- هو الهمز-، فيجتمع بذلك عند التحقيق ثلاثة أحرفٍ ممالاة في كلمة واحدة، وهي: الألف، والهمز قبلها، والنون بالتبعية لهما.

قال الإمام الداني^{رحمه الله}: «فعلتُ من أمال النون والهمزة: أن الألف التي بعد الهمزة لما كانت منقلبةً عن ياءٍ أمال فتحة الهمزة قبلها لتميل تلك الألف بعدها نحو الياء،

[١] ر: النشر ٣/ ٨٢، ٨٣ (تح: أبو الجود) والإتحاف ١/ ٢٦٣ (تح: الطرهوري).

فيدلُّ بذلك على أصلها، ثم أتبعَ النونَ الهمزةَ، فأمالها لإمالتها؛ ليكونَ العلاجُ بالكلمة من جهة واحدة طلباً للتخفيف»^[١]، وهذا التوجيهُ يشبهُ ما سبق إيرادُه من توجيه إمالة الإِتباع في راء الفعل (راء).^[٢]

وبذلك يتهيأ اللفظُ للنطق بالحرفين الممالين من جهةٍ واحدةٍ متسلفاً بلسانه، وهذا يحقق سهولة النطق والتناسب الصوتي معاً، وتلك حقيقة الإمالة لإمالة، أو الإِتباع في الإمالة.

أما سبب إمالة الهمزة: فهو أيضاً للإشارة إلى الأصل اليائي؛ إذ نقول: نَأَيْتُ النَّايَ^[٢]. فمن أمال الهمزة دون النون فإنما قصد التنبيه على أصل الألف، وذلك حاصلٌ بإمالة الهمزة وحدها دون إمالة النون، ومن غير فأمال في أحد الموضوعين وفتح في الآخر فلعلهُ اختار الجمع بين اللغتين ليشير بذلك إلى جوازهما وفصاحتهما^[٣]، مع صحَّة النقل عن مشايخه.

٣- الفعل ﴿تَرَاء﴾:

الفعل (تراء) فعلٌ ماضٍ بوزن (تَفَاعَلَ) مثل: تخاصم، وتقاتل؛ فالألف الأولى منه هي ألف الصيغة، والهمزة عين الفعل، والألف التي بعدها (المنقلبة عن ياء) هي لام الفعل^[٤].

وقد ورد هذا الفعل في القرآن مقترناً باسمٍ ظاهرٍ^[٥] في موضعٍ واحدٍ فقط، وهو قوله

[١] الفتح والإمالة، ص: ١٨٩.

[٢] ر: الكشف / ١، ١٨٨، ١٨٩ والدرة الفريدة في شرح القصيدة ٢ / ١٤٨.

[٣] ر: الفتح والإمالة، ص: ١٨٩.

[٤] ر: الفتح والإمالة، ص: ٢٩٨.

[٥] وقد أفرد له الإمام مكي بن أبي طالب القيسي كتاباً مفرداً سمَّاه (شرح قوله فلما تراء الجمعان) ... ر: الكشف / ١، ١٩٢.

تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَآ الْجَمْعَانَ﴾ [الشعراء: ٦١]، كما ورد مقترناً بتاء التأنيث الساكنة في موضع واحدٍ أيضاً، وهو قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَآتِ الْفَيْتَانِ﴾ [الأنفال: ٤٨]. واختصت الإمالة بموضع الشعراء دون موضع الأنفال على التفصيل الذي سيأتي.

تفصيل الإمالات في الفعل ﴿تَرَآ﴾ [الشعراء: ٦١] في القراءات الأربعة عشر: أمال الراء والهمزة معاً (وقفاً) وأمال الراء دون الهمزة (وصلاً): حمزة وخلف، والأعمش.

أمال الهمزة فقط (وقفاً): الكسائي.

قلل الهمزة فقط (وقفاً) - بخلفٍ -: ورش من طريق الأزرق.

الإبتاع في توجيه إمالة الألف الأولى مع إمالة فتحة الراء قبلها:

أمال حمزة ومن وافقه راء الفعل ﴿تَرَآ﴾ وقفاً ووصلاً. فأما الوقف فاجتمع فيه إمالة أربعة أحرف متوالية، هي: الراء والألف بعدها والهمزة المسهلة (في وقف حمزة) والألف التي بعدها، وهذا لا نظير له في القرآن^[١]. والألف الثانية ممالة لأنها منقلبة عن أصل يائي، وأميلت الألف الأولى تبعاً لها على سبيل الإبتاع الرجعي.

قال ابن الجزري: «وأما الإمالة لأجل الإمالة، فنحو: إمالة ﴿تَرَآ﴾ أمالوا الألف الأولى من أجل الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا «رأيت عمادا»، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة»^[٢].

وأما في حال الوصل فتزول إمالة الهمز بسقوط الألف التي بعدها نظراً لسكونها وسكون اللام بعدها من قوله: (الجمعان)، فأبقوا إمالة الألف الأولى مع إمالة فتحة

[١] باختصار من كلام مكّي القيسي في الكشف / ١ / ١٩٢.

[٢] النشر ٣ / ٦٠ (تح: أبو الجود).

الراء قبلها إعلماً بأن هذا الفعل ممالٌ^[١]، ولم يعتدوا بحذف الألف الأخيرة؛ لأنه حذفٌ عارضٌ. فكأنهم اصطحبوا في الوصل حكم الوقف؛ وقوى ذلك خصوصية الراء في هذا الباب^[٢]، وذلك يوافق مذهبه في الفعلين السابقين ﴿رَاءًا﴾، و﴿وَنَاءًا﴾.

وأما الكسائي فاقصر هذه المرة على إمالة الألف الثانية وإمالة فتحة الهمزة قبلها فقط حال الوقف، فلم يتبع كعاداته، بل خالف نهجه السابق بالإتباع في ﴿رَاءًا﴾، و﴿وَنَاءًا﴾.

فرع (٢): الإتيان الكلمي لمشكلة الفواصل الممالة:

سميت أواخر الآي في كتاب الله فواصل؛ لأنَّ بها يحصل التقاربُ والتشاكلُ في المقاطع القرآنية على نحوٍ يقعُ به حسنُ إفهامِ المعنى^[٣]. وتختلفُ الفواصلُ القرآنيةُ عن السجعِ في كونها لم يُقصدْ بجلبها مجردُ التحسينِ والتنسيقِ النغميِّ، بل تردُّ الفواصلُ تقويةً للمعنى وتكميلاً له أيضاً، ويكونُ النغمُ والتناسقُ في ألفاظها تابعاً للمعاني، فيأتي ذلك طوعاً سهلاً غيرَ متكلفٍ؛ إذ تقعُ المشاكلةُ بين الفواصلِ لتريحِ السامعِ وتستميلُ مشاعره لتقبلِ المعاني، ولتلفتِ انتباهه وتشوقه للسمعِ والتجاوبِ مع وقعها الخلابِ الذي يبلغُ ذروتَهُ عند الانسجامِ التامِّ بين الفواصلِ. وهذا من الفصاحةِ وحسنِ البيانِ بمكانٍ.

ومن صور تحقيق هذا الانسجامِ والتوافقِ أنَّ بعضَ القُرَّاءِ أمالوا بعضَ الفواصلِ التي لا يقتضي القياسُ عندهم إمالتها، فخرجوا بإمالتها عن أصولِ قراءاتهم اختياراً؛ وذلك بقصد التجاوبِ مع الفواصلِ المجاورةِ التي تُقرأ بالإمالة، فحققوا بذلك المشاكلةَ المعبرَ عنها بالإمالة للإمالة.

[١] انظر: الفتح والإمالة، ص: ٢٩٩، والدرة الفريدة ٢/ ١٤٤.

[٢] نبّه على ذلك البنا الدماطي نقلاً عن شيخه نور الدين الشبراملسي، وذلك في كتابه الإتحاف ١/ ٢٤٧ (تح: الطرهوني).

[٣] إعجاز القرآن ص: ٢٧٠، المؤلف: أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلاني، الناشر: دار المعارف بمصر.

قال ابن النجيبين الهمداني (ت: ٦٤٣ هـ): «رؤوس الآي كالقوافي، فكما أنّ التسوية بين القوافي في اللفظ مُراعَى، كذلك ينبغي أن يكونَ في رؤوسِ الآي»^[١].

ويتضح ذلك جلياً في السورِ الإحدى عشرة التي فصلها الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ في باب الفتح والإمالة، حيث قال:

«والسور الممال رؤوس آيها بالأسباب المذكورة للبناء على نسقٍ، هي إحدى عشرة سورة، وهي: طه والنجم وسأل سائل والقيامة والنازعات وعبس والأعلى والشمس والليل والضحي والعلق»^[٢].

ثم إنَّ الفواصل الصالحة للإمالة في هذه السور على نوعين:

الأول: ذواتُ الياءِ، نحو: (هُدَى)، و(الهُوَى، وَيَغْشَى): وسببُ إمالتها ظاهرٌ، وهو الإشارةُ إلى الأصلِ.

الثاني: ذواتُ الواوِ، نحو: (الضُّحَى)، و(سَجَى)، و(القَوَى): وترجعُ إمالتها-عند من أمالها- إلى مراعاةِ الازدواجِ بين الفواصل، مع عنايتهم باتِّساقِ الفواصلِ في هذه السور، وهو من قبيلِ الإتيانِ الكلمي كما سيظهر في الشواهد.

وقد نبّه الإمامُ الشاطبي رحمه الله إلى أنّ الإمالاتِ المختصةَ بهذه السور إنما حصلت لأجل التشاكل والتناسب، وهذا ما أشار إليه في الحرزِ بقوله (كي تتعدلاً):

وممّا أمالاه أوأخرُ آيٍ ما
وفي الشمس والأعلى وفي الليل والضحي
ومن تحتها ثم القيامة ثم في ال
ب: طه وآي النجم كي تتعدلاً
وفي اقرأ وفي والنازعات تمّيلاً
معارج يا منهال أفلحت منها^[٣]

[١] الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ٢ / ١٥٤.

[٢] النشر في القراءات العشر ٣ / ٦٧.

[٣] الأبيات ٣٠٦-٣٠٨ من حرز الأمانى للشاطبي.

يعني: كي تتعدل الآيات وتكون على سنينٍ واحدٍ، حيث لم يفرّق القُراء في إمالتهم لفواصلها بين ما أصله الياء وما أصله الواو.

قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: «وقيل في إمالة (الضحى) و(القوى) و(ضحاهما) و(تلاها) إنها بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة»^[١].

وقد وقع الخلاف بين أهل الكوفة والبصرة وغيرهم في عدّ بعض فواصل هذه السور، ومن جملتها فواصل تقبل الإمالة، وهي^[٢]:

❁ ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾^[٣] و﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^[٤] في سورة طه: لم يعدّهما الكوفيُّ، وعدّهما سواه.

❁ ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾^[٥] في سورة النازعات: لم يعدّها المدنيُّ والمكيُّ، وعدّها سواهما.

وسأعرض فيما يلي مواضع الإمالات الواردة تحت هذا النوع من الإتيان، وذلك في الأسماء والأفعال على السواء.

[١] النشر ٣/ ٦٠ (تح: أبو الجود).

[٢] ر: نفائس البيان في شرح الفرائد الحسان في عدّ آي القرآن ص: ٦٠، ١٠٣ المؤلف: الشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣ هـ) تح: د. عبد الله بن علي الميموني المطيري، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م).

[٣] الآية ١٢٣ بالعدّ الكوفيّ.

[٤] الآية ١٣١ بالعدّ الكوفيّ.

[٥] الآية ٣٧ بالعدّ الكوفيّ.

أولاً: إمالة الإبتاع لمناسبة الفواصل في الأسماء:

والكلام في هذا الضرب يدور حول صورتين:

الأولى: الأسماء ذوات الواو الممالة لمناسبة الممال من ذوات الياء في الفواصل المجاورة للسور الإحدى عشرة.

الثانية: الأسماء الممالة مخالفةً لأصول القارئ في فواصل السور الإحدى عشرة.

الصورة الأولى: الأسماء ذوات الواو الممالة إبتاعاً لإمالة ما جاورها من ذوات الياء:

وشواهدا محصورةً بالاستقراء في الأسماء الأربعة الآتية:

❁ وَالضُّحَى: فاصلة الآية (١) من سورة الضحى.

❁ وَضَحَّهَا: فاصلة الآية (١) من سورة الشمس.

❁ الْفَوْى: فاصلة الآية (٥) من سورة النجم.

❁ الْعَلَى: فاصلة الآيتين (٤، ٧٥) من سورة طه.

وتفصيل الإمالات فيها عند القراء الأربعة عشر كالتالي:

أمال الكلمات السابقة كلها: حمزة والكسائي وخلف العاشر، والأعمش.

وقللهما: ورش قولاً واحداً، إلا ❁ وَضَحَّهَا ❁ فهو فيها بالخلف لأنها منتهية بـ (ها).

الإبتاع في توجيه الإمالة في الأسماء ذوات الواو:

قيل في تعليل إمالة هذه الكلمات الواوية عند من أمالها: إن بعض العرب يشي ما كان كذلك بالياء، وإن كان واوياً، فيقول: رَبِيَّان، وَضَحِيَّان، فيفر من الواو إلى الياء لأنها أخف، كما نقول في الحركات: الكسرة أخف من الضمة، وذلك مذهب الكوفيين^[١].

[١] ر: النشر ٣ / ٦٧ (تح: أبو الجود)، ومعجم القراءات ١٠ / ٤٥١.

وذكر الإمام ابن الجزري هذا السبب، لكنه أضاف إليه مناسبة الفواصل كسببٍ ضروريٍّ لتقوية وجه إمالتها، حيث قال في النشر: «وقوى هذا السبب سببٌ آخر، وهو الكسرة قبل الألف في (الربا) وكون (الضحى) و(ضحاهما) و(القوى) و(العلی) رأس آية، فأميل للتناسب»^[١]. ويؤيد ذلك تعليل الزمخشري لإمالة هذه الكلمات الواوية نحو (وضحاهما) بوقوعها مع الممالات، وسمي هذا النوع من الإمالة: الإمالة للزواج^[٢]. وسماه ابن يعيش من قبل الإمالة للمشاكله، وجعل لها فصلاً استهله بنص نقله عن الزمخشري، فقال: «قال صاحب الكتاب: وقد أميل {والشمس وضحاها}، وهي من الواو لتشاكل {جلاها} و{يغشاها}»^[٣].

واعتبرت د. فوزية الإدريسي الإمالة في كلمة ﴿وَضُحَاهَا﴾ من قبيل الإتيان الحركي التقديمي بسبب كسرة السين المتقدمة في آخر كلمة ﴿وَالشَّمْسِ﴾^[٤]! وهو تفسيرٌ بعيدٌ جداً يصعبُ قبوله، وذلك بالنظر إلى طول الفصل بين الحاء الممالة والسين المكسورة، فبينهما حرفان متحركان هما: الواو المفتوحة والضاد المضمومة، وكفى بالضاد فاصلاً ثقیلاً، فكيف بها وقد كساها الضمُّ، وما أثقله! ولعلَّ الصواب هو توجيه الإمالة هنا بالإتيان لمناسبة الفواصل أو للزواج، فتكون من قبيل الإتيان الكلمتي الرجعي، لا من الإتيان الحرفي التقديمي.

[١] النشر (٣/ ٦٧) تحقيق أبو الجود.

[٢] راجع تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٥/ ٦١٩)، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ عدد الأجزاء: ٤.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٠٣.

[٤] انظر: رسالة (الإتيان في اللغة العربية) للدكتورة فوزية الإدريسي، ص: ٤٨٥.

والواقعُ يشهدُ بمراعاة النظم القرآني للتناسق الصوتي بين الفواصل ضمن السورة الواحدة، «والجمع بين الشيئين أو الأشياء في الحكم والتشاكل في كلام القوم معروفٌ معهودٌ»^[١]، فحسُنَ مراعاة ذلك في اختيارِ القرّاءِ ميلاً إلى تحصيل التشاكل وفراراً من نفرة الاختلاف.

الصورة الثانية: الأسماء الممالة مخالفةً لأصول القارئ في فواصل السور الإحدى

عشرة:

وتتضح شواهد ذلك فيما يلي:

١ - مخالفة أبي عمرو لأصله بتقليل الأسماء من غير وزن فعلى:

الأصل عند الإمام أبي عمرو أنه يقلل من الأسماء ما جاء على وزن (فعلى) مثلث الفاء؛ تبييناً على أصل ألفاتها التي تنقلب إلى الياء في التثنية وجمع التأنيث، إلا ما كان من ذوات الراء فإنه يميله إمالة كبرى لا يفرّق في ذلك بين الأسماء والأفعال؛ وذلك لأنّ للعرب مذهباً خاصّاً في إمالة الراء، حكى ذلك الفرّاء عن الكسائيّ، قال: «للعرب في كسر الراء رأيٌ، حتى إني سمعتهم يقولون (رمى) بكسر الراء والميم، و(قد رابني الشيء)»^[٢].

وقد خالف أبو عمرو أصله في رؤوس الآي من السور الإحدى عشرة، فقلل كلّ ما يجوز دخول الإمالة عليه مما خرج عن أصله المتقدّم، وذلك على سبيل الإبتاع الكلمي للفواصل الممالة والمقللة عنده في نفس السور؛ ليحصل بذلك التشاكل والتناسق. وقد أحصيتُ الأسماء التي قللها أبو عمرو في فواصل هذه السور على خلاف أصله

[١] الدرّة الفريدة في شرح القصيدة لابن النجيين الهمداني ٢ / ١٢٧.

[٢] المصدر السابق ٢ / ١٥٦.

فوجدتُ جملتها واقعةً في أربع وخمسين فاصلة، على التفصيل الآتي [١]:

✽ في سورة طه: ١٨ فاصلة، هي: ﴿الْعَلَى﴾ [طه: ٣، ٧٤] و﴿الْزَيْ﴾ [طه: ٥] و﴿وَأَخْفَى﴾ [طه: ٦] و﴿هَدَى﴾ [طه: ٩، ١٢٠] و﴿طَوَى﴾ [طه: ١١] و﴿الْهَدَى﴾ [طه: ٤٦] و﴿الْتَهَى﴾ [طه: ٥٣، ١٢٦] و﴿سَوَى﴾ [طه: ٥٧] و﴿ضَحَى﴾ [طه: ٥٨] و﴿وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧٠، ٧٢، ١٢٥، ١٣٠] و﴿وَحَشْرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٢] و﴿مُسَمَّى﴾ [طه: ١٢٧].

✽ في سورة النجم: ١٠ فواصل، هي: ﴿الْهَوَى﴾ [النجم: ٣] و﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥] و﴿الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٧] و﴿أَذَى﴾ [النجم: ٩] و﴿الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ١٤، ٤١] و﴿الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٥] و﴿الْهَدَى﴾ [النجم: ٢٣] و﴿الْأَوْفَى﴾ [النجم: ٤٠] و﴿وَأَطْعَى﴾ [النجم: ٥١].

✽ في سورة المعارج: فاصلتان، هما: ﴿لَطَى﴾ [المعارج: ١٥] و﴿لَشَوَى﴾ [المعارج: ١٦].

✽ في سورة القيامة: ٣ فواصل، هي: ﴿فَأْوَى﴾ [القيامة: ٣٣، ٣٤] و﴿سُدَى﴾ [القيامة: ٣٦].

✽ في سورة النازعات: ٨ فواصل، هي: ﴿طَوَى﴾ [النازعات: ١٦] و﴿الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤] و﴿الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٨، ٤٠] و﴿الْهَوَى﴾ [النازعات: ٣٩] و﴿مُنْتَهَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣] و﴿ضَحْنَهَا﴾ [النازعات: ٤٥].

[١] اتبعت في ترقيم الفواصل الآتية في هذا التفصيل طريقة البصريين عن ورش عن نافع عن شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح (المدني الأول) على حسب ما ورد في كتاب ناظمة الزهر للإمام الشاطبي، وغيره من الكتب المدونة في علم الفواصل، وعدد آي القرآن على طريقتهم ٦٢١٤ آية وهذا بحسب المصحف الذي توفر لي؛ حيث اعتمد الإمام الداني في مذهبه العد المدني الأول لأبي عمرو، ولكن المعتمد لأبي عمرو في مذهب ابن الجزري هو العد البصري، ففي مثل قوله: (فأما من طغى) فإن الفعل (طغى) غير مقلل لأبي عمرو إن أخذنا بمذهب الداني؛ لأنه لم يقع رأس آية على العد المدني، وليس من الأفعال الرائية التي يميلها أبو عمرو في حشو الآي على أصله، ولكنه يقلل لأبي عمرو على المذهب المشهور لابن الجزري، والذي فيه العمل بالعد البصري وهي رأس آية بالبصري، لقول الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمته الله في منظومة الفرائد: (أنعامكم) معاً لشام بصري دع، والحجازي (من طغى) لا يجري.

❖ في سورة عبس: فاصلة واحدة، وهي: ﴿الْأَعْمَى﴾ [عبس: ٢].

❖ في سورة الأعلى: ٤ فواصل، وهي: ﴿الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و﴿أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥] و﴿الْأَشْتَى﴾ [الأعلى: ١١] و﴿وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧].

❖ في سورة الشمس: فاصلتان، وهما: ﴿وَضَحَّهَا﴾ [الشمس: ١] و﴿أَشَقَّهَا﴾ [الشمس: ١٢].

❖ في سورة الليل: ٤ فواصل، وهي: ﴿لَهْدَى﴾ [الليل: ١٢] و﴿الْأَشْتَى﴾ [الليل: ١٥] و﴿الْأَتَقَى﴾ [الليل: ١٧] و﴿الْأَعْلَى﴾ [الليل: ٢٠].

❖ في سورة الضحى: فاصلة واحدة، وهي: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١].

❖ في سورة العلق: فاصلة واحدة، وهي: ﴿الْهَدَى﴾ [العلق: ١١].

هذه الأسماء كلها جاءت على أوزانٍ لا يقللها أبو عمرو في حشو الآي، وذلك نحو: (فَعَلَ)، و(فُعَلَ)، و(مَفْعَل)، و(مُفَعَّل)، و(أَفْعَل)، و(مُفْتَعَل). وقد قلل ما جاء على هذه الأوزان ونحوها في فواصل السور المذكورة، فخالف بذلك أصله بقصد الإتيان لما قلله من أسماءٍ أو أفعالٍ في فواصل هذه السور؛ إذ كان من أصله تقليل ما جاء بزنة (فعلى)، نحو: ﴿الْحُسَيْنِ﴾ [طه: ٧]، و﴿مُوسَى﴾ [طه: ٩، ٦٦، ٩٠]، [النازعات: ١٥]، [النجم: ٣٥]، و﴿الدُّنْيَا﴾ [طه: ٧١]، [النجم: ٢٨]، [النازعات: ٣٧]، [الأعلى: ١٦]، وكذا إمالة ذوات الرءاء نحو: ﴿الْكُفْرَى﴾ [طه: ٢٢]، [النجم: ١٨]، [النازعات: ٢٠، ٣٤]، [الأعلى: ١٢]، و﴿يَرَى﴾ [النجم: ١٢، ٣٤]، [النازعات: ٣٦]، [العلق: ١٤]، فأتبعها إمالة سائر الفواصل؛ ليسوي بين لفظها بذلك، يصدق ذلك قول الإمام الطبري: «وكان أبو عمرو ينظر إلى اتساق رؤوس الآي، فإن كانت متسقة على شيءٍ واحدٍ أمال جميعها»^[١]، ولأن استعمال الإمالة في الفواصل أكد؛ إذ

[١] جامع البيان في تأويل القرآن ٢٤ / ٤٦٢، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢٤.

هي مواضع وقفٍ، «والوقف موضع التغيير»^[١].

وتعتبرُ هذه الإمالةُ من الإتياعِ الكلميِّ لمناسبةِ الفواصلِ. والله أعلم.

ثانياً: إمالة الإتياع لمناسبة الفواصل في الأفعال

والكلام فيه يدور أيضاً حول صورتين:

الأولى: الأفعال ذوات الواو الممالة لمناسبة الممال من ذوات الياء في الفواصل المجاورة للسور الإحدى عشرة.

الثانية: الأفعال الممالة مخالفةً لأصول القارئ في فواصل السور الإحدى عشرة.

الصورة الأولى: الأفعال ذوات الواو الممالة إتياعاً لإمالة ما جاورها من ذوات الياء.

وذلك محصورٌ بالاستقراء في أربعة أفعال هي:

﴿دَحَهَا﴾ [النازعات: ٣٠].

﴿تَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢].

﴿طَحَلَهَا﴾ [الشمس: ٦].

﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢].

هذه الأفعال الأربعة مبنيَّة على ثلاثة أحرف، وألفاتها منقلبة عن واوٍ^[٢]، وقد جرت عادةُ القراءِ على عدم إمالة الأفعال الواوية الأصل مما يكون على ثلاثة أحرف، فلم

[١] الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني، ص: ١٩٧.

[٢] اختلف العلماء في حرف (دحاها) فقال بعضهم بأنها واوية الأصل من (دحوت) وقال آخرون بأنها يائية الأصل من (دحيث)، وعلى القول الثاني تكون الإمالة فيها صحيحة وفق قواعدهم. {انظر: الكشف (١/ ١٨٩)}.

ينقل عنهم إمالة الأفعال نحو: (دعا)، و(عفا)، و(خلا)، و(بدا)، و(علا)، و(نجا)، وشبهها، إلا ما كان من شأنهم مع هذه الأفعال الأربعة؛ إذ أمالها الكسائي إبتاعاً لما اكتنفها من الفواصل اليائية الممالاة، وساعد على ذلك أنّها جميعاً مرسوماتٌ بالياء في المصاحف، فتكون إمالتها من باب التناسب الذي يكثر مراعاته في كلام العرب؛ فقد نُقل عنهم أنهم قالوا: (الغدايا والعشايا)، كما نوّوا الممنوع من الصرف لمجاورة المصروف، وذلك جليّ في تنوين بعض القراء لكلمة (سلاسلاً) لمجاورتها (وأغلاًلاً وسعيراً)، والقياسُ منعها من الصرف^[١].

تفصيل الإمالات في هذه الأفعال عند القراء الأربعة عشر:

انفرد الكسائي بالإمالة في الأفعال الأربعة السالفة لتتبع بذلك ما قبلها وما بعدها؛ وبهذا الإبتاع تتفق ألفاظ أواخر الآي في الإمالة ويحصل التناسق الصوتي المحبب في السمع، وفتح حمزة الأفعال الأربعة لأنّها من ذوات الواو.

قال الإمام الداني رحمته: «وانفرد الكسائي دون حمزة بإمالة أربعة أفعال من ذوات الواو وهي: قوله: ﴿دَحَّهَا﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿تَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢] و﴿طَحَّنَهَا﴾ [الشمس: ٦] و﴿سَجَّى﴾ [الضحى: ٢]؛ أتبعها ما قبلها وما بعدها من الممال لتكون الفواصل بلفظٍ واحد»^[٢].

ونلاحظ في نصّ الإمام الداني: تصريحه بتوجيه الإمالة في هذه الأفعال الأربعة بالإبتاع، فهي إذن ممالاة لمشاكله الفواصل، وليست لأنها إذ اردّت إلى ما لم يسمّ فاعله انتقلت إلى الياء فقالوا: تَلِّي ودُحِّي وطُحِّي، ونحو ذلك مما وجهها به بعض النحاة^[٣].

[١] راجع كتاب الإمالة بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية للدكتور عبد الفتاح شلبي، ص: ٢٨٠.

[٢] جامع البيان للداني ٣/ ٦٩٥، ٦٩٦.

[٣] انظر معجم القراءات للخطيب ١٠/ ٤٥٢، ٤٥٣.

الإيتباع في توجيه إمالة هذه الأفعال الأربعة:

❖ ﴿دَحَّهَا﴾ [النازعات: ٣٠]: أمال الكسائي ألف هذا الفعل لوقوعه وسط آيات أميلت فواصلها بسبب أصلها اليائي، نحو: ﴿فَسَوَّيْهَا﴾ [النازعات: ٢٨]، و﴿وَمَرَعَهَا﴾ [النازعات: ٣١] أو أميلت للمناسبة نحو: ﴿صُحَّهَا﴾ [النازعات: ٢٩]، فاجتمع في هذه الكلمة التأثر بالسابق واللاحق، واكتنفها سببا الإيتباع التقدمي والرجعي؛ فقوي سبب الإمالة فيها.

❖ ﴿تَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]: أمال الكسائي ألف هذا الفعل على سبيل الإيتباع الرجعي ليشاكل اللفظ بها ما بعدها وهو الفعل ﴿جَلَّهَا﴾ [الشمس: ٣].

❖ ﴿طَحَّهَا﴾ [الشمس: ٦]: اجتمع في إمالة هذا الفعل الإيتباعان التقدمي والرجعي، فالتقدمي بسبب إمالة الفعل ﴿بَنَلَّهَا﴾ [الشمس: ٥] قبله، والرجعي بسبب إمالة الفعل: ﴿سَوَّيْهَا﴾ [الشمس: ٧] بعده.

❖ ﴿سَجَّى﴾ [الضحى: ٢]: أمال الكسائي ألف هذا الفعل على سبيل الإيتباع الرجعي لإمالة الفعل ﴿قَلَى﴾ [الضحى: ٣] [١].

الصورة الثانية: الأفعال الممالة مخالفة لأصول القارئ في فواصل السور الإحدى

عشرة:

وقد ظهرت لي بالاستقراء فيما يلي:

١- إمالة حمزة وخلف والأعمش للفعل ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]:

أمال حمزة وخلف والأعمش الألف من الفعل ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] المسبوق بواو دون غيره في سائر القرآن، وقد تحيّر أهل العلم بالقراءات في علة هذا الاختيار لأن

الفعل «أحيا» من ذوات الواو؛ وهو مع ذلك مرسومٌ بالألف، فأمالها حمزة ومن وافقه إلى الياء في موضع الفاصلة هنا ليشاكل ما قبله وما بعده من الممال، نحو: ﴿وَأَبَى﴾ [النجم: ٤٣]، و﴿وَالْأُنثَى﴾ [النجم: ٤٥]، وغيره من ذوات الياء التي يميلها على أصله، فيكون إمالته للفعل ﴿وَأَحْيَا﴾ هنا من قبيل الإتيان؛ ليسوي بين الفواصل، ولأن استعمال الإمالة في الفواصل أكد كما أسلفنا.

فإثارهم إمالة هذا الفعل في سورة النجم خاصة هو وقوعه في الفاصلة، وتوجيه هذه الإمالة بالإتيان اللفظي لمشكلة الفواصل ظاهرٌ، وسبب فتحهم ما عداه مما وقع حسواً في بقية السور غير سورة النجم هو انتفاء حديث المشاكلة^[١]. والله أعلم.

٢- إمالة أبي عمرو للأفعال غير الرائية من ذوات الياء أو الواو:

انتهج الإمام أبو عمرو البصري نهجاً فريداً في باب الفتح والإمالة في الأفعال؛ إذ غاير بين ذوات الراء وغيرها، فلم يمل من الأفعال شيئاً إلا ما كان من ذوات الراء نحو: ﴿أَشْتَرَى﴾ [التوبة: ١١١]، و﴿أَفْتَرَى﴾ [آل عمران: ٩٤] وأمال كذلك ألف ﴿رَبَا﴾ والهمز قبلها وصللاً ووفقاً بشرط ألا يليها ساكن وصللاً، أمال ذلك إمالة كبرى. ولم يمل أو يقلل شيئاً من الأفعال سوى ما سبق، إلا أنه خالف هذا الأصل في فواصل السور الإحدى عشرة. وقد تتبعت الأفعال التي قللها في فواصل هذه السور مخالفاً لأصله المتقدم، وأحصيت ذلك فوجدت جملته في مائةٍ وثمانٍ وعشرين فاصلة بالعدّ المدني الأول، ومائةٍ وتسعٍ وعشرين بالعدّ البصري، والخلاف بينهما في فاصلة واحدة بسورة النازعات، وذلك على التفصيل الآتي^[٢]:

[١] الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ٢ / ١٢٧.

[٢] اتبعت في ترقيم الفواصل الآتية في هذا التفصيل طريقة البصريين عن ورش عن نافع عن شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح (المدني الأول)، وقد سبق بيان ذلك وتفصيله في الأسماء التي يميلها أبو عمرو خلافاً لأصله.

❖ في سورة طه: ٣٩ فاصلة، هي: ﴿لِتَشْفَى﴾ [١] و﴿يَحْشَى﴾ [٤٣، ٢] و﴿أَسْتَوَى﴾ [٥] و﴿يُوحَى﴾ [٣٧، ١٢] و﴿لَسَعَى﴾ [١٤، ١٩، ٦٥] و﴿فَرَدَى﴾ [١٥] و﴿طَغَى﴾ [٢٣، ٤٢] و﴿يَطْغَى﴾ [٤٤] و﴿وَتَوَلَّى﴾ [٤٨] و﴿هَدَى﴾ [٧٧، ٤٩] و﴿يَنسَى﴾ [٥٢] و﴿وَأَبَى﴾ [٥٥] و﴿أَتَى﴾ [٦٨، ٥٩] و﴿أَسْتَعْلَى﴾ [٦٣] و﴿أَلْتَقَى﴾ [٦٤] و﴿يَحْيَى﴾ [٧٣] و﴿هَوَى﴾ [٧٩] و﴿تَرَكَّى﴾ [٧٥] و﴿أَهْتَدَى﴾ [٨٠، ١٣٤] و﴿تَحَشَى﴾ [٧٦] و﴿لِئْرَضَى﴾ [٨٢] و﴿فَتَشْفَى﴾ [١١٤] و﴿أَبَى﴾ [١١٣] و﴿تَضْحَى﴾ [١١٦] و﴿يَبْلَى﴾ [١١٧] و﴿فَعْوَى﴾ [١١٨] و﴿وَهَدَى﴾ [١١٩] و﴿يَشْفَى﴾ [١٢١] و﴿تُنسَى﴾ [١٢٤] و﴿تَرْضَى﴾ [١٢٨] و﴿وَنَحَزَى﴾ [١٣٣].

❖ في سورة النجم: ٢٣ فاصلة، هي: ﴿هَوَى﴾ [١] و﴿عَوَى﴾ [٢] و﴿يُوحَى﴾ [٤] و﴿فَأَسْتَوَى﴾ [٦] و﴿فَدَلَى﴾ [٨] و﴿أَوْحَى﴾ [١٠] و﴿بَغَشَى﴾ [١٦] و﴿طَغَى﴾ [١٧] و﴿تَمَنَّى﴾ [٢٤] و﴿وَبَرَضَى﴾ [٢٦] و﴿أَهْتَدَى﴾ [٢٩] و﴿أَتَقَى﴾ [٣١] و﴿تَوَلَّى﴾ [٣٢] و﴿وَأَكْدَى﴾ [٣٣] و﴿وَفَى﴾ [٣٦] و﴿سَعَى﴾ [٣٨] و﴿وَأَبَى﴾ [٤٢] و﴿وَأَحْيَا﴾ [٤٣] و﴿تُمَنَّى﴾ [٤٥] و﴿وَأَقْنَى﴾ [٤٧] و﴿أَبْقَى﴾ [٥٠] و﴿أَهْوَى﴾ [٥٢] و﴿عَشَى﴾ [٥٣].

❖ في سورة المعارج: فاصلتان، هما: ﴿وَتَوَلَّى﴾ [١٧] و﴿فَأَوْحَى﴾ [١٨].

❖ في سورة القيامة: ٥ فواصل، هي: ﴿صَلَّى﴾ [٣٠] و﴿وَتَوَلَّى﴾ [٣١] و﴿يَتَمَطَّى﴾ [٣٢] و﴿تُمَنَّى﴾ [٣٦] و﴿فَسَوَّى﴾ [٣٧].

❖ في سورة النازعات: ١٣ فاصلة، هي: ﴿طَغَى﴾ [١٧] و﴿تَرَكَّى﴾ [١٨] و﴿فَتَحَشَى﴾ [١٩] و﴿وَعَصَى﴾ [٢١] و﴿بَسَعَى﴾ [٢٢] و﴿فَنَادَى﴾ [٢٣] و﴿يَحْشَى﴾ [٢٦] و﴿بَدَلَهَا﴾ [٢٧] و﴿فَسَوَّيَهَا﴾ [٢٨] و﴿دَحَهَا﴾ [٣٠] و﴿أَرْسَهَا﴾ [٣٢] و﴿سَعَى﴾ [٣٥] و﴿يَحْشَهَا﴾ [٤٤]، مع الخلاف في: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ [٣٧] إن اعتبرنا عدّها بالعدّ البصري على مذهب الإمام ابن الجزري، فيكون عدد الفواصل الممالة خلافاً لأصله: ١٤ فاصلة في هذه السورة.

❁ في سورة عبس: ٨ فواصل، وهي: ﴿وَتَوَلَّى﴾ [١] و﴿يَزَيَّ﴾ [٣، ٧] و﴿أَسْتَعْنَى﴾ [٥] و﴿تَصَدَّى﴾ [٦] و﴿يَسْعَى﴾ [٨] و﴿يَحْتَسَى﴾ [٩] و﴿تَلَهَّى﴾ [١٠].

❁ في سورة الأعلى: ٨ فواصل، وهي: ﴿فَسَوَّى﴾ [٢] و﴿فَهَدَى﴾ [٣] و﴿تَنَسَّى﴾ [٦] و﴿يَخْفَى﴾ [٧] و﴿يَحْتَسَى﴾ [١٠] و﴿يَحْيَى﴾ [١٣] و﴿تَزَكَّى﴾ [١٤] و﴿فَصَلَّى﴾ [١٥].

❁ في سورة الشمس: ٩ فواصل، وهي: ﴿تَلَهَا﴾ [٢] و﴿جَلَهَا﴾ [٣] و﴿يَغْشَاهَا﴾ [٤] و﴿بَدَنَهَا﴾ [٥] و﴿طَحَنَهَا﴾ [٦] و﴿سَوَّنَهَا﴾ [٧] و﴿زَكَّاهَا﴾ [٩] و﴿دَسَّاهَا﴾ [١٠] و﴿فَسَوَّنَهَا﴾ [١٥].

❁ في سورة الليل: ١٠ فواصل، وهي: ﴿يَغْشَى﴾ [١] و﴿نَجَّى﴾ [٢] و﴿وَأَنجَى﴾ [٥] و﴿وَأَسْتَعْنَى﴾ [٨] و﴿تَرَدَّى﴾ [١١] و﴿تَأَطَّى﴾ [١٤] و﴿وَوَلَّى﴾ [١٦] و﴿يَزَكَّى﴾ [١٨] و﴿بُجِرَى﴾ [١٩] و﴿يَرْضَى﴾ [٢١].

❁ في سورة الضحى: ٦ فواصل، وهي: ﴿سَجَى﴾ [٢] و﴿قَلَى﴾ [٣] و﴿فَتَرَضَى﴾ [٥] و﴿فَقَاوَى﴾ [٦] و﴿فَهَدَى﴾ [٧] و﴿فَأَغْنَى﴾ [٨].

❁ في سورة العلق: ٥ فواصل، وهي: ﴿لِيَطْغَى﴾ [٦] و﴿أَسْتَعْنَى﴾ [٧] و﴿يَنْهَى﴾ [٩] و﴿صَلَّى﴾ [٣١] و﴿وَوَلَّى﴾ [١٣].

وقد قلل أبو عمرو هذه الأفعال في فواصل السور المذكورة فقط، ولم يُجمل شيئاً منها في حشو الآي من هذه السور أو من غيرها في سائر القرآن، وهذا يؤكد أنه قللها في فواصل هذه السور إتياناً لما قلله أو أماله على أصوله المعروفة، وذلك على سبيل المشاكلة والتسوية بين لفظ الفواصل في الإمالة، فيكون أيضاً من الإتيان الكلمي لمناسبة الفواصل. والله أعلم.

الخلاصة:

نلاحظ من خلال العرض السابق لمواطن الإتياع في الإمالة:

١- اقتصار الإتياع الحرفي في إمالات القُرَّاء على كلمات معدودة، وجميعها من قبيل الإتياع الرجعي لا التقدمي، وهذه الكلمات محصورة في:

أ- خمسة أسماء بوزن (فعالي) أمال الضريُّ عن دوري الكسائي عينها إتياعاً لإمالة لامها، وهي: ﴿الْيَتَلَمَّى﴾: بالتعريف في خمسة مواضع، و﴿يَتَلَمَّى﴾: بالتنكير في موضع واحد، و﴿كَسَالَى﴾: في موضعين، و﴿أَسْرَى﴾: في موضع واحد، و﴿أَلْصَرَى﴾: بالتعريف في أربعة مواضع، و﴿أَلْصَرَى﴾: بالتنكير في خمسة مواضع، و﴿سُكْرَى﴾: في موضع النساء دون الحج؛ على التفصيل الذي سبق بيانه.

ب- وثلاثة أفعال أميل حرفها المتقدم لإمالة المتأخر، وهي الأفعال: ﴿رَاءَا﴾، و﴿وَنَا﴾، و﴿تَرَاءَا﴾ على التفصيل الذي سبق بيانه.

٢- أن أوفر القُرَّاء حظاً من الإتياع الحرفي في الإمالة: الإمام الكسائي، وأوفرهم حظاً من الإتياع الكلمي لمناسبة الفواصل: الإمام أبو عمرو البصري. والله أعلم.

٣- أن الإتياع الكلمي بالإمالة لمشكلة الفواصل هو أحد أنواع الإتياع التي ينبغي تسليط الضوء عليه لما يضيفه من قيمة جمالية في توجيه اختيارات القُرَّاء؛ إذ إنَّ الفِطْرَ السويَّةَ تطرَّبُ من تناسق النغم، وتنجذبُ إلى تناسق الكلمات الممالة في فواصل هذا النظم البديع في مبناه ومعناه.



المبحث الخامس: أثر الإتياع في توجيه التفخيم والترقيق.

يعتبر الإتياعُ بالتفخيم والترقيق ضرباً من الإتياع في صفاتِ الحروف لا في حركاتها، ويختصُّ بحرفي الراء واللام؛ نظراً لطبيعتهما المترددة بين التفخيم والترقيق؛ تأثراً بالحروف المجاورة لهما.

وفيما يلي نتناول توضيحاً لهذا النوع من الإتياع مع بيان شواهد من القراءات القرآنية.

المطلب الأول: في حقيقة التفخيم والترقيق ومفهوم الإتياع فيهما

مسألة (١): تعريف التفخيم والترقيق

الترقيق: (لغةً): من الرِّقَّة، وهو ضد السَّمْن.

(واصطلاحاً): هو «إنحاف ذات الحرف ونحوه»^[١]، وقد يُطلق عليه الإمالة مجازاً^[٢]، وسيأتي بيان الفرق بينهما في المسألة التالية.

والتفخيم (لغةً): من الفخامة، وهو العظمة والكُثر.

(واصطلاحاً): هو «ربو الحرف وتسمينه»، مع ملاحظة أن المستعمل في الراء ضد الترقيق هو: التفخيم، وفي اللام: التخليط^[٣].

مسألة (٢): الفرق بين الترقيق والإمالة:

تلخص الفروق بين الترقيق والإمالة فيما يلي:

١- الترقيق يختص بالحروف الصوامت دون الحركات (الصوائت)، والإمالة تختص بالحركات (الصوائت) دون الحروف الصوامت. قال أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ): «والترقيق هو في الحرفِ دونَ الحركةِ إذا كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إذا كانت لعلّة أو جبتّها، وهي تخفيفٌ كالإدغام سواءً»^[٤].

[١] النشر ٣ / ١٨٥ تح: أبو الجود.

[٢] ر: المصدر السابق ٣ / ٢٣٧.

[٣] ر: المصدر السابق ٣ / ١٨٥.

[٤] التحديد في الإتيان والتجويد ص: ١٥٧، ١٥٨، تح: غانم قدوري الحمد.

٢- الترقيق يجوز أن يدخل على الحرف المفتوح والمضموم والمكسور والساكن، والإمالة لا تدخل إلا على المفتوح فقط. قال ابن الجَزَرِيّ (ت: ٨٣٣هـ): «ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم»^[١].

٣- الترقيق أضعف من الإمالة لانفراده في حرفٍ واحدٍ. قال مكِّي القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ): «واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر، لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرفٍ واحدٍ؛ لأن الإمالة القويّة ما كانت في حرفين، وأقوى منها ما كان في ثلاثة أحرف أو أربعة»^[٢].

٤- الترقيق ضده التفخيم أو التغليظ، والإمالة ضدها الفتح، ويجوز في اللفظ أن نجتمع بين ترقيق الراء وفتحها كما يجوز نظرياً أن نجتمع بين تفخيمها وإمالتها، وإن كانت الرواية لا تُجَوِّز مع الإمالة إلا الترقيق^[٣].

ومن أبرز مظاهر التفريق بين الإمالة والترقيق: أن التصويت بالراء في كلمة ﴿ذِكْرَى﴾ بوزن (فِعلَى) حال التقليل يختلف في السمع عن التصويت بالراء في كلمة ﴿ذِكْرًا﴾ حال الوقف عليها بترقيق الراء، وهذا ممّا يدركه القراءُ برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق.

[١] النشر ٣ / ١٨٦.

[٢] الكشف ١ / ٢٠٩.

[٣] ر: النشر ٣ / ١٨٦.

مسألة (٣): تقسيم الحروف من حيث التفخيم والترقيق

تنقسم الحروف العربية من حيث التفخيم والترقيق إلى [١]:

١- حروف التفخيم المطلقة: وهي حروف الاستعلاء السبعة المجموعة في قولهم (خَصَّ ضَغَطٍ قَطًّا)، وأقواها حروف الإطباق الأربعة، وهي: الطاء والضاد والصاد والظاء.

٢- حروف الترقيق المطلقة: وهي بقية الحروف، سوى حروف الاستعلاء السابقة، وسوى اللام والراء والألف من حروف الاستفال.

٣- حروف مترددة بين التفخيم والترقيق: وهي ثلاثة؛ الراء واللام والألف المدية، وتفصيلها كما يلي:

الراء: لها أحكامٌ مبثوثةٌ في كتبِ التجويد اعتماداً على نوع حركتها وحركة ما قبلها، وأجمع القراء على ترقيقها إذا كانت مكسورة أو إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة، وأجمعوا كذلك على تفخيمها إذا كانت مفتوحة أو مضمومة بشرط عدم وقوعها بعد كسرة أو ياء ساكنة أو الحيلولة بينها وبين الكسرة بساكن، واختلفوا فيما سوى ذلك.

وللأزرَق عن ورشٍ مذهبٌ خاصٌ خالف به سائر القراء؛ إذ رَقَّقَ بعضَ الرءاتِ الخارجة عن إجماعهم السالفِ بشروطٍ وضوابطٍ مبيَّنة في كتبِ القراءاتِ، وهي مستقصاةٌ في كتابِ النشرِ وغيره.

اللام: لها أحكامٌ أيضاً، فتُفخَّمُ في مواضع، وترقَّقُ في مواضع؛ نظراً لمشاركتها الراء في المخرج [٢]، وسيأتي تفصيل ذلك.

[١] ر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي القيسي، ص: ٥٢، تحقيق: محمد هاشم عبد العزيز، المكتبة التوفيقية.

[٢] ر: الكشف / ١ / ٢١٨.

الألف: وهي تتبع ما قبلها ترقيقاً وتفخيمًا، فإن كان قبلها حرف استعلاء فخّمت، مثل: قال وطال، وإن كان قبلها حرف استفال رُققت، مثل: مال وزال.

مسألة (٤): الأصل في الحروف المترددة بين التفخيم والترقيق

اختلف القراء في الحروف المترددة بين التفخيم والترقيق؛ هل الأصل فيها التفخيم وإنما ترقق لسبب؟ أم أنّها لا توصف بأصالة ترقيق أو تفخيم بل تفخّم لسبب وترقق لآخر؟

أولاً: حرف الراء:

ذهب الجمهور إلى أصالة التفخيم في الراء؛ لجواز تفخيم كل راء غير مكسورة، وعدم جواز إطلاق الترقيق في كل راء، وهذه الحجة هي التي احتج بها مكّي القيسي. واحتج غيره بكون الراء متمكنة في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي تتعلق به حروف الإطباق، وكذا لما فيها من صفة التكرار.

وذهب آخرون إلى عدم أصالة أيّ من التفخيم أو الترقيق في الراء، بل يعرض لها التفخيم والترقيق بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخّم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، وتجري على حكم مجاورها حال سكونها. ومذهب الجمهور هو الأوفق من وجهة نظري، والله أعلم.

ثانياً: حرف اللام:

في اللام نفس المذهبين السالفين في الراء، لكنّ مذهب الجمهور هو أصالة الترقيق في اللام^[١] بعكس الراء؛ وذلك لأنّه لا يجوز تغليظ كلّ لامٍ، فاللام لا تُغلّظ إلا لسببٍ هو:

[١] ر: كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري (٢ / ٩٢١)، والنشر (٣ / ٢٣٧).

✽ التعظيم في لام اسم الجلالة (الله)، و(اللهم): لكنها ترقق بعد الكسر للمناسبة بلا خلاف بين القراء.

✽ الإتياع لمجاورة حرف الإطباق: وذلك ليعمل اللسان بهما عملاً واحداً في التفخيم، ومع ذلك فإنه لا يلزم تغليظها إذا ذاك، بل جمهور القراء على ترقيقها، إلا ما ورد تغليظه من رواية ورش من طريق الأزرق (رواية المصريين).

ولكن يلزم ترقيق اللام مطلقاً إذا لم تجاور حرف الاستعلاء، وهذا كافٍ في الاستدلال على كون الأصل فيها هو ترقيقها، ذاك هو الأصح من مذاهبهم، والله أعلم.
ثالثاً: حرف الألف:

الألف تابعة لما قبلها مطلقاً كما سبق؛ إذ هي حرفٌ هوائيٌ فلا توصف بتفخيم ولا ترقيق في الأصل^[١]، ولا يمكن التصويت بها بمعزلٍ عن حرفٍ يتقدمها فتعتمد عليه وتأخذ حكمه من تفخيم أو ترقيق، أو فتح أو إمالة.
والمقصود من تحذير الأئمة من تفخيمها: عدم المبالغة في لفظها حتى تصير كالواو أو على نحوٍ يشبهه نطق الأعاجم.

مسألة (٥): حقيقة الإتياع بالتفخيم والترقيق

يمكن أن نعرّف الإتياع بالتفخيم والترقيق على النحو الآتي:

✽ الإتياع بالتفخيم: هو التفخيم بأثر المجاورة للمفخّم ليعمل اللسان فيهما عملاً واحداً، فهو تفخيمٌ لتفخيمٍ، كالإمالة للإمالة.

✽ والإتياع بالترقيق: هو الترقيق بأثر المجاورة للمرقق ليعمل اللسان فيهما عملاً واحداً، فهو ترقيقٌ لترقيقٍ، كالإمالة للإمالة.

ويختص ذلك الإبتاع بحرفي الراء واللام، ويجوز وقوع الإبتاع فيهما حرفياً ويجوز وقوعه كلفياً.

❖ **فالحرفي:** يكون بتفخيم حرفٍ أو ترقيقه لأجل مجاورته لحرفٍ آخر مفخّم أو مرقّق في نفس الكلمة.

❖ **والكلمي:** يكون بتفخيم أو ترقيق الحرف ليشاكل تفخيم أو ترقيق نظيره في الفاصلة المجاورة، ويغلب في رؤوس الآي، كما سبق بيانه في باب الإمالة.

كما يجري في ذلك كله نوعا الإبتاع: التقدمي والرجعي، بحسب اتجاه التأثير والتأثر. وبذلك يتّضح الفارق بين الترقيق إبتاعاً للمرقّق بتأثير المجاورة، وبين الترقيق لمجانسة الكسر في نفس الحرف أو في مجاوره، وكذا الترقيق إجراءً للوقف مجرى الوصل [١].

وهذا التفريق من الضرورة بمكان؛ إذ من خلاله تظهر حقيقة الإبتاع وتتمايز شواهدة. وقد اجتهدتُ من خلال استقراء النصوص والشواهد الموثقة في كتب القراءات للوصول إلى حقيقة الإبتاع وتحديدته على النحو الذي أوردته هنا، فإن كان اجتهادي وفهمي صواباً فله الحمد، وإن كان غير ذلك فأستغفر الله من خطيئتي وأبرأ إليه من زلّتي.

[١] هذا المذهب فيه استصحاب حكم الوصل بالترقيق حال الوقف؛ لكون الوقف عارضاً. وإليه أشار الإمام المقرئ أبو الحسن: عليّ بن عبد الغني الحصري (ت: سنة ٤٨٨ هـ) في قصيدته الحصرية في قراءة الإمام نافع بقوله:

وما أنت بالترقيق واصله فقّف عليه به إذ لست فيه بمضطر

ولكن المذهب المختار والذي عليه العمل هو: إجراء الوقف على الراء المرققة مجرى الراء الساكنة، واهمال المذهب الذي يجري فيها حكم الوصل. والله أعلم. (راجع كنز المعاني للجعبري، ج: ٢،

ثمَّ إذا نحن اعتمدنا هذا التعريفَ الدقيقَ للإِتباعِ فإنَّه سيخرجُ الكثيرَ من الشواهد التي أوردتها الدكتورة فوزية الإدريسي ضمن مبحث التفخيم والترقيق في رسالتها في الإِتباع، فقد رأيتُ أكثرَ ما أوردته من الشواهد لا يعدو أن يكون من قبيل الترقيق لمجانسة الكسر في نفس الحرف أو في مجاوره، وتلحق الياءُ بالكسرة في ذلك. والله أعلم.



المطلب الثاني: عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ بِالتَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ

فرع (١): شواهد الإبتاع في باب الرءات

اختصَّ ورش من طريق الأزرق بترقيق بعض الرءات التي لا يرققها غيره من القراء، وفيما يلي بيان المواضع التي خالف فيها ورش أصله بقصد الإبتاع واعتدال اللفظ بالحروف والكلمات:

(أ) الإبتاع الحرفي (في نفس الكلمة)

١- الإبتاع بالتفخيم: في مكرر الرء

غلظ ورش من طريق الأزرق الرء الأولى في الكلمات التي تكررت فيها الرء، وهي محصورة فيما يلي:

﴿ضَرَارًا﴾: في موضعين [البقرة: ٢٣١]، و [التوبة: ١٠٧].

﴿فِرَارًا﴾: ثلاثة مواضع [الكهف: ١٨]، و [الأحزاب: ١٣]، و [نوح: ٦].

الرء الثانية فيهما مفتوحة، والأولى مسبوقة بكسرة.

﴿أَلْفَرَارُ﴾: بموضع [الأحزاب: ١٦].

الرء الثانية فيها مضمومة، والأولى مسبوقة بكسرة.

﴿مِدْرَارًا﴾: ثلاثة مواضع [الأنعام: ٦]، و [هود: ٥٢]، و [نوح: ١١].

﴿إِسْرَارًا﴾: بموضع [نوح: ٩].

الرء الثانية فيهما مفتوحة، والأولى مسبوقة بساكن قبله كسرة.

توجيه الإتياع ونوعه:

غلظ ورش من طريق الأزرق الراء الأولى في الكلمات الخمس السابقة، وبهذا فإنه يوافق سائر القراء مخالفاً أصله، وكان قياسها عنده الترقيق نظراً لوقوع الراء الأولى مفتوحةً بعد كسرةٍ، أو بعد ساكنٍ قبله كسرة. وقد علل بعضهم تغليظ ورش لهذه الراءات بكون الراء الثانية المفتوحة حرف تكرير، فقامت فتحتها مقام فتحتين، وازدادت قوة هذا الفتح بوقوع الألف بينها وبين الراء الأولى، فكأن الراء الأولى المفتوحة قد وليتها فتحات متكررة، فقوي وجه تغليظها، وضعفت الكسرة (موجب الترقيق) السابقة قبل الراء الأولى عن العمل فيها^[١].

ولعلّ التعليل الأشمل والأنسب أن نقول بتأثر الراء الأولى بالثانية لما تجاوزتا وكانت الثانية منهما مفخمةً؛ إذ لا موجب لترقيقها، لذا لم يحسن ترقيق الراء الأولى في نفس الكلمة لئلا يحصل التنافر، فعدل عن ترقيقها إلى التفخيم ليصير اللفظ بالراءين من جهة واحدة وليعمل اللسان بهما عملاً واحداً، فيتعدّل اللفظ بهما. ويعتبر هذا من الإتياع الرجعي بالتفخيم فيما قياسه الترقيق على رواية ورش من طريق الأزرق، والله أعلم.

٢- الإتياع بالتفخيم فيما تلاه حرف الاستعلاء

وتتضح شواهد ذلك في كلمات فخّم ورش الراء فيها خلافاً لقاعدته؛ لعله وقوع حرف الاستعلاء بعد الراء فيهما. وتفصيله كالآتي:

١- كلمتان وقعت الراء فيهما مسبوقه بكسرة: ﴿صِرَاطٌ﴾ كيف جاء، و﴿فِرَاقٌ﴾ في [الكهف: ٧٨]، و[القيامة: ٢٨]^[٢]، وكان قياسها عنده الترقيق نظراً لوقوع الراء مفتوحةً بعد كسرة.

[١] ر: الكشف لمكي القيسي ١ / ٢١٥.

[٢] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٢٢٧.

٢- ما حَالَ الساكنُ فيه بين الراءِ والكسرة، نحو: ﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨] و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥] و﴿وَالْإِشْرَاقُ﴾ [ص: ١٨]^[١]، وكان قياس هذه الكلمات الترقيق؛ نظرًا لوقوع الراء مفتوحةً بعد ساكنٍ مسبوقٍ بكسرةٍ.

نوع الإبتاع في الشواهد السابقة: إبتاع رجعيٌّ بالتفخيم فيما قياسه الترقيق على رواية ورش من طريق الأزرق، وغرضه: تحقيق التجانس في النطق كما أسلفت.

٣- الإبتاع بالترقيق: في كلمة ﴿بِشْرَرٍ﴾

تقتصر شواهد هذا النوع على كلمةٍ واحدةٍ، هي: ﴿بِشْرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، وفيها ضربٌ عجيبٌ من القصاص في الإبتاع، وذلك على قراءة ورش من طريق الأزرق، وتفصيله على النحو الآتي:

أولاً: في حال وصل هذه الكلمة بما بعدها: تفرّد الأزرق عن ورش بترقيق رائها الأولى وصلًا في مذهب الجمهور عنه^[٢]، وذلك خروجٌ منه عن أصله المتقدم الذي يقتضي تفخيمها.

توجيه الإبتاع ونوعه: وقعت الراء الأولى من كلمة ﴿بِشْرَرٍ﴾ قبل راءٍ مكسورة، والراء حرف تكرير، فقامت كسرته مقام كسرتين، ولم يحل بين الراءين حائلٌ، فرُققت الراء الأولى لمشاكله الترقيق المجمع عليه في الراء الثانية؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً في الراءين. وهذه هي حقيقة الإبتاع الرجعي بالترقيق. وليس ترقيقها بسبب كسرة باء الجر؛ إذ هي عارضةٌ ومفصولةٌ عنها تحقيقاً^[٣].

[١] المرجع السابق ص: ٢٢٨.

[٢] ترقيق الراء الأولى في الحالين: هو مذهب الجمهور عن ورش من طريق الأزرق، كما في التيسير والشاطبية، وتفخيم الراء الأولى في الحالين: هو مذهب صاحب العنوان والمهدوي وابن سفيان وابن بليمة. (ر: إيضاح الرموز للقباقبي ص: ٢٣١).

[٣] ر: كنز المعاني في شرح حرز الأمان، للجعبري ٢ / ٩٠١.

ثانيًا: في حال الوقف على هذه الكلمة: رقق الأزرق الراء الثانية وقفًا.

توجيه الإتياع ونوعه: علّة ترقيق الراء الثانية وقفًا هو الإتياع لترقيق الراء الأولى؛ ليحصل التناسب والتشاكل بترقيقهما معًا، فكأن الراء الثانية قد اقتصت من أختها في الوقف ما كانت قد اقتصته الأولى منها في الوصل. قال الإمام الجعبريُّ (ت: ٧٣٢هـ) في تعليل ترقيق الراء الثانية من هذه الكلمة عند الأزرق: «ووجه ترقيقها في الوقف: التنبيه على مذهب الإتياع، ورفق الثانية لمجاورة الأولى بعكس الوصل»^[١].

وقال الإمام ابن الجزري موضحًا ومفصّلًا: «... وذلك أنّ الراء الأولى إنما رقت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلما وقف عليها رقت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالين ترقيقٌ لترقيقٍ، كالإمالة للإمالة»^[٢].

ونلاحظ: أن تعبير الجعبري بمذهب الإتياع في النصّ الأول قد كافأه في النصّ الثاني تعبير ابن الجزري بالترقيق لترقيقٍ، مع تشبيهه له بالإمالة للإمالة، وهذا كافٍ في تأييد ما سبق أن أوردته من تعريفٍ للإتياع في مباحث التفخيم والترقيق، والإمالة. والله أعلم.

(ب) الإتياع الكلمي بالتفخيم لمناسبة الفواصل: في سورة الشرح

لم يرد هذا النوع من الإتياع إلا في كلمتين من سورة الشرح، هما: ﴿وَزَرَكَ﴾ [الشرح: ٢]، و﴿ذَكَرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، فقياسهما عند ورش من طريق الأزرق: ترقيق الراء لوقوعها فيهما مفتوحةً بعد ساكنٍ، وهذا الساكن مسبوقةً بحرفٍ مكسور. ولكن ورد تفخيمهما أيضًا عن الأزرق. وذلك في قول الإمام ابن الجزري: «... فخمها - يعني راء {وزرك}، و{ذكرك} - مكّي وصاحب التجريد والمهدوي وابن سفيان وأبو الفتح فارس وغيرهم من أجل تناسب رؤوس الآي، ورفقها الآخرون على القياس»^[٣].

[١] انظر: المصدر السابق ٢ / ٩٠٠.

[٢] النشر ٣ / ٢٢٨.

[٣] النشر ٣ / ٢٠٥.

فوجه ذلك بتناسب رؤوس الآي، وهذا ضربٌ من الإتيان يشبه ما سبق بيانه آنفاً في مبحث الإمالة من الإتيان لمناسبة الفواصل الممالة، وهذا يعني أن غرض تفخيم الراء عن الأزرق في هاتين الكلمتين هو مشاركة تفخيم الكلمات السابقة واللاحقة المجمع على تفخيم راءاتها، وهي: ﴿صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، و﴿ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، لتصير فواصل السورة كلها مفخمة الراء، وهذا من التناسق الصوتي الذي تكثر مراعاته في فواصل الآي عموماً.

واختصت به هاتين الكلمتين في سورة الشرح دون راء ﴿كُورَتْ﴾ و﴿سُيرَتْ﴾ من سورة التكوير، و﴿فُجِرَتْ﴾ و﴿بُعِثَتْ﴾ من سورة الانفطار؛ نظراً لعدم الفصل بين الراء وبين الكسرة الموجبة لترقيقها في هذه الكلمات، فلم يحصل الإتيان فيها، وقد أوجز الجعبري وجه التفريق بين سورة الشرح وسورتي التكوير والانفطار بقوله [١]:

وفي كُورَتْ سَبَقُ المَرَقِّ فَارِقٌ وفي انْفَطَرَتْ جَاءَ اذْدِوَاخٌ تَعَطَّرَا

سبب الإتيان ونوعه:

سبب الإتيان بالتفخيم عند الأزرق في الكلمة الأولى ﴿وَزَرَكَ﴾ [الشرح: ٢] هو وقوعها بين فاصلتين فخمت الراء فيهما قولاً واحداً، فالتى سبقتها هي: ﴿صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، والتي تلتها هي: ﴿ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، فاكتنفها سببان للإتيان، أحدهما تقديمي والآخر رجعي، وهذا مما يقوى وجه تفخيمها.

وسبب الإتيان بالتفخيم عن الأزرق في الكلمة الثانية ﴿ذَكَرَكَ﴾ [الشرح: ٤] هو وقوعها بعد فاصلة مفخمة الراء قولاً واحداً، وهي: ﴿ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، فهي من قبيل الإتيان التقديمي، والله أعلم.

فرع (٢): شواهد الإتياع في باب اللامات.

(أ) الإتياع الحرفي بالتغليظ في نفس الكلمة

١- في اللام المفتوحة:

انفرد ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام لمجاورة أحرف الإطباق، وذلك إذا كان قبل اللام طاءً أو صادً أو ظاءً، بشروطٍ هي [١]:

✽ أن تكون اللام مفتوحة؛ لأن الفتحة مؤاخية للتفخيم. وتفخيم اللام المكسورة ممتنع؛ لأن الكسر ضد التفخيم، ومن المحال أن يجمع الالفاظ بين الشيء وضده، فضلاً على عدم ورود ذلك في كلام العرب.

✽ أن يكون حرف الاستعلاء قبلها مفتوحاً أو ساكناً، وذلك في نحو: ﴿ظَلَمُوا﴾، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾، ﴿الصَّلَاةُ﴾، ﴿مُصَلِّيٌّ﴾، ﴿الطَّلَقُ﴾، ﴿طَلَّقْتُمْ﴾.

توجيه الإتياع بالتفخيم في هذا الباب: لما تقدّم اللام حرفٌ مفخّم مطبق مستعمل، ناسب ذلك تقريب اللام نحو لفظه ليعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً [٢]، وهذا من قبيل الإتياع التقدّمي بالتفخيم في رواية ورش من طريق الأزرق. والله أعلم.

٢- في اللام الساكنة:

حكمها الترقيق لجميع القراء، سوى كلمة واحدة لا نظير لها في القرآن؛ إذ وقعت لأمرها ساكنة بين حرفي إطباق، وهي كلمة: ﴿صَلَّيْ﴾ [الحجر: ٢٦]، فرؤى عن ورش من طريق الأزرق: تغليظ لامه الأولى وترقيقها.

[١] ر: النشر ٣ / ٢٣٧.

[٢] ر: الكشف ١ / ٢١٩.

توجيه الإتياع بالتفخيم في هذه الكلمة: سبب تغليظ اللام هو وقوعها بين صادين؛ لأجل أن يعمل اللسان عملاً واحداً بالتفخيم. وهذه هي حقيقة الإتياع بالتفخيم. وأما ترقيقها فهو الأصل وهو أيضاً قياس رواية ورش من طريق الأزرق.

(ب) الإتياع الكلمي لمناسبة الفواصل

اختلفَ عن الأزرق في تغليظ اللامات الواقعة قبل ألفات مماله، نحو: ﴿صَلَّى﴾، ﴿مُصَلِّئًا﴾، ﴿سَيَصَلِّي﴾، ﴿يَصَلِّهَا﴾:

❖ فروى بعضهم تغليظها من أجل حرف الاستعلاء قبلها، على سبيل (الإتياع التقدمي).

❖ وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، على سبيل (الإتياع الرجعي).

❖ وفصل آخرون بين رؤوس الآي وغيرها: فرققوها في رؤوس الآي لمؤاخاة الآي التي قبلها وبعدها، وغلظوها في غير رؤوس الآي لوجود موجب التغليظ قبلها (الحرف المستعلي).

والذي وقع من ذلك رأس آية في السور الإحدى عشرة محصوراً في ثلاثة مواضع^[١]، هي:

❖ ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١].

❖ ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥].

❖ ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق: ١٠].

توجيه الإتياع بالترقيق في هذه المواضع:

رقق ورش اللامات في المواضع السابقة؛ لأنه يقرأها بتقليل الألفات قولاً واحداً لتتسق رؤوس الآي على نسقٍ واحدٍ؛ إذ يمتنع اجتماعُ الإمالة والتفخيم في نفس الحرف، فلزم ترقيق لام هذه المواضع كسائر اللامات.

وهذا من قبيل الإتياع بالترقيق لمشاكله الفواصل، فعدل عن الأصل فيها لمراعاة هذه المشاكلة، وهذا يشبه إمالة ذوات الواو في فواصل السور الإحدى عشرة^[١]، وقد سبق تفصيلها في مبحث الإمالة.



[١] انظر: كثر المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري ٢ / ٩٣٨.

المبحث السادس: أثر الإتياع في توجيه التخلص من التقاء الساكنين:

أثرتُ إلحاقُ هذا المبحث بمباحث الأصول رغم ورود شواهدِه ضمنَ الفرشِ في أكثر كتب القراءات؛ لأنَّه يشبهُ الأصولَ في الاطراد، ولأنَّ أغلبَ شواهدِه تجري على قياسٍ متَّبِعٍ يسهلُ ضبطُه في مذاهبِ القراء.

وسأتناول ذلك الموضوعَ في مطلبين، أوضحُ في الأول إشكاليةَ التقاء الساكنين وأساليب التخلص من هذا الإشكال عند العرب، ثمَّ أستعرضُ في المطلب الآخر شواهدَ الإتياع في التخلص من التقاء الساكنين، وبالله التوفيق.

المطلب الأول: إشكالية التقاء الساكنين وأساليب التخلص منه

استثقل العرب تجاوز الساكنين، واستوى في ذلك عندهم أن يقع الساكنان في كلمة واحدة أو في كلمتين، لذا سلكوا أساليب وطرائق عديدة للفرار من الاستئقال والعسر، وذلك على سليقتهم العربية النازعة إلى تخفيف النطق، وربما اغتفروا من لُقيَا الساكنين في حال الوقف ما لم يجزوه في الدرَج؛ «لأن الوقف على الحرف يُمكنُ جَرَسَ ذلك الحرف ويُوَقِّرُ الصوت»^[١]، لكنهم أوجبوا في كثيرٍ من حالات التقاء الساكنين ضرورة التخلص من ذلك بطرائق مختلفة سببها من خلال المسائل الآتية:

مسألة (١): موقف النحويين والقراء من التقاء الساكنين:

شغلت قضية التقاء الساكنين أذهان كثيرٍ من النحويين والقراء، وتباينت أنظارتهم فيه؛ أمَّا النحويُّون فأنكر أكثرهم التقاء الساكنين على غير حدِّه الذي قرروه.

قال أبو عليِّ الفارسيُّ (ت: ٣٧٧هـ): «من قرأ ﴿فَنِعْمًا﴾ بسكون العين لم يكن قوله مستقيمًا عند النحويين؛ لأنَّه جَمَعَ بين ساكنين: الأول منهما ليس بحرفٍ مدٍّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دَابَّةٌ وشابَّةٌ...؛ لأنَّ ما في الحروف من المدِّ يصير عوضًا من الحركة...»^[٢].

وقال المُبرِّدُ (ت: ٢٨٦هـ): «لا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ، وَإِنَّمَا يَرُومُ الْجَمْعَ بَيْنَ سَاكِنِينَ فِيحَرِّكُ، وَلَا يَشْعُرُ»^[٣].

[١] شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٨٦) ط: دار الكتب العلمية.

[٢] الحجة في علل القراءات السبع، ط: دار الصحابة (١/ ٥٢٥).

[٣] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٦٠٩) المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق عدد الأجزاء: ١١.

وبالغ ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) في إنكاره، قال: «واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومُحالُّ الابتداءُ بساكنٍ؛ فلذلك امتنع التقاؤهما»^[١].

وأما القراءُ فقد اعترفوا بثقل التقاء الساكنين إذا كان أولهما حرفاً صحيحاً، وقد أشار الإمام الشاطبيُّ إلى عسر ذلك بقوله:

وإدغام حرفٍ قبله صحَّ ساكنٌ عسيرٌ وبالإخفاء طبق مفصلاً^[٢]

ومن بعده يؤكد الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) على عسر وثقل إدغام الحرف بعد الصحيح الساكن في غيره إدغاماً محضاً، وذلك في قوله:

..... والصحيحُ قلٌّ إدغامُهُ للعسيرِ، والإخفاً أجلٌّ^[٣]

وبالرغم من ذلك فقد صحَّت الروايات وتواترت عن أكثر القراء بالجمع بين الساكنين على غير حدِّه في كلماتٍ ومواضعٍ منصوصٍ عليها، فلا مدخل للطعن على ما نقلوه متواتراً.

مسألة (٢): أساليب التخلص من التقاء الساكنين

يمكن التخلص من التقاء الساكنين بواحدةٍ من الطرق الآتية^[٤]:

١- تحريك أحد الساكنين: إذا كان حرفاً صحيحاً، والأصل أن يُحرَّك الأوَّل منهما،

[١] شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٨٦) ط: دار الكتب العلمية.

[٢] منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني (الشاطبية) - البيت رقم ١٥٦.

[٣] منظومة طيبة النشر في القراءات العشر - البيت رقم ١٤١، ص: ١٥، تح: د. أيمن رشد سويد، ط: مكتبة ابن الجزري.

[٤] بتلخيص من كتاب الكشف لمكي القيسي ١/ ٢٧٦ - ٢٨٠، ومعجم القراءات للخطيب ١٠ / ١٤٠.

إِلَّا إِذَا أَدَّى تَحْرِيكُهُ إِلَى نَقْضِ الْغَرَضِ مِنْ إِسْكَانِهِ، ففِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُحَرِّكُ الثَّانِي، فَتَحْرِيكُ أَحَدِ السَّاكِنِينَ إِذَا عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أ- تحريك الساكن الأول: والأصلُ تحريكه بالكسر؛ «لأنَّ حكم الساكنين إذا اجتمعَا وكانَا من كلمتين، وكلُّ واحدٍ منهما حرفٌ صحيحٌ، أن يُحَرِّكُ الأوَّلُ منهما بالكسر، نحو: (وقلِ الحق) و(اضربِ القوم) ونظائرهما»^[١]. وقد يعدل عن الكسر إلى الضمِّ كما في ميم الجمع، أو إلى الفتح كما في نون (من) الجارَّة، وجاز ذلك كلُّه في نحو: ﴿فِرُّ أَيْلًا﴾؛ فكسر الميم - في المتواتر - جاء على الأصل، وضمُّها على الإتياع في قراءة أبي السَّمَّال^[٢] لانضمام القاف قبلها، وفتحها على الإتياع لفتحة همزة الوصل بعدها^[٣]، والفتح في هذه المِثَالِ مسموعٌ من العرب، وعُلِّلَ بخفَّةِ الفتحِ^[٤].

ب- تحريك الساكن الثاني: ويغلب ذلك في المَبْنِيَّاتِ^[٥]، ويكون بالفتح والكسر والضمِّ، نحو: (أَيْنَ)، و(هَوْلَاءَ)، و(حيثُ).

٢- حذف أحد الساكنين: إذا كان حرف مدِّ ولين، ويأتي على صور:

أ- حذف الساكن الأول من كلمتين: ويبقى ما يدلُّ عليه من الحركة، نحو: (اتَّقُوا اللَّهَ).

ب- حذف الساكن الأول من كلمة: نحو: حذف الألف الأصلية في تثنية (ذواتا)^[٦].

[١] الدرة الفريدة في شرح القصيدة ٣/ ١٠٠.

[٢] في قراءة شاذَّة، وهي إحدى الروايتين عن أبي السَّمَّال. (ر: مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ١٦٤).

[٣] وهي رواية قطرب عن أبي السَّمَّال. (ر: مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ١٦٣).

[٤] ر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٢٥.

[٥] لأن السكون هو الأصل في البناء، قال ابن مالك: والأصل في المَبْنِيَّ أن يسكَّنَا.

[٦] الأصل وجود ألفين في هذه الكلمة: ألف أصلية وألف تثنية، فحذفت الأولى، وبقيت الثانية لدلالاتها على معنى التثنية والإعراب.

ج- حذف الساكن الثاني من كلمة: نحو حذف الواو في نحو: (مقول)، والأصل: مقوول (حذف الإعلال).

٣- مدّ الساكن الأول: ليقوم المدّ مقام الحركة فيحول بين الساكنين، مثل: (دابة)، و(الضالّين) في قراءة الجمهور.

٤- إبدال الساكن الأول همزةً: وذلك في الألف تحديداً، نحو: {ولا جانّ} [١]، {ولا الضالّين} [٢].

٥- إثبات الساكنين معاً: فلا يغيّر أيُّ منهما، ويكون اجتماع الساكنين مغتفراً حال الوقف على نحو: (والفجر)، و(العصر)، وقد يقع في غير الوقف في مواضع منصوص عليها في القراءات، مثل قراءة (نعماً) بسكون العين.

٦- إلقاء حركة الموقوف عليه على الساكن قبله: وذلك في الوقف أيضاً، ولكنه يختص بالمرفوع والمخفوض، نحو: (هذا بكُّرٌ)، و(مررت ببيكُرٍ).

يهمني من هذه الأساليب النوع الأول، وهو: التخلص من التقاء ساكنين بالتحريك؛ إذ تبرز فيه مذاهب القراء في اختيار حركة التخلص كما سيأتي في الشواهد.



[١] وهي قراءة الحسن البصريّ (ر: إيضاح الرموز ص: ٤٧٨ و ٦٨٣).

[٢] وهي قراءة منسوبة إلى أيوب السخيتانيّ (ر: مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ١).

المطلب الثاني: عرض شواهد الإتيان للتخلص من التقاء الساكنين

فرع (١): التخلص بتحريك الساكن الأول من كلمتين

وقفْتُ على عددٍ لا بأس به من شواهد التخلص بتحريك الساكن الأول، فقسمتها إلى مجموعتين، أولاهما مُطَرِّدَةٌ تشبه الأصول، والثانية غيرُ مُطَرِّدَةٍ، وهي ما تعلق الحكمُ فيها بموضعٍ مخصوصٍ منصوصٍ عليه بالرواية، وتفصيلُ ذلك فيما يلي:

المجموعة الأولى: ضمُّ أحرف (لتنوُد) الستة إذا لقيهن ساكنٌ تتلوه ضمةٌ لازمة:

تنحصر الأحرف الساكنة الصحيحة التي تليها أفعالٌ مبدوءةٌ بهمزة وصلٍ مضمومةٌ في الابتداء في القرآن الكريم في ستة أحرف^[١]، جمعها بعضهم في أحرف كلمة (لتنوُد) بالإضافة إلى التنوين^[٢]، وتفصيلها كالتالي:

- ١- دال (قد)، في نحو: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْرَيْتُ﴾.
- ٢- تاء التانيث الساكنة، في نحو: ﴿وَقَالَتِ آخُوجُ﴾.
- ٣- النون، في نحو: ﴿وَأَنْ أَحْكُمُ﴾ ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرُ﴾.
- ٤- التنوين: ويكون منصوبًا في نحو: ﴿فَتِيلاً ﴿٤٩﴾ أَنْظُرُ﴾، كما يكون مجرورًا في نحو: ﴿حَيْثَ أَجُنَّتْ﴾.
- ٥- لام (قل)، في نحو: ﴿قُلْ أَنْظُرُوا﴾.
- ٦- واو (أو)، في نحو: ﴿أَوْ أَخْرُجُوا﴾.

[١] ر: القراءات وأثرها في علوم العربية ١ / ١١٤.

[٢] انظر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، ص: ٢٩٣.

تفصيل مذاهب القراء في تحريك هذه الأحرف الستة^[١]:

✽ مذهب عاصم، وحمزة، كذا المطوّعي عن الأعمش والحسن: الكسر في جميع هذه الأحرف قولاً واحداً، وذلك على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

✽ مذهب يعقوب: بالكسر على الأصل في خمسة أحرف، وهي: «اللام، والتاء، والنون، والدال، والتنوين»، والضمّ في حرف واحد، وهو: «الواو».

✽ مذهب أبي عمرو واليزيدي: بالكسر في أربعة أحرف، هي: «التاء، والنون، والدال، والتنوين»، والضمّ في حرفين، هما: «الواو، ولام قل».

✽ مذهب «ابن ذكوان» عن ابن عامر: بالضمّ في خمسة، وهي: حروف «لتنود»، واختلف عنه في التنوين مطلقاً، سواء كان مجروراً، أو غير مجرور، فروي عن الأخفش كسره مطلقاً، وورد الخلاف عن ابن الأخرم عنه بالضمّ في موضعين، وهما: ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا﴾ [الأعراف: ٤٩]، و﴿خَيْثَ أَجُنَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وروي عن الصوري ضمّه مطلقاً).

✽ مذهب «قنبل» عن ابن كثير: بالضمّ في الحروف الستة، إلا أنه اختلف عنه في التنوين المجرور، فروي ابن مجاهد عنه فيه الضمّ، وروي ابن شنبوذ عنه فيه الكسر.

✽ مذهب الباقيين: بالضمّ في الحروف الستة كلها، وتعليل ذلك على وجوه مختلفة سنستعرضها ونوضحها فيما يلي.

وبوجه عامّ فإنّ الأصل عند البصريين والكوفيين عدا الكسائي وخلف العاشر: هو التخلص بالكسر، والأصل عند الحجازيين والشاميّ: هو التخلص بالضمّ إلا ما استثنى عن قنبل وابن ذكوان.

[١] راجع النشر ٣ / ٥٠٦ - ٥٠٨ (تح: أبو الجود)، وإيضاح الرموز للقباقبي، ص: ٢٩٢ و ٢٩٣ (ت: د. أحمد خالد شكري).

ومن الجدير بالملاحظة في اختيار الإمام الكسائي المسلك الإِتباعي الواضح في جميع أحرف هذا الباب، وهذا يوافق مسلكه الإِتباعي في باب الإمالة الذي سبق بيانه، وفي ضم هاء الكناية وصلًا إِتباعًا لضمّة الميم في نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ مما تلاه ساكن، ونحو ذلك مما تميّزت به قراءة الإمام الكسائي.

توجيه قراءة الضمّ في هذه الأحرف الستة:

وَجَّهْتُ قِرَاءَةَ الضَّمِّ لَجُمْهُورِ الْقُرَّاءِ بِالتَّوْجِيهِاتِ الْآتِيَةِ:

❖ الأول: التوجيه بالإحلال. ومعناه أن الساكن الأوّل قد حلّ - في درج الكلام - محلّ ألف الوصل من الفعل؛ لأنّه يُوصلُ به إلى الساكن الثاني كما يُوصلُ بألف الوصل، فأجرِي مُجرأها وتحرّك بحركتها، ومعلومٌ أنّ ألف الوصل تُضمُّ لضمّ ثالث الفعل لزومًا في الابتداء^[١]، واشتراط لزوم الضمّة في الأمثلة التي مرّت معنا هو ما أكده الإمام الشاطبي بقوله:

وَضَمُّكَ أَوْلَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لَزُومًا: كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلًا^[٢]

❖ الثاني: التوجيه بنقل الحركة. ومعناه أن حركة ألف الوصل قد نُقلت إلى الساكن الأوّل قبل سقوطها، في درج الكلام، فتحرك الساكن الأوّل بالضمّ لذلك^[٣].

❖ الثالث: التوجيه بالإِتباع. ومعناه أن الساكن الأوّل تحرّك بالضمّ ليتبع بذلك ضمّ ثالث الفعل؛ وذلك لثقل الانتقال من كسرٍ إلى ضمّ ليس بينهما غير حرفٍ ساكنٍ لا يعتدُّ به فاصلاً، فكان إِتباع الضمّ الضمّ أيسر في اللفظ وأخفّ على الناطق من تحريك الأوّل بالكسر، وهذا التوجيه يراعي الوضع الراهن بعد سقوط ألف الوصل من الفعل.

[١] الدرّة الفريدة لابن النجيين الهمداني (٣/ ١٠١).

[٢] قصيدة حرز الأمانى ووجه التهاني المعروفة بالشاطبية، البيت رقم ٤٩٥.

[٣] انظر معجم القراءات للخطيب (٣/ ٦٣١).

❖ قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): «والأصل فيما حُرِّكَ منهما - يعني مِنَ السَّاكِنِينَ - أن يُحَرِّكَ بِالكَسْرِ، والذي حُرِّكَ بغيره فلا مِرَّ، نحو ضَمِّهِمْ في نحو: {وَقَالَتْ أَخْرُجْ}، و{عَذَابُنْ أَرْكُضْ}، و{عِيُونُنْ ادْخُلُوها} للإبتاع، وفي نحو «اخشوا القوم» للفصل بين واو الضمير وواو «لو»، وقد كَسَرَهَا قَوْمٌ كَمَا ضَمَّ قَوْمٌ وَاوَ «لو» في {لَوْ اسْتَطَعْنَا} تشبيهاً بها...»^[١].

❖ وقال ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) شارحاً هذا النوع من الإبتاع: «وذلك أنه أتبع ضمّة التاء في «قالت» ضمّة الراء في «أخرج»، إذ ليس بينهما حاجزٌ إلا حرف ساكن، وكذلك {وَعَذَابُنْ أَرْكُضْ}: أتبع التنوين حركة الكاف؛ إذ ليس بينهما إلا الراء الساكنة، وكذلك {أَوْ أَنْقُضْ}، إلا أن الضم هنا من وجهين؛ أحدهما من حيث جاز {وَعَذَابُنْ أَرْكُضْ}، والآخر التشبيه بواو الضمير على حد {لَوْ اسْتَطَعْنَا}، ألا ترى أن الضم قد جاز في {لَوْ اسْتَطَعْنَا} وإن كانت التاء بعد السين مفتوحة»^[٢].

وجه الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة في توجيه حركة ألف الوصل:

❖ مذهب نحاة الكوفة: أن ألف الوصل مبنية على ثالث الفعل وهي تابعة له مطلقاً، فإن كان ثالث الفعل المضارع مضموماً ضممتها في الأمر، نحو: (أقتل)، وإن كان مكسوراً كسرتها، نحو: (أضرب)، وقد أجزوا الكسر كذلك فيما كان مفتوحاً، نحو: (أذهب) لعلّ منع الالتباس بالمضارع عند المخبر عن نفسه بقوله: (أنا أذهب)^[٣].

❖ ومذهب نحاة البصرة: أن ألف الوصل مبنية على الكسر مطلقاً؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، لكنهم في نحو فعل الأمر (انظر) ممّا يضمُّ ثالثه لزوماً قد

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٩٥.

[٢] شرح المفصل ٥ / ٢٩٦.

[٣] انظر الكشف لمكي القيسي (١ / ٢٧٥)، والدرة الفريدة لابن النجيب الهمداني (٢ / ١٠١).

عَلَّلُوا ضَمَّ أَلْفِ الْوَصْلِ فِيهِ بِثِقَلِ الْخُرُوجِ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ حَصِينٌ، فَعَدَلُوا عَنِ الْكَسْرِ -الذي هو الأصل عندهم- إلى الضمِّ إِتِّبَاعًا بِقَصْدِ التَّخْفِيفِ، فَكَأَنَّ حَرَكَةَ الْإِتِّبَاعِ فِي مَذْهَبِهِمْ قَدْ هَجَمَتْ عَلَى حَرَكَةِ التَّخْلِصِ الْأَصْلِيَّةِ.

الاعتراض على التوجيه بالإتباع والجواب عليه:

قد يُعْتَرَضُ عَلَى التَّوْجِيهِ السَّابِقِ بِأَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: عَدَمُ وَرُودِ قِرَاءَةٍ مُطْلَقًا بِضَمِّ النُّونِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾ [ص: ٦]؛ إِذْ اتَّفَقَ الْقُرَّاءُ جَمِيعًا عَلَى كَسْرِ النُّونِ فِي هَذَا الْمَثَلِ، وَلَمْ تُضَمَّ لَضَمِّ الشَّيْنِ -ثَالِثِ الْفِعْلِ- كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي بَقِيَّةِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي سَبَقَ بَيَانُ اخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ فِيهَا.

وَالْآخَرُ: انْفِرَادُ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدِينِيِّ بِقِرَاءَتِهِ ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ حيث وردت: بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الطَّاءِ {فَمَنْ اضْطُرَّ}، فَكَيْفَ يَسُوعُ الْقَوْلُ بِالْإِتِّبَاعِ بِالضَمِّ هُنَا وَثَالِثُ الْفِعْلِ مَكْسُورٌ عَلَى قِرَاءَتِهِ؟

والجواب على الأول:

أَنَّ يُقَالُ إِنَّ الضَّمَّةَ الْعَارِضَةَ فِي ثَالِثِ الْفِعْلِ (أَمْشُوا) قَدْ ضَعُفَتْ عَنِ التَّأْثِيرِ فِي السَّاكِنِ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ^[١]، فَلَمْ تَتَوَفَّرْ لَهَا قُوَّةُ الضَّمِّ اللَّازِمِ الَّذِي وَرَدَ فِي الشُّوَاهِدِ السَّابِقَةِ، وَلِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ الْمَبْدُوءِ بِهَا هُنَا لَا يَجُوزُ ضَمُّهَا بِحَالٍ، فَلَا يُقَالُ (أَمْشُوا)، بَلْ نَكَسِرُ أَلْفَ الْوَصْلِ فِي الْبَدْءِ، وَذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَتَّقَدِّمِ فِي مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ.

والجواب على الآخر:

أَنَّ يُقَالُ فِي الْفِعْلِ (اضْطُرَّ) إِنَّ أَصْلَهُ (اضْطُرِرْ) بِضَمِّ الطَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى، فَلَمَّا

[١] الدرّة الفريدة لابن النجيين الهمداني (٣/ ١٠٢).

أدغمت الراء الأولى في الثانية نُقِلَتْ حركة الأولى - أعني الكسرة - إلى الطاء قبلها بعد سلب الطاء حركتها؛ بِقَصْدِ إِبْقَاءِ الإِشَارَةِ إِلَى كِسْرَةِ الرَّاءِ، وبهذا يكون كسرُ الطَّاءِ فيها عارضًا أيضًا، فَضَعُفَ عن التأثيرِ فيما قبله، وعادَ الحُكْمُ في حركة الإتياعِ إلى الأصلِ، وذلك بضمِّ النونِ لوقوعها موقعَ همزةِ الوصلِ في فعلٍ ضُمَّ ثالثه لزومًا، والله أعلم.

نوع الإتياع وغرضه في الشواهد السابقة:

إتياع الكسر للضم في الشواهد السابقة هو: إتياع حركي رجعي، والفصل بين الحركتين بالساكن - ثاني الفعل - لا يمنع الإتياع هنا؛ لأنه حاجز غير حصين.

والغرض من هذا الإتياع: طلب المجانسة والمشاكله، والاقتصاد في النطق، وذلك بأن يعمل اللسان عملاً واحداً بالضم في الحرفين.

وفي الجداول التطبيقية الملحقة (جدول ٢، ٣، ٤) توضيح لهذا الإتياع من خلال التطبيق التفصيلي على بعض الشواهد.

جداول تطبيقية لتوضيح الإتياع الحركي في الشواهد السابقة:

الشاهد	الحركة التابعة	الحركة المتبوعة	الفاصل الذي لم يُعتد به	نوع الإتياع	حركة الإتياع
﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾	كسرة النون	ضممة الباء (ثالث الفعل)	سكون العين	رجعي (إتياع سابق للاحق)	الضم

جدول ٢: الإتياع في ضمِّ النون في قوله: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾

حركة الإتياع	نوع الإتياع	الفاصل الذي لم يُعتد به	الحركة المتبوعة	الحركة التابعة	الشاهد
الضمّ	رجعيّ (إتياع سابق للاحق)	سكون السين	ضمّة التاء (ثالث الفعل)	كسرة الدال	﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ﴾

جدول ٣: الإتياع في ضمّ الدال في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ﴾

حركة الإتياع	نوع الإتياع	الفاصل الذي لم يُعتد به	الحركة المتبوعة	الحركة التابعة	الشاهد
الضمّ	رجعيّ (إتياع سابق للاحق)	سكون النون	ضمّة الظاء (ثالث الفعل)	كسرة اللام	﴿قُلْ أَنْظُرُوا﴾
	تقدّميّ (إتياع لاحق لسابق)		ضمّة القاف من: (قُلْ)		

جدول ٤: الإتياع في ضمّ اللام في قوله: ﴿قُلْ أَنْظُرُوا﴾

توجيه مخالفة القراء البصريين لأصولهم:

علمنا مما سبق أن مذهب قراء البصرة جميعاً في تحريك السواكن الأوائل من هذه الباب هو التحريك بالكسر؛ تمسكاً بالأصل في حركة التخلص، إلا أنهم خالفوا هذا الأصل في حرفين فقط من الحروف الستة، وتفصيل ذلك كما يلي:

١- لام (قُل): خالف أبو عمرو وقياس أصله في هذا الحرف، ووافقه اليزيدي.

٢- وعلة ذلك: استئقال الخروج من ضم القاف إلى كسر اللام ثم الرجوع إلى الضم في ثالث الفعل؛ لأن اللام واقعة بين ضمتين، فكان العدول عن كسر اللام إلى الضم إبتاعاً لضم القاف السابقة وضم ثالث الفعل اللاحق معاً؛ وذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً بالضم في ثلاثهن، وهذا أيسر وأخف من اللفظ بكسرة مستقلة بين ضمتين أثقل منها^[١].

٣- واو (أَوْ): خالف أبو عمرو وقياس أصوله في هذا الحرف أيضاً، ووافقه يعقوب واليزيدي.

٤- وعلة ذلك: استخفاف الضم على الواو؛ لأن الضم من جنس الواو- من نفس مخرجها-، فُضِّمَت الواو هنا حملاً على واو الجمع في نحو ﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾، وقد سبق بيانه.

توجيه مخالفة قبل ابن ذكوان لأصولهما في التنوين خاصة

علمنا مما سبق أيضاً أن مذهب الحجازيين والشاميين هو الضم إبتاعاً في جميع الحروف الستة، إلا أن قبلًا وابن ذكوان قد وقع في روايتهما شيء من الخروج عن هذا الأصل في التنوين خاصة، وذلك على النحو الآتي بيانه:

[١] المصدر السابق، والصفحة نفسها.

الأول: الكسر في التنوين مطلقاً: وهي طريقُ الأَخْفَشِ عن ابن ذكوان؛ وذلك حملاً على التنوينِ المجمعِ عليه في نحوِ قوله: ﴿قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

توجيه ذلك: أن يجري القارئُ في التنوينِ كلِّه على سَنَنِ واحدٍ [١].

الثاني: الكسر في التنوينِ المجرورِ دون غيره: وهو طريقُ ابنِ شنبوذِ عن قنبل.

توجيه ذلك: أنه من بابِ إِتْبَاعِ كسرةِ التنوينِ لكسرةِ الحرفِ المنونِ، وذلك لعسرِ الانتقالِ من كسرةِ المنونِ إلى ضمةِ النونِ، وهو إِتْبَاعٌ من الضربِ التقدِّميِّ لا الرجعيِّ.

قال ابنُ يعيش (ت: ٦٤٣هـ): «وكان أبو العباسِ المبرِّدُ لا يَسْتَحْسِنُ الضمَّ في هذا؛ لأنَّ فيه خروجاً من كسرٍ إلى ضمٍّ، وذلك مستثقلٌ في لغتهم، معدومٌ في كلامهم، وليس كذلك {قُلْ أَنْظِرُوا}، و{أَوْ أَنْقِصْ}» [٢].

الثالث: كسرُ التنوينِ المجرورِ عدا كلماتٍ مخصوصةٍ، وهي: ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا﴾ [الأعراف: ٤٩]، و﴿حَيْثَ أَجْتَبْتِ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، استثناءه بعضهم من طريقِ ابنِ الأخرمِ عن الأَخْفَشِ عن ابنِ ذكوانِ فضمَّهما، وكسرَ بقيةِ مواضعِ التنوينِ.

توجيه ذلك: الجمعُ بين اللغتين، وقيل لأنَّ الكلمةَ فيهما لما طالت ثقلت، فاستثقلَ الخروجُ من كسرٍ إلى ضمٍّ، فَاتَّبَعَ الضَّمُّ الضَّمَّ لآَنَهُ أيسرُ مع طُولِ الكلمةِ [٣]، والله أعلم.

الخلاصة:

استعرضتُ فيما سبقَ الإِتْبَاعَ الحركيَّ بضمِّ همزةِ الوصلِ تبعاً لحركةِ عينِ الفعلِ، وبيَّنتُ أنَّ سببَ الخروجِ عن الأصلِ هنا هو كراهةُ الانتقالِ من كسرٍ إلى ضمٍّ؛ لأنَّ ذلك

[١] المصدر السابق (٣/ ١٠٣).

[٢] شرح المفصل ٥/ ٢٩٦.

[٣] انظر الكشف لمكيِّ القيسي (١/ ٢٧٥).

مستثقل عند العرب في أبنيتهم، وهذا ما أكدّه ابنُ جنِّي بقوله: «ولا يوجد في الكلام (فعل) - بكسر الفاء وضمّ العين -، وإنّما لم يجر ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضمّ بناءً لازماً»^[١].

ويبيّن ذلك أنّ هذا الإتياع قد أهمل لأجله الفاصل بين الحركتين التابعة والمتبوعة؛ إذ ضُمَّت همزة الوصل في ذلك لضمّة الثالث المضموم، ولم يُعتدّ بالفاء حاجزاً لسكونها.

ونلاحظ أنّ التحريك بالضمّ يقع على سبيل الإتياع كما في الشواهد التي مَضَتْ، ويأتي كذلك على سبيل المناسبة، وذلك مختصّ بحرفي الواو والميم؛ لأنّ التصويت بهما يستلزم مساهمة الشفتين، فتميزتا بإيثارهما الضمّ تخلّصاً من التقاء الساكنين، وهذا أمرٌ جليٌّ في شواهد ضمّ واو «أو» للمناسبة؛ إذ الضمّة من جنسها، والكسرة تثقل عليها، فأشبهت في ذلك واو الضمير التي تضمّ وصلّاً لالتقاء الساكنين في نحو: ﴿أَبْتَغُوا الْفِتْنَةَ﴾، فحصل التناسب من هذا الوجه، ويتضح ذلك أيضاً في شواهد القراءات في ضمّ واو «لو» في رواية المطوّعي عن الأعمش^[٢]، وذلك في نحو: ﴿وَلَوْ أَفْتَدَى﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿لَوْ أَطْلَعْتَ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ﴾ [المؤمنون: ٧١]، ﴿وَأَلَّوْا اسْتَقْلَمُوا﴾ [الجن: ١٦]، ﴿وَلَوْ اجْتَمَعُوا﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢]، قرأ ذلك كلّهُ بالواو: {وَلَوْ أَفْتَدَى}، و{لَوْ أَطْلَعْتَ}، و{وَلَوْ اتَّبَعَ}، و{وَأَلَّوْا اسْتَقْلَمُوا}، و{وَلَوْ اجْتَمَعُوا}، و{لَوْ اسْتَطَعْنَا}، وذلك من قبيل المناسبة لا الإتياع.

[١] المنصف لابن جنّي ص: ٢٠.

[٢] إتحاف فضلاء البشر ١ / ٤٥١.

المجموعة الثانية: كسر نون (مِنْ) الجارّة في قوله: ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ بموضعي التوبة
قرأ الحسن البصريّ بكسر نون {مِنْ} الجارّة وصلّاً في موضعين فقط، هما [١]: قوله
تعالى: ﴿عَلَّهْدُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]، وقوله: ﴿بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣]،
والجمهور على فتح هذه النون وأمثالها باطّرادٍ.

وقد حكى اللحيانيُّ عن قبيلتي طيّبٍ وكلبٍ أنّهم يقولون: (اطلبوا مِنَ الرحمن)؛
بكسر النون، وحكى أبو عمرو بن العلاء عن أهل نجران أنّهم يقرأون {مِنِ الله} بكسر
النون [٢].

ومذهبُ سيبويه أن كسر النون قد جاء على الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين،
قال سيبويه: «وزعموا أن ناساً من العرب يقولون {مِنِ الله} فيكسرونه ويجرّونه على
القياس» [٣].

وذهب بعض المعاصرين كالكتور أحمد علم الدين الجندي وتلميذته د. فوزية
الإدريسي إلى اعتبار كسر النون فيها إتباعاً لكسر الميم قبلها [٤]، وقراءة الجمهور - بفتح
النون - توافق اللغة الفصيحة المشهورة التي عدّلت عن كسر النون لخفة الفتحة.
قال الزمخشري في كشافه: «والوجه الفتح مع لام التعريف لكثرة» [٥].

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٤٢١.

[٢] ر: لسان العرب ١٣ / ٤٢٢.

[٣] الكتاب لسبويه ٤ / ١٥٤.

[٤] ر: اللهجات العربية في التراث ١ / ٢٧٢، د. أحمد علم الدين الجندي.

[٥] الكشاف ٢ / ٢٤٢.

فرع (٢): التخلُّص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأخير:

رأيتُ من إتمام الفائدة أن ألحقَ بهذا المبحث بعضَ الكلماتِ الفرشِيَّةِ التي تتعلَّقُ بموضوعه تعلقًا مباشرًا، لتننظِمَ فروعه وترتبطَ أواصرُه ويجمعَ شتاتُه، فمن ذلك:

(أ): الإبتاعُ بالضمِّ في الفعلِ المجزومِ مضعَّفِ اللامِ ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾

١- في الآية (١٢٠) من سورة آل عمران: وردت قراءتان في الفعل ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾^[١] من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وتفصيل ذلك كما يلي:

❖ قراءةٌ نافع والمكيين والبصريين سوى الحسن: بكسر الضادِ وجزمِ الراءِ والتخفيفِ {لَا يَضُرُّكُمْ}.

❖ قراءة الكوفيين والشاميِّ وأبي جعفر، والحسن: بضمِّ الضادِ ورفعِ الراءِ والتشديدِ {لَا يَضُرُّكُمْ}.

٢- في الآية (١٠٥) من سورة المائدة: وردت قراءتان في الفعل ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾^[٢] من قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أِهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وتفصيل ذلك كما يلي:

❖ قراءةُ الحسَنِ (منفردًا): بكسرِ الضادِ وجزمِ الراءِ والتخفيفِ {لَا يَضُرُّكُمْ}.

❖ قراءةُ جمهورِ القُرَّاءِ سوى الحسَنِ: بضمِّ الضادِ ورفعِ الراءِ والتشديدِ {لَا يَضُرُّكُمْ}.

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز للبقاقي، تح: د. أحمد خالد شكري، ص: ٣٢٦.

[٢] ر: المصدر السابق، والصفحة نفسها.

الموضع / القراء	نافعٌ والمكيان والبصريون سوى الحسن	الحسنُ البصري	الكوفيون وابنُ عامرٍ وأبو جعفرِ المدنيِّ
آل عمران	تخفيف	تشديد	تشديد
المائدة	تشديد	تخفيف	

جدول ٥: مذاهب القراء في تشديد وتخفيف الفعل (لا يضركم) بموضعي آل عمران والمائدة.

توجيه قراءتي التخفيف والتشديد:

قراءة التخفيف: من (ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا)، مثل: باع يبيع بيعًا^[١]، ويشهد لها قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ووجه جزمِ الرَاءِ أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ، ثُمَّ حُذِفَتْ الياءُ لسكونها وسكون الراء بعدها، وكانت أولى بالحذف؛ لأنَّ كسرتها المنقولة إلى ما قبلها دالةٌ عليها^[٢].

قراءة التشديد: من الفعلِ المضعَّفِ (ضَرَّ يَضُرُّ)، وتحتل وجهين:

❖ الأول: أن يكون الفعل مجزومًا: وأصله (لا يضرركم) لأنه مضعَّف اللام، فأدغمتِ الرَّاءُ في الرَّاءِ بعد أن أُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا على ما قبلها- أعني الضاد الساكنة-، فتحرَّكتِ الضَّادُ بالضمِّ، ثُمَّ وَجَبَ بعد الإدغامِ أن يُحَرَّكَ الآخرُ للتخلص من التقاء الساكنين، فاخترتِ الضَّمَّةُ إِتِّبَاعًا لضمَّةِ الضَّادِ قبلها^[٣]، وهذا التوجيه أولى؛ لأن الفعل

[١] راجع الحجة في علل القراءات السبع (١/ ٦١٢) لأبي عليِّ الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) ط: دار الصحابة.

[٢] راجع الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ٣/ ٢٥٧.

[٣] انظر المصدر السابق، والصفحة نفسها.

وقع جوابًا للشرط في موضع آل عمران، وجوابًا للطلب أو الأمر في (عليكم أنفسكم) في موضع المائدة^[١]، ويجوز كذلك أن يكون نبيًا في موضع المائدة^[٢]، قال مكّي بن أبي طالب: «... والضمُّ على إبتاع الضمِّ الضمِّ، حكى النحويون: (لم أرُدها) بضمِّ الدالِّ وهو مجزومٌ أيضًا، لكنّه أتبع حركة الدالِّ-لمَّا احتاج إلى تحريكها- حركة ما قبلها، وهو الرّاءُ، كذلك فعل في الرّاءِ لمَّا احتاج إلى تحريكها أتبعها ما قبلها، وهو حركة الضاد»^[٣].

❁ الثاني: أن يكون الفعل مرفوعًا: وذلك باعتبار (لا) بمعنى (ليس) مع إضمارِ الفاءِ الرابطة لجوابِ الشرطِ، أي: (وإن تصبروا وتتقوا فلا يضركم كيدهم شيئًا)، بمعنى: (فليس يضركم كيدهم شيئًا)، ومعلومٌ أنّ الفاءِ إذا وقعت في جوابِ الشرطِ كان ما بعدها مرفوعًا على الاستئنافِ^[٤]، كقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، وتكون ضمّةُ الرّاءِ في ذلك إعرابًا.

والتوجيه بالجزم هو الأقوى والأرجح في نظري؛ لندرة مجيء المضارع مرفوعًا في جواب الشرط بدون الفاءِ الرابطة، قال مكّي القيسي: «وقيل: إنّ ضمّةُ الرّاءِ في قراءة من شدّد إعرابًا، والفعل مرفوعٌ على إضمارِ الفاءِ، وهو قليلٌ في الكلام».

ومعلومٌ أنّ التوجيهَ بالإبتاعِ مع جزمِ الفعلِ أقربٌ وأقلُّ تكلفًا من التوجيهِ بتقديرِ الفاءِ مع رفعِ الفعلِ، وما لا يحتاج إلى تقديرٍ أولى مما يحتاج إلى تقديرٍ، وتكون قراءة التخفيفِ معاضدةً لوجهِ الجزمِ في قراءةِ التشديدِ، قال السمين الحلبي: «وينصُرُ جوازُ

[١] راجع: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (١ / ٤٦١).

[٢] معجم القراءات للخطيب (٢ / ٣٥٢).

[٣] راجع الكشف لمكّي القيسي (١ / ٣٥٥).

[٤] راجع الدر المصون (٥ / ٤٥٢).

الجزم هنا على المعنيين المذكورين من الجواب والنهي: قراءة الحسن والنحوي، فإنهما نص في الجزم^[١]، فيرجع اختلاف القراءتين بذلك إلى اختلاف اللغات دون الإعراب، أو اختلاف القراءات مع اتحاد المعنى، والله أعلم.

نوع الإتيان وعرصه في الموضعين:

يهمني في هذا المقام أن أبين أن الإتيان في قراءة التشديد يشبه الإتيان الذي حكاه النحاة في نحو (مُدُّ) و(رُدُّ)، وفيه يتبع اللاحق السابق، فهو إذاً إتيان من الضرب التقديمي، وهو إتيان بالضم للتخلص من التقاء الساكنين، ولم يعتد بالراء الأولى المدغمة فاصلاً كما تقرّر.

والتابع هنا: هو سكون الراء الثانية، وهو سكون الجزم، والحركة المتبوعة: هي ضمة الصاد، وهي حركة نقل كما تقدّم، وفي ذلك ما يشير إلى قوة الحركة الإتيانية وأهميتها؛ إذ تغلبت على الإعراب، واستهلكت سكون الجزم.

أمّا الغرض من هذا الإتيان فهو المشاكلة وسهولة النطق كسابقه.

(ب): الإتيان بالفتح في الفعل المجزوم مضعّف اللام ﴿لَا تُضَارَّ﴾، و﴿وَلَا يُضَارَّ﴾

١- في الآية (٢٣٣) من سورة البقرة:

وردت القراءات في الفعل ﴿لَا تُضَارَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ على التفصيل التالي^[٢]:

﴿قراءة أبي جعفر - بخلف عنه - بتخفيف الراء وجزمها {لَا تُضَارَّ}.

[١] الدر المصون (٥ / ٤٥٢).

[٢] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: ٣٠١.

❖ قراءة الحسن البصري: بتخفيف الرَّاءِ وجزمها مع زيادة راءٍ مفتوحةٍ بعدَ الألفِ {لا تُضَارُ}.
 {لا تُضَارُ}.

❖ قراءة المكيين والبصريين سوى الحسن: بتشديد الرَّاءِ مضمومةً {لا تُضَارُ}.

❖ قراءة المدنيين والكوفيين والشامي: بتشديد الرَّاءِ مفتوحةً {لا تُضَارُ}.

توجيه القراءات المذكورة:

توجيه قراءة التخفيف مع الإسكان (لأبي جعفر): أن يكونَ من الفعلِ (ضَارَ، يَضِيرُ) المخفَّفُ، وهو من الضَّيرِ، فأسكنَ الرَّاءَ إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ، أو يكونَ من (ضَارَ، يَضَارُ) المشدَّد، وهو من المضارَّةِ، فاستثقلَ تكريرَ الرَّاءِ فحذفتَ الثانيةُ، وجمعَ بين الساكنين-الألفِ والرَّاءِ-؛ لأنَّ إشباعَ مدِّ الألفِ يقومُ مقامَ الحركةِ، أو إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ كالأولِ [١].

توجيه قراءة التخفيف مع زيادة الراء (للحسن البصري): أن يكونَ من الفعلِ (ضَارَ، يَضَارُ) المشدَّد، ولكنه جاءَ بفكِّ الإدغامِ على لغةِ الحجازيينِ.

قال السمينُ الحلبيُّ (ت: ٧٥٦هـ): «وهذه لغةُ الحجازِ-أعني: فكَّ المثلين فيما سَكَنَ ثانيهما للجزمِ أو للوقفِ-، نحو: (لم تَمُرُّ)، و(امرُّ)، وبنو تميمٍ يُدغمون، والتنزيلُ جاءَ باللغتينِ في نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤]، قرئَ في السبعِ بالوجهين» [٢].

توجيه قراءة التشديد مع ضمِّ الرَّاءِ (للمكيين والبصريين سوى الحسن): أن تكونَ (لا) نافيةً تبعاً لما قبلها ﴿لَا تَكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، فيكون الفعلُ (لا تُضَارُ) مرفوعاً

[١] انظر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغةً وتفسيراً وإعراباً، ص: ١٥١، ١٥٢.

[٢] الدر المصون (٣/ ٤٨٦).

كذلك، والنفي هنا خبرٌ جاء في موضع النهي^[١]؛ فلفظه خبرٌ ومعناه الإنشاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ وقع الخبرُ فيه بمعنى النهي^[٢]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وقع الخبرُ فيه بمعنى الأمر^[٣]، والله أعلم.

توجيه قراءة التشديد مع فتح الرّاء (قراءة الجمهور): أن تكون (لا) ناهيةً جازمةً، ويقوي ذلك مجيء الأمر بعدها في قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾، فسكنت الرّاء الثانيةً للجزم، وسكنت الأولى لأنها مدغمةٌ فيها، فالتقى الساكنان واحتيج لتحريك الثاني منهما لتعذر التحريك في الأول المدغم، فحُرِّكَتِ الرّاء الثانيةُ بالفتح لخفته وليناسب الألف التي قبلها، ولم تكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين^[٤]، فيكون ذلك عدولاً عن التحريك بالكسر إلى الإتياع، وهو أخفٌ وأيسرٌ على اللافظ، قال ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ): «قوله تعالى { لَا يُضَارَّ } بالفتح، أتبعوا الفتح الذي قبله وصوت الألف، لأنه مجزومٌ بالنهي»^[٥].

٢- في الآية (٢٨٢) من سورة البقرة:

وردت القراءات الآتية في الفعل ﴿وَلَا يُضَارَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^[٦]:

[١] ر: المحتسب، ص: ١٤٠، قول ابن جني: «وذلك على أن تجعل (لا) نفيًا؛ أي: وليس ينبغي أن يضار».

[٢] ر: تفسير الجلالين، تفسير سورة البقرة: الآية ٨٣.

[٣] ر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية للدكتور عبد العزيز الحربي، ص: ١٥٣.

[٤] ر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٤٦٧).

[٥] شرح المفصل ٥/ ٢٩٧.

[٦] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: ٣١٣.

❁ قراءةُ أبي جعفر: بتخفيفِ الراءِ ساكنةً {وَلَا يُضَارُ}.

❁ قراءةُ ابنِ محيصن: بتشديدِ الراءِ مضمومةً {وَلَا يُضَارُ}.

❁ قراءةُ الجمهور: بتشديدِ الراءِ مفتوحةً {وَلَا يُضَارُ}.

وتوجيهُ القراءاتِ في هذه الآيةِ قريبٌ من التوجيهاتِ التي ذكرتها في الآيةِ السابقة، مع ملاحظة أن قراءةَ الحسنِ البصريِّ وافقت قراءةَ سائرِ البصريينَ في هذا الموضع؛ إذ قرؤوا جميعاً براءٍ مشدّدةً مفتوحةً كالجمهور، ولعلّه أرادَ بذلك الجمعَ بين اللغتين، فوافقَ لغةَ الحجازِ بالفكِّ في الآيةِ السابقة، ووافقَ لغةَ التميميينَ بالإدغامِ هنا، والله أعلم.

نوعُ الإتياعِ وغرضُه في الموضعين:

يَهْمُنِي أَنْ أُبْرَزَ نَوْعَ الْإِتْبَاعِ فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ مَعَ الْفَتْحِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْقُرَّاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَهُوَ: إِتْبَاعٌ بِالْفَتْحِ، بِقَصْدِ التَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَتَخْفِيفِ النَّطْقِ.

وهو إتياعٌ من الضربِ التقدميِّ لانه إتياعٌ لاحقٌ لسابقٍ، وفيه أيضاً تظهرُ قوَّةُ الحركةِ الإتياعيةِ وهجومها على علامةِ الإعرابِ المتمثلةِ في سكونِ الجزمِ، واستهلاكها له.

وقد ظهر ذلك جلياً في الموضعين على قراءةِ نافعِ وابنِ عامرِ والكوفيين، وافقهم البصريون وابن كثير في الموضع الثاني دون الأول.

(ج) الإتياع بالكسر في ياء الإضافة للمتكلم

١- ياء الإضافة في قوله: ﴿بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]^[١]:

وردت القراءات الآتية في ياء الإضافة في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ بسورة إبراهيم:

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: ٤٧٣.

❖ قراءة حمزة والأعمش: بكسر الياء.

❖ قراءة الجمهور: بفتح الياء.

توجيه قراءة كسر الياء:

قال السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ): «وهي لغة بني يربوع، وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً، فمن مُجْتَرِيٍّ عليها مُلْحَنٍ لقارئها، ومن مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضَعْفٍ، ومن مُجَوِّزٍ لها بضعفٍ»^[١].

وهذا يدلُّ على قوَّة الإشكالِ في قراءة الكسرِ عند كثيرٍ من النحاة، سيَّما البصريُّون منهم. ووجه استشكلهم لهذه القراءة: أنَّ الياءَ في ﴿بِمُضْرِحِي﴾ ياءٌ إضافة، وإذا كان ما قبلها ساكناً فعندهم أنَّها تُحْرَكُ بالفتح لا غير^[٢]، وقد ضَعَّفها أبو عبيد والزرَّاج^[٣] والأخفش والزمخشري وغيرهم، وأجازها قطربُ والفراءُ وأبو عمرو البصري^[٤].

ونقل صاحبُ الكاملِ عن أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفيِّ أنه قال: «وأنا أبكي على حمزة قال لي حمزة: وما يبكيك يا سليم؟ قلتُ: إنَّ النحويِّين يعتبرون عليك قراءة تك {بِهِ وَالْأَرْحَامِ}، و﴿بِمُضْرِحِي﴾. فقال: يا سليم قرأتُ على الأعمش، وقرأ الأعمشُ على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على زرِّ بن حبيش، وقرأ زرُّ على ابنِ مسعود، وقرأ ابنُ مسعود على رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله تعالى، هل للنحويِّين إسنادٌ مثلُ هذا؟»^[٥].

[١] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨ / ٨٨، ٨٩).

[٢] توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً، المؤلف: د. عبد العزيز الحربي، ط: دار ابن حزم، ص: ٣١٣.

[٣] قال الزجاج: «هي قراءة رديئة ولا وجه لها إلا وجهٌ ضعيف». (ر: تفسير القرطبي ٩ / ٣٥٧).

[٤] ر: الإتحاف (٢ / ١٦٧).

[٥] الكامل في القراءات ص: ٦١٧، المؤلف: أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة المغربي الهذلي، تح: أبو إبراهيم عمرو بن عبدالله، دار سما للكتاب - الطبعة الأولى ٢٠١٤ م.

ونظرًا لقوَّة الإشكال وكثرة الطعن على هذه القراءة فقد تكلف الإمام الشاطبيُّ التنبية على حلِّ ذلك الإشكال، واعتنى ببيان توجيهه في الحرز، حيث قال [١]:

..... ،... {مُصْرِحِي} اكسِرْ لحمزة مُجْمَلًا

ك(ها) وصلٍ أو للساكنين وقطربٌ حكاها مع الفراء عن ولدِ العلاء

وأذكرُ فيما يلي بإيجازٍ ما وُجِّهَتْ به هذه القراءة:

التوجيه الأول: الكسرُ إجراءً لياءِ الضميرِ مُجرى هاءِ الضميرِ:

ومعلومٌ أنَّ هاءَ الضميرِ توصلُ بالكسرِ إذا وقعت بعدَ ياءٍ ساكنةٍ، في نحو: (إِلَيْهِ)، والأصلُ في ﴿بِمُصْرِحِي﴾: (بمصرخيني)، حُذِفَتِ النونُ لأجلِ الإضافةِ لياءِ المتكلمِ، فالتقى ساكنان؛ ياءُ الإعرابِ، وياءُ الإضافةِ، فأدغمتُ الأولى في الثانية، وكُسِرَتْ ياءُ الإضافةِ كما تُكسَرُ هاءُ الضميرِ.

التوجيه الثاني: الكسرُ على أصلِ التخلصِ من التقاءِ الساكنين:

بتقديرِ ياءِ الإضافةِ ساكنةً وقبلها ياءُ الإعرابِ ساكنةً أيضًا، فلزِمَ تحريكُ ثانيتهما، فحرَّكَتْ بالكسرِ على الأصلِ في التخلصِ من التقاءِ الساكنين [٢].

التوجيه الثالث: الكسرُ إبتاعًا للكسرةِ بعدها:

أعني كسرةَ الهمزةِ في (إِنِّي) من قوله: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقد نقل ذلك ابنُ النجيبينِ الهمدانيُّ، وشبَّهها بقراءةِ الحسنِ: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} بكسرِ الدالِ إبتاعًا لكسرِ اللامِ بعدها، ثُمَّ قال: «ونحوُ هذا شائعٌ كثيرٌ في لغةِ القومِ» [٣].

[١] منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني، البيت ٧٩٨، ٧٩٩، تح: الغامدي، ص: ٦٣.

[٢] راجع الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (٤/ ٢٤٠) وإعراب القراءات الشواذ (١/ ٧٣٤).

[٣] الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (٤/ ٢٤٢).

نوعُ هذا الإِتباعِ وغرضُه:

بالنظرِ إلى التوجيهِ الثالثِ فإنَّ نوعَ الإِتباعِ في قراءةِ حمزةَ والأعمشِ هو إِتباعٌ رجعيٌّ؛ لأنَّه إِتباعٌ سابقٌ للاحقِ، وهو إِتباعٌ بالكسرِ، والحركةُ الأولى التابعةُ هي حركةُ بناءٍ-وهي حركةُ ياءِ الضميرِ-، والثانيةُ المتبوعةُ حركةُ بُنيةٍ-وهي حركةُ همزةِ (إني)-.

والغرض منه: التخلص من التقاء الساكنين وتسهيل النطق، والله أعلم.

٢- ياء الإِضافة في قوله ﴿يَبْنِي﴾:

وردت ﴿يَبْنِي﴾^[١] -بتوحيد الابن- في ستّة مواضع من القرآن الكريم:

١- في سورة هود: ﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا﴾^[٤٢].

٢- في سورة يوسف: ﴿يَبْنِي لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾^[٥].

٣- في سورة لقمان: ٣ مواضع، هي: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^[١٣] و﴿يَبْنِي إِنَّهَا إِنْ

تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾^[١٦] و﴿يَبْنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾^[١٧].

٤- في سورة الصافات: ﴿يَبْنِي إِنْ أَرَى فِي الْمَنَامِ﴾^[١٠٢].

[١] أصل كلمة (ابن): (بَنُو) فهي ثنائيةٌ على حرفين، لكنَّ أصلها ثلاثيٌّ. وإذا صُغِرَ الثلاثي الذي قد حُذِفَ أحدُ أصوله وبقي على حرفين وجب ردُّ الحرف المحذوف منه عند التّصغير، وعند تصغير الثلاثي على (فُعِيل) يكون تصغير (ابن) على (بُنِيّ) بضمّ فاء الكلمة وهي الباء، وفتح عينها وهي النون، ثمّ تجيء ياء التصغير ساكنةً، ويردُّ الثالث المحذوف وهو الواو. وحيث اجتمعت الواو والياء في الكلمة، وسقت إحداهما بالسكون، فتقلب الواو ياءً، لتصير: (بُنِيّ) وأدغمت الياء الساكنة وجوباً في الياء المتحرّكة، لتصير: (بُنِيّ). ثمّ لحقتها ياء الإِضافة فصارت: (يا بُنِيّ) بثلاث ياءات؛ ياء التصغير ولام الفعل وياء الإِضافة. (ر: الدرّة الفريدة ٤ / ١٥٢)

تفصيل القراءات الواردة في هذه الكلمة^[١]:

✽ حفص: بفتح الياء مع التشديد في المواضع الستة.

✽ شعبة: بفتح الياء مع التشديد في موضع هود، وكسرها مع التشديد في بقية المواضع.

✽ المطوّعي عن الأعمش: بإسكان الياء وتخفيفها في موضع هود، وكسرها مع التشديد في بقية المواضع.

✽ البزّي، وابن محيصن: بإسكان الياء وتخفيفها في أول لقمان ﴿يَبْتَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^[١٣] وفتح الياء مع التشديد في آخر لقمان ﴿يَبْتَىٰ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾^[١٧]، وبكسر الياء مع التشديد في بقية المواضع.

✽ قبل: بإسكان الياء وتخفيفها في أول لقمان ﴿يَبْتَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^[١٣] وفي آخر لقمان ﴿يَبْتَىٰ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾^[١٧]، وبكسر الياء في بقية المواضع.

✽ الباقون: بكسر الياء مع التشديد في المواضع الستة.

توجيه القراءات الثلاث في هذه الكلمة:

اجتمع في هذه الكلمة ثلاث ياءات؛ ياء التصغير ولأم الفعل وياء الإضافة، فلمّا استثقلوا ذلك، فمن القراء من كسر الياء المشدّدة لالتقاء الساكنين، ثمّ حذف ياء الإضافة لاجتماع ثلاث ياءات وأبقى الكسرة دالّة عليها، ومنهم من فتح الياء المشدّدة فانقلبت ياء الإضافة بعدها ألفاً، ثمّ حذف تلك الألف وأبقى الفتحة دالّة عليها، ومنهم من حذف ياء الإضافة على أصل حذفها في النداء، وذلك على قول من قال: (يا قوم)، ثمّ حذف لام الكلمة تخفيفاً، فبقيت ياء التصغير وحدها ساكنة.

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ٤٤٦ (تح: د. أحمد شكري).

ومنهم من اختص موضوعًا بإحدى هذه اللغات مغايرًا لقراءته في سائر المواضع؛ ليجمع بين اللغتين مع صحّة الرواية والنقل عن مشايخه^[١].

نوعُ الإتياع هنا وغرضه:

نلاحظ أنّ الموضوع الوحيد الذي يفتحُه البزِيُّ وابنُ محيصن هو قوله: ﴿يَبْتَى أَقِعِ الصَّلَاةَ﴾ [لقمان: ١٧]، وهو الموضوع الوحيد الذي وردت فيه بعد ياء ﴿يَبْتَى﴾ همزة مفتوحة، وهي همزة ﴿أَقِعِ﴾.

فلعلَّ إثارة القارئين لغة الفتح في هذا الموضوع دون سائر المواضع كان لأجل مشكلة فتحة الهمزة بعدها، فيخفُّ النطق بالفتحتين مع حرفِ الحلق؛ لأنَّ حروفَ الحلق تُؤثِّرُ الفتح كما هو معلوم، فيكون ذلك من تأثرِ السَّابِقِ بِاللَّاحِقِ أو الإتياع الرجعيّ، وهو يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ الإتياع بكسرِ ياءٍ ﴿بِمُصْرِحِي﴾ في قراءة حمزة والأعمش، إلّا أنّ الإتياع هناك كان إتياعًا بالكسر، وهذا إتياعٌ بالفتح، وتوافقًا كذلك من حيث نوع الحركتين التابعة والمتبوعة؛ إذ الحركة التابعة هنا هي حركة بناء، والمتبوعة حركة بُنْيَةٍ، والله أعلم.



المبحثُ السابعُ: أثرُ الإِتباعِ في توجيه حذف ياءات الزوائد

سأناقش في هذا المبحث من مباحث الأصول ما يتعلق بياءات الزوائد؛ وذلك للوقوف على تعريفها واللغات فيها، ثمَّ أبينُّ القراءاتِ التي تضمنت شواهدَ للإِتباع بحذفها، مع توضيح نوع ذلك الإِتباع وتوجيهه، وسأجعل ذلك أيضًا في مطلبين؛ الأوَّلُ نظريٌّ، والآخرُ تطبيقيٌّ لبيان الشواهد.

المطلبُ الأوَّلُ: التعريفُ ببياءات الزوائد في القرآن الكريم.

مسألة (١): تعريف البياءات الزوائد.

البياءاتُ الزوائدُ: هي البياءاتُ المتطَرِّفةُ الزائدةُ، وتلحقُ بالأسماء والأفعال، وتكونُ أصليَّةً لا مَّا للكلمة، وزائدةً ياءً متكلِّمٍ حُذِفَتْ رسمًا، وتقعُ فاصلةً وغيرَ فاصلةٍ أيضًا^[١].

محترزات التعريف السابق:

قولهم (الزائدة): أي الزائدة على رسم المصاحف العثمانية عند من زادها من القراء بحسب الرواية الصحيحة.

وخرج: ياء الفعل ﴿يُحْيِي﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ لأنَّ حذفها لاجتماع الياءين، وخرج أيضًا: ما حُذِفَ لالتقاء الساكنين، سواءً كان الحذفُ لأجل التنوين، نحو: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] - فإنه ليس فيها لأحدهم مذهبٌ خاصٌّ يطردُ فيها ولا خلافٌ في تنوينه حال الوصل -، أو لغير التنوين، نحو: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]، و﴿لِهَادِ الَّذِينَ﴾ [الحج: ٥٤]، ونظائره ممَّا حُذِفَ رسمًا للساكنين، ولا خلافٌ في حذفه من اللفظِ حال الوصل، واختلفوا في الوقف عليه، وخلافهم مذكورٌ في باب الوقف على أواخر الكلم لا في باب ياءات الزوائد.

ومثالٌ وقوعها أصليَّةً لا مَّا للكلمة في الأسماء: ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وفي الأفعال:

﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

[١] انظر: النشر في القراءات العشر (٣/ ٣٩٥)، وشرح الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المروية، ص:

١٥٧، المؤلف: أبو القاسم محمد بن محمد النويري (ت: ٨٩٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -

بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠١١م عدد الأجزاء: ١

ومثال وقوعها زائدة ياء مُتَكَلِّمٍ في الأسماءِ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧]، وفي الأفعالِ: ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١].

ومثال وقوعها فاصلةً: ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وغير فاصلةٍ: ﴿وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥].

مسألة (٢): توجيه الاختلاف في ياءات الزوائد.

الأصل في باب الياءات الزوائد: الإثبات في الحالين؛ لأنها لامٌ للكلمة أو ضميرٌ متكلمٌ، وحقهما الثبوت، وهي لغة الحجازيين، وتوافق الرسم تقديرًا^[١]، وفيها أيضًا إعطاء كل ذي حق من الحروف حقه مع التاني في النطق، وهي السمة المميزة في لغة الحجازيين كما أسلفنا في الباب الأول.

ويجوز كذلك حذفها في الحالين؛ اكتفاءً بالكسرة من الياء، وهي لغة هذيل، وتوافق الرسم تحقيقًا.

ونقل ابن الأنباري عن الكسائي أنه قال: «العرب تقول: هذا الوال والوالي، وهذا القاض والقاضي، وهذا الرام والرامي، والداع والداعي»، ونقل أيضًا عن تلميذه الفراء أنه قال: «سمعت العرب تقول: (لا أدِر، ولا لَعَمْرُ)، فيحذفون الياء في السكوت»^[٢].

وأما إثباتها في الوصل وحذفها في الوقف: فهو على مراعاة الأصل والرسم معًا. وقد يضاف إلى ما سبق: إيثاُر المناسبةِ والإبتاعِ، وذلك فيما حُذِفَ من تلك الياءات في الفواصل. وسيأتي تفصيله.

[١] انظر: شرح الجعبري على متن الشاطبية ٣/ ١٠٦٦.

[٢] إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ١/ ١٤٣.

مسألة (٣): أقسامُ ياءاتِ الزوائد:

تأتي الياءاتُ الزوائدُ في الأسماء والأفعال على قسمين بحسب وقوعها^[١]:

١- ما وقع في حشو الآية:

وعِدَّةُ ذلك خمسٌ وثلاثون ياءً، منها ما يكونُ أصلياً، نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧]، و﴿الكهف: ١٧﴾، ومنها ما يكونُ ياءً متكلمٍ زائدةً، نحو: ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ [المائدة: ٤٤]، و﴿أَمِدُّونَ بِمَالِ﴾ [النمل: ٣٦].

٢- ما وقع في رأس الآية:

وعِدَّةُ ذلك ستٌ وثمانون ياءً، هي التي خصصتها بالتفصيل هنا لتعلقها بهذا المبحث دون غيرها. وهي تنقسم أيضاً بحسب الأصالة والزيادة إلى قسمين:

١- الياءات الأصلية (لام الكلمة): وهي خمسُ ياءاتٍ في ثلاثِ سورٍ، على التفصيل الآتي:

السورة	عدد الياءات	التفصيل
الرعد	١	﴿الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].
غافر	٢	﴿التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]. ﴿التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].
الفجر	٢	﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]. ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩].

جدول ٦ ياءات الزوائد الأصلية الواقعة في رؤوس الآي

[١] ر: النشر ٣/ ٣٩٦-٤٠٣، وشرح الدرر للنويري ص: ١٦٣-١٦٨، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: ٢٥٦-٢٦٢.

٢- الياءات الزائدة للمتكلم: وهي إحدى وثمانون ياءً على التفصيل الآتي:

السورة	عدد الياءات	التفصيل
البقرة	٣	﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿فَأَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٢].
آل عمران	١	﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [آل عمران: ٥٠].
الأعراف	١	﴿فَلَا تُنظِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥].
يونس	١	﴿وَلَا تُنظِرُونَ﴾ [يونس: ٧١].
هود	١	﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ﴾ [هود: ٥٥].
يوسف	٣	﴿فَأَرْسَلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]. ﴿وَلَا نَقْرُبُونَ﴾ [يوسف: ٦٠]. ﴿لَوْلَا أَن تَفِيدُونَ﴾ [يوسف: ٩٤].
الرعد	٣	﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]. ﴿عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢]. ﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٦].
إبراهيم	٢	﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤]. ﴿دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠].
الحجر	٢	﴿فَلَا تَقْصَحُونَ﴾ [الحجر: ٦٨]، ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [الحجر: ٦٩].

﴿فَاتَّقُوا﴾ [النحل: ٢]. ﴿فَارْهَبُوا﴾ [النحل: ٥١].	٢	النحل
﴿فَاعْبُدُون﴾ [الأنبياء: ٢٥ و ٩٢] موضعان. ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُون﴾ [الأنبياء: ٣٧].	٣	الأنبياء
﴿تَكْبِير﴾ [الحج: ٤٤].	١	الحج
﴿يَمَا كَذَّبُون﴾ [المؤمنون: ٢٦ و ٣٩] موضعان. ﴿فَاتَّقُون﴾ [المؤمنون: ٥٢]. ﴿أَنْ يَخْضُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٨]، ﴿رَبِّ أَرْجِعُون﴾ [المؤمنون: ٩٩]. ﴿وَلَا تُكَاْمُون﴾ [المؤمنون: ١٠٨].	٦	المؤمنون
﴿أَنْ يُكْذِبُونَ﴾ [الشعراء: ١٢]، ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [الشعراء: ١٤]. ﴿سَيَهْدِين﴾ [الشعراء: ٦٢]. ﴿فَهُوَ يَهْدِين﴾ [الشعراء: ٧٨]، ﴿وَيَسْقِين﴾ [الشعراء: ٧٩]، ﴿فَهُوَ يَشْفِين﴾ [الشعراء: ٨٠]، ﴿ثُمَّ يُحْيِين﴾ [الشعراء: ٨١]. ﴿وَاطْبِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٨ و ١١٠ و ١٢٦ و ١٣١ و ١٤٤ و ١٥٠ و ١٦٣ و ١٧٩] سبعة مواضع. ﴿إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُون﴾ [الشعراء: ١١٧].	١٦	الشعراء
﴿حَتَّى تَشْهَدُونَ﴾ [النمل: ٣٢].	١	النمل
﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [القصص: ٣٣]، ﴿أَنْ يُكْذِبُونَ﴾ [القصص: ٣٤].	٢	القصص

العنكبوت	١	﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦].
سبأ	١	﴿تَكْبِيرِ﴾ [سبأ: ٤٥].
فاطر	١	﴿نَكِيرِ﴾ [فاطر: ٢٦].
يس	٢	﴿وَلَا يُنْقِذُونَ﴾ [يس: ٢٣]. ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [يس: ٢٥].
الصفات	٢	﴿لَتُرْدِينَ﴾ [الصفات: ٥٦]. ﴿سَيَهْدِينَ﴾ [الصفات: ٩٩].
ص	٢	﴿عَذَابِ﴾ [ص: ٨]. ﴿عِقَابِ﴾ [ص: ١٤].
الزمر	١	﴿فَأَنْتَوْنَ﴾ [الزمر: ١٦].
غافر	١	﴿عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].
الزخرف	٢	﴿سَيَهْدِينَ﴾ [الزخرف: ٢٧]. ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [الزخرف: ٦٣].
الدخان	٢	﴿أَنْ تَرَحُّمُونَ﴾ [الدخان: ٢٠]، ﴿فَأَنْتَزِلُونَ﴾ [الدخان: ٢١].
ق	٢	﴿وَعِيدِ﴾ [ق: ١٤ و ٤٥] موضعان.

الذاريات	٣	﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿أَنْ يُطَعَّمُونَ﴾ [الذاريات: ٥٧]، ﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الذاريات: ٥٩].
القمر	٦	﴿وَنذُرٍ﴾ [القمر: ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩].
الملك	٢	﴿نَذِيرٍ﴾ [الملك: ١٧]، ﴿نَكِيرٍ﴾ [الملك: ١٨].
نوح	١	﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [نوح: ٣].
المرسلات	١	﴿فَكِيدُونَ﴾ [المرسلات: ٣٩].
الفجر	٢	﴿أَكْرَمِينَ﴾ [الفجر: ١٥]، ﴿أَهَانِينَ﴾ [الفجر: ١٦].
الكافرون	١	﴿وَلِي دِينَ﴾ [الكافرون: ٦].

جدول ٧ ياءات المتكلم الزوائد الواقعة في رؤوس الآي

ويلاحظ أن أغلب الفواصل التي أُلْحِقَتْ بها هذه الياءات نُونِيَّةٌ (سُتُونٌ موضِعًا)، يليها في الشيوخِ الرَّائِيَّةُ (اثنا عشرَ موضِعًا)، ثمَّ البَائِيَّةُ (ستةَ مواضعٍ)، ثمَّ الدَّالِيَّةُ (خمسةَ مواضعٍ)، ثمَّ انفردَ الهمزُ والقافُ واللامُ بموضعٍ وحيدٍ لكلِّ. ويمكن جمعُ تلك الحروفِ السَّبْعَةِ في عبارة: «أَنْبَلُ قَدْرٍ»^[١]، والله أعلم.

[١] هذه العبارة اللطيفة اقترحها عليّ د. عمر خلوف، جزاه الله خيرا.

المطلب الثاني: عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِبْتَاعِ فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ.

لَمَّا كَانَتِ الْفَاصِلَةُ ذَاتَ أَثَرٍ فَعَّالٍ فِي نَسَقِ الْكَلَامِ وَاعْتِدَالِ مَقَاطِعِهِ، فَقَدْ حَرَّصَ أَكْثَرُ الْقَرَّاءِ عَلَى رِعَايَةِ ذَلِكَ فِي اخْتِيَارَاتِهِمْ، وَكَانَ مِنْ جَمَلَةِ رِعَايَتِهِمْ لِاتِّسَاقِ حُرُوفِ الْفَوَاصِلِ أَنْ عَمِدُوا أحيانًا إِلَى اخْتِيَارِ الْقِرَاءَةِ الَّتِي تَحَقِّقُ أَعْلَى قَدْرِ مِنَ التَّنَاسُقِ بَيْنَ فَوَاصِلِ السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ، وَهَذَا مَا نَرَاهُ جَلِيًّا فِي حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ فِي نَحْوِ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤]، وَكَانَ أَصْلُهُ {يَسْرِي} بِالْيَاءِ، وَلَمْ يُسَبِّقْ بِجَازِمٍ يَسْتَوْجِبُ حَذْفَ الْيَاءِ هُنَا.

فَمِنْ قَرَأَ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي ذَلِكَ فَعَلَى الْأَصْلِ وَالرَّسْمِ، وَمَنْ قَرَأَ بِحَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ فَقَطْ، أَوْ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ مَعًا فَعَلَى مَشَاكِلَةِ حُرُوفِ الْفَوَاصِلِ الَّتِي اكْتَنَفَتْ هَذِهِ الْيَاءُ؛ إِذْ مَبْنَى الْفَوَاصِلِ عَلَى الْوَقْفِ.

قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ (ت: ٢٧٦هـ): «وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي رُءُوسِ الْآيِ أَنْ يَزِيدَ هَاءٌ لِلسَّكْتِ، كَقَوْلِهِ: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْبَةٌ}، أَوْ أَلْفًا كَقَوْلِهِ: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا} أَوْ يَحْذَفُ هَمْزَةً مِنَ الْحَرْفِ كَقَوْلِهِ: {أَنَاثًا وَرِيًّا}، أَوْ يَاءً كَقَوْلِهِ: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ}؛ لِتَسْتَوِي رُءُوسُ الْآيِ عَلَى مَذَاهِبِ الْعَرَبِ فِي الْكَلَامِ إِذَا تَمَّ فَأَذْنَتْ بِانْقِطَاعِهِ وَابْتِدَاءِ غَيْرِهِ، لِأَنَّ هَذَا لَا يُزِيلُ مَعْنَى عَنْ جِهَتِهِ، وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، ...»^[١].

وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ (ت: ٣٧٧هـ) أَنَّهُمْ شَبَّهُوا حَذْفَ الْيَاءِ فِي الْفَوَاصِلِ نَحْوِ:

[١] غريب القرآن ص: ١٤٠، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)

المحقق: أحمد صقر الناشر: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية) السنة: ١٣٩٨

﴿أَكْرَمَن﴾ [الفجر: ١٥] و﴿أَهْدَن﴾ [الفجر: ١٦] بحذفها في القوافي [١]، وذلك نحو قول الشاعر:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي اِرْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنُ [٢]

ولئن كان إثبات تلك الياءات يفوت شيئاً من التناغم الصوتي الذي يجذب الأسماع ويريح النفوس ويقع من القلب موقعاً حسناً، فإن حذفها يفوت تحقيقاً لحرف أصلي لا موجب إعرابي لحذفه في الآية، والحذف والإثبات في ذلك مرويان قراءة، صحيحان لغة مع أمن اللبس من جهة المعنى، فاختص كليهما بوجه جمالي ليس في الآخر، وعاد الأمر في ذلك إلى اختيار القراء فيما ينقلون عن مشايخهم.

وفيما يلي بيان الياءات الزوائد اللاتي حذفها القراء في رءوس الآي التماساً للتوفيق بين الفواصل حال الوقف عليها، مع ترتيب ذلك على حروف «أَنْبَل قَدْر»:

١ - حرف الهمز:

ياءً واحدةً للمتكلم في سورة إبراهيم، وهي: ﴿دُعَاء﴾ [إبراهيم: ٤٠].

حذفها في الوقف: جميع القراء سوى يعقوب والبزّي عن ابن كثير.

توجيه حذف هذه الياء وقفاً: مشكلة الفواصل التي سبقتها، وهي: ﴿وَلَا فِي

السَّمَاء﴾ [إبراهيم: ٣٨]، و﴿لَسَمِيعُ الدُّعَاء﴾ [إبراهيم: ٣٩].

[١] انظر: الحجة في علل القراءات السبع ٣/ ١٥٧٦، ط: دار الصحابة.

[٢] البيت للأعشى ميمون بن قيس، وهو من قصيدة طويلة له من المتقارب يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي، ومطلعها:

لَعَمْرُكَ مَا طُوّلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعْنُ

والاستشهاد هنا بقوله «أن يأتيين»: فعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى الموت، والمفعول ياء المتكلم المحذوفة، والتقدير: (أن يأتيني)، وأصل التركيب: هل يمنعي ارتيادي في البلاد من حذر إتيان الموت؟ (ر: المقاصد النحوية للعيني ٤/ ١٠٠، الشاهد رقم: ١٠١١).

٢- حرف النون:

وجملة ما وردَ منها ستونَ ياءً، وجميعها للمتكلم، وقد جمعتها ضمنَ الجدولِ الذي ألحقته بالمطلب النظري، وبقي بيانُ اختلافِ القراءات فيها وقفًا.

حذفها في الوقف: جميعُ القراءِ سوى يعقوب، ووافقه ابنُ محيصن من المبهج والبرزيُّ عن ابن كثيرٍ في ياءِ ﴿أَكْرَمِنَ﴾ [الفجر: ١٥]، ﴿أَهْدَنِنَ﴾ [الفجر: ١٦].

توجيه حذفِ هذهِ الياءات وقفًا: مشاكلةِ الفواصلِ التي اكتفتها في سورها.

٣- حرف الباء:

وجملة ما ورد منها ستُ ياءاتٍ للمتكلم، وهي: ﴿عَقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢]، و[ص: ١٤]، و[غافر: ٥]، و﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، و﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٦]، و﴿عَدَابِ﴾ [ص: ٨].

حذفها في الوقف: جميعُ القراءِ سوى يعقوب.

توجيه حذفِ هذهِ الياءات وقفًا: مشاكلةِ الفواصلِ التي اكتفتها، ففي سورة الرعد يحقق حذف تلك الياءات الزوائد انسجامًا مع الفواصل التي يغلب ختمها بحروف القلقلة المسبوقة بحرف المدِّ، نحو: ﴿أَنَابِ﴾ [الرعد: ٢٧]، ﴿أَلْقُوبِ﴾ [الرعد: ٢٨]، ﴿أَلْمِيعَادِ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿هَادِ﴾ [الرعد: ٣٢].

٤- حرف اللام:

ياءٌ واحدةٌ فقط في سورة الرعد، وهي لام الكلمة في: ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

حذفها في الوقف: جميعُ القراءِ سوى يعقوب والمكيين.

توجيه حذفِ هذهِ الياءِ وقفًا: مشاكلةِ الفواصلِ التي بعدها بجامع الختم بحرفٍ واحدٍ مسبوقةٍ بألفٍ مدِّيَّة، وكثيرٌ منها مختومٌ باللام، نحو: ﴿وَالِ﴾ [الرعد: ١١]، و﴿الْتَقَالِ﴾ [الرعد: ١٢]، و﴿الْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣].

٥- حرف القاف:

ياءٌ واحدةٌ في سورة غافر، وهي لام الكلمة في: ﴿التَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

حذفها في الوقف: جميع القراء سوى يعقوب والمكيين.

توجيه حذف هذه الياء وقفاً: مشاكلة الفواصل التي بعدها بجامع الختم بحرفٍ واحدٍ مسبوقةٍ بألفٍ مدّيةٍ، نحو: ﴿الْفَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، و﴿الْحَسَابِ﴾ [غافر: ١٧]، و﴿يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

٦- حرف الدال:

جملتها خمسُ ياءاتٍ، ثنتانٍ منهنَّ وقعتا لاماً للكلمة، وهما: ﴿التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]، و﴿يَالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]، والثلاث البواقي ياءاتٌ متكلِّمٍ، وهنَّ: ﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤]، و[ق: ١٤ و٤٥].

حذفها في الوقف: جميع القراء سوى يعقوب، ووافقه المكيان في إثبات ياء ﴿التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]، و﴿يَالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] بخلفٍ عن قبيلٍ في الوقف على الأخير.

توجيه حذف هذه الياءات وقفاً: مشاكلة الفواصل التي اكتفتها في سورها، ففي سورة غافر تتوالى الفواصل الدالية في: ﴿ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، و﴿مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٣]، وفي سورة الفجر فواصلٌ داليةٌ متتابعةٌ قبلها في: ﴿الْعَمَادِ﴾ [الفجر: ٧]، و﴿الْبِلَدِ﴾ [الفجر: ٨]، وبعدها في: ﴿الْأَوْتَادِ﴾ [الفجر: ١٠]، و﴿الْبِلَدِ﴾ [الفجر: ١١]، وفي سورة إبراهيم تعقبها فاصلتان مختمتان بدالٍ مسبوقةٍ بياءٍ مدّيةٍ، وهي: ﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٥]، و﴿صَدِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وفي سورة قاف تتابعت الفواصل بعد ياء ﴿وَعِيدِ﴾ الأولى على نفس النسق، نحو: ﴿جَدِيدِ﴾ [ق: ١٥]، و﴿الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، و﴿فَعِيدِ﴾ [ق: ١٧]، ووقعت الياء الزائدة الثانية في ختام السورة بعد فاصلتين مختمتين بحرفٍ مفردٍ سبقه

المدُّ اليائي، وهما: ﴿وَالْيَنَّا الْمَصِيرُ﴾ [ق: ٤٣]، و﴿عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤]، فَحَسَنَ حذف تلك الياءاتِ وقفًا في قراءة الجمهور.

٧- حرف الراء:

وجملتها اثنتا عشرة ياءً، منها واحدة وقعت لامًا للفعل المعتلّ، وهي ياءُ ﴿يَسِرْ﴾ [الفجر: ٤]، وستة للمتكلّم وردت في سورة القمر، وهي: ﴿وَنُذِرْ﴾ [القمر: ١٦ و١٨ و٢١ و٣٠ و٣٧ و٣٩]، وأربعٌ للمتكلّم في ﴿نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، [سبأ: ٤٥]، [فاطر: ٢٦]، [الملك: ١٨]، وياءُ ﴿نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٧].

حذفها في الوقف: جميعُ القراءِ سوى يعقوب، ووافقه المكيّان في إثباتِ ياءِ ﴿يَسِرْ﴾ [الفجر: ٤] فقط.

توجيه حذف هذه الياءاتِ وقفًا: مشاكلةُ الفواصل التي اكتفتها في سورها، وقد سبق بيان توجيه حذف ياءِ ﴿يَسِرْ﴾ [الفجر: ٤] وقفًا عند الجمهور، ومثُل ذلك يقالُ في حذفِ ياءِ ﴿وَنُذِرْ﴾ حيثُ أتت في سورة القمر التي غلبَ على طابعها الفواصل المختومة بحرف الراء، وكذلك حذف ياءِ ﴿نَكِيرِ﴾ حيثُ أتت في سورها الأربعة، وياءُ ﴿نَذِيرِ﴾ في سورة الملك.

الخلاصة:

وجدنا أنّ جمهورَ القراءِ يؤثرون حذفَ الياءاتِ الزوائد في جميع مواضعها التي استعرضناها في هذا المطلب، وذلك استنادًا منهم إلى موافقة قراءة الحذف لنسقِ الفواصل المجاورة بنوع من أنواع التناسقِ النغميِّ المحبّبِ إلى النفوسِ، ولا بأس في أن نقولَ ذلكَ على سبيلِ إبراز الجمالِ الذي تلقيه قراءةُ حذفِ الياءِ على النظمِ دونَ غصٍّ من قيمةِ القراءة الأخرى التي تُثبتُ تلك الياءات على الأصل، أعني قراءة يعقوب ومن وافقه.

وتوجيه الاختيار وإبراز مواطن جمال القراءة التي تحقّق المشاكلة الصوتية هو أمرٌ جائزٌ ما دام لا يُسقطُ القراءة الأخرى ولا يحطُّ من القيمة اللغوية أو المعنوية التي أكدتها؛ كالتنبيه على الأصل ونحو ذلك، وهذا هو ما يجدرُ بنا أن نعتقده في تلك القراءات، فلكلّ قراءةٍ جمالٌ ووجهٌ من وجوه الحُسنِ تميّزت به، نسأل الله أن يرزقنا قلباً ذاكرًا ولسانًا شاكراً عددًا ما أحصى كتابه.



الفصل الثاني: أثر الإتياع في توجيه فرش القراءات الأربعة عشر

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإتياع في الأسماء.

المبحث الثاني: الإتياع في الأفعال.

المبحث الثالث: الإتياع في الحروف.

المبحث الأول: الإِتباع في الأسماء:

وجدنا من واقع ما سبق بيانه من نصوص الأئمة المتقدمين أنَّ الإِتباعَ على ضربين؛ أوَّلُهُما أن تتبعَ الكلمةُ الكلمةَ، وهو الضربُ الكلميُّ، والآخِرُ أن يتبعَ الحرفُ الحرفَ، وهو الضربُ الحرفيُّ، ومن الأخيرِ إِتباعُ الحركاتِ.

وقد قسَّمتُ هذا المبحثَ الخاصَّ بالأسماءِ إلى مطلبين، اشتملَ أوَّلُهُما على شواهدِ الإِتباعِ الحركيِّ بنوعيه التقدُّميِّ والرجعيِّ، واشتملَ الآخِرُ على شواهدِ الإِتباعِ الكلميِّ بأنواعه التي سيأتي بيانُها في محلها.

المطلب الأول: الإتياع الحركي

الفرع الأول: الإتياع التقدمي (مشاكله الاصطحاب):

سأتناول بالدراسة في هذا الفرع: إتياع الحرفِ اللاحقِ للسابقِ، وهو الأصلُ المقيسُ في الإتياع كما قرره ابنُ جنيٍّ؛ إذ شبّه العلاقة بين الحركة المتبوعة والتابعة بالعلاقة بين السببِ والمسببِ، فكان القياسُ أن يتقدّم السببُ من هذا الوجه^[١].

وقد جعلت أقسامَ الإتياعِ التقدميِّ في الأسماءِ ثلاثةً بحسبِ الحركة المتبوعة؛ إتياعٌ بالفتح، وإتياعٌ بالكسر، وإتياعٌ بالضمِّ، وذلك على التفصيلِ الآتي بيانه:

أولاً: الإتياع التقدمي بالفتح:

ورد الإتياعُ التقدميُّ بالفتحِ في القراءات الأربعة عشر في الأسماء التي بوزنِ (فعل) / (فعلّة) حلقيّة العينِ أو اللامِ؛ إذ تنوعت اللهجات العربية بين إبقاء الصوامت الحلقيّة في هذه الأسماء ساكنةً وبين تحريكها بالفتح (صائت قصير).

ولا يخفى أن الصامت الحلقيّ يؤثر على الحرف الذي قبله فيفتحه^[٢]، وقد تقرّر أنّ حروفَ الحلقِ في جميع اللغات الساميّة تُؤثّرُ الفتحَ ويُفتَحُ لها ما قبلها^[٣]؛ لأنّهما من حيّزٍ واحدٍ.

ورغم كونِ السكونِ أخفَّ من الحركة بوجهٍ عامٍّ، إلّا أنّ الفتحَ مع حروفِ الحلقِ أخفُّ من السكونِ، يقول د. إبراهيم أنيس: «كلُّ أصواتِ الحلقِ بعد صدورها من

[١] انظر: المحتسب ص: ١٩.

[٢] ر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية للراجحي ص: ١١٠.

[٣] ر: الكتاب لسبويه ٤ / ١٠١، والشافية لابن الحاجب ١ / ١١٧، و١ / ١٣٤.

مخرجها الحلقيّ تحتاجُ إلى اتّساعٍ في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتّساعاً، وتلك هي الفتحة»^[١].

فالفتحة إذاً صوتٌ متّسعٌ، والضمّة والكسرة كلاهما صوتٌ ضيقٌ؛ فيصيرُ فتحُ حرفِ الحلقِ - لا السكون - تخفيفاً، قال أبو حيان: «وليس السكونُ بتخفيفٍ كما جاء في الشَّعر والشَّعر؛ لمكانِ حرفِ الحلقِ»^[٢].

فإذا ما انتقلنا إلى النظر في أطرادِ هذا النوعِ من الإبتاعِ^[٣] فمذهبُ البصريين في الكلمات التي تتضمنُ حرفاً حلقيّاً ساكناً بعد حرفٍ مفتوحٍ أن لا يُحرَّك حرفُ الحلقِ إلا على لغةٍ فيه؛ كالزَّهْرة والزَّهْرَة، والنَّهْر والنَّهْر، والشَّعْر والشَّعْر، فهذه لغاتٌ مقيدةٌ بالسمع عندهم كغيرها مما ليس ثانيه حرفَ حلقٍ؛ كالنَّشْر والنَّشْر، والحَلْب والحَلْب، ونحو ذلك، فيكون الفتحُ فيها بناءً أصلياً قد وردَ على لغةٍ مسموعةٍ.

قال أبو إسحق الزَّجَّاج (ت: ٢٤١هـ): «وإنما يُرْجَعُ في هذا إلى اللغة، فيقال: لفلانٍ عليّ وَعَدٌّ، ولا يقال: وَعَدٌّ، ولا فرق بين حروف الحلق وغيرها في هذا، وإنما مثل: قَدَّرٍ وَقَدَّرٍ»^[٤].

فالبصريُّون إذاً لا يقبلون من هذا إلا ما رُوِيَ عن فصيحٍ موثوقٍ بعربيته، وجرى على هذا المذهبِ أبو حيَّان والسمينُ الحلبيُّ وابنُ عطيةٍ وغيرُهم من المفسرين^[٥].

ومذهبُ الكوفيين والبغداديين أنَّ ما جاء على «فَعَلٌ» وثانيه حرفُ حلقٍ فتحريكُ

[١] في اللهجات العربية ص: ١٤٨.

[٢] البحر المحيط ٦/ ٥٧٦.

[٣] ر: المحتسب لابن جنِّي ص: ٦٩ و ٧٠ ط: دار الصحابة.

[٤] إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦١.

[٥] وهذا ما لاحظته من خلال توجيههم للشواهد الآتية في القراءات في مواضعها من مصنفاتهم في التفسير.

ثانيه لأجل حرفِ الحلقِ، وهذا قياسٌ مطَّردٌ عندهم، ففي نحو: بَخَلٌ وَبَخَلٌ، وَنَعْلٌ وَنَعْلٌ، وَجَهْرَةٌ وَجَهْرَةٌ، وَصَخْرَةٌ وَصَخْرَةٌ، فإنهم يجيزونَ في ذلك كلَّهُ فَتَحَ العَيْنِ إِتْبَاعًا لحرفِ الحلقِ، وإن لم يسمعه.

قال الفراء (ت: ٢٠٧هـ): «... وكذلك كلُّ حرفٍ فُتِحَ أوَّلُهُ وسكنَ ثانيه، فتثقله جائزٌ إذا كان ثانيه همزةً أو غينًا أو عينًا أو حاءً أو خاءً أو هاءً»^[١].

وقال أيضًا: «و(الظعنُ) يُثَقَّلُ في القراءة وَيُخَفَّفُ؛ لأنَّ ثانيه عينٌ، والعربُ تفعل ذلك بما كان ثانيه أحدَ السِّتَةِ الأحرفِ الحلقيةِ، مثل: الشَّعْرُ وَالبَحْرُ وَالنَّهْرُ»^[٢]، وهو يعني بالتثقيـل في ذلك التحريك.

ويؤنسُ بصحَّةِ مذهبِ الكوفيين أمورًا، منها^[٣]:

❖ سماعُ الفتح في هذا الباب فاشيًا في لغة عقيل وبكر بن وائل وتميم وكلاب، وهم من قبائل البدو^[٤]، وقد استبان حرصُ اللهجاتِ البدويةِ عمومًا على الإِتباعِ لتقليلِ الجهدِ المبذولِ في النطقِ.

❖ سماعُ ذلك في وزن (مَفْعُول) الذي فاؤه حرفٌ حلقٍ، مثل: (مَحْمومٌ)؛ إذ قالوا فيه: (مَحْمومٌ) بفتح الحاء، وهو مما لا يسوغُ تحريكه أبدًا لولا حرفُ الحلقِ، وعليه تتخرجُ القراءةُ الشاذَّةُ التي وردت بفتحِ الهمزِ في كلمة {مَأْكولٌ}، وذلك في قوله تعالى:

[١] معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٧، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: الأولى.

[٢] معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٢.

[٣] ر: المحتسب ٦٩ و ٧٠.

[٤] ر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: ١١٣، د. عبده الراجحي.

﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]^[١]، فتكون من قبيل الإبتاع لحركة الميم.

❁ سماع ذلك أيضًا في الفعل المضارع الذي فاؤه حرف حلق، مثل: (يغدو)، قالوا فيه: (يغدو)، وليس في الكلام (يَفَعَل) بفتح الفاء إلا على سبيل الإبتاع.

❁ سماع ذلك في نحو قولهم: (سار نَحَوَهُ)، و(اللَّحَمَ)، بفتح الحاء.

فالإبتاع بالفتح في كلِّ (فَعَل) عينه أو لامه حرف حلق هو لغة مُطَرِّدَةٌ عند الكوفيين، وأمَّا ما وُضِعَ في الأصل على (فَعَل) بفتح العين فلا يجوز فيه التخفيف بالإسكان دائمًا، وذلك نحو: (السَّحَرِ)، فلا يقال فيه: (السَّحَر).^[٢] يؤيد ذلك ما حكاه الأصمعيُّ أنه قال لأبي عمرو البصري: «لم لا تقرأ {رَغَبًا وَرَهَبًا} مع ميلك إلى التخفيف؟ فقال: وبلك! أجمَلُ أخفُّ أم جمَلُ؟ أو أحمَلُ أخفُّ أم حمَلُ؟ يعني أن المفتوح لا يُخَفَّفُ»^[٣].

وهناك من يفرِّق في ذلك بين الأسماء والمصادر، فيجعل الأصل في الأسماء لغة الفتح، والأصل في المصادر لغة الإسكان، ويشهد لذلك ما نقله أبو منصور الأزهري من قول أبي العباس المبرِّد عن لُغَتِي إسكانٍ وفتح الدال في كلمة {قَدْرُهُ}: «الثقيلُ أعلى اللغتين وأكثرُ، ولذلك اختير. قال: واختار الأَخْفَسُ التَّسْكِينُ، وإنَّما اخترنا الثقيلَ لأنَّه أسَمٌ»^[٤]. يعني أن لغة فتح الدال هي الأشهر والأكثر في الاستعمال، وأنهم

[١] هذه القراءة منسوبة إلى أبي الدرداء. وقال العكبري: «وهي لغة في كل ما عينه حرف حلق، إبتاعًا لحركة الميم، وهو شاذ، كما أتبعوا في قولهم (مَحْموم) بفتح الحاء». (ر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٧٤٥، ومختصر الشواذ لابن خالويه ص: ١٨٠).

[٢] ر: البحر المحيط ٦/ ٣٥٢، و٢/ ١٥٥، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٤٥٧.

[٣] ر: مختصر ابن خالويه ص: ٩٢.

[٤] تهذيب اللغة ٩/ ٣٨، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م عدد الأجزاء: ٨.

اختاروا الفتح في الأسماء للتفريق بينها وبين المصادر التي تصاغ على (فَعْلٍ) بسكون العين، نحو: دَأَبَ دَأَبًا، وَبَعَثَ بَعَثًا، وَفَتَحَ فَتْحًا، وَضَرَبَ ضَرْبًا، وهكذا.

١/ عَرَضُ نَطْبِيقِي لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي الْأَسْمَاءِ بَزْنَةَ (فَعْلٍ) وَ(فَعْلَةٍ) حَلْقِيَّةِ الْعَيْنِ:

سأعرض فيما يلي شواهد الإتياع من القراءات الأربعة عشر مرتبةً على أبواب حروف الحلق الستة، وهي:

بابُ الهمزة: ورد من هذا الباب كلمتان اختلفت فيهما القراءاتُ الأربعة عشر، وهما:

❖ ﴿دَأَبًا﴾ [يوسف: ٤٧]: مصدرٌ من: دَأَبَ، مثل: فَتَحَ فَتْحًا، فالأصلُ أن يسكن همزُه، وهو الأكثرُ والأشهرُ في الاستعمال، وهو الذي جاءت عليه قراءةُ الجمهور. وانفرد حفصٌ عن عاصمٍ بفتح الهمز^[١] إتياعًا لفتحة الدال، ولمراعاة حرف الحلق^[٢].

❖ ﴿رَأْفَةً﴾ [النور: ٢]: مصدرٌ من: رَأَفَ، فإسكانُ همزِه هو الأصلُ، وعليه تتخرج قراءةُ الجمهور، وَفَتَحَهُ فِي مَوْضِعِ النُّورِ دُونَ الْحَدِيدِ: قَبْلَ وَأَبُو رَيْبَعَةَ عَنِ الْبِزْيِ، كلاهما عن ابن كثير^[٣]؛ وذلك إتياعًا لفتحة الراء، ولأنَّ حرفَ الحلقِ في هذا الموضع يؤثر الفتح^[٤].

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٤٦١.

[٢] ر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٧، والكشف لمكي ٢/ ١١، والبحر المحيط ٥/ ٣١٥.

[٣] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٥٥١.

[٤] وأمَّا موضع [الحديد: ٢٧] فقرأ ابن شنبوذ عن قبل عن ابن كثير بفتح الهمزة وألف بعدها، بوزن (رَعَاْفَةٌ). وقرأ ابنُ مجاهدٍ عن قبل وكذا باقي القُرَّاء بالإسكان، وهو مصدرٌ آخرٌ لنفس الفعل بوزن (فَعَالَةٌ). (ر: الحجة في علل القراءات ص: ١٤٤٣ و١٤٤٤، والإتحاف ٢/ ٢١٧، والكشف ٢/ ١٣٣).

وفيما يلي جدول لتوضيح شواهد باب الهمزة (جدول ٨):

الكلمة	عدد مواضعها في القرآن	القراء الذين قرؤوا بالإبتاع فيها
﴿دَابَّآ﴾ [يوسف: ٤٧]	موضع وحيد.	حفص
﴿رَافَةٌ﴾ [النور: ٢]	موضع النور فقط.	قنبل وأبو ربيعة عن البيهقي عن ابن كثير بفتح الهمزة في موضع النور. وأبو الحباب عن البيهقي وباقي القراء بالإسكان.

جدول ٨: شواهد الإبتاع في بناء فعل / فعلة الذي عينه حرف الهمزة.

بابُ الهاء: وقد وردت منه ثلاثُ كلماتٍ اختلفت فيها القراءات الأربعة عشر، هي:

١- ﴿زَهْرَةٌ﴾ [طه: ١٣١]: وهي: الزينة والبهجة، وقد سمي السراج زاهراً لبريقه^[١]. وفيها قراءتان: أولاهما بإسكان الهاء، وهي قراءة الجمهور، والأخرى بفتحها إبتاعاً لفتحة الزاي قبلها، وهي قراءة يعقوب والحسن البصري^[٢]. والقراءتان بمعنى. وأجاز الزمخشري أن يكون الفتح على كونه جمعاً لـ: (زاهر) كفَاجِرٍ وفَجْرَةٍ، وبارٌّ وبرِّرة، وفاسِقٍ وفَسَقَةٍ^[٣].

٢- ﴿الرَّهْبُ﴾ [القصص: ٣٢]: تنوعت القراءات في راء (الرَّهْب) بين الفتح والضم^[٤]:

[١] ر: لسان العرب ٤ / ٣٣٢ مادة زهر.

[٢] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٥٢٩.

[٣] ر: الإتحاف ٢ / ١٨١.

[٤] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٥٧٩، والكشف ٢ / ١٧٣، والحجة ص: ١٥٢٩.

وعلى فتح الراء يأتي: إسكان الهاء لحفص {الرَّهَبُ}، وفتحها للحجازيين والبصريين {الرَّهَبُ} إتباعاً لفتحة الرَّاءِ.

وعلى ضمّ الراء يأتي كذلك: إسكان الهاء {الرَّهَبُ} لبقية القراء عدا المطّوعي عن الأعمش؛ إذ ضمّ الهاء {الرَّهَبُ} إتباعاً لضمّ الراءِ.

فيكون مجموع القراءات الواردة فيها أربع، وكلها لغاتٌ بمعنى واحد هو الخوف^[١]. وهذه الكلمة القرآنية يمكن أن نعدّها من المربّعات الإبتاعية^[٢]؛ إذ وردت فيها أربع قراءات متحدة المعنى، وترجع اثنتان من هذه القراءات إلى الإبتاع الحركي بالفتح في قراءة الحجازيين والبصريين، وبالضمّ في قراءة المطّوعي، وسيأتي ذكر هذا الإبتاع مرّةً أخرى ضمن شواهد الإبتاع التقدّمِي بالضمّ في الأسماء بوزن (فُعَل) مضموم الفاء.

٣- ﴿لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]: واختص هذا الموضع بورود القراءتين (فتح الهاء وإسكانها)، والفتح قراءة الجمهور، وقرأ المكّيّان بإسكان الهاء في أول المسد فقط {أبي لهبٍ} دون الثاني ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣] الذي هو موضع اتفاق على الفتح عند القراء، والفتح والإسكان في الاسم لغتان مثل: النَّهْرِ والنَّهْرِ، والفتح أكثر استعمالاً^[٣]. وفي الجدول الآتي (جدول ٩) بيان شواهد باب الهاء:

[١] ر: الإتحاف ٢ / ٢٧٠.

[٢] أطلّقت اسم «المربّعات الإبتاعية» لوصف الكلمات التي ورد فيها أربع لغات، ترجع اثنتان منها إلى الإبتاع، ولذلك أمثلة كثيرة في لغة العرب، منها: البُخْلُ والبُخْلُ والبُخْلُ والبُخْلُ، قال الزّجاج: «والفُعْلُ والفُعْلُ، نحو: الرُّشْدُ والرُّشْدُ كثير في العربية». (ر: إعراب القراءات الشواذ ٢ / ١١٥، و ٢ / ٢٦٠، والبحر المحيط ٤ / ٣١٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٠١).

[٣] ر: الإتحاف ٢ / ٥٥٣، وإيضاح الرموز ص: ٧٦٣.

الكلمة	عدد مواضعها في القرآن	القُرَّاء الذين قرؤوا بالإبتاع فيها
﴿زَهْرَةٌ﴾ [طه: ١٣١]	موضع وحيد.	يعقوب والحسن البصري.
﴿الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]	موضع وحيد.	الحجازيون والبصريون.
﴿لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]	موضع وحيد.	جميع القُرَّاء عدا المكيين ابن كثير وابن محيصن.

جدول ٩: شواهد الإبتاع في بناء فعل / فعلة الذي عينه حرف الهاء.

باب العين: وقد ورد منه ثلاثُ كلماتٍ في القراءات الأربعة عشر، وهي:

١- ﴿الْمَعَزِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]: قرأ المكيان وابنُ ذكوان وهشامٌ من غير طريق الداجوني، والبصريون سوى الحسنِ بفتح العين^[١] إبتاعاً، والباقون بالإسكان على الأصل؛ لأنَّه جمع (ماعز)، مثل: صاحبٍ وصحبٍ. وحجَّتْهم إجماعُ الكلِّ على تسكينِ الهمزة في الضَّانِ وهو جمع (ضائن) كماعز، وقيل إنَّ فتحَ العين وإسكانها لغتان في جمع (ماعز)، فمن فتحه جعله مثل: حارسٍ وحرسٍ، ومن أسكنه جعله ك: صاحبٍ وصحبٍ^[٢].

٢- ﴿الْبَعَثِ﴾ [الحج: ٥]: وهو مصدرٌ من: بَعَثَ، فالأصل فيه إسكان العين، والإسكان قراءة الجمهور، وقرأ الحسن بفتح العين إبتاعاً^[٣]. وقيل إنَّ فتحَ العين لغةٌ فيه كالجَلَبِ والجَلْبِ.

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٨٨ و٣٨٩، والإتحاف ١ / ٥٥٣.

[٢] ر: حجة القراءات لابن زنجلة ص: ٢٧٥، والكشف ١ / ٤٥٦.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٣٧، والمحتسب ص: ٥١٧ و٥١٨، والإتحاف ٢ / ١٩٤.

- ٣- ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]: وهو مصدرٌ من: ظَعَنَ، ومعناه: السير، قرأ الحجازيون والبصريون جميعاً بفتح عينه إبتاعاً، والباقون بالإسكان على الأصل^[١].
- ٤- قال أبو حيان: «هما لغتان، وليس السكون بتخفيفٍ كما جاء في الشَّعْر والشَّعَر لمكان حرف الحلق»^[٢].

ويوضِّح الجدول الآتي (جدول ١٠) شواهد باب العين:

الكلمة	عدد مواضعها في القرآن	القرَّاء الذين قرؤوا بالإتباع فيها
﴿الْمَعَزِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]	موضع وحيد.	المكيَّان وابن ذكوان وهشام من غير طريق الداجوني، والبصريون سوى الحسن
﴿الْبَعَثِ﴾ [الحج: ٥]	وردت ٣ مرات (واحدة بالحج، واثنان بالروم).	الحسن البصريّ.
﴿ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]	موضع وحيد.	الحجازيون والبصريون.

جدول ١٠: شواهد الإبتاع في باب فعل / فعلة الذي عينه حرف العين.

- باب الغين: وقد ورد منه كلمةٌ واحدةٌ في القراءات الأربعة عشر، وهي:
- ﴿بَعَثَ﴾ حيثما وردت: مصدرٌ من الفعل: بَعَثَ، في موضع الحال، ومعناه: فَجَأَةٌ.
- قرأ الحسن هذه الكلمة بفتح الغين إبتاعاً. وقرأ الجمهور بالإسكان^[٣].

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٤٨٦، والإتحاف ٢ / ١٠٨.

[٢] ر: البحر المحيط ٦ / ٥٧٦، ولسان العرب ١٣ / ٢٧٠ مادة ظع ن.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٧٢، والإتحاف ١ / ٥٢٤، ومختصر ابن خالويه ص: ٣٧.

وبيان هذه الكلمة في الجدول (جدول ١١):

الكلمة	عدد مواضعها في القرآن	القراء الذين قرؤوا بالإبتاع فيها
﴿بَعْتَةً﴾	١٣ موضعًا: [الأنعام ٣١، ٤٤، ٤٧]، [والأعراف ٩٥، ١٨٧]، [يوسف ١٠٧]، [الأنبياء ٤٠]، [الحج ٥٥]، [الشعراء ٢٠٢]، [العنكبوت ٥٣]، [الزمر ٥٥]، [الزخرف ٦٦]، [محمد ١٨].	الحسن البصري

جدول ١١: شواهد الإبتاع في باب (فَعَلَ / فَعَلَة) الذي عينه حرف غين.

باب الحاء: لم أقف على شيء من هذا الباب في القراءات الأربعة عشر^[١].

باب الخاء: لم أقف على شيء من هذا الباب في القراءات الأربعة عشر^[٢].

ومما سبق يتبين لنا:

✽ أن عدد ما ورد في القراءات الأربعة عشر من هذا الضربِ حلقيّ العين هو تسع كلماتٍ فقط وردت في ثلاثة وعشرين موضعًا، وأغلبها مصادراً أصلها أن تُبْنَى على (فَعَلَ) ساكن العين.

[١] ورد في لهجات العرب وشواذ القراءات تحريكُ حاء ﴿التَّحَلَّى﴾ وهي قراءة منسوبة إلى يحيى بن وثاب. قال الشهاب: «وهو يحتمل أن يكون لغةً، وأن يكون إبتاعاً لحركة النون». (ر: مختصر ابن خالويه ص: ٧٣، وإعراب القراءات الشواذ ١ / ٧٦٨).

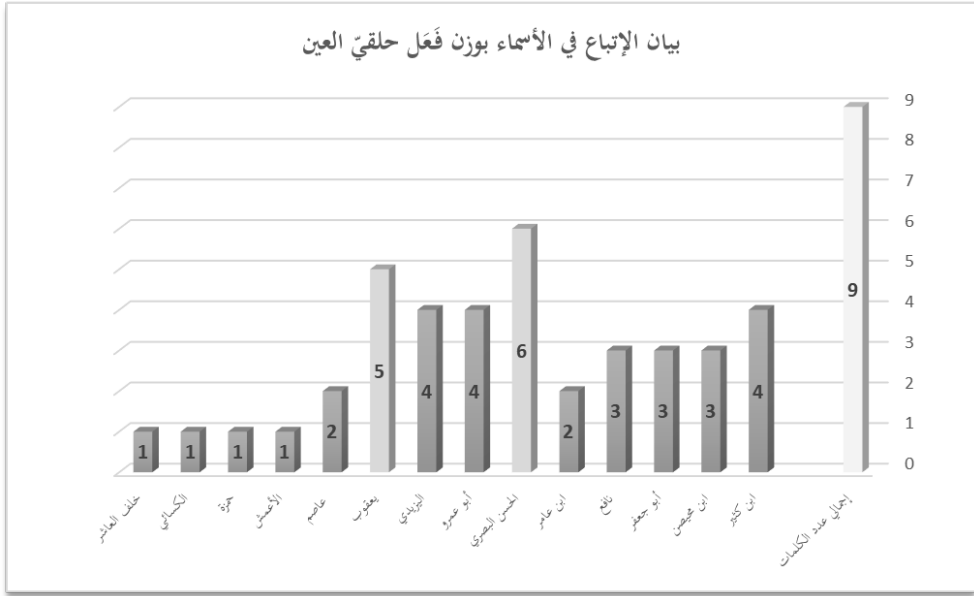
[٢] ورد في لهجات العرب وشواذ القراءات تحريكُ خاء ﴿بَحَّسًا﴾ وهي قراءة منسوبة إلى يحيى بن وثاب. (ر: مختصر ابن خالويه ص: ١٦٣).

✽ مذهبُ البصريين أنَّ فتح العين في هذه الأسماء لغةٌ موقوفةٌ على السماع، ومذهب الكوفيين والبغداديين أنَّ فتح العين إبتاعٌ لأجل حرف الحلق، وأنَّه أشبهُ بالقياس اللغويِّ المطرّد.

✽ وردت قراءاتٌ شاذّةٌ فيما وراء الأربع الزائدة بفتح العين في غير ما ذكرناه من كلماتٍ، نحو: ﴿الضَّانُّ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿جَهْرَةَ﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿التَّحَلِّ﴾ [النحل: ٦٨]، و﴿بَحْسًا﴾ [الجن: ١٣]^[١]. وهذا يشيرُ إلى أنَّ مرجعَ هذا البابِ عندَ القُرّاء هو الروايةُ لا القياسُ؛ إذ لو كان قياسًا لا طرّدَ في القراءة الواحدة، ولا طرّدَ كذلك في جميع الكلمات التي يجوزُ فيها الفتحُ لغةً.

✽ أنَّ الحسنَ البصريَّ كان أكثرَ القُرّاء إثارةً للإبتاعِ بالفتح في شواهد هذه المجموعة؛ إذ اختار قراءة الفتح في ست كلماتٍ من أصلٍ تسع (انظر: الرسم التوضيحي ١)، يليه الإمامُ يعقوبُ، وهو يوافق بذلك لهجةً تميمٍ تخفيفًا للنطق بالحرفِ الحلقِيِّ ومجانسةً لحركة الحرف الذي قبله، ولا عجبَ.

✽ أنَّ قُرّاء الكوفةِ بوجهٍ عامٍّ يؤثرون إسكانَ حرفِ الحلقِ، ويختارونَ عدم الإبتاعِ بالفتح في الأسماء والمصادر بوزن (فَعْل) حلقِيِّ العين، إلّا أنَّهم اتفقوا على فتح الهاءِ في كلمة ﴿لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] فقط؛ ليوافقوا اللغةَ الأشهرَ والأكثرَ في الاستعمال، وجاءت قراءةُ المكِّيِّين فقط بإسكان هاء هذه الكلمةِ في هذا الموضع فقط دونَ غيره. وهذه الكلمة عند العرب أشبهُ ما تكونُ بكلمة (نَهْر)، ولكن (نَهْر) اتَّفَقَ القُرّاء على قراءتها بفتح الهاء.



رسم توضيحي: ١ تمثيل بياني للإبتاع في الأسماء بوزن (فَعَلٍ حَلَقِيّ العين

٢ / عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإِبتَاعِ فِي الأَسْمَاءِ بَرَزَةِ (فَعَلٍ) وَ (فَعَلَةٌ) غَيْرِ حَلَقِيَّةِ العَيْنِ:

سبق أن ذكرنا أن نَحَاةَ البَصْرَةِ يعتبرونَ الفِتحَ والإِسكَانَ فِي (فَعَلٍ / فَعَلَةٌ) مَفْتُوحِ الفَاءِ مِنْ قَبِيلِ اِخْتِلَافِ اللُّغَاتِ، وَالمَعْنَى وَاحِدٌ^[١]، وَلَكِنَّ هُنَاكَ أَيْضًا مِنْ قَالُوا بِوُجُودِ فَرْقٍ مَعْنَوِيٍّ بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ فِي بَعْضِ الكَلِمَاتِ، وَذَلِكَ كَتَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ {خَلْفٌ} وَ {خَلْفٌ}، فَاخْتَصُّوا الطَّلَحَ بِسُكُونِ اللَّامِ، وَالصَّلَاحَ بِمَفْتُوحِهَا، «وَقالَ البَصْرِيُّونَ: يَجُوزُ التَّحْرِيكُ وَالسُّكُونُ فِي الرَّدِيِّ، وَأَمَّا الجَيِّدُ فَبِالتَّحْرِيكِ فَقَطْ، وَافقَهُم جَمَاعَةٌ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلا الفَرَّاءَ وَأبا عبيدٍ فَإِنَّهُمَا أَجازَا السُّكُونَ فِي (الخَلْفِ) المَرادِ بِهِ الصَّلَاحُ»^[٢].

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مِراعاةِ الفَرَّاءِ لِتِلْكَ الفُرُوقِ المَعْنَوِيَّةِ فِيمَا يَخْتارُونَ مِنْ مَرُويَّاتٍ مَا حكاها الأَصمَعِيُّ بِقولِهِ: «قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَمْرٍو ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] فَقَالَ:

[١] ر: المحتسب ص: ٣٦.

[٢] ر: الدر المصون ٥ / ٥٠٣.

{مَرَضٌ} يا غلامُ، والمرضُ: الشكُّ»^[١]. ومن المعلوم أن رواية الأصمعي عن أبي عمرو هي ممَّا شدَّ ولم يتواتر، لكنَّ توجيهها مما يُستأنسُ به في قضيَّة مراعاة الفروق المعنويَّة بين القراءتين في بعض الكلمات.

وقد كثر عن العرب أيضًا مجيء المصدرِ على (فَعَل) ساكن العين، واسم المفعول منه على (فَعَل) مفتوحها، مثل قولهم (الخَبَطُ) للمصدر، و(الخَبَطُ) للشيء المخبوط، وكذا (الطَّرْدُ) للمصدر، و(الطَّرْدُ) للمطرد^[٢].

وسأعرض شواهد الإتيان في صيغة (فَعَل) غير حلقِيَّ العين، وذلك للتأكيد على عدم اختصاص الإتيان في (فَعَل) و(فَعَلَة) بما وقع عينه حرف حلقِيَّ.

وفيما يلي تفصيل ذلك من القراءات الأربعة عشر:

١- ﴿قَدَرُهُ﴾ موضعين في [البقرة: ٢٣٦] في قوله سبحانه ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُسِيعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ﴾: وردت فيها قراءتان: إسكان الدال {قَدَرُهُ} عند الجمهور، وفتحها {قَدَرُهُ} في قراءة أبي جعفر وابن ذكوان والكوفيين عدا شعبة^[٣].

٢- قيل: بالإسكان: مصدرٌ، وبالفتح: الاسم، مثل: العَدَّ والعَدَدِ، والمدَّ والمدَدِ. وقيل: (القَدَر) بالفتح: هو أن تقدَّر الشيء، فتقول: ثوبي على قَدَرِ ثوبك، أي: مثله^[٤].

وأما كلمة ﴿قَدَرِيَّة﴾ [الأنعام: ٩١]: فقرأها الحسن بفتح الدال، والباقون بسكونها^[٥].

[١] ر: المحتسب ص: ٣٦.

[٢] ر: المحتسب لابن جني ٢/ ٦٢، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٢.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٠١، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٢٥٥.

[٤] ر: الكشف ١/ ٢٩٨ و٢٩٩.

[٥] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٧٨.

وفي ﴿قَدْرِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٧]: روى المطوَّعي عن الأعمش بفتح الدال، والباقون بسكونها^[١]، وهذان الموضعان هما قوله سبحانه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾. وأمَّا كلمة ﴿يَقْدَرُهَا﴾ [الرعد: ١٧] فقرأها الجمهور بفتح الدال، عدا الحسن والمطوَّعي عن الأعمش بسكونها.

٣- ﴿رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١]: قرأها الجمهور بسكون الميم، ورواها المطوَّعي عن الأعمش بفتح الميم إبتاعاً لفتحته الراء^[٢]، وقيل إنَّ فتح الميم لغةٌ فيها^[٣]، وقيل: إنَّه جمع (رامز) كخادمٍ وخَدَم، وانتصابه في قوله: ﴿قَالَ آيَاتِكَ إِلَّا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ على الحال من الفاعل، أي: (إلا مترامزين)^[٤].

٤- ﴿أَمَنَةً﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و[الأنفال: ١١]: قرأ الجمهور بفتح الميم في الموضعين، عدا ابن محيَّصن بالإسكان فيهما^[٥]. قيل: هما مصدران بمعنى الأمن^[٦]. وقيل: بالسكون كأنَّها المرَّة من الأمن^[٧].

٥- ﴿الَّذِكِّ﴾ [النساء: ١٤٥]: قرأ الحجازيون والشامي والبصريون بفتح الراء إبتاعاً،

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٦٣١.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٢١.

[٣] ر: إعراب القراءات الشاذة للعكبري ١ / ٣١٥. وفيها قراءات أخرى أوردتها العكبري، وهي: القراءة بضمِّ الراء وإسكان الميم، وكذا بضمِّ الميم إبتاعاً، مثل: عُسْر، وعُسْر، وعلى إرادة الجمع، مثل: كُتِبَ، وكُتِبَ. فيمكن اعتبار هذه الكلمة أيضاً من المربعات الإبتاعية في لغات العرب إلا إذا كانت إحدى الصيغتين قد أريد بها الجمع، فيكون الإسكان - والحالة هذه - تخفيفاً من المضموم.

[٤] ر: البحر المحيط ٣ / ١٤١.

[٥] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٣٠.

[٦] ر: الدر المصون ٣ / ٤٤٤.

[٧] ر: معجم القراءات ١ / ٦٠١.

وقرأ الكوفيون بإسكانها^[١]. قيل: هما لغتان بمعنى، كَالسَّمْعِ وَالسَّمْعِ، وَالْقَدْرَ وَالْقَدْرَ^[٢]. وقيل: {الدَّرَكُ} بالفتح جمعُ «دَرَكَة» على حَدِّ بَقَرٍ وَبَقْرَةٍ، وَفَتْحِ الرَّاءِ أَشْهُرٌ مِنْ تَسْكِينِهَا فِي لُغَاتِ الْعَرَبِ^[٣].

٦- وَحُكِيَ عَنِ عَاصِمٍ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ {الدَّرَكُ} بِالْفَتْحِ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ السُّفْلَى لَا الْأَسْفَلَ^[٤]؛ يَعْنِي لِأَنَّهَا تُوصَفُ كَمَا تُوصَفُ (بَقَرٍ) جَمْعُ بَقْرَةٍ، فَتُعَامَلُ مَعَامِلَةَ الْمُؤَنَّثِ، وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ لَجَوَازِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي اسْمِ الْجِنْسِ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ.

٧- ﴿قَتَّرٌ﴾ [يونس: ٢٦]: قَرَأَ الْجُمْهُورُ بِفَتْحِ التَّاءِ، عَدَا الْحَسَنَ وَالْمَطَّوْعِيَّ عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْكَانِهَا^[٥]. قِيلَ: هُمَا لُغَتَانِ، كَقَدْرٌ وَقَدَرٌ، وَالْقَتَّرُ: هُوَ الْغَبَارُ الَّذِي مَعَهُ سِوَادٌ أَوْ دِخَانُ النَّارِ، أَوْ سِوَادُ الْوَجْهِ^[٦]، وَقِيَاسُهُ التَّثْقِيلُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ.

٨- ﴿شَطْطَةٌ﴾ [الفتح: ٢٩]: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَابْنُ مَحِيصِنٍ مِنَ الْمَفْرَدَةِ، وَابْنُ ذَكْوَانَ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ: بِفَتْحِ الطَّاءِ إِتْبَاعًا لِفَتْحَةِ الشَّيْنِ، وَجُمْهُورُ الْقُرَّاءِ عَلَى قِرَاءَتِهَا بِالإِسْكَانِ^[٧]. وَقِيلَ: «{شَطْطَاهُ} بِفَتْحِ الطَّاءِ، يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ لُغَةً فِي الشَّطْطِ، كَالشَّمْعِ وَالشَّمْعِ، وَالنَّهْرِ وَالنَّهْرِ»^[٨].

٩- ﴿نُضْبٍ﴾ [المعارج: ٤٣]: قَرَأَ الْحَسَنُ بِفَتْحِ النُّونِ وَالصَّادِ {نَضْبٍ} إِتْبَاعًا، وَقَرَأَ ابْنُ

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٥٣.

[٢] ر: الكشف ١ / ٤٠١.

[٣] ر: تفسير الطبري جامع البيان ٩ / ٣٣٨. تح: شاكر.

[٤] ر: الدر المصون ٤ / ١٣١ و ١٣٢.

[٥] ر: إيضاح الرموز ص: ٤٣٦.

[٦] ر: الدر المصون ٦ / ١٨٣.

[٧] ر: إيضاح الرموز ص: ٦٦٧ و ٦٦٨، وَقَالَ الْبُنَى الدِّمِيَاطِيُّ: «يُقَالُ: أَشْطَأَ الزَّرْعُ: أَي أَخْرَجَ فِرَاخَهُ، وَهُوَ سَبِيلٌ يَخْرُجُ حَوْلَ السَّنْبَلَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَشَطُّ الشَّجَرِ أَغْصَانُهَا». (ر: الإتحاف ٢ / ٤١٤).

[٨] ر: الحجة في علل القراءات السبع ص: ١٧٥٥.

عامر وحفص بضمهما {نُصِبَ}، وقرأ الباقون بفتح النون وسكون الصاد {نَصَبِ} [١].
وكلها لغاتٌ بمعنى، والنَّصَب والنَّصْب هي الأصنام المنصوبة للعبادة [٢].

وفي الجدول الآتي (جدول ١٢) جمعٌ للشواهد السابقة مع عزو قراءة التثقيل في كلِّ

شاهد:

الكلمة	عدد مواضعها في القرآن	القُرَّاء الذين قرؤوا بفتح العين إبتاعاً
﴿قَدَرُهُ﴾: بالرفع	موضعين في [البقرة]: [٢٣٦]	أبو جعفر، وابن ذكوان، والكوفيون عدا شعبة.
﴿قَدَرِوْة﴾: بالجرّ	[الأنعام: ٩١] [الحج: ٧٤] [الزمر: ٦٧]	الحسن البصريّ: في موضع الأنعام المطوّعيّ عن الأعمش: في موضع الزمر.
﴿يَقْدَرِهَا﴾	موضع وحيد. [الرعد: ١٧]	الجمهور عدا الحسن والمطوّعيّ عن الأعمش.
﴿رَمَزًا﴾	موضع وحيد. [آل عمران: ٤١]	المطوّعيّ عن الأعمش.
﴿أَمَنَةً﴾	موضعان: [آل عمران: ١٥٤] [الأنفال: ١١]	الجمهور عدا ابن محيصن

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٧٠٩.

[٢] ر: الدر المصون ١٠ / ٤٦٤.

الحجازيون والشامي والبصريون	موضع وحيد [النساء: ١٤٥]	﴿الدَّرَكُ﴾
الجمهور عدا الحسن والمطوّعي عن الأعمش.	موضع وحيد. [يونس: ٢٦]	﴿قَتَرٌ﴾
المكيين: ابن كثير وابن محيصة، وابن ذكوان عن ابن عامر.	موضع وحيد. [الفتح: ٢٩]	﴿شَطَّأُهُ﴾
الحسن البصريّ	موضع وحيد. [المعارج: ٤٣]	﴿نُضِبٍ﴾

جدول ١٢: توضيح شواهد الإتيان بالفتح في الأسماء والمصادر بوزن (فَعَل) و(فَعَلَة) غير حلقيّ العين.

ومن الشواهد السابقة يتبين لنا:

✽ أن عِدَّة ما ورد في القراءات الأربعة عشر من هذا الضرب (غير حلقيّ العين) هو تسع كلمات (مرجع ثلاث منها إلى مادة: ق د ر)، وقد وردت هذه الكلمات في اثني عشر موضعاً من القرآن. وهناك كلمات غير ما ذكرناه قرئت بالفتح والإسكان في شواذ القراءات (فيما وراء الأربع الزائدة)، وقد وقفت من ذلك في مصادر القراءات على قرابة عشرين كلمة، منها: {قَرَحٌ} و{قَرَحٌ}، و{حَرَدٌ} و{حَرَدٌ}، و{خَمَرٌ} و{خَمَرٌ}، و{رَتَقًا} و{رَتَقًا} [١]. وجميع تلك الشواهد تؤكد أن الإتيان في الأسماء بوزن (فَعَل) بفتح العين لا يختص بما وقعت عينه حرف حلقي، بل يأتي فيه وفي غيره مما يوازنه.

[١] ر: الدر المصون ٣ / ٤٠٢، ومختصر الشواذ لابن خالويه ١٤٠ و ١٦٠، والمحاسب ص: ٤٢٢ و ٤٢٣.

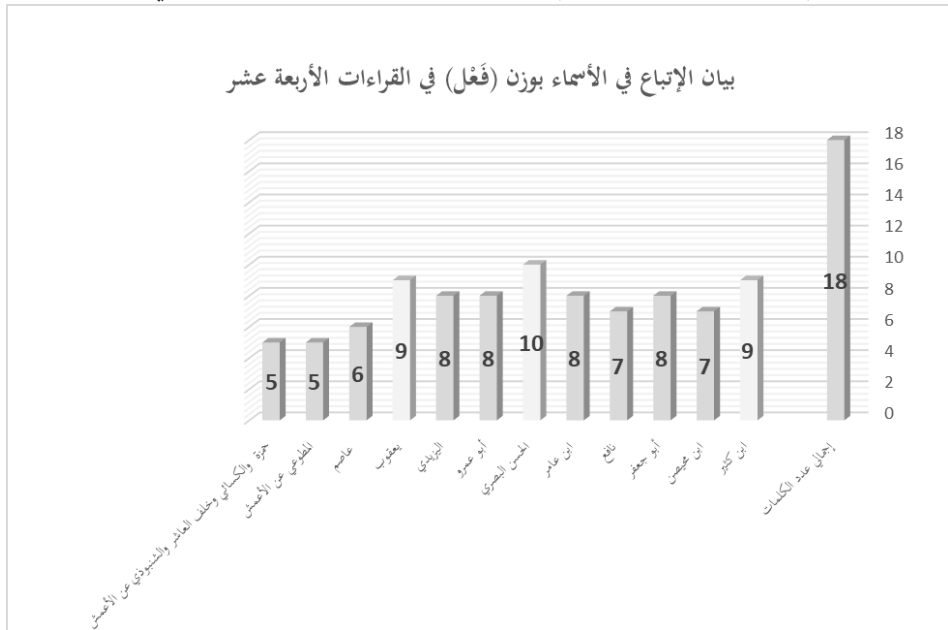
❖ أنَّ نوع الإتياع في جميع هذه الكلمات هو: إتياعُ السكونِ (اللاحق) للفتح (السابق).

❖ أنَّ مرجعَ هذا الباب عند القُرَّاء هو الروايةُ لا القياسُ؛ إذ لم يطرد فتحُ العينِ إتياعاً عند قارئٍ بعينه في جميع كلماتِ هذا البابِ.

❖ أنَّ القُرَّاء الكوفيينَ بوجهٍ عامٍّ يميلون إلى إسكانِ العينِ، ويتضح ذلك من اختيارهم للقراءة بالإسكانِ في أكثرِ هذه الكلمات، والله أعلم.

والمخطط الآتي (رسم توضيحي ٢) يُظهرُ نصيبَ كلِّ قارئٍ من القراءة بالثقل في الشواهد التي سبقت بوزن (فَعَل) سواءً كانت حلقيَّة العين أو غير حلقيَّة العين.

ويتضح منه: وفرة حظِّ الإمام الحسن البصريِّ من القراءة بفتح العين في أكثرِ الشواهد التي أوردناها، يليه الإمام يعقوب البصريُّ، وابن كثير المكيُّ.



رسم توضيحي ٢: توضيح شواهد الإتياع في الأسماء بوزن (فَعَل) مفتوح الفاء في القراءات الأربعة عشر.

٣/ عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَاهِدِ إِتْبَاعِ الضَّمِّ لِلْفَتْحِ

الإتباع الذي تضمنته جميع الشواهد السابقة كان من قبيل إتباع السكون للفتحة المتقدمة. وقد وقفت في القراءات الأربعة عشر على شاهدٍ وحيدٍ لإتباع الضمة للفتحة المتقدمة، وهو في قراءة الحسن البصريّ لكلمة ﴿عَضْدًا﴾ [الكهف: ٥١] بفتح الصاد^[١] إتباعاً لفتحة العين قبلها {عَضْدًا}، وقرأ الجمهورُ بضمّها على لهجة الحجازيين.

وفي هذا الإتباع جنوحٌ إلى الحركة الأَخْفِ، والشأن في الإتباع أن الحركة الأقوى تتبعها الحركة التي هي دونها في القوة، وربما قوى تأثير الفتحة أنها تقدّمت على الضمة، فصارت الضمة بذلك واقعةً بين فتحتين، فكان إتباع الضمة للفتحة قبلها مما يعين على جريان اللسان بالكلمة كلّها من جهة واحدة {عَضْدًا}، وكذا في قوله: ﴿سَنَشُدُّ عَضْدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]^[٢]. وهذه اللغة تُنسب إلى غير الحجازيين.

وَفِي كَلِمَةِ (عَضْد) ثَمَانِيَةٌ أَوْجُهٌ مِنَ اللُّغَاتِ وَالْقِرَاءَاتِ ذَكَرَهَا الْمُفَسِّرُونَ، وَهِيَ^[٣]:

- ١- «عَضْدًا» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّ الضَّادِ: وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ، وَهِيَ أَفْصَحُهَا.
- ٢- «عَضْدًا» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الضَّادِ: وَهُوَ تَخْفِيفٌ سَائِغٌ فِي (فَعْلٍ) كَمَا قَالُوا: رَجُلٌ وَسَبْعٌ فِي رَجُلٍ وَسَبْعٍ، وَهِيَ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ.
- ٣- «عَضْدًا» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالضَّادِ: وَهِيَ قِرَاءَةُ لِأَبِي عَمْرٍو، رَوَاهَا عَنْهُ هَارُونُ وَخَارِجَةُ وَالْخَفَّافُ، وَكَذَارُ وَهَا الْحَسَنُ فِي وَجْهِ، وَهِيَ مِنْ قَبِيلِ إِتْبَاعِ الْفَتْحِ لِلضَّمِّ الْلاحِقِ (رَجْعِي).

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٠٤.

[٢] أشار إليه القباقي بقوله في إيضاح الرموز: «حيث جاء بفتح الضاد، والباقون بضمّها»، وقد علّق المحقق أ.د. أحمد خالد شكري في الهامش بأنه لم يرد إلا في الآية (٥١) من سورة الكهف، والصواب ما أثبتته، فالمضاف إلى الضمير تجري فيه القراءة أيضاً. (ر: إيضاح الرموز ص: ٥٠٤).

[٣] انظر: تفسير القرطبي والبحر المحيط والكشاف واللباب في علوم الكتاب، ومعاني القرآن للزجاج.

٤- «عَضُدًا» بِضَمِّ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الضَّادِ: وَهِيَ قِرَاءَةٌ عِكْرَمَةٌ وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ، وَذَلِكَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الضَّادِ إِلَى الْعَيْنِ بَعْدَ سَلْبِ الْعَيْنِ حَرَكَتَهَا.

٥- «عِضْدًا» بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الضَّادِ: وَهِيَ قِرَاءَةُ الضَّحَّاكِ.

٦- «عَضْدًا» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالضَّادِ: وَهِيَ قِرَاءَةٌ أُخْرَى لِلْحَسَنِ وَكَذَا لِعَيْسَى بْنِ عُمَرَ، قِيلَ إِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ إِتْبَاعِ الضَّادِ لِحَرَكَةِ الْعَيْنِ، وَقِيلَ هِيَ جَمْعُ (عَاضِدٍ)، كَخَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَرَاصِدٍ وَرَاصِدٍ.

٧- «عَضْدًا»: حَكَاهَا هَارُونُ الْقَارِيُّ.

٨- «عِضْدًا»: عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ: كِتْفٌ وَفِخْدٌ.

وَالْأَصْلُ فِي ﴿عَضْدَكَ﴾ عَضْدُ الْيَدِ، وَقَدْ وَضَعْتَهُ الْعَرَبُ فِي الْكَلَامِ مَوْضِعَ الْعَوْنِ وَاسْتَعْمَلْتَهُ بِمَعْنَاهُ كَثِيرًا، لِأَنَّ الْعَضْدَ قِيَامُ الْيَدِ. يُقَالُ: عَضَدَهُ وَعَاضَدَهُ عَلَى كَذَا إِذَا أَعَانَهُ وَأَعَزَّهُ، وَيُقَالُ: اعْتَضَدْتُ بِفُلَانٍ؛ أَي: اسْتَعَنْتُ بِهِ [١].

ثانيًا: الإتياع التقديمي بالكسر:

وقد ورد هذا النوع في همزة {أم} و{أمهات} إذ كسرت إتياعًا للكسر السابق في قراءة حمزة والكسائي والأعمش. وذلك على التفصيل الآتي، وأبدأ بذكر مواضع المفرد:

﴿فَلَأُمُّهُ﴾ [النساء: ١١] بالموضعين.

﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤].

﴿فِي أُمِّهَا﴾ [القصص: ٥٩]

قرأ حمزة والأعمش والكسائي بكسر الهمزة وصلًا في المواضع الأربعة السابقة؛

[١] ر: زاد المسير لابن الجوزي.

وذلك إبتاعاً للكسرة القصيرة أو الطويلة قبلها، فيكون من قبيل الإبتاع التقدّمي. وفي حال الإبتداء بالكلمة فإنهم يضمّون الهمزَ كباقي القراء؛ وذلك لانفصال الهمز عن سبب الإبتاع وهو الكسر السابق.

وقيل: كُسِرَتِ الهمزة إبتاعاً لكسرة الميم المجرورة بعدها، فهو إبتاعٌ رجعي^[١]. والتوجيه الأول هو الصحيحُ بدليل عدم كسرهم للهمزة في قوله: ﴿إِلَىٰ أُمِّهِ﴾ [الفصص: ١٣]؛ إذ لو كان سبب الإبتاع في تلك الكلمة هو كسرة الميم اللاحقة لالتزموا كسر الهمز في موضع القصص أيضاً. والله أعلم.

وأما الجمع فمواضعه أربعة أيضاً، وهي:

﴿يُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

﴿بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٨]، [الزمر: ٦]، [النجم: ٣٢].

قرأ الكسائي {.... إِمَّهَاتِكُمْ} بكسر الهمزة وفتح الميم وصلاً؛ وذلك إبتاعاً للكسر السابق (كسر التاء أو النون).

وقرأ حمزة والأعمش بكسر الهمزة والميم معاً في الوصل {.... إِمَّهَاتِكُمْ}؛ فكسُرَ الهمز هو إبتاعٌ لكسر النون أو التاء قبلها، وكسر الميم هو إبتاعٌ لكسر الهمزة، فهو إبتاعٌ لإبتاع.

قال صاحبُ الإتحاف: «أتبع حركة الميم حركة الهمزة، فكسرت الميم تبع التبع، كالإمالة للإمالة، ولذا إذا ابتدأ بها ضمّ الهمزة وفتح الميم»^[٢].

[١] هذا القول هو قول الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي، وذكر ابنُ دريد أنَّ الكسرَ في همزة {أم} لغةً مطلقاً قد حكاهما سيويه {إم}، وذكر الكسائيُّ والفراءُ أنها لغة هوازن وهذيل. (ر: حاشية الشهاب ٤٣٢ / ٧، والكتاب ٤ / ١٤٦، والبحر المحيط ٣ / ١٨١، ومختصر ابن خالويه ص: ٢٥).

[٢] ر: الإتحاف ١ / ٤٧٣.

فتكون قراءة حمزة والأعمش قد اشتملت على إبتاعين متتالين، وكلاهما من الضرب التقدّمي، وهو إبتاع الضمّ للكسر. وجميع القراء متفقون على البدء بضمّ الهمزة وفتح الميم على الأصل، ولانفصال سبب الإبتاع.

والإبتاع في هذه الشواهد يشتمل على نوع تخفيف؛ وذلك لأنّ الهمزة حرفٌ مستثقلٌ، فاستثقلوا أن يضيفوا إلى ذلك ثقل الخروج من الكسر أو الياء إلى الضمّ، فوقع الإبتاع بتحريك الهمزة بحركة ما قبلها وهي الكسرة ليعمل اللسان عملاً واحداً، وهذا يحقق التجانس والاقتصاد في الجهد المبذول، وهو ما تميزت به اللهجات البدوية على ما سبق بيانه؛ إذ ترجع هذه القراءات إلى لهجات هوازن وهذيل، فإذا ابتدأوا ردّوه إلى الضمّ الذي هو أصله^[١].

وقد سبق إيراد شاهد هذه القراءة من كلام العرب، وهو الشاهد الذي حكاه سيّويه في الكتاب: (اضرب الساقين إمك هابل)^[٢] وفيه دليل على أهمية حركة الإبتاع وتغلبها على حركة الإعراب، وأنّ ذلك لا يخلّ بالتركيب ما دام اللبس مأموناً.

ثالثاً: الإبتاع التقدّمي بالضمّ:

ورد الإبتاع التقدّمي بالضمّ في القراءات في نوعين من الأسماء، أحدهما: ما وردت فيه قراءة بضمّ العين من وزن (فعل) أو (فُعلة) أو (فُعلى) من المصادر والأسماء من غير الجموع، والآخر: ما ورد بوزن (فُعلات) مضموم العين من المجموع بالألف والتاء المزيدين، وسأستعرض شواهد المجموعتين فيما يلي:

[١] الكشف ١ / ٣٧٩.

[٢] الكتاب ٤ / ١٤٦ و١٤٧.

المجموعة الأولى: الإِتْبَاعُ بِضَمِّ عَيْنِ الْأَسْمَاءِ بِزِنَةِ (فُعْلُ / فُعْلَةٌ / فُعْلِي).

تتضمن هذه المجموعة أسماءً ومصادرَ بزنة (فُعْلُ) أو (فُعْلَةٌ) أو (فُعْلِي) فُرِئَتْ بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فِي قِرَاءَةٍ، وَفُرِئَتْ أَيْضًا بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ مَعًا فِي قِرَاءَةٍ أُخْرَى، مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ. فَيَحْتَمِلُ الْخِلَافُ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ أَحَدَ التَّوْجِيهَاتِ الْآتِيَةِ:

❖ الأول: أن يكونَ إِسْكَانَ الْعَيْنِ أَصْلًا، وَضَمُّهَا إِتْبَاعًا لَضَمِّ الْفَاءِ الَّتِي سَبَقَتْهَا.

❖ الثاني: أن يكونَ ضَمُّ الْعَيْنِ أَصْلًا، وَإِسْكَانُهَا تَخْفِيفًا.

❖ الثالث: أن تكونَ كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ أَصْلًا فِي نَفْسِهَا وَلِغَةً مُسْتَقْلَةً.

قال صاحبُ اللبَابِ: «وَالسُّكُونُ وَالضَّمُّ - كَمَا تَقَدَّمَ - فِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنَّهُمَا أَصْلًا لِلْآخِرِ، وَأَنْ يَكُونَ أَصْلَيْنِ، وَيَجُوزُ فِي كُلِّ مِنَ الْمَثَلِ وَالْمُخَفَّفِ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرًا، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا سَكَنَتْ عَيْنُهُ تَخْفِيفًا»^[١].

ولعلَّه من المناسب في هذا السياق أن نُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْمُصَادِرِ بِزِنَةِ (فُعْلُ)، وَبَيْنَ صَيْغِ الْجُمُوعِ بِزِنَةِ (فُعْلُ) الَّتِي تَطَّرَدُ جَمْعًا^[٢]:

❖ فَعُولٌ: اسْمًا مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، نَحْوُ: رُئِئِلٌ (جَمْعُ: رُسُولٌ)، أَوْ وَصْفًا مُشْتَقًّا بِمَعْنَى فَاعِلٍ، نَحْوُ: صُبِّرَ (جَمْعُ: صَبُورٌ).

❖ فَعِيلٌ: اسْمًا بِغَيْرِ التَّاءِ، نَحْوُ: رُغِفَ (جَمْعُ: رَغِيفٌ)، أَوْ صِفَةً فِيمَا نَدَرَ، نَحْوُ: نُذِرَ (جَمْعُ: نَذِيرٌ)، وَقَلَّ مَجِيئُهُ فِي ذِي التَّاءِ، نَحْوُ: صُحِّفَ (جَمْعُ: صَحِيفَةٌ).

❖ فِعَالٌ، وَفَعَالٌ: اسْمَيْنِ غَيْرِ مُضَعَّفَيْنِ، غَيْرِ مُعْتَلَيْنِ، نَحْوُ: كُتِبَ (جَمْعُ: كِتَابٌ).

[١] اللبَاب في علوم الكتاب لابن عادل ٢٠ / ٦٣.

[٢] ر: المستقصى في علم التصريف ص: ٧٨٥-٧٨٧، المؤلف: د. عبد اللطيف محمد الخطيب. الناشر: مكتبة دار العروبة. ط: الأولى ٢٠٠٣م. عدد الأجزاء: ١.

فالأصل في صيغ الجموع السابقة بوزن (فُعَل) أن تضمَّ العين، فيكون إسكانها من قبيل التخفيف، ويرى بعض النحاة جوازَ هذا التخفيفِ قياسًا مُطَرِّدًا، يتضح ذلك في قول الزجاج: «وكلُّ ما كان على هذا المثلِ فتخفيفُه جائزٌ، نحو: الصُّحُفِ والصُّحُفِ، والكَتُبِ والكُتُبِ، والرُّسُلِ والرُّسُلِ»^[١].

ويستثنى من هذا الجوازِ ما كان مُضَعَّفًا، نحو: (سُرُرٍ) فلا يجوزُ تسكينُ عينه؛ لأنَّ ذلك يفضي إلى الإدغام، ولكن يجوزُ تخفيفُه بفتح العينِ في لغة التميميين والكليبيين؛ إذ استثقلوا ضَمَّةَ عينِ (فُعَل) في المضعَّفِ فجعلوا مكانها فتحةً، فقالوا: (جُدُدٌ)، و(ذُلُلٌ) بدل (جُدُدٌ)، و(ذُلُلٌ)^[٢]. قال أبو حيان: «وكلُّ يفتحونَ ما كان جمعًا على (فُعَل) من المضعَّفِ إذا كان اسمًا»^[٣].

وقد تنوعت القراءات المتواترة والشاذة في الجموع بزنة (فُعَل)، فقراءة الضمِّ على الأصل هي لهجة الحجازيين، وقراءة الإسكان تخفيفًا هي لغة تميم وأسد وعامة قيس^[٤]، ويلاحظ أن لغة الضمِّ هي الأكثرُ شيوعًا في القراءات، وذلك في نحو: ﴿الرُّسُلُ﴾ جمع: رَسول، و﴿سُبُلَنَا﴾ جمع: سبيل، قرأ الجمهورُ ذلك بضمِّ عينِ هاتين الكلمتين ونظائرها، ولا يرد الإسكان إلا في كلماتٍ محددة.

وقد حصرت هذه الجموع التي وردت فيها قراءتان إحداهما بالضمِّ والأخرى بالإسكان في القراءات الأربعة عشر، فوجدتها ثمان كلماتٍ فقط، وهي^[٥]:

[١] معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٨٣. قلتُ: «وهذا يدلُّ على كون إسكان عين الجموع بصيغة (فُعَل) هو لغةٌ صحيحةٌ مُطَرِّدَةٌ فيها، وليس ضرورةً مقيدةً بالشعر ونحوه كما يشيع عند بعضهم».

[٢] ر: شرح الكافية الشافية ص: ١٨٣٧.

[٣] البحر المحيط ٩/ ١٠٠.

[٤] ر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٥١.

[٥] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٧٤ و٢٧٥ و٣٨٩.

- ١- ﴿الرُّسُلُ﴾ و﴿رُسُلٌ﴾ حيث وردت مجردة من الضمير: قرأ الجمهور بضم السين، وقرأ المطوِّعِي عن الأعمش بإسكانها تخفيفاً. وهي جمع: رسول.
- ٢- وسكَّن الحسن البصريَّ سين الرسل المضافة إلى الضمير مطلقاً، نحو: ﴿رُسُلِهِ﴾، و﴿رُسُلُهُمْ﴾، وافقه أبو عمرو واليزيديُّ بإسكان المضاف إلى ضمير على حرفين، نحو: نا، وكم، وهم؛ لاستثقال توالي الحركات بعد ضميتين^[١].
- ٣- ﴿سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]، و[المنكوت: ٦٩]: قرأ الجمهور بضمِّ الباء، وقرأ أبو عمرو واليزيديُّ والحسن بإسكانها تخفيفاً، وهي جمع: سبيل^[٢].
- ٤- ﴿ثَمَرٌ﴾ [الكهف: ٣٤]، و﴿بِثْمَرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢]: قرأ الجمهور بضمِّ التاء والميم في الموضعين {ثَمْرٌ} و{بِثْمَرِهِ}، وافقهم ابن محيصن من المبهج، وكذا رويس في الموضع الثاني.
- ٥- وقرأ البصريون سوى يعقوب بضمِّ التاء وسكون الميم {ثَمْرٌ} و{بِثْمَرِهِ} تخفيفاً من المضموم، وقرأ أبو جعفر وروح عن يعقوب وعاصم بفتحيتين، وافقهم رويس في الموضع الأول، وابن محيصن من المفردة في الموضعين^[٣].
- ٦- والثمر بضميتين: جمع (ثمار)، مثل: كتاب وكُتِب، أو: جمع (ثمرة)، مثل: خشبة وخُشِب، ونقل الفراء عن مجاهد أنه قال: «ما كان في القرآن من ثمر بالضم فهو مال، وما كان من ثمر مفتوح فهو من الثمار»^[٤].

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٧٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ص: ٢٢٥.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٧٥.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٠٢.

[٤] ر: معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٤.

٧- ﴿حُشْبٌ﴾ [المنافقون: ٤]: قرأ الجمهور بضمّ الشين، وقرأ ابن مجاهد عن قبل، وأبو عمرو واليزيدي، والكسائي بإسكانها {حُشْبٌ} تخفيفاً. ويجوز أن تكون بالضمّ جمعاً لحَشْبَة، كَثْمَرَة وثُمُر، وبالسكون جمعاً ل: حَشْبَاء، كحمراء وحُمُر.

٨- والحَشْبَاء هي الخشبة التي نُخِر جوفها. وقيل هي بالإسكان جمع (حَشْبَة) كبَدَنَة وبُذْن، وذهب بعضهم إلى كون إسكانها تخفيفاً من المضمومة^[١].

٩- ﴿عُرْبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]: قرأ الجمهور بضم الراء، وقرأ شعبة وحمزة وخلف بإسكانها. وهي جمع: عُرُوب، وهي المرأة الحسنة أو المتحبة إلى بعلها^[٢].

١٠- ونقل ابن مجاهد عن عباس قوله: «سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو فَقَرَأَ {عُرْبًا} مُثْقَلًا قَالَ وَسَأَلْتَهُ عَنِ {عُرْبًا}، فَقَالَ تَمِيمٌ تَقُولُهَا سَاكِنَةُ الرَّاءِ»^[٣].

١١- ﴿بُشْرًا﴾ حيث وردت: قرأ الحجازيون والبصريون سوى الحسن بنون وشين مضمومتان {نُشْرًا}، على أنها جمع (نُشُور) بمعنى: ناشر، كصبور وصُبُر. وقرأ ابن عامر الشامي والحسن البصري بضم النون وإسكان الشين تخفيفاً من المضمومة {نُشْرًا}، وقرأ الكوفيون سوى عاصم بفتح النون وإسكان الشين {نُشْرًا} على جعله مصدرًا أعمل فيه معنى ما قبله، وقرأ عاصم بياء مضمومة وشين ساكنة {بُشْرًا} كأنها مخففة من (بُشْر) مضمومة الشين، وهي: جمع (بشير)^[٤].

١٢- ﴿حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢]: قرأ المطوّعي عن الأعمش بضم الحاء والجيم {حُجْرٌ} و{حُجْرًا}، وقرأ الحسن البصري بضمّ الحاء وإسكان الجيم {حُجْرٌ} و{حُجْرًا}، وقرأ الجمهور بكسر فسكون.

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٧٥ و٢٧٦، والدر المصون ١٠ / ٣٣٧ و٣٣٨.

[٢] ر: الدر المصون للسمين الحلبي ١٠ / ٢٠٧.

[٣] السبعة لابن مجاهد ص: ٦٢٢.

[٤] ر: إيضاح الرموز ٣٩٧ و٣٩٨، والكشف ١ / ٤٦٥ و٤٦٦، والدر المصون ٥ / ٣٤٧ و٣٤٨.

١٣- ويجوز أن يكون المضموم الحاء والجيم مصدرًا أو جمعًا ل: حَجْرٌ، بفتح الحاء وسكون الجيم، وفُعِلَ قد جاء قليلاً جمعًا ل: فَعَلَ، نحو: سَقَفَ وَسُقِفَ وَرَهْنُ وَرُهْنٌ، ويجوز أن يكون جمعًا ل: فَعَلَ بكسر الفاء، فيكون جمعًا لِحِجْرٍ التي هي قراءة الجمهور.

١٤- ويجوز أن يكون إسكان الجيم تخفيفًا من المضمومة أو يكون مصدرًا^[١].

١٥- ﴿جُدْرٌ﴾ [الحشر: ١٤]: قرأ الجمهور بضم الجيم والداد {جُدْرٌ} على كونه جمع (جدار) ك: خِمَارٌ وَخُمْرٌ، وقرأ الحسن البصري بضمّ الجيم وإسكان الدال تخفيفًا من المضموم {جُدْرٌ}.

١٦- وقرأ ابن كثير وابن محيصة من المبهج، وأبو عمرو واليزيدي بكسر الجيم وفتح الدال وألف بعدها على الأفراد {جِدَارٌ}، وقرأ ابن محيصة من المفردة بفتح الجيم وسكون الدال من غير ألف {جَدْرٌ}، وهو نفس الجدار بلهجة أهل اليمن^[٢].

ويمكن أن نُلْحِقَ كسورَ الأعداد بما سبق؛ نظرًا لأصالة الضمّ في عينها، وقد ورد ذلك في كلمة: ﴿ثُلْثٌ﴾، ﴿وَتُلْثُهُ﴾ [المزمل: ٢٠]: قرأ الجمهور بضمّ اللام من الكلمتين على الأصل، وهي لغة الحجاز. وقرأ هشام بإسكان لامهما تخفيفًا، وهي لغة تميم وربيع^[٣].

قال الزجّاج: «ويقال ثُلْثٌ وَرُبْعٌ وَسُدْسٌ، ويجوز تخفيفُ هذه الأشياء لِثِقَلِ الضَّمِّ، فيقال ثُلْثٌ وَرُبْعٌ وَسُدْسٌ. ومن زعم أن الأصل فيه التخفيفُ وأنه ثُقُلٌ فَحَطَأٌ، لأنَّ الكلامَ موضوعٌ على الإيجازِ والتخفيفِ»^[٤].

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٨٧ و ٥٦٠، والدر المصون ٥ / ١٨١.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٦٩٤، والبحر المحيط ١٠ / ١٤٦.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٧٦.

[٤] ر: إعراب القرآن ومعانيه للزجّاج ٢ / ٢٠.

وما كان على وزن (فُعَل) بإسكانِ العينِ جمعاً لـ: أفعال: فإسكانِ عينه هو الأصل، والضمُّ للإتياع، وقد وقع ذلك في كلمةٍ واحدةٍ في القراءات الأربعة عشر، وهي: ﴿عُلْفٌ﴾ بموضعها [البقرة: ٨٨]، و[النساء: ١٥٥]: قرأ ابن محيصة بضم اللام، وقرأ الباقون بإسكانها؛ لأنَّ (عُلْف) بالسكون جمعُ (أغلف) مثل أحمر وحُمُر، فيكون الأصل هو إسكانِ العينِ، ويكون الضمُّ للإتياع. وذهب أبو حيان وغيره إلى أنَّ (عُلْف) بالضمِّ جمعُ (غلاف) مثل: (مثال) و(مُثل). فيكون الأصل فيه الضمُّ، ويكون سكونه للتخفيف [١].

والقول الأول هو الأقرب إلى الصواب من وجهة نظري، وذلك لأمر، منها: ورود قراءة شاذة عن الحسن بضمِّ فاء ﴿صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣] وأخرى عن عيسى الهمداني بضم راء ﴿زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢]، ولا وجه لهما إلا أن يكونا ثقيلًا عن تخفيف، ولأنَّ تفسيرَ (عُلْف) بأنها جمعُ (غلاف) لا (أغلف) يغلبُ عليه التكلفُ وتحميلُ الألفاظِ ما لا يناسبها، ولأنِّي لاحظتُ إيثارة جمهورِ القراءِ للأصلِ في صيغِ الجموعِ بوزنِ (فُعَل) كما مرَّ معنا في الشواهد، فتكون هذه هي الكلمة الوحيدة من هذه الجموع التي ورد تثقيلاً إتياعاً في القراءات الأربعة عشر، والله أعلم.

فإذا ما انتقلنا إلى الأسماءِ والمصادرِ بزنةِ (فُعَل) ونحوها من غيرِ الجموعِ لوجدنا أنَّ إسكانِ العينِ فيها هو الأصلُ غالباً، والضمُّ يعرضُ إتياعاً لضمِّ الفاءِ، وهو إتياعٌ تقدُّميٌّ كما لا يخفى، وذهب بعضُ النحاةِ إلى كونِ هذا النوعِ من الإتياعِ مطرِّداً، قال الأخفش (ت: ٢٢١هـ): «وزعم عيسى بنُ عمر أنَّ كلَّ اسمٍ على ثلاثةِ أحرفٍ أوَّلُهُ

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٨٠، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٤٦، وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج ١/ ١٦٩، وبحث إتياع الحركات في القرآن ص: ٢٣ للدكتور أحمد خاطر.

مُضْموم، فمن العربِ من يُثَقِّلُه ومنهم من يخفِّفه^[١] نحو: «الْيُسْر» و«الْيُسْر»، و«العُسْر» و«العُسْر»، و«الرُّحْم» و«الرُّحْم»، ومثله ما كان من المجموعِ على (فُعْل)، ففيه التثقيْلُ والتخفيفُ أيضًا^[٢].

وحكى الأَخْفَشُ كذا عن يونسِ بنِ حبيبٍ^[٣] (ت: ١٨٣ هـ) أنه قال: «ما سُمِعَ في شيءٍ (فُعْل) إلا سُمِعَ فيه (فُعْل)»^[٤].

وأهلُ الحجازِ يميلونَ عموماً للإِتباعِ بالضمِّ في الأسماءِ الثلاثيةِ ساكنةِ الوسط؛ وذلك لأنَّهُم قبائلٌ متحضِّرةٌ تعتنى بتحقيقِ جميعِ أصواتِ الكلمةِ وإعطاءِ كلِّ صوتٍ حقَّه كما أسلفنا، بعكسِ التميميينَ الذين يؤثرونَ تسكينَ الوسط، وإليهم تُنسبُ لغةُ تسكينِ نحو: (فَخِذ) و(عَضِد)؛ إذ يقولون: (فَخِذ)، و(عَضِد)^[٥].

والحقيقةُ أنَّ معظمَ اللهجاتِ تنفر من توالي الحركاتِ الثقيلةِ، ولكنها تختلف في نسبةِ هذا النفور. وبوجهٍ عامٍّ فإنَّ ظاهرةَ حذفِ الحركاتِ تتلاءمُ مع طبيعةِ البدوِ الذين يميلونَ إلى السرعةِ في النطق، ولا شك أن حذفَ الحركاتِ فيه تيسيرٌ واقتصادٌ في الجهدِ العضليِّ، وهو ما يهدفُ إليه البدويُّ، بعكسِ ما يشيعُ في بيئةِ الحجازِ المتحضرةِ

[١] كثيراً ما يُطلَقُ التثقيْلُ أو التّفخيمُ على تحريكِ وسطِ الكلمةِ، وذلك في مقابلِ التّخفيفِ أو العزمِ مراداً به تسكينُ الوسط، وليس مقصودهم من التثقيْل هنا التّشديدَ بحالٍ.

[٢] معاني القرآن للأخفش ٢/ ١١٠، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥ هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراءة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م عدد الأجزاء: ٢، والكشف ١/ ٢٤٨.

[٣] يونس بن حبيب: هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الصَّبِيّ النحويّ، أخذ عن أبي عمرو البصري وحمّاد بن سلمة، وكان بارعاً في النحو، وقد سمع منه الكسائيُّ والفراء، توفي سنة ١٨٢ هـ. (إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٤/ ٧٤-٧٦).

[٤] ر: المحتسب ص: ١٥٤. الناشر: دار الصحابة.

[٥] ر: في اللهجات العربية ص: ١٤١.

من عنايةٍ بإعطاء كلِّ صوتٍ حقّه من البيان والإيضاح، وأهل الحجاز يحرصون على نطق الحركات كاملةً دون الجور عليها بالتسكين، حتى إنّ السيوطيَّ قد ذهب في توجيه الخبر المرفوع عن زيد بن ثابت: «نزل القرآن بالتفخيم»^[١] إلى «أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّفْخِيمِ تَحْرِيكُ أَوْسَاطِ الْكَلِمِ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا دُونَ إِسْكَانِهَا؛ لِأَنَّهُ أَشْبَعُ لَهَا وَأَفْحَمُ»^[٢].

واستدلَّ على صحّة هذا التوجيه بقول ابنِ عَبَّاسٍ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالتَّثْقِيلِ وَالتَّفْخِيمِ نَحْوُ قَوْلِهِ: «الْجُمُعَةَ» وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ مِنَ التَّثْقِيلِ»^[٣]، وكذا قول أبي عبيدة: «أَهْلُ الْحِجَازِ يُفَخِّمُونَ الْكَلَامَ كُلَّهُ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا: «عَشْرَةً» فَإِنَّهُمْ يَجْزِمُونَهُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَتْرَكُونَ التَّفْخِيمَ فِي الْكَلَامِ إِلَّا هَذَا الْحَرْفَ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ عَشْرَةً بِالْكَسْرِ»^[٤].

وهذه من المفارقات التي تدلُّ على كون اللهجات العربية لا تعرف الاطراد الدائم. فالمقصود إذن من تفخيم الحجازيين هو: تحريكهم لأوساط الكلمات وعدم تخفيفها بالتسكين، فيكون التفخيم أو التثقيب من سمات اللهجة الحجازية^[٥]، وهذا الضرب من الإبتاع الحركي يساعده من الناحية الصوتية: قوّة الضمّة السابقة في فاء الكلمة وضعفُ السكون اللاحق في عين الكلمة، فيسهلُ العدولُ عن السكون إلى الضمِّ؛ ليجري اللسان بالضمّتين من جهةٍ واحدةٍ، ويسري ذلك عند العرب في جميع أبنية الأسماء التي وردت بضمِّ الفاء وسكون العين، نحو: فُعلٌ، وفُعلةٌ، وفُعُلى، وفُعُلان.

[١] هذا الحديث أورده الحاكم في مستدركه وابن الأنباري في الوقف، وضعّفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزياداته ١ / ١٩٢ رقم: ١٣٣٤.

[٢] الإبتاع في علوم القرآن للسيوطي ١ / ٣٢١.

[٣] المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[٤] المصدر السابق ١ / ٣٢٢.

[٥] انظر: دراسة في حركة عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها، د. أحمد علم الدين الجندي.

وقد ورد في بعض القراءات الشاذة أيضاً ضمّ عين (فُعلان)، نحو: ﴿قُرْبَانًا﴾، و﴿سُلْطَنًا﴾؛ إذ قرئتا: {قُرْبَانًا}، و{سُلْطَانًا}، وقراءة الضمّ منسوبة في مصادر القراءات إلى عيسى بن عمر الثقفي وغيره^[١]، وهذا بلا شك من قبيل الإتياع؛ لأن العرب ليس من أبنيتهم (فُعلان) بضم العين^[٢]، وهذا ما جعل أبا حيان يتساءل: «وَقُرِيءَ {سُلْطَانًا} بِضَمِّ اللَّامِ، وَالْخِلَافُ هَلْ ذَلِكَ لُغَةٌ فَيُنْبِتُ بِهِ بِنَاءُ فُعْلَانٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ هُوَ اتِّبَاعٌ فَلَا يُنْبِتُ بِهِ؟»^[٣].

وقد سبق نصّ سيبويه في توجيه ضمّ لام {السُّلْطَان} وضمّ راء {القُرْفُصَاء} بالإتياع، وهو من جملة الشواهد التي نقلتها من نصوص أئمة اللغة.

عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْمَصَادِرِ بوزن فُعل / فُعلة / فُعلَى من القراءات الأربعة عشر:

سأستعرض فيما يلي الكلمات القرآنية التي اختلفت القراءات فيها بين الإسكان على الأصل، والضمّ على الإتياع، مع تقسيم هذه الكلمات إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الكلمات التي وردت بضمّ عين الصيغة (فُعل) في أكثر القراءات:

١- ﴿الْقُدْسِ﴾

حيث وردت في القرآن، ومعناها: الطهارة والبركة^[٤]، جاء في اللسان أن القُدس

[١] ر: إعراب الشواذ ١ / ٣٥١، والمحتسب ص: ١٧١، ومعجم القراءات للخطيب ٢ / ٤٧١، ٨ / ٢١٢، ١٩٠ / ٩.

[٢] ر: المحتسب لابن جني ص: ١٧١.

[٣] البحر المحيط ٤ / ٥٧٠.

[٤] ر: المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ١٧٦.

والقُدُس، بضمّ الدال وإسكانها: اسمٌ ومصدرٌ، ومنه قيل للجنة حظيرة القُدُس [١]، وقيل: هما لغتان: الضم للحجاز والإسكان لتميم [٢].

واعتبر مكّي وغيره ضمّ دال {القُدُس} في قراءة الجمهور هو الأصل؛ لإجماع القُرّاء عليه ولقلة حروف الكلمة وخفتها، وأنّ قراءة المكيّين بالإسكان هي من قبيل التخفيف نظراً لتوالي الضمتين في الأصل [٣]، وأشار الإمام الشاطبي إلى ذلك في الحرز بقوله:

وَحَيْثُ أَتَاكَ (القُدُس) إِسْكَانٌ دَالُهُ دَوَاءٌ، وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسَالًا [٤]

ولعلّه يشير بذلك إلى أنّ في إسكان دال هذه الكلمة تخفيفاً يُشبهه أثر الدواء في تخفيف علة المريض.

وذهب الإمام مجاهد إلى أنّ {القُدُس} اسمٌ من أسماء الله كالقُدوس، وأنّ إضافة الروح إليه في قوله: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧] من قبيل إضافة الملك إلى المالك، فيكون أصل الكلمة من (القُدوس)، ثمّ طرأ عليها حذف صائتٍ قصير، فصارت (القُدُس).

٢- ﴿الْجُمُعَةُ﴾:

هو اسمٌ لليوم المعروف، قيل إنّ ضمّ الميم في قراءة الجمهور هو الأصل في هذه الكلمة، وهو لغة الحجازيين، وإنّ السكون الذي قرأ به المطوّعيّ تخفيفٌ من المضموم، وهو لغة عقيلٍ من قبائل البادية.

[١] ر: لسان العرب ٦ / ١٦٨.

[٢] ر: اللباب في علوم الكتاب ٢ / ٢٦٦.

[٣] ر: الكشف ١ / ٢٥٣.

[٤] ر: حرز الأمانى ووجه التهاني، بيت رقم: ٤٧٦ (ت: الغامدي، ص: ٣٨).

وقيل بعكسه فمن خَفَّفَ فعلى الأصل، ومن ثَقَّلَ أتبع الضمّة الضمّة^[١]، ويؤكد هذا القول الأخير ما ذهب إليه القراء (ت: ٢٠٧هـ) وأبو عبيدة^[٢] (ت: في حدود ٢١٠هـ) من اعتبار التخفيف بإسكان عين هذه الكلمة أحسن وأقرب؛ لأنَّ {الجُمُعة} تُجمع على (جَمَع)، فهي نحو: عُرْفَةٌ وَعُرْفٌ، وطُرْفَةٌ وطُرْفٌ، وحُجْرَةٌ وحُجْرٌ^[٣]، وقياس ذلك كلُّه إسكانُ العينِ في المفردِ، وعليه يكون التثقيلُ بالضمِّ من قبيل الإِتباع.

٣- ﴿الْحُلْمُ﴾:

يجوز أن يكون بسكون اللام {الحُلْمُ} مصدرًا بمعنى: الاحتلام وهو البلوغ، ويكون بضمِّ اللام {الحُلْمُ} اسمًا^[٤]، ويجوز أن يكون الإسكانُ والضمُّ فيها لغتان، وإسكانُ اللام لهجةٌ تميمية^[٥] قرأ بها المطوّعي، ولكنَّ عامَّةَ القُرَّاء على الضمِّ، فالكلمةُ محتملةٌ للتوجيه بالِإِتباع على قراءة الجمهور.

٤- ﴿طُفْرٌ﴾:

والظفرُ معروفٌ يكون لما لا يصيد، كما يكون المخلبُ لما يصيد^[٦]، وهو مذكَّرٌ، ويجمع على (أظْفَار) بوزن (أعناق) جمعًا ل: (عُنُق)^[٧]، فيكون له نفس الحكم السابق

[١] ر: معجم القراءات للخطيب ٩ / ٤٦٠، ودراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها ص: ١٩٦.

[٢] أبو عبيدة: هو معمر بن المثنى التيمي النحويّ علامة أهل البصرة، وصاحب كتاب مجاز القرآن، توفي في حدود سنة ٢١٠هـ. (إنباه الرواة على إنباه النحاة ٣ / ٢٧٧-٢٨٢).

[٣] ر: اللباب في علوم الكتاب ١٩ / ٨١.

[٤] ر: تاج العروس للزبيدي ٣١ / ٥٢٥.

[٥] ر: لسان العرب ١٢ / ١٤٥.

[٦] ر: البحر المحيط ٤ / ٦٧٧.

[٧] ر: تاج العروس ١٢ / ٤٦٩.

لكلمات: {الحلم}، و{القدس}، فيحتمل أن يكون ضمّ الفاء أصلاً والإسكان تخفيفاً، أو أن يكون الإسكان هو الأصل والضمُّ إبتاعٌ. ولغة الضمِّ أفصح وأكثر، وهو لغة الحجازيين، والإسكان قراءة الحسن وتوافق لهجة التميميين.

٥- ﴿وَسُكِّي﴾:

والنسك بوجه خاص في هذه الآية هي الذبائح التي تُذبح لله، وقيل: هي الدين والمذهب، أو العبادة الخالصة التي يُتقربُ بها إلى الله^[١]، وفي النسك قولان، أحدهما: أنه مصدرٌ يقال: نسك ينسك (نسكاً) بالإسكان، و(نسكاً) بالضم إبتاعاً، والآخر: أن نجعلها جمعاً للنسيكة (بوزن: سفينة، التي تُجمع على سفن)، وقد قرأها الجمهور بضم السين، فيمكن توجيه قراءتهم على الإبتاع في المصدر أو على الأصل في الجموع، وقرأها الحسن بإسكان السين، فيمكن توجيه قراءته على الأصل في المصدر، أو على تخفيف المضموم في الجموع^[٢].

٦- ﴿بِالْأَذْنِ﴾:

حيث وردت بالتعريف أو بالتنكير، مضافة أو غير مضافة. والأذن معروفة من الحواس مؤنثة، تجمع على (أذان).

واختلفوا في أصالة تحريك الذال في المفرد، ف قيل: الإسكان والتحريك كلاهما لغة مستقلة بنفسها، وقيل: الأصل الإسكان، والضمُّ إبتاعٌ، وقيل: التحريك بالضم هو الأصل وهو لغة الحجاز حكاها سيبويه بالضم (أذن)^[٣]، والإسكان تخفيف من

[١] ر: البحر المحيط ٤ / ٧٠٣، والمحزر الوجيز ٢ / ٣٦٩.

[٢] ر: الدر المصون ٢ / ٣١٧.

[٣] ر: مقاييس اللغة ١ / ٧٦، وتاج العروس ٣٤ / ١٦٤، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١ / ١٧٦، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: د. عبد العال

المضموم، وهو لغة تميم.

وقد انفرد الإمام نافع بإسكان الذال في هذه الكلمة حيث وردت معرفة أو نكرة ومثناة، وهذا يُبرِّزُ تأثيرَ الإمام نافع بلهجةٍ مختلفةٍ عن لهجة البيئة الحجازية أتباعاً للرواية. وقيل إنَّ اختيارَ نافع للإسكان فيه إبتاعٌ من جهةٍ أخرى، وهو موافقة ما قبلها وما بعدها من كلماتٍ ساكنةٍ العينِ في موضع المائدة، كالنفس والعين والأنف، فيكون إسكانها من قبيل مشاكلة الألفاظ المعطوفة عليها^[١].

٧- ﴿الْأَكْلُ﴾:

فيها لغتان: لغة ضمِّ الكاف على الأصل، وهي اللغة الحجازية التي قرأ بها الجمهور، ولغة إسكان الكاف تخفيفاً، وهي لغةٌ تميميةٌ قرأ بها قرّاء الحجاز^[٢]، وذهب أبو عمرو إلى إسكان الكاف من هذه الكلمة إذا أضيفت إلى مؤنث نحو: ﴿أَكَلَهَا﴾ [البقرة: ٢٦٥]؛ لئلا يجتمع على الاسم ثقل التانيث والضم، فهو إسكانٌ مقيّدٌ بالحاجة إلى التخفيف عند توالي الحركات، وهو مذهبٌ عامٌّ لأبي عمرو فيما يختاره.

٨- ﴿هُزُؤًا﴾:

والهُزُؤُ معناه السخرية والازدراء والاستهزاء^[٣]، وفيها لغاتٌ، أشهرها: {هُزُؤًا} بضمّتين مع الهمز، وهي قراءة الجمهور، و{هُزُؤًا} بسكون الزاي مع الهمز وصلًا، وهي

سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت الناشر: دار الشروق - بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ عدد الأجزاء: ١ (تنبيه): ط دار الرسالة (الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) لنفس المحقق وبنفس ترقيم الصفحات

[١] ر: الكشف / ١ / ٥٠٣، ومعجم القراءات ٢ / ٢٨٠، وإعراب القراءات الشاذة ١ / ٤٤٠.

[٢] ر: الكشف / ١ / ٣١٤، ومعجم القراءات للخطيب ٤ / ٣٨٣.

[٣] ر: تفسير ابن عطية ٢ / ٢٠٩.

قراءة حمزة وخلف العاشر، فإذا وقف حمزة على هذه الكلمة أبدل همزها واواً على الرسم: {هُزُؤًا}، أو ألقى حركة الهمز على الساكن قبلها: {هُزَا} وهو القياس، وقراءة حمزة يجوز أن يكون أصلها الضمّ كقراءة الجماعة، ولكنه خَفَّفَ بالإسكان كتخفيفهم عُنُق: عُنُق، ويجوز أن تكون قراءته أصلاً بنفسها، وتكون قراءة الجمهور بالضمّ على الإبتاع. ويجوز فيها أيضاً ضم الزاي مع الواو: {هُزُؤًا}، وهي قراءة حفص [١].

٩- ﴿كُؤًا﴾:

والكُؤُ والكُؤُ ومعناه المثل والنظير، وحكمها حكم ﴿هُزُؤًا﴾ في جميع ما سبق تفصيله. وهاتان الكلمتان: ﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُؤًا﴾ مرسومتان بالواو في المصحف خلافاً لكلمة ﴿جُؤًا﴾، ولذلك لم يُبدل حمزة الهمز في ﴿جُؤًا﴾ واواً حال الوقف. وقيل إنَّ في كلمتي {هُزُؤًا} و{كُؤًا} اجتمع ثقل الضمتين وثقل الهمز، ورأى بعضهم أن لغة الضمّ في ذلك هي الأصل، ومن أسكنها فعلى الاستخفاف [٢].

١٠- ﴿الصَّدَقَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]:

ذهب أكثر أهل العلم إلى كون خلاف القراءات فيها هو من قبيل اختلاف اللهجات؛ إذ جاء ضمّ الصاد والذال في قراءة ابن كثير وابن محيصن من المفردة، وابن عامر والبصريين على لهجة حمير، وقيل على لهجة قريش، وجاءت قراءة التسكين عند شعبة وابن محيصن من المبهج على سبيل التخفيف من المضمومة، وقراءة الفتح

[١] ر: اللباب في علوم الكتاب ٢/ ١٥٥ و ١٥٦.

[٢] ر: الكشف ١/ ٢٤٨.

للباقين هي لهجة تميم^[١]. وذهب ابن خالويه إلى كون الضمّ في ذلك من قبيل الإتياع^[٢].
والصَّدْفُ هو جانب الجبل إذا صادف جبلا مقابلا له^[٣]، فهو مفردٌ في الأصل.
وفي الجدول الآتي (جدول ١٣) توضيحٌ لمواضع الكلمات التسع السابقة وعزو
قراءة تثقيل العين إلى من قرأ بها من القُرَّاء^[٤]:

الكلمة	عدد المواضع	القُرَّاء الذين قرؤوا فيها بتثقيل العين
﴿الْقُدْسِ﴾	٤ : [البقرة: ٨٧، ٢٥٣] [المائدة: ١١٠]، [النحل: ١٠٢]	جميع القُرَّاء عدا: ابن كثير وابن محيصرن المكيين.
﴿الْجُمُعَةِ﴾ ﴿الْحَمْرِ﴾	١ : [الجمعة: ٩] ٢ : [النور: ٥٨، ٥٩]	جميع القُرَّاء عدا: المطوّعي عن الأعمش ^[٥] .
﴿ظُفْرِ﴾ ﴿وَسُكِّي﴾	١ : [الأنعام: ١٤٦] ١ : [الأنعام: ١٦٢]	جميع القُرَّاء عدا: الحسن البصري ^[٦] .

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٠٩، وحجة القراءات لابن زنجلة ص: ٤٣٤، والمحتسب لابن جني ص: ٣٩٦.

[٢] الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ١ / ٢٣٢.

[٣] ر: لسان العرب ٩ / ١٨٨. وفيه قول ابن سيده: «والصَّدْفُ جَانِبُ الْجَبَلِ، وَقِيلَ الصَّدْفُ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ، وَالصَّدْفُ لُغَةٌ فِيهِ».

[٤] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٧٣-٢٧٦، و٥٠٣ و٦٢٤.

[٥] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٥٨.

[٦] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٨٩، و٣٩٢.

<p>جميع القُرَّاء سوى: نافع.</p>	<p>٦: [المائدة: ٤٥] معًا [التوبة: ١٩٦] معًا [لقمان: ٧]، [الحاقة: ١٢]</p>	<p>﴿بِالْأُذُنِ﴾ ﴿أُذُنٌ﴾ ﴿أُذُنِيهِ﴾</p>
<p>﴿أُكَلِّهَا﴾: جميع القراء، سوى: نافع والمكيين وأبي عمرو واليزيدي والحسن. بقية المواضع: جميع القراء، سوى: نافع والمكيين.</p>	<p>٤: [البقرة: ٢٦٥][الرعد: ٣٥]، [إبراهيم: ٢٥]، [الكهف: ٣٣]. ١: [الأنعام: ١٤١] ١: [الرعد: ٤] ١: [سبأ: ١٦]</p>	<p>﴿أُكَلِّهَا﴾ ﴿أُكَلِّهُ﴾ ﴿الْأُكُلِ﴾ ﴿أُكُلِ﴾</p>
<p>جميع القُرَّاء عدا: حمزة، وخلف، والمطوَّعي عن الأعمش.</p>	<p>١١: [البقرة: ٦٧، ٢٣١] [المائدة: ٥٧، ٥٨] [الكهف: ٥٦، ١٠٦] [الأنبياء: ٣٦]، [الفرقان: ٤١]، [الجاثية: ٩، ٣٥]</p>	<p>﴿هُزُوا﴾</p>
<p>جميع القُرَّاء عدا: يعقوب، وحمزة، وخلف، والمطوَّعي عن الأعمش.</p>	<p>١: [الإخلاص: ٤]</p>	<p>﴿كُفُوا﴾</p>

جدول ١٣: الكلمات التي وردت بضمّ عين الصيغة (فُعَل) في أكثر القراءات.

ثانياً: الكلمات التي وردت فيها قراءات بتثقيـل العين، وإسكانها مع تقارب عدد القُرَّاء في القراءتين:

١- ﴿جُرْفٍ﴾:

الجُرْفُ هو ما تجرَّفَ من الوادي في السيل، وفيها لغتان: {جُرْفٌ} بضمِّ الراء، وهو قراءة الحجازيين، وهشام بخلف، وحفص والكسائي، والبصريين سوى الحسن، و{جُرْفٌ} بإسكانها، قيل: إِنَّ الضَّمَّ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، والإسكان تخفيفٌ^[١]، فيكون فرعاً من المضموم كما في {عُنُقٌ} و{عُنُقٌ}. وقيل بالعكس، فيكون المضموم من قبيل إتباع السكون للضمِّ، كما في {عُسْرٌ} و{عُسْرٌ}^[٢].

٢- ﴿عُقْبًا﴾:

والعُقْبُ والعاقبة والعُقْبَى والعُقْبَةُ متفقاتٌ جميعاً في المعنى، وهي: الآخرة^[٣]، وورد في هذه الكلمة القرآنية لغتان: الأولى بضمِّ القاف وهي قراءة الحجازيين وابن عامر والكسائي والبصريين سوى الحسن، والأخرى بإسكانها وهي قراءة الباقيـن. وذهب مكِّي إلى أصالة الضمِّ في هذه الكلمة، وذلك قوله: «وَالأَصْلُ الضَّمُّ، وَالإِسْكَانُ تَخْفِيفٌ، كَالعُنُقِ، وَالعُنُقِ، وَالطُّنْبِ، وَالطُّنْبِ»^[٤].

وينبغي ملاحظة تميـز هذه الكلمة بوقوعها فاصلةً بين فواصل تحرَّكت حروفُها قبل الأواخر، نحو: ﴿مُنْتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣]، و﴿مُقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، فعملٌ إيثارهم لغة الضمِّ في هذا الموضع يُوجِّه بالرغبة في مشاكلة الفواصل، وقد سبق بيانُ هذا النوع من

[١] ر: الكشف ١ / ٥٠٨، والمححر الوجيز ٣ / ٨٥، والبحر المحيط ٥ / ٥٠٦.

[٢] ر: اللباب في علوم الكتاب ١٠ / ٢١٢.

[٣] ر: المححر الوجيز ٣ / ٥١٩.

[٤] ر: الكشف ٢ / ٦٣.

المشكلة في مبحث الإمالة، وستأتي تتمته في مبحث الإبتاع الكلمي في الأسماء.

٣- ﴿نُذِرًا﴾:

وهو بالإسكان: مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْإِنذَارِ: وهو الإبلاغ، ولا يكون إلا في التخويف^[١]، وإسكان الذال لغة تميم وأسد وعامة قيس، وضمُّ الذال فيه لغة الحجازيين، ويحتمل الضمُّ أن يكون اسمًا بمعنى الإنذار، كما في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي وَنُذِرٍ﴾ [القمر: ١٦]، يعني: وإنذاري^[٢]، ويحتمل أيضًا أن يكون جمعًا لـ (نُذِر) مثل (رُهْن) و(رُهْنن)، أو جمعًا لـ (ناذِر) بوزن فاعل كما قالوا: (سارق) و(سُرُق)، أو جمعًا لـ (نذير) بوزن فعيل كما قالوا (رَغيف) و(رُغْف)، ومن هذا الأخير قوله تعالى: ﴿هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النَّذِرِ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٦]^[٣].

وقد وردت قراءة الضمِّ عن الحجازيين وابن عامر، ويعقوب والحسن البصري وشعبة، فيصلح اعتبار الضمِّ أصلًا إذا كان المراد هو الجمع، ويتنصب في قوله: ﴿عُدْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] على الحال من الإلقاء في قوله: ﴿فَالْمَلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، ويجوز كذلك اعتبار الضمِّ إبتاعًا من المصدر ساكن الذال.

وهذه الكلمة وقعت كذلك فاصلةً بعد فواصل ساكنة الوسط غالبًا، نحو: ﴿عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١]، و﴿عَصْفًا﴾ [المرسلات: ٢]، و﴿نَشْرًا﴾ [المرسلات: ٣]، و﴿فَرْقًا﴾ [المرسلات: ٤]، و﴿ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، وهذا من الأسباب التي تدعو إلى إبتاع القارئ لقراءة الإسكان؛ وذلك لمشكلة سائر الفواصل المجاورة، وهي أيضًا مسبوقَةٌ بكلمة

[١] جامع البيان للطبري ٢٣ / ٥٩٠ (ط: هجر).

[٢] ر: لسان العرب ٥ / ٢٠٥.

[٣] ر: المصدر السابق ٥ / ١٠٢، وتاج العروس ١٤ / ١٩٩ و٢٠٠، ومعجم القراءات للخطيب ١٠ /

﴿عُدْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، وهذه الكلمة ساكنة الذال أيضًا في قراءة الجمهور، وتجاور هاتين الكلمتين يدعو إلى إثارة إجراء اللفظين على سننٍ واحدٍ، بإسكانهما معًا أو بضمّهما معًا^[١].

٤ - ﴿شُغْلٍ﴾:

والشغل ضدُّ الفراغ، وفيها لغاتٌ أربعٌ فصيحَةٌ، أولاهما: بفتح الشين وإسكان الغين، والثانية: بفتح الشين والغين، مثل: (نَهْر) و(نَهْر) ولم يقرأ بهما في القراءات الأربعة عشر، والثالثة: بضمّ الشين وإسكان الغين، والرابعة: بضمّتين، وهاتان اللغتان مقروءٌ بهما كذلك.

وقد ذهب بعضهم إلى اعتبار التحريك في هذه الكلمة هو الأصل وأنَّ الإسكان تخفيفٌ من المضموم^[٢].

والذي أميلُ إليه هو أنَّ الإسكان في اللغة الأولى قد جاء على الأصل، فيكون فتحُ الغين من قبيل الإتياع؛ إذ الغين حرفٌ حلقِيٌّ يُؤثِّرُ الفتحَ، وأنَّ ضمَّ الغين في اللغة الرابعة من قبيل الإتياع للضمّة في الشين، وهذه الكلمة لها نظائرٌ في القراءات الأربعة عشر وما وراءها من شواذِّ القراءات، أعني ما جاءت القراءاتُ فيه على أربع لغاتٍ في الكلمة، ترجع اثنتان منهما إلى الإتياع التقدّميّ بفتح العين لفتح الفاء، وبضمّ العين لضمّ الفاء، وذلك في نحو: كلمة {الرهب} في سورة القصص، وسيأتي تفصيلها في موضعها، وكذا {البخل} و{الرشد} و{ال نصب} في شواذِّ القراءات^[٣]، وقد سمّيتُ هذه الكلمات المربّعاتِ الإتياعيّة، وهذه المربّعات تبرزُ التنوعَ والثراءَ الذي تتمتع به بعضُ الألفاظِ في لغتنا العربية.

[١] ر: الكشف ٢ / ٣٥٧.

[٢] ر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١ / ٢٩٩.

[٣] انظر: معجم القراءات ٣ / ١٦٠، و٤ / ٦٩، و٥ / ٢٦٠، و٩ / ٣٤٦، و٨ / ١٠٥، و١٠ / ١١٥.

٥- ﴿السَّحَّتْ﴾:

بسكونِ الحاءِ وضمِّها: هو الحرام، سمِّي كذلك لأنَّه يسحت البركة ويمحقها ويذهبها^[١]. وقد ذهب العكبريُّ إلى اعتبار ضمِّ السينِ إبتاعاً، والكلمة مصدر فأصلها بالسكون؛ إذ قال: «يُقرأ بضمِّ الحاءِ إبتاعاً»، وقال مكِّي: «وهما لغتان يراد بهما اسم الشيء المسحوت، وليسا بمصدرين»^[٢]. وهو يعني بذلك أنَّ لغة الضمِّ فيها أصلٌ، والإسكان تخفيفٌ.

٦- ﴿جِبَلًا﴾ [يس: ٦٢]:

وهي من المفردات التي وردت فيها لغاتٌ وقراءاتٌ متنوعةٌ، ومعناها: (الأُمَّة من الخلق)^[٣]. قرأها المدنيان وعاصم والمطووعي عن الأعمش: بكسر الجيم والباء وتشديد اللام {جِبَلًا}، وقرأها روح عن يعقوب: بضمِّ الجيم والباء وتشديد اللام {جُبَلًا}، والباقون: بضمِّ الجيم وتخفيف اللام، وعلى ضمِّ الجيم والتخفيف، ورد في الباء: الضمُّ {جُبَلًا} عن المكيين ورويس والكوفيين سوى عاصم والمطووعي عن الأعمش، والإسكان: {جِبَلًا} عن ابن عامر وأبي عمرو واليزيدي.

ويظهر لي أنَّ الأصل في هذه الكلمة حال ضمِّ الجيم أنَّ تضمَّ الباء، فتكون لغة الإسكان للتخفيف، وهذا ما يشهد له قول الطبري: «وفي الجبله للعرب لغتان: كسر الجيم والباء وتشديد اللام، وضم الجيم والباء وتشديد اللام؛ فإذا نزع الهاء من آخرها كان الضم في الجيم والباء أكثر كما قال جل ثناؤه: «وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا» وربما سكنوا الباء من الجبل»^[٤].

[١] ر: البحر المحيط ٤ / ٢٥٨.

[٢] ر: إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٤٠، والكشف ١ / ٤٠٨.

[٣] ر: لسان العرب ١١ / ٩٨.

[٤] جامع البيان للطبري ١٩ / ٣٩١.

وفي الجدول التالي (جدول ١٤) بيانٌ للكلمات الست السابقة ومواضعها والقراء الذين تنسب إليهم قراءة ضمّ العين (فُعَل): [١]:

الكلمة القرآنية	عدد مواضعها	القراء الذين تنسب إليهم قراءة ضمّ العين إتباعاً
﴿جُرْفٍ﴾	١ : [التوبة: ١٠٩]	الحجازيون، وهشام بخلف، وحفص والكسائي، البصريون سوى الحسن.
﴿عُقْبًا﴾	١ : [الكهف: ٤٤]	الحجازيون، وابن عامر، والكسائي، والبصريون سوى الحسن.
﴿نُذْرًا﴾	١ : [المرسلات: ٦]	الحجازيون، وابن عامر، ويعقوب والحسن البصري، وشعبة عن عاصم.
﴿شُعْلٍ﴾	١ : [يس: ٥٥]	أبو جعفر، وابن عامر، والكوفيون، ويعقوب.
﴿لِلسُّحْتِ﴾ ﴿السُّحْتِ﴾	٣ : [المائدة: ٤٢، ٦٢، ٦٣]	أبو جعفر، والمكيان، والكسائي، والبصريون.
﴿جِيلًا﴾	١ : [يس: ٦٢]	المكيان، ورويس، والكوفيون سوى: عاصم والمطوّعي عن الأعمش

جدول ١٤: توضيح الكلمات التي وردت بضمّ عين الصيغة (فُعَل) وبإسكانها مع تقارب عدد القراء في القراءتين:

ثالثاً: الكلمات التي جاءت أكثر القراءات بإسكان عينها:

١- ﴿رُحْمًا﴾:

الرُّحْمُ والرُّحْمُ في اللغة بمعنى: العطف والرحمة^[١]. وشبهه أكثرهم الخلاف بين اللغتين في هذه الكلمة بالخلاف بين: عُسْر، وَعُسْر، وكذا السُّحْت والسُّحْت، وجميع ذلك من قبيل اختلاف اللغات والمعنى واحداً^[٢]. وجمهور القراء على إسكان الحاء من هذه الكلمة. ولم يرد تثقيلاً إلا في قراءة أبي جعفر وابن عامر، ويعقوب.

ويظهر لي أن توجيه تثقيل حاء هذه الكلمة بالإبتاع لضمّ الراء هو التوجيه الأقوى، وأن إسكان الحاء فيها هو الأصل، وقد جاءت عليه قراءة الجماعة، مع ملاحظة أن قراءة الجماعة هي الأكثر مشاكلةً للفواصل المجاورة لهذه الكلمة، نحو: ﴿عَصَبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، و﴿صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]. وهذا ضربٌ من الإبتاع أيضاً سيأتي بيانه ضمن مطلب الإبتاع الكلمي، والله أعلم.

٢- ﴿الرُّعْبَ﴾:

وذلك في جميع مواضعه بالتعريف أو التنكير، والرعب معناه: الخوف، وأصله من الامتلاء، يُقال سَيْلٌ راعِبٌ إذ مَلَأَ الوادي^[٣]، وفيه لغتان: الأولى بإسكان العين، والأخرى: بضمّها، وقيل إن الأصل فيه سكون العين، والضمّ جاء على خلاف المعهود في لغة العرب؛ إبتاعاً لضمّة الراء، وذلك كَالصُّبْحِ وَالصُّبْحِ، والمعهود عن العرب هو الهرب من الثقل إلى الخفة. وقيل: الأصل فيه الضمّ، وجاء سكونه للتخفيف قياساً

[١] ر: لسان العرب ١٢ / ٢٣١، وتاج العروس ٣٢ / ٢٧٧.

[٢] قال مكّي: «وهما لغتان بمعنى، كالسُّحْت والسُّحْت، وهو كله بمعنى الرحمة والتعطف». (ر: الكشف ٧٢ / ٢).

[٣] ر: اللباب في علوم الكتاب ٥ / ٥٩٤.

مَطَّرَدًا، ك: عُنُقٌ، وَعُنُقٌ^[١]، واللغتان فاشيتان فصيحتان^[٢]. قال ابن زنجلة: «وهما لُغَتَانِ أجودهما السُّكُونُ»^[٣]، والإسكانُ قراءة الجماعة، والضمُّ قراءة أبي جعفر وابن عامر ويعقوب والكسائي، وهو إِتْبَاعٌ على الأظهر.

٣- ﴿نُضِبٍ﴾:

النُّضِبُ معناها: التعب والمشقة. وقيل إن (نُضِب) بالإسكان هو جمع (نَضَب) مثل: وَثْنٌ، ووُثْنٌ. وقيل هو لغة كالحُزْن والحَزَن والبُخْل والبَخَل، فتكون قراءة أبي جعفر {نُضِب} من قبيل إِتْبَاعِ الصَادِ لِلنُّونِ بالضمِّ على الأظهر.

وهذه الكلمة يجوز فيها أيضًا من حيث اللغة: فتح النون والصاد (نَضَب)، وفتح النون وإسكان الصاد (نُضِب)، وقد وردت جميع هذه اللغات في بعض القراءات الشاذة فيما وراء الأربع الزوائد^[٤]، فيمكن أن نعتبرها من المربعات الإِتباعية التي سبقت الإشارة إليها، نحو: الرُّهْب والرُّهْب والرُّهْب والرَّهَب، والحُزْن والحُزْن والحَزَن، والرُّشْد والرُّشْد والرُّشْد والرَّشْد، وكذا: البُخْل والبُخْل والبُخْل والبَخَل^[٥]، ففي هذه الكلمات ونحوها لغتان مطَّردتان في الفاء؛ أولاهما: بضمِّ الفاء، والأخرى: بفتحها، وذلك قول الأَخْفَش: «والمثالان يَعْتَقِبَانِ هَذَا الضَّرْبَ بِاطِّرادٍ»^[٦].

وقد شاع في العرب أَنَّهُمْ إِذَا فَتَحُوا الْفَاءَ ثَقَّلُوا الْكَلِمَةَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَإِذَا ضَمُّوا الْفَاءَ

[١] ر: المحرر الوجيز ١ / ٥٢٣، و ٢ / ٥٠٨.

[٢] ر: البحر المحيط ٣ / ٣٧٧، والكشف ١ / ٣٦٠، واللباب في علوم الكتاب ٥ / ٥٩٤.

[٣] حجة القراءات ص: ١٧٦.

[٤] وبعضها روايات شاذة تنسب لبعض قراء المتواتر، كالإمام أبي جعفر ويعقوب، وبعضها روايات عن الحسن البصري وعاصم الجحدري وغيرهم.

[٥] ر: معجم القراءات ٨ / ١٠٥.

[٦] ر: لسان العرب ١٣ / ١١١.

خففوا بإسكان العين، «يقال: أصابه حزنٌ شديدٌ وحزنٌ شديدٌ»^[١]، وهذا مُشعرٌ بأنَّ الأصل في مضمومِ الفاء أن تسكن عينه، ويجوز أيضاً أن يأتوا بعكس ذلك، فيثقلون عينَ الكلمة على الإبتاع، كما في سائر الكلمات التي نستعرضها من خلال هذه المجموعة.

٤- ﴿فَسُحِقًا﴾:

وهو منصوب على المصدر، والمعنى: أسحقهم الله سُحِقًا، أي: باعدهم من رحمته مباحدة^[٢]، ويجوز أن يكون دعاءً عليهم بذلك يريد أن يلزمهم به^[٣]. والأصل فيه: الإسحاق؛ لأن معناه: أسحقهم الله إسحاقًا، ولكن أتى {فسحِقًا} على الحذف، ومعناه: فبعُدًا لهم. ومنه قولهم للمكان البعيد: مكان سحيق^[٤]. وخلافهم في توجيه قراءة الجمهور بالضمّ هو نفس الخلاف في سائر الكلمات، وذهب صاحب اللباب إلى أن لغة التثقيل فيه هي الأصل^[٥]، ولكن أغلب كتب التوجيه التي وقفت عليها تعتبر اختلاف القراءتين فيها كاختلافهما في (اليسر) و(العسر) و(السحت)، ونحوها^[٦].

٥- ﴿الْيَسْرَ﴾ بالتعريف وكذا بالتنكير، وبوزن فُعْلَى: قرأ الجمهور بإسكان السين من ذلك كله، وقرأ أبو جعفر بالضمّ في جميع ذلك.

٦- ﴿الْعُسْرَ﴾ بالتعريف وكذا بالتنكير وبوزن فُعْلَى، وفُعْلَةٌ: قرأ الجمهور بإسكان السين من ذلك كله، وقرأ أبو جعفر بالضمّ في جميع ذلك.

[١] تاج العروس ٣٤ / ٤١١.

[٢] ر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ١٩٩، وحجة القراءات ص: ٧١٦.

[٣] ر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١ / ٣٥٠.

[٤] ر: الكشف ٢ / ٣٢٩.

[٥] ر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ١٩ / ٢٤٢.

[٦] ر: حجة القراءات ص: ٧١٦، والكشف ٢ / ٣٢٩، ومعجم القراءات ١٠ / ٩، والمححر الوجيز ٥ /

قال صاحبُ اللباب: «(الْيُسْرُ، وَالْعُسْرُ) بضم السين، والضمُّ للإتباع؟ والأظهر الأول؛ لأنه المعهود في كلامهم»^[١]، وهو يعني بالأظهر قراءة الجماعة بالسكون. والذي يظهر لي أن أصل {اليسر} و{العسر} هو المصدر على وزن (فُعَل) بسكون العين، فيكون ضمُّ السين فيهما إتباعاً لضممة الياء قبلها^[٢]، وهو إتباعٌ تميّز به الإمام أبو جعفر المدنيُّ خصوصاً وبعضُ القُرَّاءِ عموماً، ولكنّه انفرَد به في بعضِ هذه الكلمات، كهاتين الكلمتين موافقاً بذلك لهجة أهل الحجاز، ولا عجب.

٧- ﴿وَزُلْفًا﴾:

والزلف من الليل معناها: أول ساعات الليل بعد مغيب الشمس، وهي المغرب والعشاء الآخرة. قرأ أبو جعفر والشنبوذيّ هذه الكلمة بضمّ اللام، وقرأها الحسن وابن محيصن بإسكان اللام، وقرأ الباقون بفتح اللام.

وقراءة فتح اللام عند الجمهور: جمع (زُلْفَة) مثل: ظُلْمَة وظُلْم. وذهب العكبري إلى أن إسكان اللام فيها على إرادة الجنس، ومن ضمّها فقد أتبع ضمة اللام ضمة الزاي.

وقيل هي بضمّ اللام: مفرد، مثل الحُلْم والحُلْم، وقيل هي جمع (زُلْفَة) مثل: بُسْر، وبُسْرَة، «ولكنّ الزُّلْفَ أجود في الجمع»^[٣]، وقال بعضهم: (زُلْف) جمع (زَلِيف) يعني: قريب، مثل رُغْف ورَغِيف^[٤].

[١] اللباب في علوم الكتاب ٣/ ٢٨٨.

[٢] ر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٢٣٣ و٢٨٤، ومعجم القراءات ١/ ٤٠٧.

[٣] إعراب القرآن ومعانيه للزجاج ٣/ ٨٢.

[٤] ر: إيضاح الرموز ص: ٤٥٢ و٤٥٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/ ٦٧٦.

٨- ﴿قُرْبَةٌ﴾:

قرأ ورش هذه الكلمة بضمّ الراء، وقراءة الجمهور بإسكانها، وهما لغتان. وقد شبّه ابن زنجلة ضمّ رائها بضمّ عين (الرُّعب) وحاء (السُّحت)^[١]، والذي يظهر لي أنّ السكون فيها أصلٌ، والضمّ إبتاعٌ^[٢].

٩- ﴿الرُّهْبُ﴾:

سبق الكلام على هذه الكلمة والقراءات الواردة فيها، وذلك في إبتاع الأسماء والمصادر بوزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين، وذكرت ما تميّزت به هذه الكلمة من خصوصية هي ونظائرها من الكلمات التي أطلقت عليها اسم المربّعات الإبتاعية؛ وذلك لتضمنها نوعين من الإبتاع الحركي، الأول: إبتاعٌ بالفتح لمراعاة حرف الحلق في قراءة {الرُّهْب}، وقد سبق بيانه، والآخر: إبتاعٌ بالضمّ في قراءة {الرُّهْب} وهو المقصود من إيراد هذه الكلمة ثانية هنا.

وقد انفرد بضمّ الهاء فيها: المطوّعي عن الأعمش الكوفي. وهذه هي الكلمة الوحيدة في القرآن التي تنوعت القراءات الأربعة عشر بالإبتاع فيها على هذا النحو، ولها نظائر لغويّة كثيرة في القرآن سبق بيان بعضها كأوجه لغوية جائزة ولكنها لم ترد في القراءات الأربعة عشر.

١٠- ﴿تُكْرًا﴾:

والنكرُ معناه الشيء الذي تنكره الأوهام وتستبشعه^[٣]، وفي هذه الكلمة قراءتان هما:

[١] ر: حجة القراءات ص: ٣٢٢.

[٢] اللباب في علوم الكتاب ١٠ / ١٨٤.

[٣] ر: المحرر الوجيز ٣ / ٥٤٠.

إسكان الكاف وضمُّها، وذهب بعضهم إلى أنهما لُغَتَانِ مثل الرُّعْبِ والرُّعْبِ^[١]، فالضمُّ في هذه الكلمة إِتْبَاعٌ وهو قراءة المدنيِّين، وابن ذكوان عن ابن عامر، ويعقوب، وشعبة. وأما موضع القمر: فضمَّه جميعُ القُرَّاءِ عدا المكيين ابن كثير وابن محيَّصن، وسيأتي مناقشة توجيه قراءة الضمِّ في موضع القمر، وعلى كل حالٍ فالإسكان في سائر المواضع يحصل به مشاكلة الفواصل عند من قرأ بذلك، كالكسائي وأبو جعفر، وهذا يدلُّ على اجتماع الضريين من الإِتْبَاعِ على بعض الكلمات، فيؤثِّرُ القارئُ مشاكلةَ الفواصل في بعض المواضع دون غيرها، والله أعلم.

١١ - ﴿عُرْفًا﴾:

والعُرْفُ ضدُّ النُّكْرِ، وهو مصدرٌ معناه: المعروف والإحسان، «ويُقَالُ: جَاءَ الْقَوْمُ عُرْفًا عُرْفًا، أَي: مُتَّبِعَةً»^[٢]، وهذه الكلمة جاءت فاصلةً منصوبةً في الآية ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١].

ونَصْبُهَا من وجهين، الأول: أن تكون مفعولاً له، أي: لأجل العرف، والآخر: أن تكون مصدرًا في موضع الحال، بمعنى: متتابعة^[٣]. وجمهور المفسرين على أن المرسلات هي الريح.

والمشهورُ عند العرب تسكينُ الراءِ من كلمة {عُرْفًا} وهي قراءة العامَّة، فيحتمل أن يكون سكونُها هو الأصل، فيكونُ ضمُّها في قراءة الحسن البصريِّ من قبيل الإِتْبَاعِ^[٤]،

[١] ر: حجة القراءات ص: ٤٢٤.

[٢] تاج العروس ٢٤ / ١٤١.

[٣] ر: اللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٦٠، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ص: ٦٢٧.

[٤] ويؤنسُ بترجيح توجيه الضمِّ بالإِتْبَاعِ في قراءة الحسن: مجيء هذه القراءة أيضًا عن عيسى بن عمر الثقفِي، وكان مذهبه التوسع في الإِتْبَاعِ بضمِّ عين فُعَل. (انظر عزو قراءة الضمِّ إلى الحسن وعيسى البصريين في تفسير البحر المحيط ١٠ / ٣٧٣).

ويحتمل العكس فيكون سكونها في قراءة الجمهور تخفيفاً لمشكلة الفواصل المجاورة في نفس السورة، نحو: ﴿عَصَفَا﴾ [المرسلات: ٢]، و﴿نَشْرَا﴾ [المرسلات: ٣].

١٢- ﴿عُدْرًا﴾:

والعُدْر- بإسكان الذال-مصدرٌ بِمَعْنَى الإِعْدَارِ^[١]، كما نقول: شَكَرَ شُكْرًا^[٢]، وقد قرأ الجمهور بإسكان ذال {عُدْرًا}، فيكونُ ضَمُّ الذالِ {عُدْرًا} في قراءة الحسن، وروح عن يعقوب إتياناً لضمّ العين قبلها.

وجوز بعضهم أن يكون {عُدْرًا} بضمّ الذال جمعاً ل: (عذير) بمعنى: إعدار، فتكون قراءة إسكان الذال في هذه الكلمة من قبيل تخفيف المضموم.

قال أبو البقاء: «وفي {عُدْرًا أَوْ نُذْرًا} وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُمَا مَصْدَرَانِ يَسْكُنُ أَوْ سَطَّهُمَا وَيُضَمُّ. وَالثَّانِي: هُمَا جَمْعُ عَذِيرٍ وَنَذِيرٍ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَنْتَصِبَانِ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «ذِكْرًا» أَوْ بِذِكْرًا. وَعَلَى الثَّانِي هُمَا حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «الْمُلْقِيَاتِ» أَي مُعْذِرِينَ وَمُنْذِرِينَ»^[٣].

وقد سبق بيان ذلك قريباً عند توجيه قراءة ضمّ الذال في كلمة {نُذْرًا}.

١٣- ﴿خُبْرًا﴾:

وهو مصدرٌ بمعنى: معرفة الشيء والعلم به^[٤]، وقد وردت هذه الكلمة مرة واحدة في فاصلة الآية: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨]، وتعرّب: تمييزاً

[١] ر: جامع البيان للطبري ٢٣ / ٥٩٠ (ط: هجر).

[٢] ر: حجة القراءات لابن زنجلة ص: ٧٤٢.

[٣] التبيان في إعراب القرآن للعكبري ص: ٦٢٧.

[٤] ر: تاج العروس ١١ / ١٢٥.

منقولاً عن الفاعلية، والمعنى: ما لم يُحِطْ به خبرك، ويجوز كذا إعرابها مصدرًا للمعنى الفعل (تحط)، والمعنى: لم تَحْبِرْهُ خُبْرًا^[١].

وفي هذه الكلمة قراءتان، أولاهما: بسكون الباء على الأصل والقياس، وهي قراءة الجمهور، والأخرى: بضمّ الباء إتياعاً لضمّ الخاء^[٢]، وهي قراءة الحسن البصريّ.

١٤ - ﴿جُرْمًا﴾:

وجزء الشيء هو ما يتقوم به جملته، ويجمع على (أجزاء) كأجزاء السفينة وأجزاء البيت^[٣]، والجمهور على إسكان الزاي على الأصل، وهي لغة تميم، وقرأ شعبة عن عاصم بضمّ الزاي إتياعاً لضمّ الجيم^[٤]، وهي لغة الحجازيين.

وفي الجدول الآتي (جدول ١٥) بيان الكلمات القرآنية السابقة مع عزو قراءة التثقييل إلى من قرأ بها من القُرَّاء الأربع عشرة:

الكلمة القرآنية	عدد مواضعها	القُرَّاء الذين تنسب إليهم قراءة ضمّ العين إتياعاً
﴿رُحْمًا﴾	١ : [الكهف: ٨١]	أبو جعفر، وابن عامر، ويعقوب.

[١] ر: الدر المصون ٧ / ٥٢٦، والبحر المحيط ٧ / ٢٠٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٠٢.

[٢] ر: معجم القراءات ٥ / ٢٦١.

[٣] ر: المفردات في غريب القرآن ص: ٩٣ للراغب الأصفهاني.

[٤] ر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ٢٧٥، والقراءات وأثرها في علوم العربية ١ / ١٢٤.

<p>أبو جعفر، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب.</p>	<p>٤ : [ال عمران: ١٥١] [الأنفال: ١٢] [الأحزاب: ٢٦] [الحشر: ٢] ١ : [الكهف: ١٨]</p>	<p>﴿الرُّعْبَ﴾ ﴿رُعْبًا﴾</p>
<p>أبو جعفر.</p>	<p>١ : [ص: ٤١]</p>	<p>﴿بُضْبٍ﴾</p>
<p>أبو جعفر بخلف ابن وردان، والكسائي بخلف من روايته.</p>	<p>١ : [الملك: ١١]</p>	<p>﴿فَسَحَقًا﴾</p>
<p>أبو جعفر. واختلف عن ابن وردان في قوله: ﴿فَالْجَرِيَتِ يُسْرًا﴾ [الذاريات: ٣].</p>	<p>٩ : [البقرة: ١٨٥]، [الكهف: ٨٨]، [الذاريات: ٣]، [الطلاق: ٤، ٧]، [الشرح: ٥]، [٦]، [الأعلى: ٨]، [الليل: ٧].</p>	<p>﴿الْيُسْرَ﴾ / ﴿يُسْرًا﴾ / ﴿لِلْيُسْرَى﴾</p>
<p>أبو جعفر.</p>	<p>٧ : [البقرة: ١٨٥، ٢٨٠]، [التوبة: ١١٧]، [الكهف: ٧٣]، [الليل: ١٠]، [الشرح: ٥، ٦].</p>	<p>﴿الْعُسْرَ﴾ / ﴿عُسْرًا﴾ / ﴿لِلْعُسْرَى﴾ / ﴿عُسْرَةً﴾</p>
<p>أبو جعفر والشنبوذي.</p>	<p>١ : [هود: ١١٤]</p>	<p>﴿وَزُلْفًا﴾</p>

ورش عن نافع، والمطوّعي عن الأعمش.	١ : [التوبة: ٩٩]	﴿قُرْبَةً﴾
المطوّعي عن الأعمش [١].	١ : [القصص: ٣٢]	﴿الرَّهْبِ﴾
المدنيان، وابن ذكوان عن ابن عامر، ويعقوب، وشعبة. وأما موضع القمر: فضمه جميع القراء عدا المكين ابن كثير وابن محيصن.	٢ : [الكهف: ٧٤] [الطلاق: ٨] ١ : [القمر: ٦]	﴿تُكْرًا﴾ ﴿تُكْرٍ﴾
الحسن البصري.	١ : [المرسلات: ١]	﴿عُرْفًا﴾
الحسن البصري، وروح عن يعقوب.	١ : [المرسلات: ٦]	﴿عُدْرًا﴾
الحسن البصري.	٢ : [الكهف: ٦٨، ٩١]	﴿خُبْرًا﴾
شعبة.	٣ : [البقرة: ٢٦٠] [الزخرف: ١٥] [الحجر: ٤٤]	﴿جُرْءًا﴾ / ﴿جُرْءٍ﴾

جدول ١٥: توضيح الكلمات على وزن (فُعَلُ / فُعْلَةٌ / فُعَلِي) والتي وردت أكثر
القراءات بإسكان عين الصيغة فيها.

ونلاحظ من الجداول السابقة ما يلي:

١- عدد الشواهد بوزن (فُعل / فُعلة / فُعلى) التي اشتملت على قراءتين، إحداهما: بسكون عين الكلمة والأخرى بضمها، مع احتمال توجيه قراءة الضمّ بالإتيان يصلُّ إلى ثلاثين كلمةً في اثنينِ وثمانينَ موضعاً، وهو عددٌ كبيرٌ إذا ما قورن بعدد الشواهد التي وردت في سائر مباحث الفرش. وقد تعدد مواضع الكلمة الواحدة ويكون اختلاف القراءتين فيها ساريًا في جميع المواضع، وقد يسرى اختلافُ القراءتين إلى موضعٍ أو مواضع دون البقية، ومرجعُ ذلك إلى الرواية في المقام الأول، ثمَّ إلى اختيار القارئ من بين مروياته ما يتوافق مع الانسجام النغمي لفواصل السورة أو للكلمات المجاورة للكلمة محل الشاهد، ونحو ذلك مما سيأتي بيانه مفصلاً في مطلب الإتيان الكلمي.

٢- أكثر القُرَّاء الأربعة عشر إثارةً للإتيان بالضمِّ في صيغة فُعل بوجهٍ عام: هو أبو جعفر المدنيّ، حيث اختار قراءة الإتيان في اثنتين وعشرين كلمة من أصل ثلاثين، يليه يعقوب بالإتيان في ثمان عشرة كلمة، ثمَّ الكسائي وابن عامر بالإتيان في ستَّ عشرة كلمة في قراءة كلِّ منهما، ويتضح ذلك من خلال التمثيل الملحق (رسم توضيحي ١)، وقد راعتُ فيه العزو إلى القارئ دون الراوي والطريق، وهذه النتيجة تعكسُ أيضًا أثر البيئة الحجازية في اختيار الإمام أبي جعفر المدنيّ، كما يظهر منها كذلك إثارة الإمام الكسائيّ للإتيان في هذا الباب، كسائر الأبواب التي سبقت في الأصول كهاءات الضمير وميمات الجمع والإمالات ونحوها.

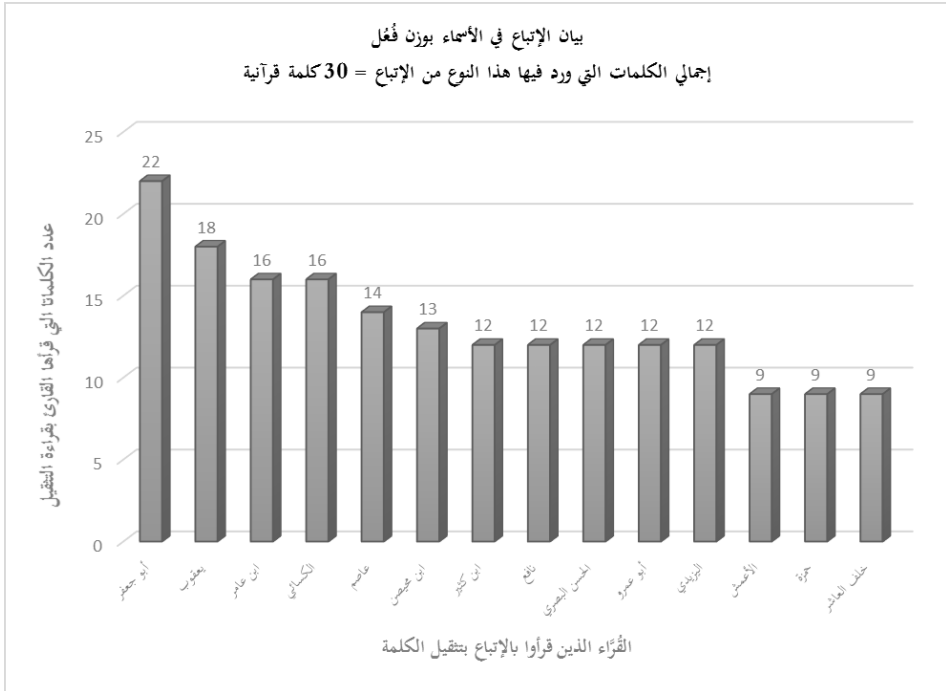
٣- وفي المقابل: نجد أكثر القراءة إثارةً لإسكان عين هذه الكلمات هو القارئ حمزة الكوفي وشيخه الأعمش، ومعهما خلف العاشر، وهذا يعكس أثر اللهجة البدوية التميمية التي ألفت بظلالها على اختيارات هؤلاء القُرَّاء في هذا الباب وفي سائر أبواب القراءات كالإمالة والإدغام، ونحو ذلك. والله أعلم.

٤- ظهور ثمرة من ثمرات دراسة القراءات الشاذة، وهي إثراء ظاهرة الإتيان بالمزيد من الأمثلة التي تشهد لها وتدعمها، يتضح ذلك في قراءة المطوّعي عن الأعمش بإسكان ميم ﴿الْجُمُعَةَ﴾ [الجمعة: ٩] وإسكان لام ﴿الْحَلْمَةَ﴾ [النور: ٥٨، ٥٩] وهما مثقلتان باتفاق القراءات العشر المتواترة، وكذا قراءة الحسن بإسكان فاء ﴿ظْفِرًا﴾ [الأنعام: ١٤٦] وقد اتفق القراء على تثقيلها في المتواتر، وبضمّ راء ﴿عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١]، وباء ﴿خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨] وقد خففهما جميع قراء المتواتر.

ولو توسعنا في تتبع شواذ القراءات لوجدنا أنّ هذا النوع من الإتيان في صيغة (فعل) هو أقرب ما يكون إلى القياس، مع تفاوت القراء والرواة في نقله، فمقلّد ومستكثر. وقد وقفت على قرابة ثلاثين اسمًا ومصدرًا بهذا الوزن من غير المجموع، تُضاف إلى ما سبق بيانه في الجدول، وجميعها مما اتفقت القراءات الأربعة عشر على إسكان عينه، فجاءت بعض القراءات الشاذة بضمّ عينه إتيانًا، وذلك في نحو: ﴿الْمَلِكُ﴾، و﴿الْضَلْبُ﴾، و﴿بِالْعُرْفِ﴾، و﴿الضُّبْحِ﴾، و﴿الرُّشْدِ﴾، و﴿حُكْمًا﴾، و﴿ظُلْمًا﴾ و﴿حُسْنًا﴾، قرأها الإمام عيسى بن عمر الثقفي^[١] بالضمّ، وهو من أكثر القراء الذين روى الإتيان بالضمّ في هذه الأمثلة، وهو من البصريين الذين اجتمعت لهم الرواية عن مشايخه البصريين كالحسن، وعن القراء المكيين كابن كثير وابن محيصة، ولعلّ إثاره لرواية هذه الكلمات بالإتيان يؤيد ما حكاه الأخفش عنه من قوله: إنّ بعض العرب يثقل كلّ اسمٍ أوله مضمومٌ إذا كان على ثلاثة أحرف، نحو: العُسر، واليسر، والحكم، والرّحم^[٢]. فعُدّ ذلك كلّه من الإتيان المطرّد. ولذلك فإنّي أميل إلى قياسيةّة هذا الضرب من الإتيان في اللّغة مع تقييده في القرآن بالرواية؛ إذ القراءة سنّة متبّعة. والله أعلم.

[١] ر: مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ٤٨ و ٦١ و ٦٣ و ١٧١، وإعراب القراءات الشواذ ١/ ٣١٠ و ٥٨١

[٢] ر: الحجة في علل القراءات السبع للفراسي ١/ ٧٥، ط: دار الصحابة.



رسم توضيحي ٣: التمثيل البياني للإيتباع في الأسماء بوزن (فُعل) معزواً إلى القراء.

المجموعة الثانية: ضمّ عين الجموع بزنة (فُعلات).

يتميز الإتياع الحركي في هذه المجموعة بتوالي ضمتين، لكنهما بتماثلهما يحققان نوعاً من الخفّة، فإنّه إذا كان الاسم الثلاثي بزنة (فُعلة) صحيح العين ساكنها مكسور الفاء، نحو: كِسْرَة، أو مضمومها، نحو: ظُلْمَة، فيجوز في جمعه بالألف والتاء ثلاث لغات هي [١]:

❖ الأولى: إتياع حركة العين لحركة الفاء، فيتبع الكسر الكسر، فنقول: كِسِرَات، ويتبع الضمّ الضمّ، فنقول: ظُلُمَات. وفيه يعمل اللسان من جهة واحدة بكسرتين أو ضمتين. وهو لغة الحجازيين [٢].

❖ الثانية: العدول إلى فتح العين مطلقاً، فنقول: كِسِرَات، وظُلُمَات.

❖ الثالثة: التخفيف بإسكان العين مطلقاً، فنقول: كِسِرَات، وظُلُمَات. وهو لغة التميميين.

وقد جمع ابن مالك هذه اللغات نظماً [٣]، فقال:

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلِ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا سُكِّلِ
 إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنِ مَوْثِقًا بَدَا مَخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجْرَدًا
 وَسَكَّنُ التَّالِيَّ غَيْرِ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوُوا
 قَالَ الْفَرَّاءُ: «وَكُلُّ جَمْعٍ كَأَنْ يُقَالَ فِي ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ: غُرْفٌ، وَحُجْرٌ، فَإِذَا جَمَعْتَهُ
 بِالتَّاءِ نَصَبْتَ ثَانِيَهُ، فَالرَّفْعُ أَجُودٌ مِنْ ذَلِكَ، أَي: حُجْرَاتٌ، وَغُرْفَاتٌ» [٤].

[١] ر: المحتسب لابن جني ص: ٣٩ و ٤٠، والكشف ١ / ٢٧٤، والمستقصى ص: ٧٦٣-٧٦٥.

[٢] ر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ٢٢٤.

[٣] ألفية ابن مالك ص: ٦٥.

[٤] معاني القرآن للفراء ٣ / ٧٠.

وأما الاسم الثلاثي صحيح العين ساكنها مفتوح الفاء فلا يجوز في جمعه بالألف والتاء سوى لغة الإبتاع بفتح العين، نحو: (حَسَرَات) جمع: (حَسْرَة)، و(سَجَدَات) جمع: (سَجْدَة). فإن كان معتل العين، بالواو نحو: (عَوْرَة)، و(رَوْضَة)، أو بالياء نحو: (خَيْرَة)، فالأصل أن تسكن عينه في الجمع، فتقول: (عَوْرَات)، و(رَوْضَات)، و(خَيْرَات). وقد تعامله هذيل معاملة الصحيح، فيقولون: (خَيْرَات)، و(رَوْضَات)، و(عَوْرَات) [١].

قال ابن جني: «لك في ظلمات وكسرات ثلاث لغات: إبتاع الضم الضم، والكسر الكسر، ومن استثقل اجتماع الثقيلين، فتارة يعدل إلى الفتح في الثاني يقول: ظلمات وكسرات، وأخرى يسكن فيقول: ظلمات وكسرات، وكل جائز حسن، فأما فعلة بالفتح فلا بد فيه من التثقيب إبتاعاً، فتقول: ثَمْرَة وَثَمْرَات» [٢].

[١] ر: معجم القراءات للخطيب ٩ / ٢٨٢.

[٢] المحتسب ص: ٣٩، ط: دار الصحابة.

عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ بِالضَّمِّ فِي الْجُمُوعِ بَزْنَةَ (فُعَلَات):

سَأَسْتَعْرِضُ فِيمَا يَلِي شَوَاهِدَ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ الْمَتَضَمَّةَ لِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْإِتْبَاعِ، وَقَدْ وَقَفْتُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى خَمْسِ كَلِمَاتٍ فَقَطْ، تَتَضَحُّ مِنْ خِلَالِ الْجَدُولِ الْآتِي (جدول ١٦):

الكلمة	عدد مواضعها في القرآن	القراء الذين قرؤوا بضم العين إتباعاً
ظَلَمَتِ	٢٢ موضعاً: [البقرة: ١٧، ١٩، ٢٥٧]، [المائدة: ١٦]، [الأنعام: ١، ٣٩، ٥٩، ٦٣، ٩٧]، [١٢٢]، [الرعد: ١٦]، [إبراهيم: ١]، [٥]، [الأنبياء: ٨٧]، [النور: ٤٠]، [معا، [النمل: ٦٣]، [الأحزاب: ٤٣]، [فاطر: ٢٠]، [الزمر: ٦]، [الحديد: ٩]، [الطلاق: ١١]	الجمهور سوى الحسن البصري؛ إذ قرأ بإسكان اللام حيث وقع [١]. وهي جمع: ظُلْمَةٌ.
خُطَوَاتٍ	٥ مواضع: [البقرة: ١٦٨، ٢٠٨]، [الأنعام: ١٤٢]، [النور: ٢١] معاً	أبو جعفر، وابن كثير سوى البيهقي من طريق أبي ربيعة، وابن عامر، ويعقوب، وحفص والكسائي بضم الطاء حيث وقع [٢]. وهي جمع: خُطُوةٌ.

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٦٥.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٧٣.

<p>الجمهور سوى الحسن البصري؛ إذ قرأ بإسكان الراء في الموضوعين^[١]. وهي جمع: حُرْمَة.</p>	<p>موضعان: [البقرة: ١٩٤]، [الحج: ٣٠]</p>	<p>حُرْمَتِ</p>
<p>الجمهور سوى الحسن والمطوّعي عن الأعمش؛ فقراءتها بسكون الراء، مع ملاحظة قراءة حمزة أيضاً بسكون الراء والإفراد: {العُرْفَتِ}^[٢]. وهي جمع: عُرْفَة.</p>	<p>موضع وحيد: [سبأ: ٣٧]</p>	<p>أَلْعُرْفَتِ</p>
<p>الجمهور سوى أبي جعفر؛ إذ قرأ بفتح الجيم: {الحُجْرَاتِ}^[٣]. وهي جمع: حُجْرَة.</p>	<p>موضع وحيد: [الحجرات: ٤]</p>	<p>أَلْحُجْرَاتِ</p>

جدول ١٦: توضيح شواهد الإتياع بالضم في الجموع بوزن (فُعَلَات).

ويلاحظ على الكلمات السابقة ما يلي:

١- إسكان عين هذه الجموع هو الأصل؛ لأنها جمع ل (فُعَلَة)، والضمُّ إتياعٌ لضمّة الفاء.

٢- قراءة الجمهور في أغلب هذه الكلمات جاءت على لغة الإتياع، إلا في كلمة {خطوات} فقد مال أكثر القراء إلى تخفيفها بالإسكان دون غيرها؛ وذلك فراراً من

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٩٧.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٦٠٥.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٦٦٩.

اجتماع ضميتين وواو مع ثقل الجمع والتأنيث، فحَسَّنَ تخفيفُهُم لذلك، حتى إنَّ الإمام مكِّي القيسي اختار في هذه الكلمة قراءة التخفيفِ بالإسكان لأنَّ أكثرَ القُرَّاءِ عليه^[١].

٣- اختار الحسن البصري إسكانَ العينِ في جميع هذا الباب، وذلك يتفقُ مع اختياراته في المجموعة الأولى بوزن (فُعَل)، ويوافق لهجة تميم التي يظهر فيها الحرص على تخفيف النطق بالإسكان في جميع هذه الأمثلة.

٤- لم تطرِد القراءتان في جميع الكلمات القرآنية بزنة (فُعَلات)؛ إذ لم يختلف القُرَّاء في ضمِّ الراء من كلمة ﴿فُرُبَاتٍ﴾ [التوبة: ٩٩]، واختلَفَ في مفردِها هل هو (فُرْبَة) بسكون الراء أم (فُرْبَة) بضمِّها، قال أبو حيان: «فَإِنْ كَانَ جَمْعُ فُرْبَةٍ فَجَاءَ الضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْوَضْعِ، وَإِنْ كَانَ جَمْعُ فُرْبَةٍ بِالسُّكُونِ فَجَاءَ الضَّمُّ اتِّبَاعًا لِمَا قَبْلَهُ، كَمَا قَالُوا: ظَلَمَاتٌ فِي جَمْعِ ظُلْمَةٍ»^[٢]. وإنما انحصر خلاف القُرَّاء في المفرد فقط ﴿فُرْبَةٍ﴾ [التوبة: ٩٩]، على النحو الذي سبق بيانه في المجموعة الأولى، وهي الأسماء بوزن (فُعَل / فُعَلَة / فُعَلَى). ولم يرد تسكين راء ﴿فُرُبَاتٍ﴾ في أيِّ قراءة متواترة أو شاذة رغم جوازه من جهة اللغة^[٣]، وهذا يؤكد أنَّ القراءاتِ عموماً مرجعُها إِتِّبَاعُ الروايةِ، ولا يُكتفى في ثبوتها بصحَّةِ القياس اللغويِّ كما يتَّضحُ في كلمات هذا الباب.

[١] ر: الكشف / ١ / ٢٧٤، وإعراب القراءات الشواذ / ١ / ٢٣٦.

[٢] ر: البحر المحيط / ٥ / ٤٩٤.

[٣] قال الزجاج: «فيها ثلاثة أوجه فُرُبَاتٍ بضم الراء، وفُرُبَاتٍ بإسكانها وفُرُبَاتٍ بفتح الراء». (ر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٢ / ٤٦٥).

المجموعة الثالثة: ضمّ تاء الصيغة في وزن (مُسْتَفْعَلٌ)

وقد ورد لذلك شاهدٌ وحيدٌ في قراءة الحسن البصري بضمّ التاء وكسر القاف في كلمة: ﴿فَمُسْتَقْرٌ﴾ [الأنعام: ٩٨] ^[١]، هكذا: {فَمُسْتَقْرٌ} وهذا من قبيل الإِتباع لضمّة الميم السابقة، ولم يعتدّ بالسين الساكنة فاصلاً.

والإِتباع في ذلك يشبه الإِتباع الذي استشهد به سيبويه في لفظ {مُتْنٌ} من جهة كونه إِتباعاً تقدّمياً مع وجود الفصل بالساكن. والله أعلم.

الفرع الثاني: الإتيان الرجعي (مشاكله التهيؤ):

وهذا الفرع من الإتيان تكون فيه الحركة المتبوعة هي اللاحقة، والحركة التابعة هي السابقة، وقد تنوعت صور هذا الفرع من حيث نوع الحركات التابعة والمتبوعة، والأوزان التي دخلها الإتيان على النحو الآتي:

أولاً: الإتيان الرجعي بالفتح:

لم أقف على شواهد كثيرة للإتيان الرجعي بالفتح في القراءات الأربعة عشر، ولكنه محتمل الوقوع في:

✽ المصادر بوزن (فعال) بكسر الفاء ك: {حصاد}، و{جهاز}، وذلك على لغة فتح الفاء في ذلك: {حصاد}، و{جهاز}.

✽ ويجوز دخوله كذلك في وزن فعالي (بضم الفاء) نحو: {سكاري} و{كسالي} وذلك على لغة فتح سين الأولى {سكاري}، وفتح كاف الثانية {كسالي}، وقد قرئ بذلك في الشاذ، فيُحتمل أن تكون لغة الفتح في ذلك كله من إتيان حركة الفاء لحركة العين، وهو إتيان رجعي.

وتُعزى لغة الإتيان بفتح الفاء إلى تميم وأسد؛ لإيثارهم التخفيف، وتعزى لغة كسر فاء (فعال) وضم (فعالي) إلى الحجازيين^[١]؛ وذلك على الأصل.

عَرَضُ تَطْبِيقِي لِشَوَاهِدِ الْإِتْيَانِ الرَّجْعِيِّ بِالْفَتْحِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ

ورد ذلك في المصادر بزنة (فعال) في كلمة: ﴿حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] على قراءة ابن عامر وعاصم، والبصريين سوى الحسن؛ إذ قرؤوا بفتح الحاء. والباقون بكسرها،

وهي قراءة: أهل الحجاز، والحسن البصري، وسائر الكوفيين سوى عاصم^[١].
قال ابن زنجلة: «وهما لُعْتَانِ مثل الصَّرام والصَّرام قَالَ الفَرَّاء: بِالْكَسْرِ حجازية وأهل نجد وَتَمِيم بِالْفَتْح»^[٢].

ولو اعتبرنا بقول سيبويه وأنَّ كسر الحاء في ذلك هو الأصل^[٣]، فيمكن القول بأنَّ الفتح فيها من قبيل الإبتاع الرجعي، وهو إبتاع كسرة الفاء لفتحة العين بقصد التجانس في لغة التميميين. والله أعلم.

ثانياً: الإبتاع الرجعي بالكسر:

تنوعت الصيغ التي وقع فيها هذا النوع من الإبتاع في القراءات الأربعة عشر، وذلك على التفصيل الآتي بيانه:

المجموعة الأولى: كسر فاء الجموع والمصادر بزنة (فُعُول) معتل اللام

وهذه المجموعة تتضمن ما جاء على وزن (فُعُول) من المصادر والجموع إذا كانت لامها حرف علة (واوًا)، فتُكَلَّبُ ياءً لتطرفها، ثم تُدغم فيها واو الصيغة (واو فُعُول)، وتُكسَّرُ العين لمناسبة الياء، ثم بعد ذلك يجوز أن تبقى ضممة الفاء، أو تُكسَّرُ إبتاعاً لكسرة العين بعدها، فيكون ذلك من قبيل إبتاع الضم للكسر إبتاعاً رجعيًا.

وقد قرئت الكلمات الآتية بالضم على الأصل، وبالكسر إبتاعاً:

١- ﴿حُلِيَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]: وأصل (حُلِيٍّ): حُلُوِيٌّ، بزنة (فُعُول) جمع (حَلِيٍّ)^[٤]

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٨٨.

[٢] حجة القراءات ص: ٢٧٥.

[٣] الكتاب لسيبويه ٤/ ١١ و١٢، والكشف لمكي ١/ ٤٥٦.

[٤] وعليه تتخرج قراءة يعقوب {حَلِيَّهُمْ} بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء، فهي مفرد أريد به الجمع، أو اسم جنس مفردة (حَلِيَّة) مثل تَمْرٍ وتَمْرَةٍ. (ر: إيضاح الرموز ص: ٤٥٥).

مثل: كَعْبٌ وَكُعُوبٌ. اجتمعت الواو والياء في (حُلُوي) وسبقت الواو بالسكون فقلبت ياءً، ثم أدغمت في الياء، وكُسرت اللام لأجل الياء؛ ليصحَّ انقلابُ الواو ياءً وليصحَّ الإدغامُ، والأصل أن تبقى الحاء مضمومةً وهو قراءة أكثر القراء، ويجوز كسر الحاء إتباعاً لكسرة اللام؛ لكرهية الخروج من الضمة إلى الكسرة وليعمل اللسان بالكسرتين والياء بعدهما عملاً واحداً^[١]. وهذا أحد المواضع التي صرَّح فيها الإمام الشاطبي رحمته الله بتوجيه القراءة بالإتباع، وذلك في قوله:

.....، وضمُّ (حُلِيِّهِمْ) بكسرٍ شفا وافيٍّ والإتباعُ ذو حلا^[٢]

قال السخاوي: «والكسر للإتباع؛ لأنَّ اللامَ لَمَّا كُسرت، كُسِرَتِ الحاءُ إتباعاً لها. والإتباعُ ذو حلا: لأنَّه معروفٌ في لسانهم مستحسن»^[٣].

٢- ﴿وَعَصِيَّهُمْ﴾ [طه: ٦٦]، [الشعراء: ٤٤]: وأصل (عَصِيٍّ): عَصُوٌّ، بزنة (فُعُول)؛ وقعت الواو متطرفةً بعد واو ساكنة، فقلبت ياءً، فصارت (عَصُوي)، وأبدلت واو الصيغة ياءً، وأدغمت في الياء بعدها، ثم كُسِرَتِ الصادُ لثلاثاً تقع الياءُ مشددةً بعد ضمة.

٣- والأصل أن تبقى فاء الكلمة (حرف العين) مضمومةً (عَصِيٍّ) وهو لغة تميم، ويجوز كسرها إتباعاً لكسرة الصادِ بعدها (عَصِيٍّ)، وهي قراءة جمهور القراء^[٤]. وهو إتباعُ ضمةٍ لكسرةٍ في حروفِ المباني.

٤- ﴿عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨، ٦٩]: وأصلها (عُتُوٌّ)، بزنة (فُعُول) جمع: عَاتٍ، أو هو مصدرُ عَتَا يَعْتُو، أي: يَبْسُ وَصَلْبُ.

[١] ر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٦٢، والكشف ١/ ٤٧٧ و ٤٧٨، وحجة القراءات ص: ٢٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٢.

[٢] حرز الأماني ووجه التهاني- البيت رقم: ٦٩٩، ص: ٥٥. تح: الغامدي، الناشر: دار البشائر الإسلامية.

[٣] فتح الوصيد ص: ٩٣٦.

[٤] ر: إعراب القراءات الشواذ ١/ ٥٣٣، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٩.

٥- ﴿جِثِيًّا﴾ [مریم: ٦٨، ٧٢]: وأصلها (جُثُوٌّ) أو (جُثُوِيٌّ) بحسب الاشتقاق، بزنة (فُعُول) جمع: جَاثٍ، نحو: قَاعِدٌ وَقُعُودٌ وَجَالِسٌ وَجُلُوسٌ، وقد أُعِلَّتْ إِعْلَالٌ {عِصِيٌّ}، ويجوز أن يكون مصدرًا على (فُعُول) بمعنى: القعود على الرُّكْبِ [١].

٦- ﴿صَلِيًّا﴾ [مریم: ٧٠]: وأصلها (صُلُوِيٌّ)، بزنة (فُعُول) جمع: صَالٍ.

٧- ﴿وَبِكِيًّا﴾ [مریم: ٥٨]: وأصلها (بُكُوِيٌّ)، بزنة (فُعُول) جمع: بَاكِ. وذهب ابن عطية إلى كونه مصدرًا بوزن فُعُول ك: جلس جلوسًا، وقعد قعودًا؛ لأن القياس في جمع (بَاكِ) أن يجمع على بُكَاةٍ، كقاضٍ وقضاةٍ وساقٍ وسُقَاةٍ [٢].

والكلمات الأربع الأخيرة ﴿عَتِيًّا﴾، ﴿جِثِيًّا﴾، ﴿صَلِيًّا﴾، ﴿وَبِكِيًّا﴾ الأصل في أوائلها وثوانيتها الضمُّ، لكن كُسِرَتْ ثوانيتها لتصحَّ الياءات التي بعدها؛ وذلك لأنَّ الياء الساكنة لا يكون قبلها ضمَّةٌ، فلما كَسَرُوا ثواني هذه الكلمات أتبعوا ذلك كَسَرَ الأوائل، وهو إيتباع الضمِّ للكسر إيتباعًا رجعيًّا؛ ليعمل اللسان بالكسرتين عملاً واحداً طلباً للمجانسة والموافقة بين الحركات.

ومن قرأ بالإيتباع في هذه الكلمات فقد وافق القراءة المنسوبة إلى الصحابيِّ الهذليِّ الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. لذا ذهبت د. فوزية الإدريسي إلى عزو لغة كسر الأوائل من هذه الجموع إلى قبيلة هذيل [٣].

ويجوز أن تكون هذه الأسماء الأربعة مصادر أتت على وزن (فُعُول) كما أسلفنا، فوقع فيها من الإعلال والإيتباع مثل ما سبق ذكره في الجموع، والتغيير في الجمع أحسن

[١] ر: الدر المصون ٧ / ٦٢٠.

[٢] ر: المصدر السابق ٧ / ٦٠٩.

[٣] ر: الكشف ٢ / ٨٤ و ٨٥، معجم القراءات للخطيب ٥ / ٣٧٦ و ٣٨٢، والدر المصون ٧ / ٥٧١، ورسالة الإيتباع في اللغة العربية ص: ١٨٤.

لثقل الجمع وخفة المصدر، والله أعلم.

وفي الجدول الآتي (جدول ١٧) بيان قراءة الإتياع في الكلمات السابقة معزوةً إلى من قرأ بها من القُرَّاء الأربعة عشر^[١]:

الكلمة القرآنية	قراءة الإتياع	القُرَّاء الذين تنسب إليهم القراءة
﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]	بكسر الحاء: {حَلِيهِمْ}	حمزة والكسائي والأعمش.
﴿وَعَصِيَّهُمْ﴾ [طه: ٦٦]، [الشعراء: ٤٤]	بكسر العين: {عَصِيَّهُمْ}	جميع القُرَّاء عدا الحسن البصري؛ إذ انفرد بضمّها على الأصل.
﴿عَتِيًّا﴾ [مريم: ٨، ٦٩]	بكسر العين: {عَتِيًّا}	حفص، وحمزة والكسائي والأعمش.
﴿جَتِيًّا﴾ [مريم: ٦٨، ٧٢]	بكسر الجيم: {جَتِيًّا}	حفص، وحمزة والكسائي والأعمش.
﴿صَلِيًّا﴾ [مريم: ٧٠]	بكسر الصاد: {صَلِيًّا}	حفص، وحمزة والكسائي والأعمش.
﴿وَبِكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]	بكسر الباء: {وَبِكِيًّا}	حمزة والكسائي والأعمش.

جدول ١٧: توضيح شواهد الإتياع في الجموع بوزن فُعُول معتلة اللام بالياء.

المجموعة الثانية: كسر فاء الجموع بزنة (فُعول) معتل العين بالياء

تتمثل شواهد الإتياع بالكسر لهذه المجموعة في كسر فاء جموع الكثرة بوزن (فُعول) يائية العين، وهي خمس كلمات في القرآن الكريم:

١- ﴿يُؤْتِ﴾: كيفما وردت معرفة أو نكرة، مفردة أو مضافة، وعدة ذلك ستة وثلاثون موضعاً، أولها: [البقرة: ١٨٩]، وهي أكثر الكلمات الخمس شيوعاً في القرآن.

٢- ﴿أَلْعِيُونُ﴾: كيفما وردت معرفة أو نكرة، وعدة ذلك عشرة مواضع، أولها: [الحجر: ٤٥].

٣- ﴿الْغُيُوبِ﴾: حيثما وردت، وعدة ذلك أربعة مواضع، أولها موضع [المائدة: ١٠٩].

٤- ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]: ولم ترد إلا في ذلك الموضع فقط.

٥- ﴿شُيُوحًا﴾ [غافر: ٦٧]: ولم ترد إلا في ذلك الموضع فقط.

ومن المعلوم أن الجموع على وزن (فُعول) هي جموع كثرة ل: فَعَلَ، نحو: نُفُوسٌ، وَقُلُوبٌ، مضمومة الفاء، ولا يجوز كسر الفاء من هذه الجموع إلا أن تكون عين الجمع ياءً، نحو الكلمات الخمس التي سبق ذكرها، فيجوز ضمُّ فائها على الأصل، ويجوز كسر الفاء لمجانسة الياء بعدها؛ وذلك نظراً لاستثقالهم أن يضموا الفاء وبعدها ياءً مضمومةً، مع ثقل الجمع.

فكسروا أوائل هذه الجموع لخفة الكسر مع الياء، ومن أجل تقريب الحركة من الحرف الذي بعدها، فيختلف عن سائر الشواهد التي أوردناها في كونه إتياع صائتٍ لصامتٍ، وسائر الشواهد فيها إتياع صائتٍ لصائتٍ، وكلاهما من ضروب الإتياع التي سبق تأصيلها في الباب الأول.

وقد سمى الإمام مكِّي كسرَ فاء هذه الجموع إتياعاً، وشبَّهه بالإتياع في {عِصِي}،

و{عِتْيِي} [١] الذي سبق بيانه في شواهد المجموعة الأولى. وقال الفارسي: «... وأما من قال {شَيْوُخ} و{جِيُوب} فكسر الفاء، فإنما فعل ذلك من أجل الياء، أبدل من الضمة الكسرة، لأن الكسرة للياء أشد موافقة من الضمة لها».

ومذهب البصريين عدم الإتياع في هذه الجموع، قال الزجاج (ت: ٣١١هـ): «وقد رُوِيَ عَنْ عَصِمِ «بِيُوت» بكسر الباء وعن جَمَاعَةٍ من أهل الكوفة. وليس يروي البصريون (بِيُوت) بكسر الباء، بل يقولون: إن الضمّ بعد الكسر ليس موجوداً في كلام العرب ولا في أشعارها. والذين كسروا فكأنهم ذهبوا إلى إتياع الياء، والاختيار عند البصريين الضمّ في (بِيُوت)» [٢].

ويظهر من كلام الزجاج أنّ وجه اعتراض البصريين على قراءة الكسر هو أنهم لم يجدوا في كلام العرب (فِعُول) ولا (فِعُل)؛ إذ العرب تستثقل الضمّ بعد الكسر. وهذا الاعتراض مردودٌ بمجيء الكسر في هذه الجموع على لغةٍ مشهورة، وبأنّ الكسرة عارضة هنا فلا يعتدّ بهذه الصيغة التي طرأت لعلّة الإتياع والمجانسة.

وذهب بعض المعاصرين إلى اعتبار الإتياع في هذه الكلمات إتياعاً بالضمّ على لغة وقراءة من ضمّ أوائلها [٣]، وعلّل ذلك بأنّ الضمة مع الياء أخفّ، واعتبره من قبيل إتياع الحركات، وهذا يصادم الحقيقة المقررة من كون ضمّ الفاء في هذه الجموع هو الأصل، وكون الكسر فرعاً يحتمل التوجيه بالإتياع للصامت، أو المجانسة للياء

[١] ر: الكشف لمكيّ ١ / ٢٨٤ و ٢٨٥.

[٢] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٣٤ المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. (المتوفى: ٣١١هـ). (الطبعة الأولى: ١٩٨٨م). (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي) بيروت: عالم الكتب.

[٣] ر: رسالة الإتياع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي، ص: ٢٤٠-٢٤٢.

بعدها، والأصل لا يصلح تفسيره بالإبتاع كما سبق بيانه، وعلى كل حال فإن هذا التوجيه يخالف ما ذهب إليه المتقدمون كمكي القيسي وأبي عليّ الفارسي وغيرهم، والله أعلم.

وفي الجدول التالي (جدول ١٨) توضيح لقراءة الإبتاع في الكلمات الخمس السابقة^[١]:

الكلمة (الجمع)	المفرد (فعل)	قراءة كسر فاء الكلمة إبتاعاً
﴿يُؤُونَ﴾	بَيَّت	قالون، وابن كثير، وابن عامر، والكوفيون سوى حفص.
﴿الْعُيُونَ﴾ ﴿سُيُوحًا﴾	عَيْن شَيْخ	ابن كثير وابن محيصة من المبهج، وابن ذكوان عن ابن عامر، والكوفيون سوى حفص وخلف.
﴿جُيُوبٌ﴾	جَبَّ	ابن كثير وابن محيصة من المبهج، وابن ذكوان عن ابن عامر، والكوفيون سوى حفص وخلف. ولشعبة عن عاصم خلاف في هذه الكلمة، فروي عنه ضمّ الجيم وكسرها.
﴿الْعُيُوبِ﴾	عَيْب	ابن محيصة من المبهج، وحمزة والأعمش وشعبة.

جدول ١٨: توضيح شواهد الإبتاع بكسر الفاء في جموع الكثرة بزنة فُعل يائية العين.

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٩٦.

ونلاحظ ما يلي:

✽ أن القراء الكوفيين كانوا أشدَّ حرصًا على الإتيان بالكسر في هذه الكلمات، وكان أوفرهم حظًا: حمزة والأعمش وشعبة عن عاصم؛ لقراءتهم بكسر الفاء في جميع هذه الكلمات، يليهم الكسائي الذي أتبع الكسر في سائر الكلمات باستثناء كلمة {الغيوب}، ولعلَّه لم يكسر غينه لأنَّ الكسر ينازع ما في هذا الحرف من الاستعلاء، ولهذا كان ضمُّه أخفَّ من هذا الوجه. والله أعلم.

✽ أن جميع القراء البصريين قرؤوا بضمِّ الأوائِلِ في البابِ كلِّه، وهذا يوافق مذهبَ البصريين النحويِّ الرافضِ لكسرِ فاءِ الكلمة قبل عَيْنِ مضمومةٍ، والله أعلم.

المجموعة الثالثة: كسر فاء الأسماء بزنة (فَعْلَة):

وقفتُ على شاهدٍ وحيدٍ للإتيان في صيغة (فَعْلَة) بفتح الفاء وكسر العين، وذلك في كلمة ﴿حَمْسَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢] على قراءة ابن محيصرن المكي، حيث قرأ من المبهج {حَمْسَةٌ} بكسر الميم بوزن (فَعْلَة)، وقرأ من المبهج أيضًا {حَمْسَةٌ} بكسر الخاء والميم بوزن (فَعْلَة)^[١]، وهما لغتان.

ويمكن أن نوجه كسر الخاء في القراءة الثانية بالإتيان لكسر الميم، فتكون من قبيل إتيان الفتحة التي في الخاء للكسرة اللاحقة في الميم؛ ليعمل اللسان بالكسرتين من جهةٍ واحدةٍ، والله أعلم.

المجموعة الرابعة: كسر فاء الاسم المنسوب بزنة (فُعْلِيَّة):

وقفتُ على شاهدٍ وحيدٍ للإتيان بكسر الفاء في الاسم المنسوب بزنة (فُعْلِيَّة)، وهو في رواية المطوَّعي عن الأعمش بكسر الذال من كلمة ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ حيث وردت، مفردةً

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٠٠.

أو مضافةً إلى الضمائر، نحو: ﴿ذُرِّيَّتِي﴾، و﴿ذُرِّيَّتَنَا﴾، و﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، وعدة ما ورد في القرآن من مواضع هذه الكلمة اثنان وثلاثون موضعًا، أولها عند الآية [البقرة: ١٢٤] [١].
والذُرِّيَّةُ هي النَّسْلُ، واختلف في اشتقاقها على أقوالٍ كثيرة [٢]، وقراءة ضمِّ الذال هي الأشهر الذي عليه القراءات المتواترة، قال الزجاج: «وهي منسوبة إلى الذَّرِّ، وهي فُعْلِيَّةٌ منه. ويجوز أن يكون أصلها ذُرُورَةٌ، ولكن الراء أبدلت ياءً وأدغمت الواو فيها، فأما الكسْرُ في الذال فلكسر الراء كما قالوا في عُنْيِي: عُنْيِي» [٣].

وبنحو من قول الزجاج ذهب الدكتور عبد اللطيف الخطيب إلى أن كسر الذال فيها إتياعٌ لكسر الراء بعدها [٤]، ولم يُعتبر الفصلُ بالساكن بينهما مؤثرًا كما سبق بيانه في الباب الأول. فهو إتياع ضمِّ الذال لكسر الراء بعدها. وسائر كتب الاحتجاج والتفسير على كون القراءتين في هذه الكلمة من قبيل اختلاف اللغات والاشتقاق [٥].

المجموعة الخامسة: كسر الأول لكسر الثالث المفصول عنه بساكنٍ.

وقفت على شاهدين للإتياع الرجعي بالكسر مع الفصل بالساكن بين الحركتين التابعة والمتبوعة.

الشاهد الأول: في انفراد المطوَّعي عن الأعمش برواية كسر الميم في كلمة ﴿مَنْسِيًّا﴾

[مريم: ٢٣]، وقراءة الجمهور بفتحها [٦].

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٨٥.

[٢] انظر: البحر المحيط ١ / ٥٩٦.

[٣] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٦.

[٤] ر: معجم القراءات ٢ / ٢٢.

[٥] انظر: المحتسب ص: ١٤٧-١٥٢، والدر المصون ٢ / ١٠٢.

[٦] ر: إيضاح الرموز ص: ٥١٤.

وقراءة الكسر فيها إتياعُ فتحة الميم لكسرة السين مع عدم الاعتداد بالفاصل بينهما؛ لأنه حرف ساكنٌ فهو حاجزٌ غير حصينٍ كما أسلفنا. والإتياع في ذلك الحرف يقاس على الإتياع الذي استشهد به سيبويهي في لفظ {مِتْنِ} من جهة كونه إتياعاً رجعيّاً مع وجود الفاصل بالساكن. وفيه تخفيف النطق بأن يجري اللسان بالكسرتين من جهة واحدة. والله أعلم.

الشاهد الثاني: أوردته د. فوزية الإدريسي في رسالة الإتياع باعتبار قراءة كسر السين في كلمة ﴿سُخْرِيًّا﴾ من قبيل الإتياع الرجعي^[١]، وهو إتياع ضمة السين لكسرة الراء مع عدم اعتبار الفاصل الساكن بينهما.

وقد وردت هذه الكلمة ثلاث مرات في القرآن، مع اتفاق جمهور القراء في المتواتر على ضم السين في موضع الزخرف: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، يستوي في ذلك من كسر السين ومن ضمها في موضعي المؤمنون: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠]، وص: ﴿اتَّخَذْتَهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٦٣]، وهذا يشير إلى وجود فرقٍ معنويٍّ دعاهم إلى عدم كسرها في موضع الزخرف، وهو أنّ الكلمة بِضَمِّ السَّيْنِ مِنَ السُّخْرَةِ وَالتَّسْخِيرِ وَالاسْتِخْدَامِ، وَبِكْسَرِهَا مِنَ السُّخْرِيَّةِ وَالاسْتِهْزَاءِ.

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ: «مَا كَانَ مِنَ السُّخْرَةِ فَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَمَا كَانَ مِنَ الْهُزْرِ فَهُوَ مَكْسُورٌ»^[٢]، وقول مكّي: «... وَحِجَّةٌ مِنْ كَسَرٍ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ السُّخْرِيَّةِ وَهُوَ الْاسْتِهْزَاءُ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: {وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ}، فَالضَّحْكُ بِالشَّيْءِ نَظِيرُ الْاسْتِهْزَاءِ بِهِ»^[٣]،

[١] ر: رسالة الإتياع في اللغة العربية ص: ١٨٥.

[٢] معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٤٣.

[٣] ر: الكشف ٢ / ١٣١.

وهذا يدلُّ على عدم اعتبارهم الخلافَ فيها من بابِ اختلافِ اللغاتِ والمعنى واحدٌ، بل من بابِ اختلافِ اللفظِ الَّذِي يُفْضِي إلى تنوُّعِ المعاني.

وأما انفرادُ ابنِ محيصنٍ بكسرِ السينِ في موضعِ الزخرفِ، فقد نصَّ الفراءُ في هذا الموضوعِ على اتِّحادِ معنى القراءتين^[١] خلافاً لما سبق من التفريقِ بينهما في موضعي المؤمنون ووص؛ وذلكَ لأنَّه رأى عدمَ مناسبةِ معنى الاستهزاءِ في سياقِ الحديثِ عن الحكمةِ من جعلِ النَّاسِ درجاتٍ بعضهم فوقَ بعضٍ، وهو نفسُ المعنى الَّذي استبعده كثيرٌ من المفسِّرينَ هنا، وإن كنتُ أرى أنَّ طردَ الفرقِ المعنويِّ بين القراءتينِ في جميعِ المواضعِ أولى، ومعنى الاستهزاءِ الَّذي استبعده في موضعِ الزخرفِ يمكنُ قبولُه إذا جُعِلَتِ اللامُ الداخلةُ على الفعلِ {لِيَتَّخِذَ} هي لامُ العاقبةِ، لا لامُ التعليلِ وبيانِ الحكمةِ، وقد استعملَ القرآنُ لامَ العاقبةِ في نحو قوله سبحانه: ﴿فَأَلْتَقَطَهُ آءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ إذ لم يكن غرضهم من التقاطه أن يكون لهم عدوًّا، وإنما حصلَ لهم العداوةُ والحزنُ على سبيلِ العاقبةِ والمعاقبةِ، فتكونُ اللامُ في {ليكون} لامُ عاقبةِ، وكذلكَ اللامُ في {لِيَتَّخِذَ}، فيخلُصُ معنى قراءةِ كسرِ السينِ: {سَخِرْتًا} للاستهزاءِ مطلقاً وحيثما وردتْ في قراءةٍ متواترةٍ أو شاذةٍ، والله أعلم.

المجموعة السادسة: كسر حرف الإعراب إتياعاً للكسر بعده

شاهد الإتياع هنا يتمثل في قراءة الحسن البصري بكسر دال ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ حيث وردت في القرآن الكريم^[٢]؛ إتياعاً لكسرة لام الجرِّ بعدها. وهو إتياع حركة إعراب لحركة غير إعراب، وذلك على لغة أهل البادية كتميم وبعض غطفان، يتبعون الأول للثاني طلباً للتجانس فيما كثر دور لفظه في كلامهم، ويشبهون الكلمتين في ذلك بالكلمة

[١] قال الفراءُ: «قوله (ليتخذ بعضهم بعضاً سُخِرْتًا) و(سَخِرْتًا)، وهما واحدٌ هاهنا». معاني القرآن ٣ / ٣١.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٩١.

الواحدة ك: إِبِل، وإِطْل، وإن كانتا جملة من مبتدئٍ وخبرٍ؛ نظرًا لكثرة استعمالهما مقترنين [١].

وقد استشكل بعض النحاة استهلاك حركة الإعراب في هذا الشاهد ونظائره، واعتبر ابن جنيّ كسر الدال مخالفاً للقياس وشاذاً في الإِتباع والاستعمال؛ لأن علاقة التابع والمتبوع تشبه عنده علاقة المسبب بسببه، فيلزم على ذلك تقدّم السبب، كما رأى ابن جنيّ في هذا الكسر انتهاكاً لحرمة الإعراب الذي تظهر علامته في ضمة الدال المستهلكة بالإِتباع، وكذا لكون الضمة أقوى من الكسرة، فكان القياس أن يحصل التأثير والغلبة للأقوى من الحركتين، مع ما عرف عن العرب من كثرة باب عُنُق، وقلة باب إِبِل في كلامهم [٢].

ويمكن الجواب عن هذه الإشكالات بأمور، منها:

١- أن هذه القراءة لم ينفرد بها الحسن البصريّ، بل رواها غيره أيضاً، كزيد بن عليّ، ورؤية [٣].

٢- أن هذه الكلمة كثيرة الدور في كلامهم، فتطلب ذلك تخفيفُ النطق بها، والضمّ أثقل من الكسر بلا مراء، فأثروا أن يتبع الضمّ في الحرف الأول الكسر في الحرف التالي؛ ليكون النطق بالكسرتين متتابعين أخفّ من ثقل الانتقال من ضمة الإعراب إلى كسرة اللام في الصيغة الأصلية {الْحَمْدُ لِلَّهِ}، وكذا أخفّ من النطق بضميتين متتابعين على القياس في الإِتباع، وهو إِتباع الثاني للأول بالضمّ {الْحَمْدُ لِلَّهِ}.

٣- أن حرمة الإعراب لا يخدمها مثل هذا التغيير؛ إذ اللبس مأمونٌ، وقد وردت

[١] ر: المحتسب لابن جني ص: ١٩، والدر المصون ١ / ٣٨-٤٢.

[٢] ر: المحتسب ص: ١٩-٢٠.

[٣] مختصر الشواذ لابن خالويه ص: ١، والمحتسب ص: ١٩.

العديد من شواهد اللغة والقراءات المتواترة والشاذة بتسكين حركة الإعراب للإدغام وللتخفيف.

٤- وقد احتج السيرافي بنحو ذلك في قوله: «والقولُ عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة؛ وذلك أننا رأينا القراء قد قرؤوا: {ما لك لا تأمنا على يوسف} وخطه وكتابه في المصحف بنون واحدة، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام، فلما كانت حركة الإعراب يجوزُ ذهابها للإدغام طلباً للتخفيف، صار أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف، وليس لقول من يأبى ذلك - ويحتج في فساده بأنه تذهب منه حركة الإعراب - معنى؛ لأن الإدغام أيضاً يُذهب حركة الإعراب، وقد حكى قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يُسكنون لام الفعل إذا اتصلت بها الهاء والميم، أو الكاف والميم، كقوله: «أنا أكرمكم» و «أعظمكم»، وقد حكى عن بعض القراء: {إن الله يأمركم}، {ويعلمكم الكتاب والحكمة}، وهذا يدل على جواز ما قلناه ويُقويه»^[١]، وقد سبق بيان ذلك بما لا مزيد عليه.

وذهبت د. فوزية الإدريسي إلى تفسير كسر الراء من كلمة {وحوور} بالإتياع لكسر العين من كلمة {عين}، وذلك على قراءة من جرّ الكلمتين {وحوور عين} في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] ^[٢]، وهي قراءة أبي جعفر، والحسن البصري، وحمزة والكسائي والأعمش. فيكون ذلك إتياعاً حركياً رجعيّاً لتحقيق التجانس الصوتي، وهو إتياع الضم للكسر على قياس الإتياع السالف في قراءة الحسن البصري بكسر الدال في قوله: {الحمد لله}، ومما يؤنس بصحة هذا التوجيه أن اختيار الحسن البصري في

[١] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٢٢ و ٢٢٣.

[٢] ر: رسالة الإتياع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ١٩٣.

الموضعين هو الإتيان بالكسر. وسيأتي توجيه قراءة {وَحُورٍ عَيْنٍ} بالجرّ على المجاورة أيضاً في مطلب الإتيان الكلميّ مع مزيد تفصيلٍ. والله أعلم.

ثالثاً: الإتيان الرجعي بالضمّ.

سبق الحديث عن مجموعةٍ من شواهد الإتيان الرجعي بالضمّ في الأحرف الستّة المذكورة في مبحث التقاء الساكنين من مباحث الأصول، وبعض ما ذكرته هناك يندرج ضمن هذا النوع الذي أناقشه هنا، كالإتيان بالضمّ في الأسماء المنونة، مثل: ﴿خَيْثَةَ أَجْتَتِ﴾ [إبراهيم: ٢٦] في قراءة الجمهور بضمّ النون وصلًا. وبقي شاهد مهم للإتيان الرجعي بالضمّ يلزم مناقشته هنا، وهو الإتيان بضمّ التاء وصلًا في: ﴿لِلْمَلِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ على قراءة أبي جعفر.

وفيما يلي بيان ذلك:

ضمّ آخر المجرور وصلًا في قوله تعالى: ﴿لِلْمَلِكَةِ أَسْجُدُوا﴾:

قرأ أبو جعفر المدنيّ والشنبوذّي عن الأعمش بضمّ التاء وصلًا في قوله تعالى: ﴿لِلْمَلِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ حيث وردت، وعدّة ما ورد من ذلك في القرآن الكريم خمسة مواضع، أولها في: [البقرة: ٣٤]، وكذلك في [الأعراف: ١١]، و[الإسراء: ٦١]، و[الكهف: ٥٠]، و[طه: ١١٦].

وذلك من قبيل الإتيان لضمة الجيم اللازمة بعدها في الفعل {أسجدوا}، ولم يعتد بالساكن (حرف السين) فاصلاً. وعزيت هذه اللغة إلى أزد شنوءة. كما روى ابن وردان عن أبي جعفر إسماعيل كسرتها بالضمّ أيضاً. وقرأ الباقر بالكسر الخالص^[١].

وذهب ابن جنّي في محتسبه والنحّاس في إعراب القرآن والزجاج في معاني القرآن

وكذا ابن عطية في محرره الوجيز وغيرهم إلى تضعيف هذه القراءة ووصفها بالفساد والغلط واللحن^[١]؛ لأن كلمة {الملائكة} في موضع جرّ باللام، وكسرة التاء في آخرها هي علامة الإعراب، وهم لا يجوزون أن تستهلك حركة الإعراب لأجل حركة الإبتاع إلا على لغية ضعيفة، وهي قول بعض أهل البادية {الحمد لله}.

قال ابن جنّي: «لأن {الملائكة} في موضع جرّ، فالتاء مكسورة كسرة إعراب، وهذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إنما يجوز إذا كان ما قبل الهمزة حرفاً ساكناً صحيحاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أَخْرَجْ عَلَيَّهنَّ﴾ [يوسف: ٣١]»^[٢].

يعني أنه شبه هذه التاء بتاء التأنيث الساكنة التي يجوز فيها العدول عن كسرة التخلص من السكونين إلى ضمّة الإبتاع لثالث الفعل المضموم، ونقل النحاس عن ابن يزيد قوله: «أحسب أن أبا جعفر كان يخفض ثم يشمّ الضمّة ليدلّ على أن الابتداء بالضم كما يقرأ ﴿وغيض الماء﴾ [هود: ٤٤]، فيشير إلى الضمّة ليدلّ على أنه لما لم يسمّ فاعله»^[٣].

وجميع ما سبق من الاعتراضات يمكن الرد عليها بما يلي:

١- أن هذه القراءة المعترّض عليها لم ينفرد بروايتها واحد، بل اشترك في نقلها جمع من الثقات الأثبات، أشهرهم الإمام أبو جعفر يزيد بن القعقاع-على جلاله قدره-، والشنبوذي عن الأعمش كذلك، وكذا رويت عن سليمان ابن مهران، ورواها قتيبة عن الكسائي^[٤]. وحيثما ثبتت القراءة فإنها تكون حجةً وأصلاً صحيحاً وإن خالفت الأفيش والأقيس في اللغة.

[١] ر: المحتسب ص: ٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١١٢، والمحرر الوجيز ١ / ١٢٤.

[٢] ر: المحتسب ص: ٥٦.

[٣] إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٥.

[٤] ر: معجم القراءات للخطيب ٣ / ١٣، و ٥ / ٨٦.

٢- أن هذه القراءة توافق لغةً صحيحةً من لغات العرب، هي لغةُ أزدِ شنوءة، فلا ينبغي تحطُّطه من قرأها من ناحية القياس اللغوي^[١]. وكما سبق فإنَّ القراءات الصحيحة المتواترة حجةٌ على اللغة، ولا يجوز الاحتجاجُ بمقاييس النحاة وقواعدهم في تضعيف اللغاتِ على حسابِ القراءة الصحيحة.

٣- وَجَّهَتْ هذه القراءةُ بتوجيهاتٍ منها:

ما ذهب إليه العكبريُّ من اعتبارها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف؛ إذ نوى القارئ الوقف على لفظ {للملائكة} بالسكون، ثم حركها بالضم تبعاً لضمة الجيم، والسين بينهما ساكنة^[٢].

وذهب أبو حيان إلى أن ضمَّ التاء في هذه الكلمة إبتاعاً لضمة الجيم بعدها؛ وذلك نظراً لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، وقد استثقلت العرب أن تبني كلامها على (فعل) لهذا السبب، فكان النطق بالحرفين معاً مضمومين أخفَّ على الناطق، ويعمل اللسان من جهةٍ واحدةٍ بالضمَّ فيهما.

ودافع أبو حيان عن هذه القراءة وذمَّ عمَّن قرأها، وهذا مما يحمد له، ونحن نحسن الظنَّ بسائر النحاة الذين اتهموا هذه القراءة، فلعلَّهم فعلوا ذلك اعتقاداً منهم بأنها قراءةٌ لم تصحَّ عن النبي ﷺ، وهذا يتضح جلياً في منهجهم في نقد القراءة إذ جعلوا آفةَ القراءة من روايتها دون النبي ﷺ وصحابته^[٣].

وأما اعتراضهم بكون الحركة التابعة حركة إعرابٍ فقد سبق نقضُ هذا الاعتراض قريباً في آخر شواهد الإبتاع الرجعي بالكسر، وهو في قراءة الحسن البصري {الحميد لله} بكسر الدال، وفيما ذكرته هناك ما يغني عن الإعادة.

[١] البحر المحيط ١ / ٢٤٦.

[٢] ر: إعراب القراءات الشواهد للعكبري ١ / ١٤٧.

[٣] ر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية ص: ١٢٣.

المطلب الثاني: الإتياع الكلمي:

سبق تعريف الإتياع الكلمي بأنه: «إتياعُ كلمةٍ لكلمةٍ مجاورةٍ بقصدِ المشاكلةِ»، وقد أوردتُ في الباب الأول بعض صورهِ في اللغة العربية عند حديثي عن أقسام الإتياع. وسأقتصرُ في هذا المطلبِ على ذكرِ الصورِ التي وقفتُ على شواهدَ لها في القراءاتِ الأربع عشرة، وقد فصلتُ في مبحثِ الإمالةِ بعضَ شواهدِ الإتياعِ الكلميِّ لمشاكلةِ الفواصلِ بما يغنيني عن إعادتها هنا وإن كانت تدرجُ تحت مصطلحِ الإتياعِ الكلميِّ، واكتفيتُ بأن أقسمَ الصورَ المتبقيةَ -سوى الإتياعِ بالإمالةِ- على ثلاثةِ فروعٍ، هي: الإتياعُ بالتنوين، والإتياعُ بتغيير الصيغة، والإتياعُ بالجرِّ على المجاورة. وفيما يلي تفصيلُ ذلك مع بيان شواهدهِ في كلِّ فرعٍ.

الفرع الأول: الإتياع بتنوين ما لا ينصرف لمجاورة المنون:

يعتبر التنوينُ (الصرف)^[١] من خصائص الأسماء المعربة المتمكنة؛ إذ الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً إلا أن تدخله علةٌ أو أكثرُ تثقله وتجعله شبيهاً بالأفعال، فيمنع من الصرف لذلك^[٢]. والأسماء الممنوعة من الصرف اثنا عشر باباً^[٣]:

[١] مذهب المحققين أن الصرف هو تنوين التمكين وحده، وقيل: الصرف هو الجرُّ والتنوين معاً. والصرف هو مصطلح البصريين، ويسميه الكوفيون: الإجراء. (ر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٢٦٤، المؤلف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي. (ت: ٧٤٩هـ). (الإصدار ٢٠١١ م). (تحقيق: أحمد محمد عزوز، المحرر) المكتبة العصرية - صيدا - بيروت).

[٢] ويكفي لمنعه أن تتوفر فيه علتان من علل المنع، أو علةٌ تقوم مقام علتين.

[٣] ر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٦٦ إلى ١٨٧.

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَكْفِي لِمَنْعِهَا وَجُودُ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ فَهِيَ:

❖ جُمُوعُ التَّكْسِيرِ عَلَى صِيغَةٍ مَتَّهِي الْجُمُوعِ (الْجَمْعُ الْمَتْنَاهِي)^[١]، وَهُوَ كُلُّ جَمْعٍ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ، نَحْوُ: سِلَاسِلٍ وَقَوَارِيرٍ.

❖ الْأَسْمَاءُ الْمَخْتُومَةُ بِالْأَلْفِ التَّائِيثِ: الْمَقْصُورَةُ ك: ذَكَرِي وَمَرْضِي، أَوْ الْمَمْدُودَةُ ك: صَحْرَاءُ وَحَمْرَاءُ.

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَشْتَرَطُ لِمَنْعِهَا اجْتِمَاعُ عِلَّتَيْنِ مِنْ عِلَلِ الْمَنْعِ فَهِيَ سِتَّةٌ مِنَ الْأَعْلَامِ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوْصَافِ.

فَالْأَعْلَامُ الْمَمْنُوعَةُ مِنَ الصَّرْفِ هِيَ:

الْأَعْلَامُ الْمُؤَنَّثَةُ بِغَيْرِ أَلْفِ التَّائِيثِ ك: فَاطِمَةُ، وَالْمَعْجَمَةُ ك: إِبْرَاهِيمَ، وَالْمَرْكَبَةُ ك: بَعْلَبَكَّ، وَالْمَزِيدَةُ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ ك: مِرْوَانَ، وَالَّتِي عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ ك: أَحْمَدُ، وَالْمَعْدُولَةُ ك: عُمَرُ.

وَالْأَوْصَافُ الثَّلَاثَةُ الْمَمْنُوعَةُ مِنَ الصَّرْفِ هِيَ:

الْأَوْصَافُ الْمَزِيدَةُ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ ك: سَكْرَانَ، وَالَّتِي عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ ك: أَحْسَنُ، وَالْمَعْدُولَةُ ك: أُخْرُ (جَمْعُ أُخْرَى).

وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ يَمْنَعُونَ صَرَفَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَطْلَقًا حَتَّى فِي الشَّعْرِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَجِيزُونَ صَرَفَ مَا يَسْتَحِقُّ الْمَنْعَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ أَوْ لِلتَّنَاسُبِ. وَقَدْ رَجَّحَ ابْنُ مَالِكٍ

[١] هِيَ الْجُمُوعُ الَّتِي تَشْبَهُ مَفَاعِلَ أَوْ مَفَاعِيلَ، وَهِيَ كُلُّ جَمْعٍ أَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ وَثَالِثُهُ أَلْفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ ك: مَسَاجِدَ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطْحَانِ ك: مَحَارِيبَ، أَوْ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ مُشَدَّدٍ ك: دَوَابَّ. (ر: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ ٢ / ٢٧١).

مذهب الكوفيين لثبوت سماعه في أشعار العرب وفي القرآن، حيث قال في ألفيته^[١]:

ولا اضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفُ ذُو المنعِ، والمصروفُ قد لا ينصرفُ

فمثالٌ صرف الممنوع للضرورة قول الشاعر^[٢]:

وأَما أَحيمِرُ كأخي السَّهْمِ مِ بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا

ومثال صرفه للتناسب: تنوين {سلاسلًا} في قوله تعالى ﴿سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾

[الإنسان: ٤] في إحدى القراءتين المتواترتين، وتنوين {سببًا} في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ

مِن سَبَبٍ يَبْبًا يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] في قراءة الجمهور، وتنوين {يعوثًا} و{يعوقًا} في قوله

تعالى: ﴿وَلَا يَعْوثُ وَيَعُوقُ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] على قراءة الأعمش^[٣].

وجعل السيوطي تنوين التناسب في هذه الأمثلة ونحوها ضربًا من الإبتاع الكلمي

بتأثير المجاورة^[٤]؛ إذ هو إبتاع تنوين لتنوين. وسيأتي تفصيل هذه الشواهد قريبًا.

وذهب قومٌ كالأخفش من البصريين (ت: ٢١٥هـ) إلى أن صرف ما لا ينصرف

مطلقًا لغةً عند بعض العرب، وسمّاها لغة الشعراء^[٥]، ونقل السمين الحلبي عن

[١] ألفية ابن مالك ص: ٥٧ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون عدد الأجزاء: ١.

[٢] البيت لأمية بن أبي الصلت، والشاهد فيه: تنوين (أحيمر) وهو مصغّر (أحمر) مع استحقاقه للمنع. (ر): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ص: ١٨٥٤ شاهد رقم: ١٠٥٧، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ) تحقيق: أ.د. أحمد علي فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة: الأولى (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

[٣] ر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١ / ١٣١.

[٤] ر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٢٠٣ (تح: شريدة).

[٥] ر: همع الهوامع للسيوطي ١ / ١٣٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٩٥.

الأخفش أنه قال^[١]: «سَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفُ، وَتَرَكُ الصَّرْفِ لِعَارِضٍ فِيهَا، وَأَنَّ الْجَمْعَ قَدْ جُمِعَ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا. قالوا: صَوَاحِبٌ وَصَوَاحِبَاتٌ. وفي الحديث: (إِن كُنَّ صَوَاحِبَاتِ يَوْسُفَ)»^[٢].

فَنَأْخُذُ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ جَوَازَ صَرْفِ الْجُمُوعِ الْمُتَنَاهِيَةِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ. وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ أَيْضًا أَنَّ بَنِي أَسَدٍ يَصْرِفُونَ الْأَسْمَاءَ مُطْلَقًا، حَيْثُ قَالَ: «بَنُو أَسَدٍ يَصْرِفُونَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَيَقَعُ مِنْهُمْ ذَلِكَ فِيمَا عِلَّةٌ مَنَعَهُ الْوَصْفِيَّةَ وَزِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، فَيَقُولُونَ: (لَسْتُ بِسَكْرَانٍ)»^[٣].

وَنُقَلُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَصْرِفُونَ جَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، قَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ: «... وَمِنْهَا: أَنَّ الْكَسَائِيَّ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ حَكَّوْا عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَصْرِفُونَ جَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، إِلَّا أَفْعَلَ مِنْكَ»^[٤].

[١] ر: الدر المصون ١١ / ٥٩٧.

[٢] هذا بعض حديث يرويه الإمام أحمد في مسنده وفي فضائل الصحابة عن أم المؤمنين عائشة ؓ. (ر: فضائل الصحابة ١ / ٣٨٩، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: د. وصي الله محمد عباس الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣-١٩٨٣ عدد الأجزاء: ٢.

[٣] في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص: ٧٥.

[٤] الدر المصون ١١ / ٥٩٧.

عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ بِنُتُونٍ لِمَجَاوِرَةِ الْمُنُونِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ

عشر

على ضوء ما تقدّم فقد حصرتُ شواهدَ هذا النوع من الإبتاع في القراءات الأربعة عشر، وتفصيلها فيما يلي:

١- الإبتاع بتنونين {سلاسلا} في ﴿سَلَسِلًا وَأَعْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]

وردت قراءتان في كلمة {سلاسلا} من قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَسِلًا وَأَعْلَلًا

وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]:

❖ قراءة التنونين: قرأ بها المدنيان، والحلواني عن هشام، وأبو الطيب عن رويس، والحسن البصري، وشعبة والكسائي والشنبوزي عن الأعمش^[١]. ووقفوا بالألف.

❖ وقراءة عدم التنونين: وهي قراءة الباقيين. ووقف منهم بالألف: ابن كثير، وابن ذكوان، وروح، وحفص بخلف عنهم، وابن محيصن وأبو عمرو واليزيدي^[٢].

والسَّلَاسِلُ: جمع (سِلْسِلَة)، فهو من الجموع المتناهية بزنة (فعالل)^[٣]. والأصل فيه المنع من الصرف، وعلى هذا الأصل تتخرج القراءة بترك التنونين.

وقراءة التنونين قد وُجِّهَتْ بِأُمُورٍ أَلْحَصَّهَا فِيمَا يَلِي [٤]:

١- أَنَّ الْقَصْدَ بِنُتُونِهَا هُوَ التَّنَاسُبُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ كَلِمَتَانِ مُنُونَتَانِ مَنْصُوبَتَانِ،

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٧١٦.

[٢] المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[٣] ر: لسان العرب لابن منظور ١٢ / ٣٤٥ مادة: س ل س ل.

[٤] ر: الحجة للفارسي ص: ١٨٨١، والكشف لمكي ٢ / ٣٥٢، والدرة الفريدة ٥ / ٢٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦ / ٢٥٨، والدر المصون ١١ / ٥٩٧.

وهما: {وَأَغْلَلًا} و{وَسَعِيرًا}.

٢- أن تنوينها جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف سوى أفعال التفضيل، وهو مذهب الكسائي والقرّاء وغيرهما من أهل الكوفة، وحكى الأخفش أن صرف الأسماء مطلقاً لغة بني أسد. وقد سبق تفصيل ذلك.

٣- أن هذا الجمع المتناهي أشبه الآحاد؛ لجواز جمعه وإن كان قليلاً. حكى الأخفش والمازني أنهم قالوا: (صواحب) و(صواحيب). واستشهدوا برواية في الحديث الذي سبق: «إنكن صواحيبات يوسف»، فلما جمعه جمع الآحاد المنصرفه أجره مجراها، فصرفه كما صرفوها.

٤- أن تنوين هذه الكلمة جاء استثناساً بموافقة الرسم الذي رواه أبو عبيد، ورواه قالون عن نافع عن مصاحف الحجاز والكوفة. وروى بعضهم ذلك عن مصاحف البصرة أيضاً، وفي اتباع الرسم حجة أيضاً لمن لم يُنَوِّنْ ولكنه وقف عليها بالألف. وبالنظر إلى التخريج الأول من هذه التخريجات، فيمكن أن نعتبر تنوين هذه الكلمة من قبيل الإتيان الكلمي بالتنوين، وهو إتيان رجعي يظهر فيه تأثير اللاحق المنون على السابق الذي كان الأصل فيه ألا يُنَوِّنْ.

ولا نقول إن صرف {سلاسل} ضرورة؛ لأن القرآن ينتزه عن ذلك، بل لغة صحيحة جائزة استعملها القرآن ووردت بها بعض قراءاته في مواضع مخصوصة، وتنوين هذه الكلمات يحقق تناسباً صوتياً جميلاً بين الكلمات المتجاورة، فيتفق جرسها في السمع ولا يختلف، والتوافق الإيقاعي مقصد يجوز لأجله مخالفة القياس، وقد أيده الرسم القرآني الذي احتفى بهذا المقصد، وكذا استعمال العرب الذين يجيزون صرف الممنوع مطلقاً. والله أعلم.

٢- الإتياع بتنوين {قواريرا} في ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦]

وردت كلمة {قواريرا} المنصوبة في القرآن مرتين، كلتاهما في سورة الإنسان، وقعت أولاهما رأس آية، والثانية مجاورة لها في الآية التالية، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَيْنَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿١٦﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]. وقد وردت فيها القراءات على التفصيل الآتي^[١]:

❖ قراءة التنوين في الموضعين: قرأ بها المدنيان، والحسن البصري، وشعبة والكسائي والأعمش^[٢]. ووقفوا بالألف فيهما.

❖ قراءة التنوين في الأولى دون الثانية: قرأ بها المكيان، وخلف العاشر. ووقفوا على الأول بالألف، إلا ابن محيصن من المفردة فترك الألف، وعلى الثاني بغير ألف إلا ابن محيصن من رواية صاحب المبهج.

❖ قراءة عدم التنوين في الموضعين: قرأ بها الشامي، وأبو عمرو ويعقوب واليزيدي، وحفص وحمزة. واختلفوا في الوقف: فوقفوا بالألف في الموضع الأول، إلا يعقوب بخلاف عن روح، وحمزة بلا خلاف. ووقفوا بغير ألف في الموضع الثاني، إلا هشاماً من طريق الحلواني فله الخلاف.

وهذه الكلمة غير مصروفة في الأصل؛ لأنها من الجمع المتناهية بزنة فواعيل. وعلى ذلك تتخرج قراءة ترك التنوين في الموضعين، قال الزجاج: «قرئت غير مصروفة، وهذا

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٧١٦ و ٧١٧.

[٢] وروي عن الأعمش وجه آخر، وهو {قوارير} بالرفع من غير تنوين في الموضعين، على جعل (كانت) تامة، {قوارير} الأولى خبراً لمحدوف تقديره: هي، والثانية تأكيد أو بدل من الأولى، ولم يصرفهما على الأصل.

الاختيار عند النحويين البصريين؛ لأن كل جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف»^[١].
وقراءة التنوين في هذه الكلمة يمكن توجيهها بنفس التوجيهات التي سبقت في تنوين
{سلاسل}.

ويبقى توجيه المغايرة بين الموضعين عند من اختار القراءة بالتنوين في الأول وبتركه
في الثاني، فأوجز ذلك فيما يلي^[٢]:

قيل إن الذي دعا بعض القراء إلى التفريق بين الموضعين أن الكلمة الأولى رأس
آية وهي مرسومة بالألف، والثانية ليست كذلك، فكان حرص القراء على مشاكلة
الفواصل المنونة بتنوين الكلمة الأولى أكد، وذلك لما وقع قبلها وبعدها من المنونات
نحو: ﴿تَذِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤]، و﴿تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٦]، ولأن رؤوس الآي يحسن الوقف
عليها حتى شبهها بعضهم بالقوافي لأنهما تمام الكلام. فتكون قراءة إثبات التنوين في
الأول والوقف عليه بالألف إتباعاً كلياً لمشاكلة الفواصل.

ومن قرأ بالتنوين في الموضعين جميعاً فإنما راعي في الأول مشاكلة الفواصل،
وراعي في الثاني مشاكلة الأول؛ لاتباع اللفظ مجاوره، فيتفقا في التنوين ولا يختلفا.
فيكون بذلك قد أثر الإتباع من وجهين، الأول لمشاكلة الفواصل، والثاني لمشاكلة
اللفظ المجاور.

وقد أوجز الزجاج (ت: ٣١١هـ) ذلك بقوله: «ومن قرأ (قواريراً) فصرف الأول
فلأنه رأس آية، وترك صرف الثاني لأنه ليس بآخر آية، ومن صرف الثاني أتبع اللفظ
اللفظ، لأن العرب رُبما قَلَبَتْ إعراب الشيء لاتباع اللفظ اللفظ، فيقولون: هذا حُجْر

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٦ / ٢٦٠.

[٢] ر: الحجة للفارسي ص: ١٨٨٢، والكشف / ٢ / ٣٥٤، والدرة الفريدة ص: ٢٢٤.

ضَبَّ حَرْبٍ، وإنما الخرب من نعت الحُجْرِ، فكيف بما يترك صرفه...»^[١].

وقال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): «وهذا التنوين بدلٌ مِنْ أَلْفِ الإِطْلَاقِ؛ لَأَنَّهُ فَاصِلَةٌ، وفي الثاني لِإِتْبَاعِهِ الأَوَّلِ»^[٢].

ونلاحظ أنه قد اجتمع نوعا الإتياع السابقين في كلمة {قواريرا} مع الإتياع بالتنوين في كلمة {سَلَا سِلَا} في قراءة: أهل المدينة، والحسن البصري، والكوفيين باستثناء حفص وحمزة وخلف العاشر، وهذا يؤكد أنَّ مذهبَ الإمام حمزة كان مخالفاً لسائر الكوفيين من القراء والنحاة ومخالفاً كذلك لمذهب شيخه الأعمش الذي كان يُؤثِّرُ صرفَ الممنوعِ في الفواصلِ للتناسب، وكان حمزة يسقطُ الألفاتِ من ذلك كله، ولا يصرفُ من هذا البابِ شيئاً، وتابعه تلميذه خلفُ البزارُ في اختياره؛ إذ لم يصرف أيَّ كلمةٍ من كلمات هذا الباب، والله أعلم.

٣- الإتياع بتنوين {يغوئاً} و{يعوقاً} في قوله ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]

قرأ الأعمش الكوفيّ بتنوين هاتين الكلمتين {يغوئاً} و{يعوقاً}، وقراءة الجمهور بعدم التنوين فيهما على الأصل؛ لأنهما معرفتان بوزن الفعل، «وهي أَسْمَاءُ أَصْنَامٍ أَعْلَامٌ لَهَا اتَّخَذَهَا قَوْمٌ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ آلِهَةً»^[٣].

وردَّ ابنُ عطية هذه القراءة وعدّها وهمّاً^[٤]؛ لِلزُّومِ العَلَمِيَّةِ ووزنِ الفعلِ، واستشكّلها

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦ / ٢٦٠.

[٢] الكشاف للزمخشري ٥ / ٦٧١.

[٣] البحر المحيط لأبي حيان ١٠ / ٢٨٠.

[٤] ر: المحرر الوجيز ٥ / ٣٧٦. وكلام ابن عطية بتوهيم الأعمش مردودٌ؛ إذ لم ينفرد الأعمش بهذه القراءة. بل وافقه الأشهب العقيلي، وهي كذلك قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. (ر: البحر المحيط ١٠ / ٢٨٦).

كذلك الزمخشري؛ لأن هذين الاسمين إن كانا عربيين أو أعجميين ففيهما سببان للمنع: إما التعريف ووزن الفعل، وإما التعريف والعجمة، يُصَافُ إلى الإشكال السابق اعتراض آخر بأن الكلمتين مرسومتان بغير ألفٍ في المصاحف.

وهذه الاعتراضات يمكن الجواب عليها بأحد هذه التوجيهات:

١- أن صرفهما جائزٌ على لغةٍ من يصرفُ جميعَ ما لا ينصرف، وقد سبق بيان ذلك. وهو توجيه الزجاج؛ إذ يقول: «... والذين صرفوا جعلوا هذين الاسمين الأغلب عليهما الصرف؛ إذ أصل الأسماء عندهم الصرف»^[١].

٢- أن صرفهما سائغٌ أيضًا إذا جُعِلتا نَكْرَتَيْنِ، وكأن قومَ نوحٍ قالوا: (ولا تذرنا صنمًا من أصنامكم)^[٢].

٣- أن تنوينهما مستحسنٌ لمناسبة المنونات قبلهما وبعدهما؛ إذ وقع قبلهما ﴿وَدًّا وَلَا سِوَاَعًا﴾ [نوح: ٢٣] وبعدهما ﴿وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، وقد سمى الزمخشري هذا النوع من التناسب بالازدواج؛ حيث قال: «... ولعلهُ قصدَ الازدواجِ فصرفهما؛ لمصادفته أخواتهما منصرفاتٍ {وَدًّا} و{سِوَاَعًا} و{نَسْرًا}، كما قُرئ: {وضحاها} بالإمالة، لوقوعه مع الممالات للازدواج»^[٣]. وقد سبق بيان الإمالة للازدواج في مبحث الإتيان في الإمالة من مباحث الأصول.

وهذا التوجيه الأخير هو الأولى من غيره؛ نظرًا لاقتران تنوين ما لا ينصرف على كلماتٍ معيّنة في القراءات القرآنية، ويجمعها ضابطٌ واحدٌ هو أن تقع الكلمة مجاورةً للفاصلة المنونة أو أن تكون هي نفسها الفاصلة. يتضح ذلك جليًا من خلال جميع

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦ / ٢٣١.

[٢] معاني القرآن للقرطبي ٣ / ١٨٩.

[٣] الكشاف ٥ / ٦١٩.

الشواهد التي أوردناها تحت هذا الفرع. وأمّا الاعتراض بعدم ثبوت الألف في المرسوم فيسهل الجواب عليه بتقدير الألف في قراءة الأعمش كما تقدّر ياءات الزوائد في قراءة من أثبتها في مواضعها المعروفة عند القرّاء، والله أعلم.

٤- الإبتاع بتنوين {ثمود} في قوله تعالى ﴿أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]

تكررت كلمة {ثمود} ٢٦ مرة في القرآن الكريم، وتنوعت مواقعها الإعرابية بين النصب والرفع والجرّ. فوقعت منصوبةً في خمسة مواضع، ومرفوعةً في عشرة، ومجرورةً في الأحد عشر الباقية.

وتنوعت كذلك القراءات في هذه الكلمة على النحو الآتي بيانه:

﴿ثَمُودًا﴾ المنصوب باستثناء موضع الإسراء^[١] ﴿وَأَاتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]: وذلك في المواضع الأربعة المتبقية، وهي: هود: ٦٨، والفرقان: ٣٨، والعنكبوت: ٣٨، والنجم: ٥١: قرأ الجمهور بالتنوين، عدا الحسن ويعقوب، وحمزة وحفص. وافقهم شعبة بعدم التنوين في موضع النجم فقط.

﴿ثَمُودٌ﴾ المرفوع: قرأ الأعمش بتنوينه في جميع المواضع العشرة.

﴿ثَمُودٌ﴾ المجرور: قرأ الأعمش بتنوينه في جميع مواضعه الأحد عشر، وافقه

[١] ولم ترد قراءة بتنوينها في موضع الإسراء؛ لأنها استقبلت الألف واللام من كلمة {الناقة} ولأن الرسم على حذف هذه الألف في هذا الموضع. قال ابن خالويه: «والقرّاء مختلفون في هذه الأسماء، وأكثرهم يتبع السواد، فما كان بألف أجراه، وما كان بغير ألف منعه الإجراء. فأما قوله: «وَأَاتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً» فإنما ترك إجراؤه لاستقبال الألف واللام فطرح تنوينه»، وقال ابن الأنباري: «فمن أجراه في المواضع الأربعة احتجّ بأن الألف ثابتة فيهن في المصحف». والإجراء هو الصرف في اصطلاح الكوفيين. (ر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢/ ١٨٨ وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٦٤ المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ) المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م عدد الأجزاء: ٢).

الكسائي في موضع وحيد، هو فاصلة الآية (٦٨) من سورة هود، في قوله تعالى: ﴿الْآلَاءُ إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]، وهي الآية الوحيدة في القرآن التي تكررت فيها كلمة {ثمود} مرتين، أولاهما منصوبةً في حشو الآية، والأخرى مجرورةً في الفاصلة.

وفي تنوين هذه الكلمة حيثما وردت وجهان:

❖ الأول: أن يكون اسمًا للحَيِّ أو الرئيس أو الأب. فهو مصروفٌ.

❖ الآخر: أن يكون (فعلًا) من الثمد، وهو الماء القليل. فهو مصروفٌ كذلك.

أما عدم التنوين فتوجيهه:

❖ أن يكون {ثمود} اسمًا للقبيلة، فاجتمعت فيه علتان من علل المنع، هما: العلمية، والتأنيث.

والقراءة بالتنوين في المواضع الأربعة المنصوبة دون غيرها من المرفوع والمجرور يمكن توجيهها باتباع الرسم؛ لثبوت الألفات في المواضع الأربعة، قال ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ): «فمن أجراه في المواضع الأربعة احتجَّ بأن الألف ثابتة فيهن في المصحف، ويقف أصحاب هذه القراءة «ألا إن ثمودا» بالألف. ومن لم يجره وقف أيضًا (ألا إن ثمودا) بالألف إتباعًا للكتاب. والحجة: أن العرب تقف على المنصوب الذي لا يجرونه بالألف، فيقولون: (رأيت سلاسلًا) و(قواريرا)، فإذا وصلوا لم ينونوا، حكى هذا الرؤاسي والكسائي عن العرب»^[١].

وقراءة تنوين المرفوع والمجرور للأعمش يمكن توجيهها بموافقة مذهب أهل

الكوفة الذين كانوا ينونون هذه الكلمة على كلِّ حالٍ، نصبًا ورفعًا وجرًّا^[١]، وقد ورد عن الأعمش أيضًا أنه كان ينونها مطلقا. ويمكن أيضًا توجيه التنوين بأنّه جعله اسمًا للحَيِّ أو للأب^[٢].

وقد وقفت مع اختيار الإمام الكسائي في هذا الموضوع، وكان القياس أن يترك تنوينه كما ترك تنوين {ثمود} المرفوع والمجرور في سائر القرآن، ولكنه اختار تنوين المجرور في هذه الآية ﴿الْأَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨] مخالفًا بذلك ما قرأ به في سائر المواضع، وقد سُئِلَ عن سبب هذا الاختيار، فصرّح بالعلّة في ذلك، وهو أنّه بعد أن قرأ هذه الكلمة بالتنوين في موضع النصب إتياعًا للخطّ كالجمهور، استقبّح أن تتكرّر نفس الكلمة في الآية فيخالف بين الكلمتين، فصرف الثانية المجرورة لأجل قربها من الأولى المنصوبة لثلا يختلفا، يؤكّد ذلك ما حكاه ابن الأنباري عن الفراء - وهو أشهر تلامذة الكسائي - وأنّه قال: «قلت للكسائي: لم أجريت (ثمود) في قوله (ألا بعدًا لثمود) ومن أصلك ألا تجريه إلا في موضع النصب إتياعًا للكتاب؟ فقال: لما قرّب من المجرى وكان موافقًا له من جهة المعنى أجرّيته لجواره له»^[٣].

فنستفيد من ذلك النقل أمورًا، منها: إثبات اختيار القراء من بين مروياتهم التي تلقوها عن مشايخهم، وأنّ هذا الاختيار يكون مستندًا في الغالب على علل معنوية أو لفظية، ويلاحظ المتتبع للقراءات أنّه ما من قارئٍ إلا وقد خرج عن أصله المطّرد في موضع أو أكثر اختيارًا منه، وأنّ بعض القراء قد ينصّ على علّة المخالفة كما فعل الإمام الكسائي في هذا الموضوع بتصريحه بالعلّة التي بنى عليها اختياره، وهي علّة لفظية صوتية تتمثل في المشاكلة بتأثير المجاورة.

[١] المحرر الوجيز ٣ / ٤٦٧.

[٢] ر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ١٨٨.

[٣] إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١ / ٣٦٧ وجامع البيان للداني ٣ / ١٢٠٥، والمقصود بالإجراء في هذا النصّ: الصرف أو التنوين، وهو اصطلاح الكوفيين على ما سبق بيانه.

وهذا النصُّ عن الكسائيِّ يدعمُ أيضًا ما ذهبْتُ إليه من توجيه هذا التنوينِ بالإتباعِ الكلميِّ بسببِ المجاورة، ويؤكدُ اعتبارَ المشاكلةِ والتناسقِ الصوتيِّ أحدَ العللِ المقبولةِ لتفسيرِ الاختيارِ عندَ القراءِ. والله أعلم.

٥- الإِتباعُ بتنوينِ {سبأ} في قوله تعالى ﴿مِنْ سَبَأٍ بِنَبِإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]

وردت كلمةُ {سبأ} في موضعين فقط من القرآن؛ الأوَّلُ في سورة النمل، وهو قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبِإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، والآخر في سورة سبأ، وهو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ [سبأ: ١٥].

القراءات الواردة في هذه الكلمة:

❖ قرأ أبو عمرو والبصريُّ والبزِّيُّ عن ابن كثيرِ المكيِّ: بهمزة مفتوحةٍ في الموضعين؛ على المنع من الصرفِ.

❖ وقرأ قبلُ عن ابن كثيرِ المكيِّ: بهمزة ساكنةٍ -وصلاً ووقفاً- في الموضعين، وهو من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف.

❖ وقرأ الباقون: بهمزة مكسورةٍ منوَّنةٍ في الموضعين.

❖ واختلف أهل العربية في سبب تنوين كلمة {سبأ}، قال سيبويه: «وكان أبو عمرو لا يصرف (سبأ)، يجعله اسماً للقبيلة»^[١٦]. يعني: للعلمية والتأنيث.

وقال القراء: «وقوله {وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِإٍ يَقِينٍ}: القراءُ على إجراءِ {سبأ}؛ لأنَّه -فيما ذكروا- رَجُلٌ^[٢٧]، وكذلك فأجره إن كان اسماً لجيلٍ. ولم يُجره أبو عمرو بن العلاء،

[١] الكتاب ٣/ ٢٥٣

[٢] هو رجلٌ من قحطان، يقال إنَّ اسمه سبأ بن يشجب بن قحطان بن هود، وقد أخرج الترمذيُّ في تفسير سورة سبأ حديثاً عن النبيِّ ﷺ وفيه أنه: «كَانَ رَجُلًا لَهُ عَشْرَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، تِيَامَنَ مِنْهُمْ سِتَّةٌ، وَتَشَاءَمَ أَرْبَعَةٌ».

وزعم الرؤاسيُّ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَمْرٍو عَنْهُ فَقَالَ: لَسْتُ أُدْرِي مَا هُوَ^[١]، وقد ذهبَ مذهباً إِذْ لَمْ يَدْرَ مَا هُوَ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا سَمَّتْ بِالْأَسْمِ الْمَجْهُولِ تَرَكَوا إِجْرَاءَهُ، ... وَلَوْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ إِنْ كَانَ رَجُلًا أَوْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِمَا حَوْلَهُ إِنْ كَانَ جَبَلًا لَمْ تُجْرِهِ أَيضًا^[٢].

وقال ابنُ الأَنْبَارِيِّ (ت: ٣٢٨هـ): «من قرأ بالصرفِ جعله اسماً للحَيِّ أو للآبِ، ومن قرأ بتركِ الصرفِ جعله اسماً لقبيلةٍ أو بلدةٍ، فلم يصرفْ للتعريفِ والتأنيثِ»^[٣].
وقد وردَ كذلك عن العربِ أَنها قد صرَفَتْ (سبأ) تارةً، ولم تصرفه أخرى، قال جريرٌ في صرفِ (سبأ):

الوارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَى سَبَأٍ قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^[٤]

وقال النابغةُ الجعديُّ في تركِ صرفه:

مِنْ سَبَأِ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبٌ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونَ سَيْلِهِ الْعَرَمَا^[٥]

وقراءةُ التَّنوينِ في موضعِ النملِ تَمييزٌ بقدرِ زائدٍ من الحسَنِ لما بينَ الكلمتينِ {سبأ} و{بنياً} من الجناسِ في اللفظِ والخطِّ، وهذا التجنيسُ من ضروبِ البديعِ، وأشارَ الزمخشريُّ (ت: ٥٣٨هـ) إلى حسنه نظراً لصحَّته وعدم تكلفه، قال: «وهو من محاسن

[١] صرَحَ النَّحَّاسُ (ت: ٣٣٨هـ) باعتراضه على كلامِ الرَّؤاسِيِّ بقوله: «وأبو عمرو أَجَلُّ من أَن يَقولَ هذا»، ثمَّ قالَ: «والقولُ في {سبأ} ما جاء التوقيفُ فيه أَنَّهُ في الأَصْلِ اسمُ رجلٍ، فَإِنْ صرَفْتَهُ فَلانَّهُ قد صارَ اسماً للحَيِّ، وَإِنْ لم تصرفهُ جعلته اسماً للقبيلةِ مثلَ {ثمود}، إِلاَّ أَنَّ الاختيارَ عند سيبويهِ الصرْفُ». واعترضَ الرَّجَّاجُ أَيضاً على مبدأِ عدمِ صرفِ الاسمِ إِذْ لم يدرَ ما هو، ودفعَ بأنَّ الأَصْلَ في الأسماءِ الصرْفُ، فإذا لم يُعْلَمَ أَصلُهُ للمذكَّرِ هو أو للمؤنثِ فحقُّه الصرْفُ.

[٢] معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٨٩ و ٣٩٠.

[٣] البيان ٢/ ٢٢١.

[٤] البيتُ في ديوانِ جريرِ، وأراد أَنَّهُم أسرى وفي أعناقهم أطواقٌ من جلدِ الجواميسِ.

[٥] هذا البيتُ مما استشهد به سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٥٣.

الكلام الذي يتعلّق باللفظ بشرط أن يجيء مطبوعاً، أو يصيغه عالمٌ بجواهر الكلام يحفظ به صحّة المعنى وسداذه، ولقد جاء هاهنا زائداً على الصحّة، فحسّن وبدّع لفظاً ومعنى، ألا ترى لو وضع مكان {نبيا} (بخبر) لكان المعنى صحيحاً، وهو - كما جاء - أصحّ لما في النبأ من الزيادة التي يطابقها وصف الحال»^[١]. يعني أن كلمة النبأ تستعمل في الخبر الذي له شأن، وأمّا الخبر فمطلقٌ يشمل ما له شأن وما ليس كذلك.

وذكر صاحبُ البحر المحيط (ت: ٧٤٥هـ) أن هذا الضرب من التجنيس يسمّى بتجنيس التصريف، وهو أن تفرّد كل كلمة من الكلمتين عن الأخرى بحرف، كما في: {سبياً نبياً}، ومثله قوله تعالى: {ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ}، وَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «الْحَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»^[٢].

وذهب السيوطي من المتأخرين إلى اعتبار تنوينه من قبيل الإبتاع والتناسب، حيث قال: «توالى متجانسان فازدواج، نحو: {وجئتك من سبياً نبياً}»^[٣]، وقال أيضاً: «يجوزُ صرفُ ما لا ينصرفُ لتناسبٍ أو ضرورةٍ، فالأولُ نحو: {وجئتك من سبياً نبياً} {النمل: ٢٢}، {سلاسلًا وأغلالًا} [الإنسان: ٤]، {ودأ ولا سواعًا ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا} [نوح: ٢٣]، ...»^[٤].

فنخلص ممّا سبق إلى أن تنوين كلمة {سبياً} - في الموضوعين - جائزٌ في اللغةٍ وصحيحٌ في القراءة، ومُستحسنٌ في موضع النمل خاصةً لما يحصلُ بذلك من تمام التجنيس والازدواج ولما يتميُّز به من إيقاع جميلٍ في أذن السامع، وهو من الإبتاع الكلمي بالتنوين على ما سبق بيانه، والله أعلم.

[١] الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣ / ٣٦٠.

[٢] ر: البحر المحيط ٨ / ٢٢٦

[٣] إتمام الدراية لقراء النقاية ١٤٣ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: الشيخ إبراهيم العجوز الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م عدد الأجزاء: ١.

[٤] همع الهوامع ١ / ١٣١.

الفرع الثاني: الإتياع بتغيير بنية الكلمة بقصد المشاكلة

هذا فرعٌ من الإتياع يقع كثيراً في الفواصل، ويأخذ صوراً متعددة تهدف إلى تحقيق أعلى درجات التناسق الصوتي؛ ليلغ الجمال ذروته بانسجام اللفظ والمعنى، وبمعانقة الإيقاع للبيان العالي في ذلك النظم القرآني المعجز.

ومن صور هذا الإتياع: أن يؤثر القارئ إسكان عين الكلمة في أحد المواضع دون غيرها، أو بأن يختار التحريك في موضع دون بقية مواضع ورود الكلمة القرآنية نفسها، أو بأن يرد الخلاف على قراءتين في جميع المواضع إلا موضعاً واحداً يتفق القراء على قراءته بإحدى القراءتين لوقوعه رأس آية؛ وذلك إثارةً منهم للقراءة التي تنسجم صوتياً مع الكلمات الواقعة في رؤوس الآي المجاورة، وحرصاً منهم على انسجام الفواصل وعدم اختلافها، مع ثبوت الرواية لديهم بذلك الوجه المختار؛ إذ لا مجال للخروج عن مجموع ما تلقوه عن مشايخهم.

ومثل ذلك يقال في بقية الصور: كإثبات الهمز وتركه، وإثبات الألف وحذفها؛ إذا كان مقصدهم بذلك الاختيار مشاكلة الفواصل والحفاظ على إيقاع الآيات على نحو يجذب الأسماع ويحقق التأثير التام في نفس السامع.

ومعلوم أن القراءة رواية لا مجال للاجتهاد في ابتداعها، ولكن اختيار القارئ وإثاره وجهاً معيناً - من جملة الأوجه التي تلقاها - في موضع مخصوص لا بد أن يكون مستنداً إلى علة حسنة عنده هذا الاختيار، يشهد لصحة ما قدمته قول القراء لَمَا سُئِلَ عن لفظ ﴿شَانَ﴾ [الرحمن: ٢٩]، قال: «أهمزه في كل القرآن إلا في سورة الرحمن؛ لأنه مع آيات غير مهموزات»^[١]، ونقل ابن جنّي ذلك عنه في كتابه المحتسب، حيث قال: «كما يختار ترك همزة (شان) في سورة الرحمن؛ لتوافق رؤوس الآي فيها (تكذبان) ونحوها»^[٢].

[١] معاني القرآن للفراء ٤ / ١١٦.

[٢] ر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي ص: ٦٥٠ (ط: دار الصحابة).

ولعل من هذا الإتيان أيضاً ما سبق ذكره في الأصول من إشارٍ أغلب القراء لحذف ياءات الزوائد إذا وقعت في رؤوس الآي، قال الإمام الطبري (ت: ٣١٠هـ) في توجيه حذف ياء ﴿يَسِّرِ﴾ [الفجر: ٤] على قراءة الجمهور: «وَاخْتَلَفَتِ الْقُرَاءُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَاءِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ {يَسِّرِ} بِغَيْرِ يَاءٍ، وَقَرَأَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُرَاءِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَحَذْفِ الْيَاءِ فِي ذَلِكَ أَعْجَبُ إِلَيْنَا، لِيُؤَفَّقَ بَيْنَ رُءُوسِ الْآيِ إِذْ كَانَتْ بِالرَّاءِ...» [١].

ويندرج تحت هذا النوع أيضاً ما سبق تفصيله في مطلب الإتيان اللفظي في الإمالة، وهو إمالة ذوات الواو لإمالة ذوات الياء في الفواصل ونحوه من مخالفة القارئ لأصوله في فواصل السور الإحدى عشرة بقصد المشاكلة والتناسب.

وكل ما سيأتي معنا من شواهد القراءات-التي تحققت فيها موافقة الفاصلة لما جاورها من فواصل السورة-يندرج أيضاً ضمن أمثلة توجيه الاختيار عند القراء بما ذكره هم أنفسهم أو بالقياس على ما ذكره، فليس شرطاً أن يذكر القارئ علّة اختياره في كل موضع، ولكن قد يرد النص عن القارئ بتوجيه اختياره في أحد المواضع، فلا بأس حينئذ في أن يُستأنس بهذا النقل وأن يقاس على ذلك التوجيه في المواضع المشابهة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يلزم من استحسان المشاكلة الصوتية في الفواصل على قراءة ما أن نعتقد أفضليتها أو أن نقلل من شأن القراءة الأخرى التي وردت على الأصل، فلكل جمال وبيان.

وقد ذكرت هذا النوع من الإتيان في نصوص أئمة اللغة، ونقلت ما أورده الإمام السيوطي واستشاده بحديث: «ارجعن مازوراتٍ غير مأجوراتٍ»، ونحوه، وأنه اعتبره ضرباً من الإتيان اللفظي تتغير فيه صيغة الكلمة لتوافق ما يجاورها من كلمات أو فواصل بقصد التناسب والمشاكلة بين الألفاظ.

[١] تفسير جامع البيان للإمام الطبري ٢٤ / ٣٥٧ (ط: هجر).

وطرق تحقيق الانسجام الصوتي بين الفواصل كثيرة لا يتسع المقام لتفصيلها، ولكنني سأقتصر منها على ما وقفتُ على شواهدِه في القراءات الأربعة عشر محل الدراسة، وقد حان وقتُ الشروع في بيان ذلك وتفصيله، فمن الله استمدادُ العون.

عَرَضُ تَطْبِيقِي لِشَوَاهِدِ الْإِبْتَاعِ بِتَغْيِيرِ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشْرَ
وقفتُ على بعضِ الشواهدِ التي وُجِّهَ فيها اختيارُ القارئِ بالإبتاعِ الكلميِّ بتغيير
صيغةِ الكلمةِ لموافقةِ الفواصل، ويتضحُ ذلك فيما يلي:

أولاً: بين الإثبات والحذف

١ - اتفاق القراء على إثبات الألف ﴿مَهْدًا﴾ [النبأ: ٦]:

اتفقَ القراءُ الأربعة عشر على إثبات الألف في كلمة ﴿مَهْدًا﴾ بموضع النبأ، واختلفوا في إثباتها في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ بموضعي طه والزخرف^[١]، فقراءة الكوفيين بحذف الألف في الموضعين، والباقون بإثباتها كموضع النبأ^[٢]. ورسمُ الكلمةِ واحدٌ في المواضع الثلاثة، وذلك بحذف الألف لتحتمل القراءتين.

واختلفَ المفسرون في الفرقِ المعنويِّ بين المهد والمهاد؛ فقال بعضهم: كلاهما مصدرٌ، فهما بمعنًى؛ كالفَرَشِ والفِراشِ، وقال آخرون: المهاد جمع (المهد)، كالفِراخِ والفَرخِ.

وذكرتُ بعضُ كتب التوجيه^[٣] أنَّ علَّةَ الاتفاقِ على إثبات الألف في موضع النبأ

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٢١.

[٢] ر: الكشف ٢ / ٩٨، والدر المصون ٩ / ٥١.

[٣] الحججة في القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ٢٤١.

هي: موافقة رؤوس الآي، نحو: ﴿أَوْتَادًا﴾ [النبا: ٧]؛ ليحصل بذلك الانسجام الصوتي والازدواج بين الفواصل المتجاورة^[١].

وتقييد ذلك الاتفاق بالقراءات الأربعة عشر يخرج ما وراءها من شواذ القراءات التي وردت بحذف الألف في موضع النبا أيضاً، نحو: قراءة مجاهد وعيسى الهمداني، على ما أثبتته ابن خالويه في كتابه مختصر شواذ القراءات^[٢]، وهذا يؤكد أن اتفاق سائر القراء على الإثبات في موضع النبا يقع ضمن دائرة الاختيار، فيمكن توجيه اتفاقهم في هذا الموضوع بمراعاة المشاكلة بين الفواصل بعد ثبوت الرواية، والعلم عند الله.

٢- إثبات ألف ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرُّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿السَّيِّلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧] وفقاً في قراءة الجمهور:

هذه الكلمات الثلاث مرسومات بالألف في جميع المصاحف، وجمهور القراء على إشباع الفتحات فيهنّ وفقاً^[٣]، يعني أنّهم مطلوا تلك الفتحات حتى صرن ألفات^[٤]؛ وذلك لأنهنّ رؤوس آيات ومواطن للوقوف، فأشبهن القوافي من حيث كانت أيضاً مقاطع الكلام وتمام الأخبار.

[١] ر: معجم القراءات للخطيب ١٠ / ٢٦٣.

[٢] ر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص: ١٦٧.

[٣] لم يقرأ بحذف هذه الألفات في الوقف إلا أبو عمرو ويعقوب واليزيدي، وحمزة الكوفي. (ر: إيضاح الرموز ص: ٥٩٥).

[٤] قال ابن جنّي: «أما قوله عَزَّ اسْمُهُ: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} [الأحزاب: ١٠]، و {فَأَصْلُونَا السَّيِّلَا} [الأحزاب: ٦٧]، فإنما ذلك على إشباع الفتحة للوقف على رؤوس الآي، كما قرأت القراء: {والليل إذا يسر} [الفجر: ٤]، و {ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ} [الكهف: ٦٤]، فحذف الباء في هذا ونحوه في الوقف إنما هو لرؤوس الآي وتشبيهم إياها بالقوافي...». (سر صناعة الإعراب ٢ / ١٣٥ و ١٣٦).

وأما في حال الوصل فبعض هؤلاء القراء أثبتها^[١] وبعضهم حذفها^[٢]، قال الإمام الطبري (ت: ٣١٠هـ) **رحمه الله**: «... وَكَانَ بَعْضُ قُرَّاءِ الْكُوفَةِ يُثْبِتُ الْأَلْفَ فِيهِنَّ فِي الْوَقْفِ وَيَحْذِفُهَا فِي الْوَصْلِ؛ اعْتِلَالًا بِأَنَّ الْعَرَبَ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي قَوَافِي الشُّعْرِ وَمَصَارِيعِهِ، فَتُلْحِقُ الْأَلْفَ فِي مَوْضِعِ الْفَتْحِ لِلْوُقُوفِ وَلَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي حَشْوِ الْأَبْيَاتِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ حَسَنٌ فِيهَا إِثْبَاتُ الْأَلْفَاتِ لِأَنَّهُنَّ رُءُوسُ الْآيِ تَمَثِيلًا لَهَا بِالْقَوَافِي»^[٣].

فيكون إثبات الألفات في الوقف ضربًا من الإتياع الكلمي؛ لتتأخى بذلك رؤوس الآي، وهو اختيار الجمهور.

وهذه الألفات سمّاها الخليل ألفت خروج وترنم، وقيّد مواضعها بالقوافي ورؤوس الآي^[٤]. والذين خرجوا عن اختيار الجمهور في ذلك هم: أبو عمرو ويعقوب واليزيدي من البصريين، وحمزة فقط من الكوفيين، وهذا ينسجم تمامًا مع اختياراتهم في بقية مواضع الإتياع الكلمي من هذا النوع. والله أعلم.

٣- إثبات ألف ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى [الإنسان: ١٥] وقفًا في قراءة الجمهور:

وردت كلمة {قواريرًا} بالنصب مرتين في سورة الإنسان، وهي جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع، والأصل أن يمنع من الصرف كما أسلفنا في الفرع الأول الخاص بتنوين ما لا ينصرف.

واختار جمهور القراء الوقف^[٥] بالألف في الموضع الأول ووصلوه بالتنوين؛ لأنّه

[١] وهي قراءة أهل المدينة والشامي والحسن وشعبة والأعمش. (ر: إيضاح الرموز ص: ٥٩٥).

[٢] وهي قراءة المكيين وحفص والكسائي وخلف (ر: إيضاح الرموز ص: ٥٩٥).

[٣] جامع البيان للطبري ١٩ / ٣٦ (ط: هجر).

[٤] ر: الجمل في النحو ص: ٢٥٥.

[٥] قرأ الحجازيون والحسن والكوفيون سوى حفص وحمزة بتنوينه وصلا، ووقف جميع القراء بالألف إلا حمزة، ويعقوب بخلاف عن روح، وابن محيصن من المفردة. (ر: إيضاح الرموز ص: ٧١٦).

رَأْسِ آيَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ رُؤُوسَ الْآيِ يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا^[١]، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ وَتَوْجِيهِهُ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، لَكِنِ الَّذِي يَعْنِينِي فِي هَذَا الْمَقَامِ هُوَ ذَلِكَ الْمَسْلُكُ بِالْتَفْرِيقِ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْوَقْفِ عِنْدَ مَنْ حَذَفَ التَّنْوِينَ فِيهِمَا، وَذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو وَتَلْمِيذِهِ الْيَزِيدِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُمَا.

وَيَبْدُو لِي أَنَّ الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ التَّفْرِيقِ هُوَ طَلَبُ مَشَاكِلَةِ رُؤُوسِ الْآيِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ، قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ (ت: ٣١٠هـ): «وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يُثَبِّتُ الْأَلْفَ فِي الْأُولَى مِنْ قَوَارِيرِ، وَلَا يُثَبِّتُهَا فِي الثَّانِيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ الْقَوَارِيرِ رَأْسُ آيَةٍ، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ سَائِرِ رُؤُوسِ آيَاتِ السُّورَةِ أَعْجَبُ إِلَيَّ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ بِإِثْبَاتِ الْأَلْفَاتِ فِي أَكْثَرِهَا»^[٢].

فَيَكُونُ وَجْهُ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ وَقَفًا فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي مِنْ قَبِيلِ الْإِتْبَاعِ الْكَلِمِيِّ طَلَبًا لِمَشَاكِلَةِ رُؤُوسِ الْآيِ الَّتِي ثَبَّتَ الْأَلْفَاتِ فِي أَكْثَرِهَا، وَهَذَا يُوَافِقُ الْمَسْلُكَ الْعَامَّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو، وَقَدْ سَبَقَ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي اخْتِيَارَاتِهِ، وَذَلِكَ نَحْوَ إِمَالَتِهِ لِرُؤُوسِ الْآيِ طَلَبًا لِمَشَاكِلَةِ الْفَوَاصِلِ فِي السُّورِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤ - إِثْبَاتُ أَلْفِ ﴿نَحْرَةَ﴾ [النَّازِعَاتِ: ١١] فِي قِرَاءَةِ أَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ:

وَرَدَتْ كَلِمَةُ {نَحْرَةَ} فِي الْقُرْآنِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي فَاصِلَةِ الْآيَةِ (١١) مِنْ سُورَةِ النَّازِعَاتِ، وَتَنَوَّعَتْ فِيهَا الْقِرَاءَاتُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

❖ **إِثْبَاتُ الْأَلْفِ:** هُوَ قِرَاءَةُ الْكُوفِيِّينَ سِوَى حَفْصِ، بِخَلْفٍ عَنِ الدُّورِيِّ الْكِسَائِيِّ

وَرُويسٍ^[٣].

[١] ر: الكشف ٢ / ٣٥٤، والتبيان للعكبري ص: ٦٢٦ (ط: بيت الأفكار الدولية)

[٢] جامع البيان ٢٣ / ٥٥٦. وزاد النحاس توجيه ذلك بأن في مصاحف البصرة ثبوت الألف في الأولى وحذفها في الثانية. (ر: إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٦٦).

[٣] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٧٢١.

✽ حذف الألف: هو قراءة الباقيين.

واختلَفَ في توجيهِ القراءتين:

فأكثرُ كتب التوجيه تذكر أن هاتين القراءتين لغتانٍ بمعنًى واحدٍ، قال أبو عبيدة (ت: ٢٠٩هـ): «{نَاخِرَةٌ} و{نَخْرَةٌ} سواءٌ، عَظْمٌ نَخْرٌ: بالٍ»^[١]، واعتبرهما الفَرَّاءُ أيضًا بمنزلة طَمَعٍ، وطامِعٍ، وحَذِرٍ، وحاذِرٍ^[٢]، وحكى أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) أنّ أبا عمرو الدوريّ كان يروي عن الكسائيّ أنّه كان لا يبالي كيف قرأها بالألف أم بغير الألف، وحكى كذلك عن أبي الحارث أنّ الكسائيّ كان يقرأ: {نخرة} كالجمهور ثم رجع إلى {ناخرة}^[٣]، وحكى الفارسيّ عن الأخفش قوله: «{ناخرة} أكثر فيما جاء عن الصحابة، قال: وأما {نخرة} فقراءة الناس اليوم، وكثير من التابعين، وهي أعرف اليوم في كلّ العرب، وهما لغتان أيّهما قرأت فحسن»^[٤].

ومن أهل التفسير من يُفرّق بين القراءتين في المعنى، فيجعل {ناخرة} بإثبات الألف: هي العظام المجوّفة العارية من اللحم، و{نخرة} بحذف الألف: هي العظام البالية المتعفنة التي صارت ترابًا^[٥].

وقد اختار ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) القراءة بإثبات الألف، وبيّن ذلك بقوله:

[١] مجاز القرآن ٣ / ٢٨٤. المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ) المحقق: محمد فواد سزگين الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة الطبعة: ١٣٨١ هـ.

[٢] قال الفَرَّاءُ: «عِظَامًا نَاخِرَةٌ» و{نَخْرَةٌ}، هما واحدٌ في اللغة، مثل: طامِعٍ، وطَمَعٍ، وحاذِرٍ، وحَذِرٍ» (ر: كتابٌ فيه لغات القرآن للفراء ص: ١٥٢).

[٣] ر: الحجة في علل القراءات للفارسي ص: ١٩٠٠ (ط: دار الصحابة).

[٤] المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[٥] البحر المحيط ١٠ / ٣٩٣.

«والأجودُ: إثباتُ الألفِ؛ ليوافقَ اللفظُ ما قبلها وما بعدها من رؤوس الآي»^[١].

فيستفادُ ممَّا سبقَ أنَّ التوجيهَ المعنويَّ للقراءة بإثبات الألف قد يضافُ إليه توجيهٌ لفظيٌّ بأنَّ الألفَ فيها تضاهي الفواصل المجاورة، نحو: ﴿خَشَعَةً﴾ [النازعات: ٩]، و﴿الْحَافِرَةَ﴾ [النازعات: ١٠]، و﴿حَاسِرَةً﴾ [النازعات: ١٢]، و﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، وكلُّها فواصلٌ متفقٌ على إثبات ألفتها، فشاكلتُ قراءةً {ناخرة} بإثبات الألف سائرَ الفواصل، فانسجمت معها في الإيقاع، وتساوت معها في الصوت ولم تختلف، وهذا ممَّا يزيدُ في حسنِ الكلام وأثره في نفوس السامعين. والله أعلم.

ثانيًا: بينَ التحريك والإسكان

قد يُؤثِّرُ القارئُ تحريكَ عينِ الكلمة في موضعٍ معين دون غيره، والعكس، وليس السبب في ذلك متعلقًا بالخفَّةِ والثقل، وإنما يرجع إلى تحقيقِ نوعٍ من الانسجامِ النغميِّ بمراعاة النظام العام للفواصل التي وردت فيها هذه الكلمة، وهذا ما سنتعرف عليها من خلال الشواهد الآتية:

١ - ضمَّ ذال ﴿عُدْرًا﴾ [المرسلات: ٦] في قراءة روح والحسن:

وردت كلمة {عُدْرًا} في القرآن مرتين:

أولاهما: وقعت رأس آية في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، وهي بإسكان الذال في قراءة الجمهور، ولم ترد فيها قراءة بضمِّ الذال إلا فيما وراء القراءات الأربعة عشر، وذلك في القراءة المنسوبة إلى عيسى بن عمر الثقفي^[٢].

والثانية: وقعت مجاورةً لكلمة {نُدْرًا} التي وقعت بدورها رأس آية في قوله تعالى:

﴿عُدْرًا أَوْ نُدْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

[١] الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ٣٦٢.

[٢] ر: البحر المحيط ٧ / ٢٠٩، والمححر الوجيز ٣ / ٥٣٣، والدر المصون ٨ / ٥٣٢.

وقد تنوعت القراءات في موضع المرسلات على النحو الآتي^[١]:

✽ قرأ روح والحسن: بضمّ الذال من الكلمتين: {عُدْرًا أو نُذْرًا}.

✽ قرأ أبو عمرو واليزيديّ، والكوفيون سوى شعبة: بإسكان الذال فيهما معًا {عُدْرًا أو نُذْرًا}.

✽ قرأ الحجازيون، والشاميّ، ورويس، وشعبة: بإسكان ذال {عُدْرًا}، وضمّ ذال {نُذْرًا}.

وتنوعت وجوه تفسيرهما وإعرابها عند المفسرين على التفصيل الآتي^[٢]:

١- قيل إنهما مصدران مفردان بمعنى: الإعذار والإنذار، كما تقول: شكرته شكرًا وعذرتّه عُدْرًا، وهذا قول أكثر المفسرين، فنعرّب الأول مفعولاً لأجله أو بدلاً من ﴿ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، والثاني معطوفاً عليه. ويجوز في كلّ منهما لغة إسكان العين على الأصل وهي لغة التخفيف المنسوبة لتميم وأسد وعامة قيس، أو الضمّ على الإبتاع الحركي لفاء الكلمة وهي لغة التثقيب المنسوبة للحجازيين، كما سبق بيانه^[٣].

٢- وقيل إنهما مصدران جمعان، فيكون {عُدْرًا} جمع (عَدِير) بِمَعْنَى المَعْدِرَةِ، و{نُذْرًا} جمع (نَذِير) بِمَعْنَى الإنذار، ولذلك شاهدٌ من قول أبي الإصبع العدواني:

أريدُ جِباءَهُ ويُرِيدُ قَتْلِي
عَدِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ^[٤]

أي: إعدارك.

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٢٧٦.

[٢] ر: معاني القرآن للفراء ٤/ ٢٢٢ وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢ و التبيان في إعراب القرآن للعكبري ص: ٦٢٧ وجامع البيان للطبري ٢٣/ ٥٩٠ (ط: هجر) والبحر المحيط لأبي حيان ١٠/ ٣٧٤.

[٣] ر: المطلب الأول من هذا المبحث، وهو الخاص بالإبتاع الحرفي، الفرع الأول.

[٤] الشاهد لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٤٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٨، والمقاصد النحوية ٤/

٣- وقيل إنهما جمع (عذير) و(نذير) حالين من الضمير في ﴿فَأَلْمَلَيْتِ﴾ [المرسلات: ٥]، بمعنى: معذرين أو منذرين، ويكون ضمّ العين فيهما هو الأصل، والإسكان للتخفيف، كما يقال في نحو: {رُسِّل} و{رُسِّل}.
والآن أنتقل إلى توجيه اختيار روح عن يعقوب، والحسن البصري بضمّ ذال {عُدْرًا} في موضع المرسلات دون موضع الكهف، وهو الذي يمكن أن نفسره بالإتباع الكلمي، ويتمثل هنا في ضمّ وسط الكلمة الأولى لموافقة الكلمة الثانية التي وقعت في الفاصلة؛ لأنهما يقرآن فيها بالثقل كالحجازيين وسائر البصريين، وذلك ليتفق اللفظ بالكلمتين على نسقٍ واحدٍ ولا يختلفا، ولم يثقلها هذه الكلمة في موضع الكهف ﴿عُدْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]؛ لوقوعها فاصلةً بين فواصل ساكنة العين، نحو: ﴿صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥ و٧٨]، ﴿أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، ﴿عَصَبًا﴾ [الكهف: ٧٩].

وهذا التوجيه يشبه ما علل به الكسائي قراءته بالتنوين في {لثمود} المجرورة في قوله تعالى: ﴿الْأَيْنَ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدًا لِثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]، وقد سبق بيانه ضمن الفرع الأول من فروع الإتباع الكلمي، وهو الإتباع بالتنوين. والله أعلم.

٢- إجماع القراء على فتح الراء والشين من كلمة ﴿رَشَدًا﴾ في بعض المواضع دون غيرها.

وردت كلمة {رشدًا} نكرة منصوبة منونة ٧ مرات في القرآن^[١]، ووردت معرفة بد(أل): {الرشد} ٣ مرات^[٢] ووردت مضافة لهاء الضمير: {رشده} مرة واحدة^[٣]. يهمني من ذلك هنا: ما وقع في الفواصل، وهي ستة مواضع، ثلاثة في سورة الكهف،

[١] وتفصيلها في: النساء: ٦، والكهف: ١٠، ٢٤، ٦٦، والجن: ١٠، ١٤، ٢١.

[٢] وتفصيلها في: البقرة: ٢٥٦، والأعراف: ١٤٦، والجن: ٢.

[٣] في سورة الأنبياء: ٥١.

ومثلها في سورة الجنّ. والقراءات فيها على التفصيل الآتي:

اتفق القُراء على قراءة كلمة ﴿رَشَدًا﴾ بفتح الراء والشين في مواضعها الثلاثة بسورة الجنّ، وهي قوله: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، ﴿فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ [الجن: ١٤]، و﴿ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١]، وكذا في الموضوعين الأولين من سورة الكهف، وهما: ﴿وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿لِاقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤]، دون الثالث، وهو: ﴿عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رَشَدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

نأتي إلى توجيه اتّفاقهم على فتح الراء والشين في المواضع الخمسة دون آخر الكهف:

قيل في تعليل ذلك إنّ أواخر الآي قبل كلمة ﴿رَشَدًا﴾ وبعدها مختومة بحرف منون بالفتح يوقف عليه بألف العوض، وقبله حرفٌ مفتوحٌ أيضًا، نحو: ﴿عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١]، و﴿أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، و﴿أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿عَدَا﴾ [الكهف: ٢٣] في سورة الكهف، ونحو: ﴿رَضَدًا﴾ [الجن: ٩]، و﴿قِدَدًا﴾ [الجن: ١١]، و﴿رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، و﴿حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، و﴿أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، و﴿مُلْتَحَدًا﴾ [الجن: ٢٢] في سورة الجنّ، فحسُن اختيار تحريك هذه الكلمة بالفتح في المواضع الخمسة؛ لتستوي رؤوس الآي على هذا اللفظ^[١].

أمّا الموضع الأخير في سورة الكهف فوقع قبله وبعده فواصل ساكنة الأواسط، نحو: ﴿عَلَمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، و﴿صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، و﴿خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨].

فقراءة الجمهور فيه بضمّ الراء وسكون الشين لمشكلة الفواصل السابقة واللاحقة، وقراءة البصريين بفتح الراء والشين في موضع الكهف^[٢] لتطرد القراءة في جميع تلك

[١] ر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦ / ٢٣٥.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٥٠٥.

الفواصل الواقعة في السورتين؛ إذ القراءتان من قبيل اختلاف اللغات كالبُخْل والبَحْل، والمعنى واحد^[١]. والله أعلم.

٣- إسكان باء ﴿خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨] في قراءة الجمهور:

وردت كلمة {خُبْرًا} مرة واحدة في القرآن الكريم، وذلك في فاصلة الآية ٦٨ من سورة الكهف، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾، وفي هذه الكلمة قراءتان^[٢]:

❖ قراءة الجمهور: بإسكان الباء {خُبْرًا}: على الأصل؛ لأنه مصدر، وذلك نحو: شكرته سُكْرًا.

❖ قراءة الحسن البصري: بضم الباء {خُبْرًا}، وذلك على الإتيان لضم الخاء، وقد سبق بيانه في الإتيان الحركي في عين (فُعْل).

والإتيان المقصود بالبيان هنا هو الإتيان الكلمتي في قراءة الجمهور؛ إذ آثروا قراءة الإسكان في هذا الموضع لمشكلة الفواصل المجاورة في نفس السورة، نحو: ﴿عَلَّمَا﴾ [الكهف: ٦٥]، و﴿رُشِدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، و﴿صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، و﴿أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، و﴿ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠]، وجميع هذه الكلمات قد أتت بسكون الحرف الأوسط من الكلمة. فآثروا قراءة الإسكان في كلمة ﴿خُبْرًا﴾؛ ليجري اللفظ بها على نسق ما تقدم وما تأخر في سياقها، ولتألف رؤوس الآيات على نظام واحد^[٣].

[١] ر: إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠١.

[٢] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٢٧٥.

[٣] ر: حجة القراءات لابن زنجلة ص: ٤٢٢ و ٤٢٣.

٤- ضمّ كاف ﴿نُكِّرِ﴾ [القمر: ٦].

وردت كلمة {نُكِّرِ} ٤ مرات في القرآن الكريم، إحداهما مجرورةً في موضع القمر: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾ [القمر: ٦]، والثلاث الباقيات بالنصب في بقية المواضع، وهي: الكهف (٧٤، ٨٧) والطلاق (٨). وتنوعت القراءات في هذه الكلمة على النحو الآتي [١]:

❖ قراءة المكيين: بإسكان كاف {نُكِّرِ} المجرورة في موضع القمر، وكذا كاف {نُكِّرِ} المنصوبة في بقية المواضع.

❖ قراءة هشام والبصريين عدا يعقوب، والكوفيّين عدا شعبة: بإسكان الكاف في مواضع الكهف والطلاق، وتحريك موضع القمر.

❖ قراءة الباقيين: بالتحريك في جميع المواضع.

وذكر المفسرون أنّ النُكْرَ والنُّكْرَ لغتان جيدتان بمعنى الشيء المنكر والأمر الفظيع الذي تنكره النفوس لأنها لم تعهد مثله، والمراد به في سياق هذه الآيات: هول يوم القيامة.

ونلاحظ أنّ هشامًا وأكثر العراقيين آثروا تحريك كافِ {نُكِّرِ} في موضع القمر دون بقية المواضع، وهذا ما يمكن تفسيره أيضًا بالإبتاع اللفظي، وقد دعاهم إليه أنّ ما قبل الراء في أواخر هذه الآي محرّكٌ، وهو: ﴿وَأَنْشَقَّ الْقَمْرُ﴾ [القمر: ١]، ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢]، ﴿أَمْرٌ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: ٣]، ﴿مُرْدَجَرٌ﴾ [القمر: ٤]، ﴿الذُّرُّ﴾ [القمر: ٥].

فكأن رغبتهم في التسوية بين هذه الفواصل هي التي جعلتهم يؤثرون تثقيل كافِ ﴿نُكِّرِ﴾ بموضع القمر رغم قراءتهم بإسكان الكاف في بقية المواضع، وذلك

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٢٧٥.

ليتبعوا الضمّ في عين (نكّر) الضمّ في عين (النذر) في الفاصلة التي قبلها، فتستوى بذلك رؤوس الآي ولا تختلف.

وأما موضع الطلاق فقد وردت أكثر القراءات بإسكانه خلافاً لموضع القمر، وذلك ليتفق أيضاً مع بقية الفواصل في نفس السورة، نحو: ﴿حُتْرًا﴾ [الطلاق: ٩]، ﴿ذَكَرًا﴾ [الطلاق: ١٠]، ﴿رَزَقًا﴾ [الطلاق: ١١].

قال ابن خالويه في ذلك: «والاختيار ها هنا-يعني موضع الطلاق-: الإسكان، وهناك-يعني في موضع القمر-التحريك؛ ليوافق بذلك ما قبله من رؤوس الآي»^[١]، فجاء اختيار القراءة التي تحقق مشاكلة الفواصل على ما يستحبّه العرب من موافقة المقاطع، فاختار عامّة القراء التثقيب في اقتربت؛ لأنّ آياتها مثقّلة، واختار أغلبهم التخفيف في الطلاق؛ لأنّ فواصلها مخففة، وهذا هو ما قصدت بيانه من حديث المشاكلة الصوتية في الفواصل.

وقد سبق نظير ذلك في إثارة أبي عمرو للوقف بالألف على كلمة {قواريرا} الأولى؛ لأنها رأس آية، وحذفه للألف في الثانية، مع أخذه بعدم التنوين فيهما، وكذا إمالته رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة لمجاورة الفواصل الممالة فيها، وإن كان الأصل في قراءته أن يفتحها إذا وقعت في حشو الآي، وكلّها ظواهر تشير إلى رغبتهم في تناسب الفواصل واتساقها وعدم اختلافها، وكذا تشير إلى أثر ذلك في اختيار القراءة عند من قرأ بها، والله أعلم.

ثالثاً: بين تحقيقِ الهمزِ وإبداله

❖ ترك الهمز في كلمة ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]:

وردت كلمة ﴿وَرِيًّا﴾ مرة واحدة في القرآن، وذلك في فاصلة الآية ٤٧ من سورة مريم. وفيها همزة ساكنة متوسطة. وهي من الرواء، وهو المنظر الحسن. وتفصيل القراءة فيها كالآتي [١]:

❖ قرأ قالون وأبو جعفر المدني، وابن ذكوان: بقلب الهمزة ياءً وإدغامها في الياء التي تليها، هكذا: {رِيًّا}. ووافقهم في الوقف فقط دون الوصل: حمزة، والأعمش في وجهه.

❖ وقرأ الباقون: بإثبات الهمز.

ونلاحظ مجيء هذه الكلمة فاصلةً بعد فواصل غلب عليها وقوع الياء في آخرها مشددة وبعدها الألف المدية، نحو: ﴿مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، و﴿جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]، و﴿نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣].

وقد اختار أبو عمرو البصري أن يهمزها خلافاً لأصله؛ إذ كان من أصله إبدال الهمزات الساكنة في باب الهمز المفرد، وما كانت قراءته بالهمز هنا إلا لعله معنوية تؤكد عليها كتب القراءات، ألا وهي اشتباهها إذا أبدلها بالرّي، وهو ضدّ العطش [٢]. قال المهدوي: «وأما علتة في (رثيا)، فإنه إنما همزه كراهة الالتباس؛ لأنه على قراءته مما تراه العين، ولو ترك همزه فقال: (وريّا)، لصار من ريّ الشارب» [٣].

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ١٤٦.

[٢] ر: الكشف لمكيّ القيسي ١ / ٨٦.

[٣] شرح الهداية للمهدوي ١ / ٥٥.

وتأتي قراءة الإبدال والإدغام عند أبي جعفر ومن وافقه لتحقيق التناسب الصوتي بين رؤوس الآي، قَالَ النَّحَّاسُ (ت: ٣٣٨هـ): «ويقرأوريا بلا همزة وهو جيد على تخفيف الهمز وهو حسن ها هنا لتتفق رؤوس الآيات ويجوز أن يكون من الري والنعمة»^[١]، وقول ابن عطية: «فأما القراءتان المهموزتان فهما من رؤية العين، الرئي: اسم المرئي والظاهر للعين، كالطحن والسقي، قال ابن عباس: (الرئي) المنظر، قال الحسن: (ورياً) معناه صورة، وأما المشددة الياء فليل هي بمعنى المهموزة إلا أن الهمزة خفت لتستوي رؤوس الآي»^[٢].

فالشاهد هنا في توجيههما للقراءة التي معنا باتفاق أو باستواء رؤوس الآي، وهذه هي حقيقة الإتيان الصوتي الكلمي التي قصدت دراسته وتفصيله بالشواهد من خلال هذه الفروع.

وكل ما سبق من التوجيهات-المنقولة من كلام أئمة اللغة والتفسير، أو ما اجتهدت في تخريجه قياساً على ما قاله الأئمة-يبقى مجرد تفسيرات لاختيار بعض القراء بعد ثبوت رواياتهم عن مشايخهم بالأسانيد المتصلة، إذ ثبت أنهم كانوا يتخيرون قراءتهم من ضمن مروياتهم التي ثبتت عندهم.

وما قدمت هنا إلا محاولة لإبراز جانب من الجماليات الصوتية المتعلقة بهذه القراءات وبذلك الاختيارات، وفرق كبير بين ثبوت القراءة وبين توجيه الاختيار كما أسلفنا؛ إذ إن توجيه القراءات أمرٌ تتفاوت فيه الأنظار، بخلاف ثبوت القراءات التي مرجعها ومستنداتها ثبوت الرواية وصحة التلقي، وسيظهر ذلك بجلاء في الفرع التالي، وهو بعنوان الإتيان بالجر على الجوار. والله المستعان، عليه توكلت، وإليه أنيب.

[١] معاني القرآن للنحاس ٤ / ٣٥٣.

[٢] المحرر الوجيز لابن عطية ٤ / ٢٩.

الفرع الثالث: الإتياع بالجر على المجاورة:

أفردتُ هذا الفرعَ لتأصيلِ مفهومِ الجرِّ على المجاورة، وليبينِ وجهِ الإتياعِ فيه، وكذا لتسليطِ الضوءِ على النزاعِ الكبيرِ الذي وقعَ في أمرِهِ عندَ النحاةِ والمفسرينَ، وبيانِ الجوابِ على ذلك، ثمَّ أختَمَ كالعادةِ بإيرادِ الشواهدِ من القراءاتِ الأربعةِ عشرِ التي وُجِّهَتْ بالجرِّ على الجوارِ، فأستعينُ باللهِ سبحانه، وأسألهُ التوفيقَ والسدادَ.

مفهومُ الجرِّ على المجاورة وبيانُ خلافِهِم فيه

يُعتبرُ الجرُّ على المجاورةِ مظهرًا من مظاهرِ رعايةِ القربِ وحقِّ المجاورة^[١]، ويقصدون به: إتياعِ اللفظِ إعرابَ ما قبله بعاملِ المجاورةِ وإن لم يكن المعنى عليه، وقال به الجمهورُ من أهلِ البصرة والكوفة^[٢]، وسمَّوه: الجرُّ على المجاورة.

واعتبر الخليلُ (ت: ١٧٠ هـ) المجاورةَ واحدةً من وجوهِ الخفضِ التسعة^[٣]، وأورد من شواهدهِ قولَ الشَّاعر:

[١] ومن مراعاةِ الجوارِ أيضًا: إتياعُ البصريينِ إعمالَ الثاني في بابِ التنازعِ لقربه من المعمولِ في نحو: «قاما وقعد أخواك»، وعدمِ تجويزِ النحاةِ حذفَ التاءِ في نحو قولهم: (الشمس طلعت) و (قامت هند)، فإن فصلوا بين الفعلِ والاسمِ المؤنثِ بفواصلٍ فقد أجازوا حذفَ التاءِ، وما ذلك إلا لأجلِ المجاورة. (ر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٢٠٥ و ٢٠٦)

[٢] ر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤ / ٤١٩، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م عدد الأجزاء: ٥.

[٣] وجوهُ الخفضِ التسعةُ عند الخليل، هي: الخفضُ بـ عَنِ وَأَخَوَاتِهَا، وبِالإضافةِ، وبالجوارِ، وبالبنيةِ، وبِالأمرِ، وبِحَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى الغَايَةِ، وبِالبَدَلِ، وبِمُنْدُ الثَّقِيلَةِ، وبِالقسمِ، وبِياضمارِ رُبِّ. (ر: الجمل في النحو ص: ١٩٣، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠ هـ) المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) عدد الأجزاء: ١).

أَطُوفُ بِهَا لَا أَرَى غَيْرَهَا كَمَا طَافَ بِالْبَيْعَةِ الرَّاهِبِ^[١]

قال الخليل في توجيهِ الجَرِّ: «خَفَضَ (الراهِبِ) بِالْقُرْبِ وَالْجَوَارِ، وَالْوَجْهُ فِيهِ الرَّفْعُ، كَمَا قَالُوا: (هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ)، خَفَضَ (خَرِب) وَهُوَ نَعْتُ الْجُحْرِ، وَإِنَّمَا خَفَضَ لِقُرْبِهِ مِنْ (ضَبُّ)».

وذكر بعضهم لذلك بعضَ الشواهدِ القرآنية، نحو:

✽ جرّ كلمة {كذب} في قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، قال الخليل: «عَلَّلُوا الْجَرَّ فِي (كذب) بِالْقُرْبِ وَالْجَوَارِ، وَمَجَازَهُ: «كذبًا» عَلَى مَعْنَى: (وَجَاءُوا كَذِبًا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ)»^[٢].

✽ جرّ كلمة {مُحِيطٌ} في قوله تعالى: ﴿عَذَابٌ يُؤْمِرُ مُحِيطٌ﴾ [هود: ٨٤]، وَجْهَهُ بَعْضُهُمْ بِعَامِلِ الْجَوَارِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْإِحَاطَةَ نَعْتُ لِلْعَذَابِ لَا لِلْيَوْمِ^[٣].

وَسَمَّاهُ سَبِيؤِيهِ (ت: ١٨٠ هـ) إِتْبَاعًا، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ فِي الْكِتَابِ: «وَمِمَّا جَرَى نَعْتًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْكَلَامِ: (هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ)، فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ وَهُوَ أَكْثَرُ الْعَرَبِ وَأَفْصَحُهُمْ وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْخَرِبَ نَعْتُ الْجُحْرِ، وَالْجُحْرُ رَفْعٌ، وَلَيْسَ بِنَعْتٍ لِلضَّبِّ، ...، وَمَعَ هَذَا أَنَّهُمْ أَتَبَعُوا الْجَرَّ الْجَرَّ، كَمَا أَتَبَعُوا الْكَسْرَ الْكَسْرَ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: بِهَمٍّ وَبِدَارِهِمْ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا...»^[٤].

فَنَفَهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ سَبِيؤِيهِ وَمَنْ قَبْلَهُ شَيْخَهُ الْخَلِيلَ يَجِيزُونَ الْجَرَّ الْجَوَارِيَّ، وَإِنْ كَانَ سَبِيؤِيهِ يَعْتَبَرُهُ مَخَالَفًا لِلْقِيَاسِ وَلِلْأَفْصَحِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، فَقَدْ عَدَّهُ ضَرْبًا مِنَ الْإِتْبَاعِ

[١] لم أقف على قائله.

[٢] ر: الجمل في النحو ص: ١٩٦.

[٣] ر: الدر المصون ٧ / ٣٧١.

[٤] الكتاب لسببويه ١ / ٤٣٦، تح: عبد السلام هارون.

الإعرابي في الكلمات المتجاورة، وشبهه بإتياع الحركات في الحروف المتجاورة في الكلمة الواحدة.

ونلاحظ أن المعنى في هذا النوع من الإتياع يتضح بقريته معنوية هي قرينة الصلاحية للإسناد وعدمها، فيصبح اعتبار المناسبة النغمية للحركات أهم من المحافظة على إعراب القاعدة.

وربط أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) هذا النوع من الإتياع ببقية أنواع الإتياع الكلمتي التي سبقت معنا، قال: «والجوار مشهورٌ عندهم في الإعراب، وقلبُ الحروف بعضها إلى بعض، والتأنيث وغير ذلك»^[١].

ونجد ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) أيضًا ممن يذكرون الجرَّ بعامل المجاورة، حيث قال في المغني وهو من أواخر تصانيفه: «القاعدة الثانية: أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: (هذا جحرٌ ضربٌ خربٍ) بالجرِّ، والأكثر بالرفع»^[٢]، وقد ناقش في شرحه على شذور الذهب^[٣] شروط قبول الجرِّ الجواربي، وأورد شواهد في الشعر، ولكنه قدّم بين يدي ذلك وصف الجرِّ الجواربي بالشذوذ، يعني شذوذه في القياس وأن شواهد من الندره بحيث لا تكفي للقياس عليها، ثم ذكر من تلك الشواهد ما يؤيد استعماله في بابي النعت والتوكيد دون عطف النسق، ومما يضعف استعماله في عطف

[١] التبيان في إعراب القرآن ص: ٢١٥ (ط: بيت الأفكار الدولية).

[٢] مغني اللبيب ص: ٨٤٩، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ عدد الأجزاء: ١

[٣] انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص: ٣٤٥-٣٤٧، المؤلف: ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا/ بيروت، ٢٠١٧م.

النَّسِقِ أَنَّ الْعَطْفَ بِالْحَرْفِ يَحْجُزُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ، فَتَبْطُلُ بِذَلِكَ الْمَجَاوِرَةُ، وَنَلَاحِظُ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ ذَهَبَ إِلَى صَوْنِ الْقُرْآنِ عَنِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَجَاوِرَةِ.

وفي المقابل نجد من علماء اللغة والمفسرين مَنْ أنكر هذا النوع من الإتيان رأساً، وَعَدَّهُ غَلْطًا وَخَطَأً، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ قَائِلَ جُمْلَةٍ (هَذَا جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) مَجْهُولٌ، وَرَامَ ابْنَ جِنِّيِّ (ت: ٣٩٢ هـ) تَأْوِيلَ هَذَا الشَّاهِدِ بِجَعْلِ إِعْرَابِ «خَرِبٌ» صِفَةً لـ: «ضَبٌّ» بِتَقْدِيرِ مِضَافٍ [١]، أَي: خَرِبٌ جُحْرُهُ، ثُمَّ حَذَفَ الْجَحْرَ الْمِضَافَ لِلِهَاءِ وَإِقَامَتَهَا مَقَامَهُ، ثُمَّ قَالَ: «... فَعِنْدِي أَنَّ فِي الْقُرْآنِ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ نَيْفًا عَلَى أَلْفٍ مَوْضِعٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ لَا غَيْرَ...» [٢]. وَبِالرَّغْمِ مِنْ تَأْوِيلِ ابْنِ جِنِّيِّ السَّابِقِ إِلَّا أَنَّكَ تَرَاهُ يَوْرُدُ الْجَحْرَ الْجَوَارِيَّ كَأَحَدِ التَّوْجِيهَاتِ لِبَعْضِ الْقِرَاءَاتِ فِي كِتَابِهِ الْمَحْتَسَبِ [٣]!

وبنحو مما سبق فقد اختلفوا أيضًا في استعمال القرآن لهذا الجرّ الجوّاريّ-مع وجود عددٍ لا بأس به من شواهد في القراءات سيأتي تفصيلها-، فمن النحاة من لم يَرَبَّأَسًا فِي تَوْجِيهِ الْجَحْرِ فِيهَا بِالْقُرْبِ وَالْجَوَارِ كَالْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ وَابْنِ جِنِّيِّ وَالْعَكْبَرِيِّ،

[١] وهذا ما يطلق عليه بعضهم النعت السببيّ.

[٢] الخصائص ١ / ٢١٨، ٢١٩. وانظر كلامه عن الجوار في المنفصل في نفس الكتاب. فقد أورد هناك بعض الشواهد، نحو بيت للحطيئة، قال فيه:

فِيَاكُمْ وَحِيَّةٌ بَطْنٍ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِيٍّ

وقوله: فَيَاكُمْ وَحِيَّةٌ... يعني نفسه، والهموز: من الهمز والضغط، والشاهد في هذا البيت: جَرَّ (هموز) على جوارٍ (وادٍ)، وإن لم يكن المعنى عليه، بل هو صفة (حياة)، فالأصل أن ينتصب بالتبعية. (انظر الخصائص: ٢ / ٤٣٢ و ٤٣٣).

[٣] ر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ص: ٦٣٧، وذلك في قوله: «... وذلك أَنَّ النكرة أشدُّ حاجةً إلى الصفة. فيقدر قوة حاجتها إليها تتشبُّ بالأقرب إليها، فيجوز: جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ؛ لِقُوَّةِ حَاجَةِ النُّكْرَةِ إِلَى الصِّفَةِ».

وقد سبقت بعضُ النصوص عنهم^[١].

وأجازه كذلك الأَخْفَشُ (ت: ٢١٥هـ) إلا أنه أبدى شيئاً من التحفظ؛ إذ اعتبره من الضرائر التي لا تحسُنُ في سَعَةِ الكلام، وذلك في قوله: «ويجوز الجرُّ على الإبتاع، وهو في المعنى «الغسل»، نحو: «هذا جُرُّ صَبِّ خَرِبٍ»، والنصبُ أسلمٌ وأجودٌ من هذا الاضطرار»^[٢].

ورفض بعضُ النحاة والمفسرين التوجيهَ بالجرِّ الجوارِيِّ في القرآنِ جملةً وتفصيلاً، واعتبروه لحنًا وشذوذًا ينتزه القرآنُ عنه، واشتدَّت عباراتهم في إنكاره، نرى ذلك جليًّا في:

❖ قول الزجَّاج (ت: ٣١١هـ): «وقال بعضُ أهلِ اللغةِ هو جرُّ على الجوارِ، فأما الخفضُ على الجوارِ فلا يكونُ في كلماتِ الله»^[٣].

❖ وقول النحاس (ت: ٣٣٨هـ): «والجوارُ لا يقعُ في القرآنِ ولا في كلامِ فصيحٍ، وهو عند رؤساءِ النحويين غلطٌ ممن قاله من العرب»^[٤].

❖ وقول ابنِ خالويه (ت: ٣٧٠هـ) في توجيهه موضع المائدة^[٥]: «ولا وجه لمن ادَّعى

[١] ر: الجمل في النحو ص: ١٩٥، والبيان في إعراب القرآن ص: ٢١٥ (ط: بيت الأفكار الدولية).

[٢] معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٧٧.

[٣] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٥٣.

[٤] إعراب القرآن ومعانيه للنحاس ٤ / ١٦٨.

[٥] وهو أول شواهد القراءات في هذا الباب من حيث ترتيب ورودها في المصحف، ولهذا فقد تراهم يتوسعون كثيرًا في الكلام فيه وإظهار مذاهبهم بتأييد الجر الجوارِي أو رفضه، ولكون هذا الموضوع تتعلق به أحكامٌ فقهيةٌ منبئةٌ على وجه الإعراب. وذلك في توجيهه قراءة جرِّ {وأرجلكم} في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَجْزَلِكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ﴾ [المائدة: ٦]. وسيأتي تفصيلها عند التطبيق على الشواهد.

أَنَّ الْأَرْجَلَ مَخْفُوضَةً بِالْجَوَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَعْمَلٌ فِي نَظْمِ الشَّعْرِ لِلِاضْطِرَارِ وَفِي الْأَمْثَالِ، وَالْقُرْآنَ لَا يُحْمَلُ عَلَى الضَّرُورَةِ وَالْفَاطِ الْأَمْثَالِ»^[١].

❁ وقول ابن الحاجب في أماليه (ت: ٦٤٦هـ): «لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يُؤَبِّه له من العرب»^[٢].

❁ وكذا قول أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ): «... الخفض على الجوار في غاية الشذوذ...»^[٣]. ونحو ذلك من العبارات.

وربما اندفع المنكرون بدافع الحرص الشديد على ألا تتخلف العلامة الإعرابية، وقد وقع من بعضهم ذلك الإنكار أيضاً على بعض القراءات الثابتة لنفس السبب، نحو: قراءة أبي جعفر بضم تاء {للملائكة أسجدوا}، وقراءة الحسن بكسر دال {الحميد لله}، وقد تقدم أن استهلاك حركة الإعراب أمر هين إذا كان اللبس مأموناً، وقد أغنت القرينة المعنوية بالتبعية عن القرينة الإعرابية اللفظية^[٤]، فلا عجب من مخالفة قوانين الإعراب القياسية إذن.

وعلى كل حال فإن الإنكار السالف مردودٌ بهذه الكثرة الكثيرة من الشواهد القرآنية التي جمعتها في هذه الرسالة، وجميعها منسجمٌ مع قوانين اللغة واحتفائها بأثر القرب والجوار على مستوى الحروف والكلمات، وفيما نقلته من نصوص عن علماء اللغة

[١] الحجة في القراءات السبع ٢ / ١٢٩.

[٢] أمالي ابن الحاجب ٢ / ٢٨٠، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م عدد الأجزاء: ٢.

[٣] البحر المحيط ١٠ / ٣٤.

[٤] ر: اللغة العربية مبناها ومعناها للدكتور تمام حسان ص: ٢٣٤. قال في وصف الجرّ الجوارِيّ: «فأغنت عندهم قرينة التبعية - وهي معنوية - عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية - وهي لفظية».

الكبارِ كالخليلِ وسيبويهِ والفرّاءِ والعكبريِّ كفايةً، وهم قد أقرّوا بصحّةِ الجرِّ على الجوارِ وأنّه مستعملٌ في لغةِ العربِ، ونطقتْ بذلكِ تخريجاتُهم لشواهدهِ شعراً ونثراً، ثمَّ إنّ أقواماً قد أجازوه في سعةِ الكلامِ بشرطِ أمنِ اللبسِ، ولعلَّ هذا هو الأولى في كلّ ما يثبتُ سماعه قرآناً أو يجيءُ في لهجةٍ من لهجاتِ العربِ.

والعربُ عموماً يؤثرونَ مطابقةَ الألفاظِ ويحرصونَ عليها، ويختارونَ حملَ الشيءِ على ما يجاوره^[١]، فلا أرى بعدَ ذلكِ إشكالاً يمنعُ قبولَ الجرِّ على الجوارِ، بل أذهبُ إلى القولِ باستحسانه النابعِ من الجرسِ الجميلِ الذي يحدثُه تناسبُ الحركاتِ الإعرابيّةِ بين المتجاورينَ، وذلكِ إذا تحقّق شرطه، أعني أن يُؤمّنَ التباسُ المعنى، ففي نحو قولك: «قام غلامٌ زيدِ العاقلِ» إذا جعلتَ «العاقلِ» نعتاً للغلامِ امتنعَ جرُّه على الجوارِ لأجلِ اللبسِ^[٢].

يضافُ إلى ما سبقَ ما يحققه الجرُّ الجوارِيُّ من خفّةِ النطقِ بالحركاتِ المتوافقةِ وعدمِ التخالفِ بينها، وهذا هو المقصدُ العامُّ من الإبتاعِ بجميعِ صورهِ. والله أعلم.

[١] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٤٥.

[٢] ر: الدر المصون للسمين الحلبي ٥ / ٢١٠.

عَرَضُ نَطْبِئِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ بِالْجَرِّ عَلَى الْمَجَاوِرَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ

انتهينا في القسم النظريِّ إلى أنَّ الجَرَ على المجاورة هو إعرابٌ تدعو إليه أسبابٌ جماليةٌ نغميةٌ خالصةٌ لا صلةٌ بينها وبين مطالبِ المعنى الوظيفيِّ، وهو أيضًا ظاهرةٌ صوتيةٌ تتسقُّ مع غيرها من ظواهرِ الإِتباعِ، ويظهرُ فيها حرصٌ لغَةِ العربِ على التناغمِ والانسجامِ بين الحروفِ والكلماتِ، وقد وقفتُ على عددٍ لا بأسَ به من الشواهدِ في القراءاتِ الأربعة عشر، وهي في جملتها تصلحُ لدعمِ هذا النوعِ من الإِتباعِ، فأحببتُ أن أعتني بتفصيلها وبيانِ وجهِ الإِتباعِ فيها ضمنَ هذا العرضِ التطبيقيِّ، وقد ورد ذلك فيما يلي [١]:

١ - كلمة {وَأَرْجَلِكُمْ} - على قراءة الجَرِّ - في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجَلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]:

قراءة الجَرِّ: للمكيين وأبي جعفر، وأبي عمرو واليزيدي، وشعبة وحمزة وخلف والأعمش. وقراءة النصب: للباقيين، إلا الحسن البصريَّ قرأها بالرفع [٢].

والذي يعينني من هذه القراءات قراءة الجَرِّ، وفيها إشكاليةٌ فقهيةٌ، وهي عطفُ الأرجلِ - التي ثبت لها الغسلُ في السنَّةِ المطهَّرة - على الرؤوسِ التي حكمها المسحُ [٣].

ولقراءة الجَرِّ تخريجاتٌ متعددةٌ:

فذهب بعضُ أهلِ العلمِ إلى أنَّ {وَأَرْجَلِكُمْ} معطوفةٌ على {بِرُءُوسِكُمْ}، فيكون الحكمُ فيها المسحُ أيضًا، وقالوا إنَّ المرادَ بمسحِ الأرجلِ في هذه الآية: المسحُ على

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٣٥٧ و ٦٠١ و ٦٧٥ و ٦٨١ و ٦٨٣ و ٧١٧ و ٧٢٧ (لعزو قراءات الجَرِّ لأصحابها من القراء).

[٢] هذه الكلمة تُعدُّ ممَّا فرِئَ بتثليثِ الإعرابِ في القراءات الأربعة عشر.

[٣] ر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية للدكتور عبد العزيز الحربي ص: ٢٠١.

الْخُفَيْنِ^[١]، واعتُرِضَ عليهم بأنَّ الآيةَ فيها تقييدٌ للمسحِ بكونه إلى الكعبيين، وإنما يكون ذلك في الغسل لا في المسح.

وقال غيرهم: إنَّ المرادَ بالمسحِ هنا هو الغسلُ الخفيفُ^[٢]، والآيةُ ترشدُ إلى عدم الإسرافِ في استعمالِ الماءِ عند الوضوءِ، وهو توجيهٌ جيّدٌ.

ومن أهلِ العلمِ من ذهبَ إلى أنَّ في قراءةِ الخفضِ عطفًا على اللفظِ لمجاورةِ {رؤُوسكم}؛ إذ أصلُ العطفِ هنا على الأيديِ المغسولةِ لا على الرؤوسِ الممسوحةِ^[٣]. فيكون الحكمُ واحدًا على كلتا القراءتين وهو الغسل، وتكونُ قراءةُ الجرِّ قد نصَّت على الغسل كما نصَّت عليه قراءةُ النصبِ.

قال الأَخْفَشُ (ت: ٢١٥هـ): «ويجوز الجرُّ على الإتياع، وهو في المعنى «الغسلُ»، نحو: (هذا جُحْرٌ صَبَّ حَرِبٍ) ... ومثله قول العرب: (أَكَلْتُ خبزًا ولبنا)، واللبنُ لا يُؤْكَلُ»^[٤]، وقال أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) في توجيهها بأنها معطوفةٌ على الرؤوسِ في الإعرابِ، ثمَّ قال: «وَهُوَ الإِعْرَابُ الَّذِي يُقَالُ هُوَ عَلَى الجِوَارِ، وَلَيْسَ بِمُمْتَعٍ أَنْ يَقَعَ فِي القُرْآنِ لِكَثْرَتِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ وَالشَّعْرِ»^[٥].

وهذا التوجيه يبرز الإتياعَ الكلميَّ بتأثير المجاورة، وعليه يكون مرجع اختلاف قراءتي النصب والجرِّ هنا إلى اختلاف اللفظ فقط، والمعنى واحدٌ.

ولكن يردُّ على التوجيه بالجرِّ الجوارِيَّ في هذه الآيةِ إشكالٌ قويٌّ هو وجود الفاصل

[١] ر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ١٢٩.

[٢] ر: الحجة في علل القراءات السبع لأبي عليِّ الفارسيِّ ص: ٧٢٥ (ط: دار الصحابة).

[٣] ينظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١ / ٢٠٣).

[٤] ر: معاني القرآن للأخفش ص: ٢٧٧.

[٥] التبيان في إعراب القرآن للعكبريِّ ص: ٢١٥ (ط: بيت الأفكار الدولية).

بحرف العطف، وقد ضَعَّفَ بعضُ الأئمَّةِ هذه الصورة؛ لأنَّ العطفَ في حقيقته سيكونُ على الوجوه والأيدي، فيلزمُ الفصلُ بينَ المتعاطفينِ بجملَةٍ أجنبيَّةٍ، وهي: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وهذا الحاجزُ من شأنه إبطالُ المجاورةِ، وهذا اعتراضٌ وجيهٌ، والله أعلم بالصواب.

٢- كلمة {أليم} - على قراءة الجرِّ - في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ﴾ [سبأ: ٥]، و [الجاثية: ١١]:

قرأها بالجرِّ في الموضعين: المدنيَّانِ والشاميَّ، والبصريُّون سوى يعقوب، وشعبة وحمزة والكسائي وخلف والأعمش، وبالرفع: الباقون.

يُهمُّني من ذلك توجيهُ قراءة الجرِّ على النعتِ ل: {رجز}، والرجزُ: مطلق العذاب [١]. قيل بأنَّ الأصلَ: {عذابٌ أليمٌ من رجزٍ}، ولذلك وردت القراءةُ الأخرى بالرفع، فإذا اعتبرنا اتحادَ القراءتين في المعنى فتوجَّهَ قراءةُ الجرِّ على الجوارِ للفظِ {رجزٍ} وإن كان المعنى على التبعيَّةِ للمرفوعِ {عذابٌ}، ويبرز في قراءة الجرِّ الإنباعُ الكلميَّ على هذا التوجيه، والله أعلم.

٣- كلمة {المتين} - على قراءة الجرِّ - في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

قرأها بالجرِّ: الأعمش، وبالرفع: الجمهور.

والذي يعيننا من ذلك: قراءةُ الجرِّ؛ إذ جعل بعضهم كلمة {المتين} نعتاً ل: (القوة) وإن كانت مؤنثاً في اللفظ [٢]، وأجاز بعضهم أن تكون صفةً ل: (ذو) وخفضت على

[١] ر: التبيان في إعراب القرآن ص: ٥٢٤.

[٢] ر: معاني القرآن للفراء ٤ / ٩٠.

الجوار، كقولهم: (هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ)، قال ابن جنِّي في ذكر أحد التوجيهين في قراءة الجرِّ: «أن يكون الرفع وصفًا للرزاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجواره إياها، على قولهم: هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ»^[١].

فينحصر توجيهها إذن في أحد الأمرين، أعني: الوصفية أو الجوار. وتكون على التوجيه الثاني من قبيل الإتياع الكلمي، والله أعلم.

٤ - كلمة {مستقرٌ} - على قراءة الجرِّ - في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [القمر: ٣].

قرأها بالجرِّ: أبو جعفر، وبالرفع: الجمهور.

ولقراءة الجرِّ توجيهان عند أهل العلم:

الأول: إعراب {مستقرٌ} صفة ل: {أمرٌ}، ثم يجوز أن يكون {كُلُّ} هو المبتدأ، وخبره محذوفٌ، والتقدير: (وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ بِالْغَوْه)، واختار ابن جنِّي توجيه الرفع بالعطف على {الساعة} المرفوعة على الفاعلية في قوله: ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [القمر: ١٠]^[٢]، وفي ذلك تكلفٌ وبعدٌ لطول الفصل.

والآخر: أن يكون الخبرُ (مستقرٌ) وهو مرفوعٌ من جهة المعنى، إلا أنه خُفِصَ على الجوار للفظ {أمرٌ}^[٣]، فتكون من قبيل الإتياع الكلمي أيضًا.

٥ - كلمة {والريحان} - على قراءة الجرِّ - في قوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢].

[١] ر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ص: ٦٣٦.

[٢] ر: المحتسب ص: ٦٤٦.

[٣] ر: الدر المصون ١١ / ١٢١ و ١٢٢، والبحر المحيط ١٠ / ٣٤، و

قرأها بالجرّ: حمزة والكسائي وخلف والأعمش، وبالرفع: الجمهور.
ذكر أهل العلم في قراءة الجرّ توجيهات كثيرة، منها: أن كلمة {الريحان} معطوفة على {العصف}، والمعنى: (والحبُّ ذو العصف الذي هو علف البهائم، والريحان الذي هو مطعم للناس).

ولا يكون المقصودُ به الريحان المشموم المعروف^[١] إلا على اعتبارِ الجرّ على مجاورة لفظه ل: (العصف) المجرور^[٢]، فيكون معطوفاً عليه في اللفظ، وإن كان في المعنى معطوفاً على {الحب}، وهذا التوجيه من قبيل الإتيانِ الكلمي بالجرّ على الجوار، وإن كان التوجيه الأول أولى لسلامته من الاعتراضِ بوجود الفاصلِ الذي هو حرفُ النسق.

٦- {وحوورٍ عينٍ} - على قراءة الجرّ - في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ [الواقعة: ٢٢].

قرأهما بالجرّ: أبو جعفر، والحسن، وحمزة والكسائي والأعمش، وبالرفع: الجمهور.

ذهب الزمخشريُّ إلى القول بعطفها على (جناتِ النعيم) من قوله: ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [الواقعة: ١٢]، وتعقبه أبو حيان بأن في ذلك تكلفاً وبعداً وتفكيكاً للكلام. وقال القاضي ابن زنجلة: «وقد يُعطفُ بالاسم على الاسم ومعناه يختلفُ، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿٧﴾ يَأْكُوبُ وَأَيَّاقُ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾... ثم قال: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ وهنَّ لا يُطافُ بهنَّ على أزواجهنَّ»^[٣]، وكذا ذكر العكبريُّ (ت: ٦١٦ هـ) أن الجرّ

[١] والرَّيحان في الأصل: مصدرٌ، ثم أُطلقَ على الرزق كقولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ»، أي: استبرزاقه. وقيل: الرَّيحان هنا هو المَشْمُومُ. (ر: الدر المصون ١١ / ١٦٠).

[٢] ر: معجم القراءات للخطيب ٩ / ٢٥٣.

[٣] حجة القراءات لابن زنجلة، ص: ٢٢٣.

فيها على الجوار^[١]، فتكون معطوفةً في اللفظ على ما سبقها ﴿بَأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الواقعة: ١٨]، وإن لم يكن المعنى عليه.

فإذا ذهبنا إلى المعاصرين وجدنا د. فوزية الإدريسي في رسالتها الإبتاع في اللغة العربية تحكي نوعاً آخر من الإبتاع في قراءة الجرّ في هذه الآية، وهو الإبتاع الحركي بالكسر في راءٍ {وَحُورٍ} لأجلِ مشاكلةِ كسرة العين في {عَيْنٍ}^[٢]، وهذا يشبه الإبتاع الرجعيّ في قراءة الحسن بكسر الدال من (الحمد لله)^[٣]، وقد سبق بيان ذلك في مطلب الإبتاع الحركي.

فيتحقّق بذلك التجانسُ الصوتيُّ من جهتين: أولاهما: بتوافق الحركات المتجاورة على المستوى الحرفي، والأخرى: بتوافق الإعراب على المستوى الكلمي، ويؤيد ذلك ورود قراءة شاذة عن إبراهيم النخعي بكسر الحاء وقلب الواو بعدها ياءً مع الجرّ: (وَحِيرٍ عَيْنٍ)^[٤]، وفيها زيادة على ما سبق تغيير بنية الكلمة لتوافق بنية الكلمة المجاورة مع كون الكسر والياء أخفّ عليهم من الضمّ والواو. وهذا كلّهُ من ضروب التناسب وتخفيف النطق التي حرصت العربية عليها في الشعر والنثر على السواء. والله أعلم.

[١] قال أبو البقاء العكبري: «وهو الإعراب الذي يقال: هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتة فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن قوله تعالى: {وَحُورٌ عَيْنٌ} [الواقعة: ٢٢] على قراءة مَنْ جَرَّ، وهو معطوفٌ على قوله: {بَأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ} وهو مختلفُ المعنى، إذ ليس المعنى: يَطُوفُ عليهم ولُدانٌ مَخْلُدونٌ بحورٍ عين». (ر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، إعراب الآية رقم ٦ من سورة المائدة).

[٢] ر: رسالة الإبتاع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ١٩٣.

[٣] وهي قراءة الحسن البصري (ر: إيضاح الرموز ٩١) وقد سبق بيانها في الإبتاع الحرفي التقدمي.

[٤] ر: البحر المحيط ١٠ / ٨٠، والدر المصون ١١ / ٢٠٤.

٧- كلمة {خضري} - على قراءة الجرّ - في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ
وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الإنسان: ٢١].

قرأها بالجرّ: المكيّان، وشعبة وحمزة والكسائي وخلف والأعمش، وبالرفع:
الباقون.

ووجه بعضهم قراءة الجرّ {خضري} بأن تكون نعتاً على اللفظ لـ {سندس} {المجرورة} [١]،
والمراد بالخضرة الثياب؛ للتصريح بذلك في الآية الأخرى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾
[الكهف: ٣١]، فالقول في توجيه الجرّ هنا هو نفس ما قيل في إعراب المجاورة، فهي إذن
من قبيل الإتيان الكلمي، والله أعلم.

٨- كلمة {المجيد} - على قراءة الجرّ - في قوله تعالى ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥].

قرأها بالجرّ: الحسن، وحمزة والكسائي وخلف والأعمش، وبالرفع: الجمهور.
وقد أورد الخليل بن أحمد هذه القراءة في شواهد الجرّ على الجوار [٢]، على أن
يكون المقصود بـ {المجيد} وصف الربّ سبحانه، فتتحد في معناها مع قراءة الجمهور.
ومن المفسرين من اعتبر الجرّ فيها نعتاً للعرش على الحقيقة، وهذا القراءة تعطي
معنى زائداً على ما تعطيه الأخرى فتكون من قبيل التأسيس. ولا بأس في أن تحتل
قراءة الجرّ التوجيهين، أعني الجرّ بالوصفية للعرش أو بالجوار له. وقد سبق نظيرها في
قراءة الأعمش بالجرّ في كلمة {المتين}، والله أعلم.

[١] ر: الدر المصون للسمين الحلبي ١١ / ٦٢٠، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ص: ٦٢٦ (ط: بيت
الأفكار الدولية).

[٢] ر: الجمل في النحو للخليل ص: ١٩٥.

ملاحظات عامة على الشواهد السابقة:

✽ جاءت شواهد الجرّ الجوّاريّ في القراءات الأربعة عشر داعمةً لهذا النوع من الإتيان، وناصرةً للقول بأنّه ليس من الضرائر، بل هو جائزٌ مستحسنٌ عندهم في سعة الكلام، ولو ذهبُت أستقصي ما ورد في القراءات الشاذّة وراء الأربع التي حددتُ بها نطاق هذه الدراسة لأوردتُ شواهد أكثر، فمن ذلك قراءة كلمة {الأيمن} في قوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ آلْطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠] بالجر: {الأيمن}، وقد نسبها ابن خالويه في شواذ القراءات إلى أبي عمرو^[١]، وخرّجها بعض المفسرين على الجوار في أحد الوجهين^[٢]. والوجه الآخر أن تكون صفةً للطور على الحقيقة، فتكون من اليمين والبركة، أو لكونه جهة اليمين لمن يستقبل الجبل، والتفسير بالجرّ الجوّاريّ يجعل هذه القراءة موافقةً في المعنى لقراءة النصب عند الجمهور، فيرجع الخلاف بذلك إلى الاختلاف في اللفظ والمعنى واحدٌ، وهو أصل الاختلاف في القراءات كما بيّناه في الفصل التمهيديّ.

✽ جميع الشواهد التي أوردتها جاء فيها تخريج آخر للجرّ على غير الجوار، فليرجع إليه في موضعه في كلّ شاهدٍ مما ذكرتُ.

✽ لا عجب في أن يبرز هذا النوع من الإتيان بوضوح في قراءة الكوفيين، سيّما قراءة الأعمش، يليهم في ذلك الحسن وأبو جعفر؛ وذلك لأنّ إيثار السهولة والتخفيف هو الطابع المميّز لقراءات هؤلاء الأئمة، يظهر ذلك في إمالات الكوفيين، والظواهر الإتياعية الفريدة التي تميّزت بها قراءة الحسن وقراءة أبي جعفر، وهذا كلّه يعكس تناسق الظواهر النطقية في هذه القراءات، وينبئ بأنّ اختيارات هؤلاء الأئمة تعكس حالة من الانسجام الجميل في أدقّ تفاصيل القراءة، والله أعلم.

[١] ر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص: ٨٩.

[٢] ر: الكشاف للزمخشري ٤ / ٧٩.

المبحث الثاني: الإتياع في الأفعال:

المطلب الأول: الإتياع الحرّفي

الفرع الأول: الإتياع التقدّميّ:

والمقصود بالإتياع التقدّميّ في الأفعال هو إتياع عين الفعل لفائه، وهو إتياعٌ عزيزٌ لندرة شواهد، وكان مما وقفت عليه من أنواع ذلك: الإتياع بالضمّ تخلصاً من التقاء الساكنين، والإتياع بالفتح في عين الأفعال الماضية. وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: الإتياع بالضمّ

سبق إيراد شواهد الإتياع التقدّميّ بالضمّ للتخلص من التقاء الساكنين ضمن مبحث أثر الإتياع في التخلص من التقاء الساكنين، وهو في قراءة ضمّ الراء وتشديدها في الفعل المجزوم ﴿لَا يُضْرُكُ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، [المائدة: ١٠٥]، فليرجع إلى تفصيل وتوجيه هذه القراءات في موضعها من المبحث السادس من مباحث الأصول.

ثانياً: الإتياع بالفتح

سبق إيراد شاهدين من شواهد الإتياع بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين في المبحث السادس من مباحث الأصول، وذلك تحديداً في قراءة فتح الراء المجزومة من قوله: ﴿لَا تُضَارَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكذا في قوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فليرجع إليها لمزيد تفصيلٍ وبيانٍ.

كذا وقفت على شاهدٍ آخر للإتياع التقدّميّ في الأفعال، وهو إتياع حركة عين الفعل لحركة فائه على قراءة فتح الراء من الفعل ﴿بَرَقَ﴾ [القيامة: ٧]. وهي قراءة المدنيين، نافع

وأبي جعفر، هكذا: {بِرَقْ} [١]. فقد ذهبت الدكتورة فوزية الإدريسي [٢] إلى أن الأصل في هذا الفعل هو كسر الراء كما هي قراءة الجمهور، وأن فتح الراء فيه من قبيل الإبتاع لفتحة الباء قبلها؛ طلباً للتخفيف الذي يتحقق بخفّة الفتحة؛ إذ هي أخفّ الحركات. فهو عند فضيلتها إبتاعٌ تقدميٌّ.

وهذا التوجيه قد يكون محتملاً إذا لم يكن ثمّ فرقٌ في الاستعمال بين الفتح والكسر، وهذا يسهل اكتشافه بالعودة إلى كتب اللغة والتوجيه ومطالعة المعاجم، وقد وقفت على مذهبين لأهل اللغة في معنى الكسر والفتح في هذا الفعل:

✽ الأول: مذهب التسوية بين القراءتين: قالوا إن فتح الراء وكسرها هنا لغتان، والمعنى واحدٌ، هو: التحير والدهشة، فالفعل {بِرَقْ} بالكسر أو {بِرَقْ} بالفتح معناه: حار [٣]. قال ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ): «وقال أهل اللغة: بَرِقَ، وِبَرَقَ، فهما بمعنى واحد، وهو: تحير الناظر عند الموت، والعرب تقول: «لكل داخل برقة»: أي دهشة وحيرة» [٤]. وحكى الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) قول الأَخفش (ت: ٢١٥هـ): «المكسورة في كلام العرب أكثر، والمفتوحة لغة». ولم يذكر العكبري (ت: ٦١٦هـ) سوى أنهما لغتان.

✽ الثاني: مذهب التفريق بين القراءتين: قالوا إن قراءة الكسر بمعنى: الحيرة والفرع، وقراءة الفتح بمعنى: البريق واللمعان وشخوص العين [٥]. قال الفراء: «وقرأ

[١] ر: إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص: ٧١٥.

[٢] ر: الإبتاع في اللغة العربية للدكتورة فوزية الإدريسي ص: ٥٣ و ٥٤.

[٣] ر: الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ٣٥٧، والحجّة للفارسي ٣ / ١٨٧٧، والكشف ٢ / ٣٥٠، والدر المصون ١١ / ٥٦٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ٦٤٩، والدرّة الفريدة ٥ / ٢١٨.

[٤] الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ٣٥٧.

[٥] ر: الحجّة للفارسي ٣ / ١٨٧٧، وشرح الهداية للمهدوي ص: ٥٤٣، والكشف ٢ / ٣٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ٥٣، والمحرر الوجيز لابن عطية ٥ / ٤٠٣، والدرّة الفريدة ٥ / ٢١٨.

نافع {بِرَقْ} بفتح الراء من البريق، أي شَخِصَ. ومن قرأ {بِرَقْ} فمعناه: {فَزَعٌ} [١].
وقال ابن منظور: «يَجُوزُ كَسْرُ الرَّاءِ وَفَتْحُهَا، فَالْكَسْرُ بِمَعْنَى الْحَيْرَةِ، وَالْفَتْحُ بِمَعْنَى
الْبَرِيقِ وَاللَّمْعِ» [٢]. وهذا أيضًا قول الخليل بن أحمد في معجمه العين [٣].

وتمت قراءة شاذة وردت عن أبي السَّمَّال باللام المفتوحة {بَلَقْ}، قال ابن خالويه:
«بلق البصر: باللام أبو السمال، فهذا معناه انفتح، يقال: عينٌ مُبْلَقَةٌ أي منفتحة، وبلق
الباب وأبلقه إذا فتحه، هذا قول أهل اللغة إلا الفراء فإنه يقول بلقه وأبلقه إذا أغلقه.
قال ثعلب: أخطأ الفراء في ذلك، إنما بلق الباب وأبلقه فتحه» [٤]. وقال السمين الحلبي
في توضيح العلاقة المعنوية بين المادتين {بِرَقْ} و{بَلَقْ}: «... ويجوز أن يكون مادةً
واحدةً، أُبْدِلَ فِيهَا حَرْفٌ مِنْ آخَرَ، وَقَدْ جَاءَ إِدْأَالُ اللَّامِ مِنَ الرَّاءِ فِي أَحْرَفٍ، قَالُوا: نَشَرَّ
كِنَانَتَهُ وَنَثَلَهَا. وَقَالُوا: وَجَلَّ وَوَجَرَ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهُ» [٥].

وقد حكى أبو عليّ الفارسي أن أبا عبيدة (ت: ٢٠٩ هـ) قال إن {بِرَقْ} بالفتح قد أتى
بمعنى: شَقَّ عَيْنَيْهِ وَفَتْحَهَا [٦]، وأنشد أبو عبيدة (ت: ٢٠٩ هـ) قول الكلابي (من الرجز):

لَمَّا أَتَانِي مِنْ عُمَيْرٍ رَاغِبًا أَعْطَيْتُهُ عَيْسًا صِهَابًا فَبِرَقُ [٧]

[١] معاني القرآن للفراء ٤ / ٢٠٩.

[٢] لسان العرب لابن منظور ١١ / ١٦.

[٣] العين ٥ / ١٥٦، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠ هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال عدد الأجزاء: ٨.

[٤] ر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص: ١٦٥.

[٥] الدر المصون ١١ / ٥٦٨.

[٦] الحجة في علل القراءات السبع للفارسي ٣ / ١٨٧٧.

[٧] هذا الشاهد أورده ابن عبيدة في كتابه مجاز القرآن ٣ / ٢٧٧.

أي: ففتح عينيه، فهذا مناسبٌ لـ «بَلَقَ» في قراءة أبي السَّمَّالِ معنًى ووزناً، فتكون كلُّ قراءةٍ من القراءتين مستقلةً بمعناها الخاص، ولعل ذلك أقرب للصواب، وليس هنا إِتباعٌ إلا على القول بأنهما لغتان متساويتان في المعنى، والله أعلم.

الفرع الثاني: الإتيان الرجعي:

يتضمن هذا المطلب عرضاً للأفعال التي ورد فيها إتيان حرفٍ سابقٍ لحرفٍ لاحقٍ، وهو إتيان الفاء للعين في الأفعال الماضية، وإتيان حرف المضارعة لما بعده بالكسر في الأفعال المضارعة. وسناقش ذلك من خلال الفرعين الآتيين:

أولاً: الإتيان بكسر الفاء في الأفعال الماضية، نحو: {نِعْمًا}

تتضح شواهد الإتيان الرجعي في الأفعال الماضية بوزن {فَعَلٌ} مكسور العين إذا كانت عين الفعل حرف حلق، مثل الأفعال: نَعِمَ، وَيَسَّ، وشَهِدَ، ولَعِبَ. حتى إنهم قالوا إنَّ كَلَّ {فَعَلٌ} بكسر العين، وعينه حرف حلقٍ يجوز فيه كسر الفاء إتياناً لكسر العين، نحو: نَعِمَ وَيَسَّ وشَهِدَ ولَعِبَ^[١].

وقد وقفتُ على شاهدٍ واحدٍ للإتيان بكسر الفاء لكسر العين في الأفعال الماضية، وهو في الفعل {نِعْمًا} الذي ورد في موضعين، هما:

١- ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

٢- ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨].

واللفظ {نِعْمًا} يتألف من الفعل {نَعِمَ} و{ما}. وتحريك العين بالكسر مع فتح النون {نَعِمَ} هو الأصل في هذا الفعل، وليس الإسكان في العين بأصل كما يظن بعض طلاب العلم، بل الإسكان في عين الفعل يُقصد به التخفيف، وهي لغةٌ مأثورةٌ اختارها الإمام أبو عبيدة ونسبها للنبي ﷺ^[٢]، وهي أيضاً روايةٌ صحيحةٌ رواها جمهور العراقيين

[١] ر: الكتاب لسيبويه ٢ / ٤٠٨، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٢٨.

[٢] ر: المصدر السابق، والصفحة نفسها. وفيها نقل أبو حيان قول أبي عبيد إن الإسكان لغةُ النبي ﷺ في هَذَا اللَّفْظِ، إذ قَالَ لعمر بن العَاصِ: «نِعْمًا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ».

والمشاركة عن قالون وأبي عمرو وشعبة، وإن أنكرها كثيرٌ من أهل اللغة البصريين أمثال الفارسيِّ والمُبَرِّد وكذا أنكرها الإمام مكِّي القيسي بقوله: «وروي الإسكان للعين، وليس بشيءٍ ولا قرأتٌ به؛ لأن فيه جمعاً بين ساكنين، ليس الأول منهما حرف مدٍّ ولين، وذلك غير جائز عن أحدٍ من النحويين»^[١]؛ ولذلك استحسن كغيره قراءة اختلاس كسرة العين دون إسكانها، وهي رواية المغاربة قاطبةً عمّن سبق ذكرهم من القُرَّاء^[٢]؛ فراراً من الجمع بين الساكنين على غير حدّه.

وقد روى الإمام الدانيُّ وجهي الإسكان والاختلاس، وعلَّل ذلك بكون الإسكان أثر والإخفاء أقيس^[٣]، واقتصر الشاطبيُّ على الاختلاس اختياراً منه في الحرز، شأنه في ذلك شأن سائر المغاربة ومن وافقهم، ولم يذكر الإسكان رغم وجوده في التيسير^[٤]، وهذا من مواضع اختلاف الشاطبية عن أصلها التيسير بالنقص، ولا تثريب على الشاطبيِّ فيما اختاره ولا ينبغي إلزامه بكلِّ ما ورد في التيسير.

وصحَّح الإمامُ ابن الجزري رحمته الله الوجهين في النشر، وقال: «والوجهان صحيحان غير أن النصَّ عنهم بالإسكان، ولا يُعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم كالمهدويِّ وابن شريح وابن غلبون والشاطبي، مع أن الإسكان في التيسير، ولم يذكره الشاطبي»^[٥].

[١] ر: الكشف / ١ / ٣١٦.

[٢] ر: النشر لابن الجزري / ٣ / ٥٣٣ و ٥٣٤، تح: أبو الجود.

[٣] ر: النشر / ٢ / ٥٣٤.

[٤] وهو في قول الشاطبي في البيت ٥٣٦ من الحرز:

«نِعْمًا مَعًا فِي النُّونِ فَتُحُّ كَمَا شَفَا

وإخفاء كسر العين صيغ به حُلا

(ر: متن حرز الأماني ووجه التهاني ص: ٤٣، تح: الغامدي).

[٥] المصدر السابق والصفحة نفسها.

وتنوع القراءات التي وردت في هذا الفعل في موضعي البقرة والنساء يوضحها الجدول الآتي (جدول: ١٩)، مع ملاحظة تشديد الميم في جميع القراءات^[١]:

القراءة	{فَنَعِمًا/ نَعِمًا}	{فَنِعِمًا/ نِعِمًا}	{فَنِعِمًا/ نِعِمًا}	{فَنِعِمًا/ نِعِمًا}
	بكسر النون واختلاس كسر العين	بكسر النون وسكون العين	بكسر النون والعين	بفتح النون وكسر العين
القرء الذين قرؤوا بها	أبو جعفر، والحسن (بلا خلاف). وقالون، وأبو عمرو واليزيدي، وشعبة في رواية المغاربة عنهم. على الإتياع ثم التخفيف بالاختلاس	ورش من طريقيه، والمكيان، ويعقوب، وحفص عن عاصم. على الإتياع	ابن عامر، والكوفيون سوى عاصم. على الأصل	

جدول ١٩: توضيح القراءات الواردة في الفعل (نَعِمًا) بموضعي البقرة والنساء.

والإتياع في هذا الفعل يتضح في قراءة كسر النون، وهي قراءة جمهور القرء سوى ابن عامر، وحمزة والكسائي وخلف والأعمش.

والإتياع في هذا الفعل هو إتياع فتحة النون لكسرة العين على لغة من يحرك العين ويتبع حركة النون لحركة العين، وهي لغة التميميين الذين يقولون: (لِعِبَ) و(شِهَدَ) في الصفات والأفعال والأسماء.

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٣١٠.

وقد سبق إيراد هذه اللغة مع عزوها في نصّ سيبويّه، وهو قوله: «وفي: فَعِيل، لغتان، فَعِيل، وفَعِيل. إذا كان الثاني من الحروف الستة مطردٌ ذلك فيهما لا ينكسر في فعيل ولا فعِل، إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم. ذلك قولك لَيْمٌ وشَهِيدٌ...»، حتى قال: «وكذلك (فَعِل) إذا كان صفةً أو فعلاً أو اسماً، وذلك قولك: رجلٌ لِعِبٌ ورجلٌ مِحْكٌ،.... أمّا أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس»^[١].

ونسب أبو حيّان لغة الإتياع إلى هذيل أيضاً^[٢]، فلا يمتنع أن تكون لغة التميميين والهذليين في هذا الفعل هي كسر العين والنون إتياعاً، ولغة الحجازيين بفتح النون على الأصل، وهذه قاعدة في كلّ ما ورد على صيغة فَعِل من الأسماء والأفعال، وكذا فَعِيل من الأسماء؛ وذلك لتحقيق الانسجام والتوافق بين الحركات، وليجري اللسان بالكسرتين من موضع واحد.

وقول سيبويّه باطراد هذه اللغة في حلقيّ العين لا يمنع من حصولها فيما سواه، ولا أرى ما يدعو إلى قصر الإتياع الرجعيّ بالكسر على الأفعال والأسماء حلقيّة العين دون غيرها، بل هي قانونٌ صوتيٌّ غرضه التخفيفُ، يشهد لذلك ما حكاه بعضهم من قراءة ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ [الصفات: ١٠]، فقد قرأ الفعل {خَطِفَ} بكسر الخاء والطاء مخففة^[٣]، على سبيل إتياع فتحة الخاء لكسر الطاء، وهو مثل إتياع الفعل {نَعِمَ} حلقيّ العين.

[١] المصدر السابق ٤ / ١٠٨.

[٢] ر: والبحر المحيط ٢ / ٦٨٩ و٦٩٠، والكشف ١ / ٣١٦.

[٣] ر: الدر المصون ٩ / ٢٩٥. ويرويهما الحسن البصري بتشديد الطاء مكسورةً أيضاً مع فتح الخاء، وكسرها. والمعتمد له في أسانيدنا الحالية من مفردة الحسن هو فتح الخاء مع كسر الطاء مشددةً. (ر: إيضاح الرموز: ٦١٨، ومفردة الحسن البصري للأهوازي ص: ٤٥٢، ومختصر ابن خالويه ص: ١٢٧، ومعجم القراءات للخطيب ٨ / ٩)

واعترض الزجاج على ذلك بقوله: «من روى {خَطِيفُ الخُطْفَةِ} بكسر الخاء والطاء فلا وجه له إلا وجهًا ضعيفًا جدًا يكون على إتباع الطاء كسر الخاء»^[١].

ولعلَّ الزجاج ينكر أن يقع إتباعُ كهذا في فعلٍ غير حلقيِّ العين، ولكن الزبيدي ذكر في التاج أنَّ قومًا من العَرَبِ يكسرون فاء (فَعِيلٍ)، وإن لم تكن عينُ الفعل حَرْفَ حَلْقٍ، ك: (كَبِير) و(كَرِيم) و(جَلِيل)، ونحوه، ونسب الزبيدي هذه اللغة إلى بَنِي تَمِيمٍ^[٢].

ويؤيده ما يشيع في اللهجات العامية المعاصرة من قولنا: (كَبِير)، و(كَبِير)، و(عبد الكَرِيم)، و(عبد الجَلِيل)، والأصل في ذلك: كَبِير، وكَثِير، وعبد الكَرِيم، وعبد الجَلِيل، وليس في شيءٍ منها حرفُ حَلْقٍ. والله أعلم.

ثانيًا: الإِتباع بكسر حرف المضارعة تبعًا لما بعده.

ذكر القدماء أنَّ بعض العرب يكسرون حرف المضارعة فيما يعرف عندهم بالثلثة المنسوبة إلى قبيلة بهراء.

والثلثة (لغة): تعني التحريك والإقلاق والزعرعة، مشتقة من الفعل تلَّ^[٣].

وأما معناها الاصطلاحي فيوضحه ابن جنِّي بقوله: «وأما ثلثة بهراء، فإنها تقول: تَعْلَمُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَصْنَعُونَ: بكسر أوائل الحروف»^[٤]، وينسب سيبويهي هذه اللغة إلى جميع العرب إلا أهل الحجاز^[٥]، وينسبها أبو حيان إلى تميم وقيس وأسد وربيعة^[٦]،

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٢٩٩.

[٢] ر: تاج العروس للزبيدي ٨ / ٢٥٣.

[٣] لسان العرب ١١ / ٧٩ و ٨٠ مادة (ت ل ل).

[٤] سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٥. تح: علاء حسن أبو شنب.

[٥] ر: الكتاب ٤ / ١١٠-باب ما تكسر فيه أوائل المضارعة.

[٦] ر: البحر المحيط ١ / ٤٢.

وهؤلاء جميعاً من القبائل البدوية الذين شاع لديهم كسر حرف المضارعة من [١]:

❖ كلُّ فعلٍ مكسورِ العينِ في الماضيِّ، نحو: أنا إِعْلَمُ (من الفعل: عَلِمَ)، وأنتِ تَفْهَمُ (من الفعل: فَهَمَ)، ونحن نِرْكَبُ (من الفعل: رَكِبَ).

❖ كلُّ فعلٍ جاوزَ ثلاثةَ أحرفٍ، وألفه موصولةً بالكسرِ، مثل: نِسْتَعِينُ (من الفعل: استعان)، ونِسْتَغْفِرُ (من الفعل: استغفر).

❖ المضارع الذي بزنة (تَفَعَّلَ)، نحو: تَعَلَّمَ، وتَكَلَّمَ.

وظاهرة كسر حرف المضارعة للدلالة على كسر العين في ماضيه تُعتبر من الظواهر اللهجية التي عبرت التاريخ ووصلت الأحفاد بالأجداد والخالفين بالسالفين، حتى اعتبرها بعضُ الباحثين من أكثر الظواهر اللغوية انتشاراً وشیوعاً في لهجاتنا المعاصرة [٢].

وقد ترجمت القراءات القرآنية ذلك فيمارواه المطوّعي عن الأعمش الكوفي من كسر النون والتاء من كلِّ فعلٍ مضارعٍ مكسورِ العينِ في الماضيِّ، ك: ﴿تَعْلَمُونَ﴾، و﴿نَعْلَمُ﴾، وكذا كل فعلٍ جاوزَ الثلاثةَ أحرفٍ، وألفه موصولةً بالكسرِ، ك: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [٣].

إلّا أنّ جميعَ العربِ قد استثقلوا أن يكسروا ياء المضارعة، في نحو: (يَعْلَمُ)، و(يَسْمَعُ)؛ لأنَّ النطقَ بالياءِ مكسورةً أشقُّ من النطقِ بها مفتوحةً، فالتمزموا فتحها لذلك، وإنّما كسروا غيرَ الحجازيين بقيةَ أحرفِ المضارعة، وهي التاء والنون والألف، وفتح الحجازيونَ حروفَ المضارعةِ في ذلك كله [٤].

[١] انظر: رسالة الإتياع في اللغة العربية ص: ٢٠٦.

[٢] ر: رسالة الإتياع في اللغة العربية ص: ٢١١.

[٣] ر: إيضاح الرموز ص: ٩١ و٩٢.

[٤] ر: الكتاب ٤ / ١١٠ - باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة.

وبالرغم من استئصال التميميين لكسر ياء المضارعة، إلا أنهم قد يكسرونها إتباعاً لكسرةٍ لاحقةٍ على سبيل المجانسة والمشاكله الصوتية، وقد وقفتُ على أربعة شواهد في القراءات القرآنية الأربعة عشر، وفيها كسر ياء المضارعة إتباعاً لكسرة الحرف التالي بقصد الموافقة في الحركات، ويعمل اللسان بالكسرتين من جهةٍ واحدةٍ.

وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من شواهد الإبتاع بكسر ياء المضارعة مع عزوها لمن قرأ بها من القراء في القراءات الأربعة عشر (راجع جدول ٢٠) [١]:

١- الفعل ﴿يَخْطِفُ﴾ [البقرة: ٢٠]: قرأ الجمهور بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الطاء وتخفيفها، وماضيه (خَطَفَ) بكسر الطاء. وقرأ الحسن البصري بكسر الياء والحاء والطاء مع تشديد الطاء {يَخِطْفُ}، وأصله: {يَخْتِطِفُ} بوزن {يَفْتَعِلُ}، فأبدلت تاء الافتعال طاءً للإدغام؛ لأنهما من مخرجٍ واحدٍ، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة، فكانت الغلبة للأقوى، وأدغمت التاء في الطاء، فالتقى ساكنان، هما: سكون الخاء وسكون الأول من المشدد، فكسرت الخاء لالتقاء الساكنين في قول البصريين [٢]، وذلك على أصل التخلص من السكونين، أو كسرت إتباعاً لكسرة الطاء، وهو ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري، ثم كسرت ياء المضارعة إتباعاً لكسرة الخاء [٣]. وهو إتباع الفتحة للكسرة من النوع الرجعي. وذهب العكبري إلى كون كسر الياء في هذا الفعل إتباعاً لإبتاع، لأنه يرى أن كسر الخاء كان إتباعاً لكسر الطاء، فكسر الياء في قراءة الحسن عنده هو تبع التبع [٤].

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٢٦٦ و ٣٩٣ و ٤٣٧ و ٦١٣.

[٢] قال الأخفش: «والذي كسر كسر لاجتماع الساكنين فقال {يَخِطْفُ} ومنهم من قال {يَخْطِفُ} كسر الخاء لاجتماع الساكنين ثم كسر الياء اتبع الكسرة الكسرة وهي قبلها كما اتبعها في كلام العرب كثيراً، يتبعون الكسرة في هذا الباب الكسرة يقولون «قَتَلُوا» و «فَتَحُوا» يريدون: اقْتَلُوا وِافْتَحُوا». (ر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٥٥).

[٣] ر: المحتسب ص: ٤٣ و ٤٤.

[٤] ر: إعراب القراءات الشواهد للعكبري ١ / ١٣١.

الفاعل	موضعه في القرآن	قراءة الإتياع	نسبة القراءة إلى القُرَّاء الذين قرؤوا بها
﴿يَخْطَفُ﴾	[البقرة: ٢٠]	{يَخِطْفُ} بكسر الياء والخاء وتشديد الطاء مكسورةً.	الحسن البصريّ.
﴿يَخْصِفَانِ﴾	[الأعراف: ٢٢]	{يَخِصِّفَانِ} بكسر الياء والخاء وتشديد الصاد مكسورةً.	الحسن البصريّ ^[١] .
﴿يَهْدِي﴾	[يونس: ٣٥]	{يَهْدِي} بكسر الياء والهاء وتشديد الدال مكسورةً.	شعبة.
﴿يَخْصِمُونَ﴾	[يس: ٤٩]	{يَخِصِّمُونَ} بكسر الياء والخاء وتشديد الصاد مكسورةً.	شعبة في أحد الوجهين، وهو رواية العراقيين عن يحيى بن آدم عنه ^[٢] .

جدول ٢٠: توضيح شواهد الإتياع بكسر ياء المضارعة في القراءات الأربعة عشر.

[١] وذلك خلاف الحرف الذي في سورة طه؛ إذ روي عنه بفتح الياء مع كسر الخاء وتشديد الصاد مكسورة.

(ر: مفردة الحسن للأهوازي ص: ٢٨٧، و٣٨٧. تح: د. عمر حمدان).

[٢] وخصّ بعضهم ذلك بطريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم عن شعبة، وأما رواية العليمي وكذا رواية

المغاربة قاطبةً عن يحيى بن آدم عنه بفتح الياء وكسر الخاء كحفص، وصحّ ابن الجزري الوجهين عن شعبة في النشر. (ر: ٤ / ٢٩٢ و٢٩٣، تح: أبو الجود).

٢- الفعل ﴿يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]: قرأ الجمهور هذا الفعل بفتح الياء وسكون الخاء وكسر الصاد مخففةً، وقرأ الحسن البصريّ بكسر الياء والحاء والصاد مشددةً ﴿يَخْصِفَانِ﴾، وأصلها: (يَخْتَصِفَانِ) بوزن (يفتعلان)، أدغمت تاء الافتعال في الصاد أيضاً، وكسرت الخاء للتخلص من التقاء الساكنين، ثم كسرت ياء المضارعة إتباعاً لكسرة الخاء^[١]، بنفس الطريقة التي سبقت في الفعل {يَخِطُّفُ}.

٣- الفعل ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]: تعددت القراءات في هذه الفعل، فقرأها الكوفيون سوى عاصم بسكون الهاء وتخفيف الدال: {يَهْدِي}، وقرأها باقي القراء بتشديد الدال، والأصل {يَهْتَدِي}، فأدغمت التاء في الدال، واختلفوا في حركة الهاء والياء على النحو الآتي^[٢]:

❁ قراءة فتح الياء والهاء: عن ورش، والمكيين، وابن عامر، والحسن، واليزيدي وأبي عمرو في أحد الوجهين عنهما؛ وذلك على نقل فتحة التاء قبل إدغامها إلى الهاء قبلها.

❁ قراءة فتح الياء وإسكان الهاء: عن ابن وردان، وكذا ابن جمّاز وقلون في أحد وجهيهما؛ وذلك على إبقاء الهاء على سكونها بعد إدغام تاء الافتعال في الدال بعدها. ويظهر في هذه القراءة الجمع بين الساكنين.

❁ قراءة فتح الياء واختلاس فتحة الهاء: في الوجه الثاني لقالون وابن جمّاز، وأبي عمرو واليزيديّ.

❁ قراءة فتح الياء وكسر الهاء: عن يعقوب وحفص؛ وكسرت الهاء للتخلص من التقاء الساكنين.

[١] ر: المحتسب ص: ٢٤٥.

[٢] ر: إيضاح الرموز ص: ٤٣٧.

❖ قراءة كسر الياء وكسر الهاء: عن شعبة فقط؛ وذلك أنه أتبع كسر الياء لكسر الهاء بعدها، وهي القراءة المعنوية بالدراسة في الشاهد. وقد عابها قومٌ من النحاة، كالزجاج بقوله: «رويت عن عاصم أيضاً «يهدّي» بكسر الهاء والياء. أتبع الكسرة الكسرة، وهي رديئة لنقل الكسر في الياء»^[١]. لكن هذه القراءة وأخواتها حجةٌ عليه وعلى غيره من النحاة الذين لا يجيزون كسر ياء المضارعة لأجل ثقل الكسر مع الياء، قال مكّي: «وحجة من كسر الياء مع كسر الهاء أنه لما كسر الهاء لالتقاء الساكنين، أتبع حركة الياء حركة الهاء والبدال؛ ليعمل اللسان في ثلاث كسراتٍ عملاً واحداً»^[٢]. وهذا التوجيه الصوتي بالانسجام الذي تحققه قراءة الإبتاع بكسر الياء يدعم هذه القراءة بعد ثبوت صحتها من جهة النقل.

٤- الفعل ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩]: فقرأ حمزة بفتح الياء وسكون الخاء، مع كسر الصاد مخففةً {يَخْتَصِمُونَ}، والباقون بكسر الصاد مشددة؛ لأن أصلها (يَخْتَصِمُونَ) بوزن (يفتعلون)، ثم حصل إدغام التاء في الصاد، فتنوعت القراءات في ياء وخاء هذا الفعل أيضاً على النحو الآتي^[٣]:

❖ فتح الياء وسكون الخاء: عن أبي جعفر، وقالون في أحد الأوجه الثلاثة عنه؛ وذلك على إبقاء سكون الخاء على حاله بعد الإدغام.

❖ فتح الياء والخاء: عن قالون في أحد الأوجه الثلاثة عنه، وورش، والمكيني، والحلواني عن هشام، والحسن البصري، وأبي عمرو في أحد وجهيه؛ وذلك على نقل حركة التاء إلى الخاء قبل إدغام التاء في الصاد.

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٢٠.

[٢] الكشف ١ / ٥١٩.

[٣] إيضاح الرموز ص: ٦١٢ و ٦١٣.

❖ فتح الياء واختلاس فتحة الخاء: عن قالون في أحد الأوجه الثلاثة عنه، وأبي عمرو في أحد وجهيه؛ وذلك فرارًا من التقاء الساكنين في قراءة السكون المحض.

❖ فتح الياء وكسر الخاء: عن الداجوني عن هشام، ويعقوب، وسائر الكوفيين سوى حمزة؛ حركت الخاء بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين بعد الإدغام.

❖ كسر الياء والخاء: عن شعبة في أحد وجهيه، والوجه الآخر هو السابق. قال مكِّي: «وروي عن أبي بكر أنه كسر الياء على الإتيان لكسرة الخاء، وعلته كالعلة في كسر الياء في {يَهْدِي}، وقد ذكرنا ذلك في يونس»^[١].

وكسر ياء المضارعة في ذلك كله هي لغة حكاها سيبويه عن الخليل في ألفاظ^[٢]، وجاءت القراءات في الشواهد السابقة لتدعم هذه اللغة وتؤكد ثبوتها في الأفعال المضارعة بوزن (يفتعل) حال إدغام تاء الصيغة في عين الفعل، وكسر فاء الفعل، فلم تبقى حجة لدى من ينكر كسر ياء المضارعة، وكل اللهجات التي اعترف سيبويه بصحة أخذ اللغات عنها تكسر حروف المضارعة على عكس ما نعرفه في العربية الفصحى اليوم^[٣]، وكان أهل الحجاز فقط من بين العرب هم الذين يفتحون حروف المضارعة ولا يكسرونها، والله أعلم.

[١] الكشف ٢ / ٢١٨.

[٢] ر: معجم القراءات ٧ / ٤٩٤-٤٩٧.

[٣] علم اللغة العربية ص: ٢٣١، د. محمود فهمي حجازي.

المطلب الثاني: الإتيان الكلمي:

اقتصرتُ في هذا المطلبِ على ذكرِ الصورِ التي وقفتُ على شواهدِها في القراءاتِ الأربع عشرة، وقد فصلتُ في مبحثِ الإمالةِ وفي مبحثِ الياءاتِ الزوائدِ بعضَ شواهدِ الإتيانِ الكلميِّ لمشاكلةِ الفواصلِ بما يغنيني عن إعادتها هنا وإن كانت تدرجُ تحتِ مصطلحِ الإتيانِ الكلميِّ، واكتفيتُ بأن أقسمَ الصورَ المتبقيةَ على فرعين، هما: الإتيانُ بتغييرِ بنيةِ الكلمة، والإتيانُ بتغييرِ الإعرابِ لمشاكلةِ الفواصلِ.

وفيما يلي تفصيلُ ذلك مع بيانِ شاهدٍ كلِّ فرعٍ:

الفرع الأول: الإتيان بتغيير بنية الكلمة

يأخذُ هذا الإتيانُ صورًا متعددةً كما أسلفنا، وجميعها يهدفُ إلى تحقيقِ الانسجامِ الصوتيِّ بين الألفاظِ المتجاورة، ومن صورهِ: إثباتِ الهمزِ وتركه، وإثباتِ الألفِ وحذفها، وتشديدِ الحرفِ وتخفيفه، إذا كان مقصدُ القارئِ في اختياره مشاكلةَ الفواصلِ أو مراعاةَ التناسبِ مع الكلماتِ المتجاورة.

وقد وقفتُ على شاهدٍ لهذا النوعِ في قراءةِ الإمامِ أبي عمرو البصريِّ بتشديدِ الفعلِ {يُنزَلُ} في موضعِ الحجرِ والأنعام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، وفي قولِ الله تعالى: ﴿وَمَا نُزِّلَهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، فيكون مخالفاً بذلك لأصله الذي تقرَّر من تخفيفِ هذا الفعلِ حيثُ وردَ.

قال الإمام ابن الجزري في طيبته:

لا الحِجْرَ، والأنعامُ (أن يُنزلَ) دَقَّ

.....، (يُنزِلُ) كُتِلَا خِفْتُ حَقَّ

.....

الإسْرَا حِمًّا، والنَّحْلُ الأخرى حُرْ دَفَا

تفصيل القراءات الواردة في الفعل {يُنزَّلُ} وبابه [١]:

قرأ المكيّان والبصريّون إِلَّا الحسن بسكون النون وتخفيف الزاي من الفعل {يُنزَّلُ} المضارع بغير الهمز، المضموم الأول [٢]، المبني للفاعل أو للمفعول حيث حلّ، باستثناء بعض المواضع التي ورد فيها مخالفة الأصل السابق، وهي على التفصيل الآتي:

❖ موضع الحجر ﴿وَمَا نُزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]: مُجمَعٌ على تثقيله.

❖ موضع الأنعام ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]: خَفَّفَهُ المكيّان فقط، وثَقَّلَهُ الباقون.

❖ موضعا الإسراء ﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٢]، و﴿حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]: خَفَّفَهُ البصريّون إِلَّا الحسن.

❖ آخر النحل ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١]: خَفَّفَهُ المكيّان وأبو عمرو واليزيديّ.

وافقه الكوفيّون سوى عاصم بتخفيف هذا الفعل في موضعين، هما: ﴿وَيُنزِّلُ﴾ و﴿يُنزِّلُ﴾ [لقمان: ٣٤]، و﴿يُنزِّلُ الْعَيْثَ﴾ [الشورى: ٢٨]، والباقون بالتشديد [٣].

ووجه تخفيفهم في المواضع المذكورة أنه من الفعل (أَنْزَلَ) المعدّى بالهمزة، ووجه

[١] انظر: إيضاح الرموز ص: ٢٨٠ و ٢٨١.

[٢] دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني ص: ٢٨٢، إعداد: د. خلف بن حمود بن سالم الشغدلي، الناشر: دار الأندلس للطبع والنشر - حائل - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠١٥ م.

[٣] اقتصرْتُ في هذا التفصيل على القراءات في الفعل المضارع، ولم أتعرض للقراءات في الفعل الماضي، نحو: (نزل به)، ولا في اسم الفاعل، نحو: (منزلها)، (منزّلين)، (منزلون).

التشديد أنه مضارع (نَزَلَ) المعدى بالتضعيف.

وأما توجيه مخالفة أبي عمرو لأصله في موضع الأنعام تحديداً: فقد قال أكثر الأئمة إنه أراد بذلك موافقة التثقيل في الفعل ﴿نَزَلَ﴾ الذي جاوره في نفس الآية^[١]، وصرح الإمام الداني في توجيه هذا الاختيار بأن أبا عمرو ثقل الفعل في قوله تعالى ﴿قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ آيَةَ﴾ [الأنعام: ٣٧] إتياناً^[٢] للتشديد في الفعل ﴿لَوْلَا نَزَلَ﴾ وحاملاً للجواب على صدر الكلام ليأتي بالفعلين على لفظ واحدٍ بالتثقيل، فيتفقا بذلك ولا يختلفا، وبعض الأئمة يعبر عن ذلك بالمناسبة كالجعبري رحمه الله^[٣].

والتوجيه الصوتي السالف لا يمنع من الأخذ بالتوجيه المعنوي الذي يقوم على التفريق بين تشديد الفعل وتخفيفه كما هو معلوم؛ إذ تشديد الفعل يدل عند كثير من الأئمة على معنى التكرار والتكثير والمبالغة، وهذا المعنى يناسب صفة نزول القرآن في آية الأنعام؛ إذ أنزله الله منجماً شيئاً فشيئاً، ويناسب كذا نزول المطر شيئاً بعد شيء في آية الحجر، والله أعلم سبحانه.

[١] ر: الكشف لمكي ١ / ٢٥٤، والعقد النضيد في شرح القصيد (فرش سورة البقرة ج ١، ص ٣١٢).

[٢] ر: الإدغام الكبير للداني ص: ١٧٦.

[٣] كنز المعاني في شرح حرز الأمان ج ٣، ص: ١١٥٠، تح: فرغلي سيد عرباوي.

الفرع الثاني: الإتيان بتسكين آخر الفعل

سبق إيراد بعض شواهد الإتيان التي تضمنت استهلاك حركة الإعراب في باب الأسماء، وفي هذا الفرع أضيف إليها شاهداً جديداً يختص بالأفعال، وهو في قراءة الحسن البصريّ بجزم الفعل: {تَسْتَكْثِرُ} في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] [١]، والجمهور على رفع ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حالاً أو استئنافاً، والتقدير: (لا تمنن مستكثراً)، أي: (لا تعط شيئاً مقدراً أن تأخذ بدله ما هو أكثر منه)، أو: (لا تمنن على ربك بعملك مستكثراً عملك الصالح)، ونحو ذلك.

وقد وُجِّهَتْ قراءة الحسن بالتوجيهات الآتية [٢]:

١- أن الفعل {تَسْتَكْثِرُ} مجزومٌ على أنه جوابُ النهي في قوله {وَلَا تَمَنَّ}، وذلك على إرادة معنى الاستكثار من الخير والثواب، والتقدير: (ولا تمنن، إن لا تمنن تستكثر من الخير والثواب)، واستدل على هذا التقدير بقراءة ابن مسعودٍ {وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ مِنَ الْخَيْرِ}، وضعف القرطبي هذا التوجيه بقوله: «وهو رديءٌ، لأنه ليس بجواب» [٣].

٢- أن الفعل {تَسْتَكْثِرُ} مجزومٌ على أنه بدلٌ اشتمالٍ من الفعل {تَمَنَّ} قبله، فكأنه قال (لا تمنن، لا تستكثر)؛ وذلك لأن استكثار العطية من شأن المان، وقد أنكر بعض النحاة كأبي حاتم الجزم على البدلية لأن المن ليس بالاستكثار فيبدل منه، وأجازه بعضهم كابن جنّي، وضعف ابن هشام وغيره وجه البدلية لاختلاف المعنى وعدم

[١] ر: إيضاح الرموز ص: ٧١٤.

[٢] ر: المحتسب لابن جنّي ص: ٦٨٦، والمحرم الوجيز لابن عطية ٥ / ٣٩٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٦٣٩ و ٦٤٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص: ٣٦٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٥٠٢.

[٣] تفسير القرطبي ١٩ / ٦٩.

دلالة الفعل الأول على الثاني، وإنَّما جازت البدليَّة في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] لدلالة الفعل الأول «يَلْقَ» على الثاني «يُضَاعَفْ».

٣- أن الفعل {تَسْتَكْثِرُ} مرفوعٌ، وسُكِّنَتْ الرَاءُ اجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ، وقيل سُكِّنَتْ تخفيفاً لثقل الضمِّ مع كثرة الحركات، وقد وقع لذلك نظائرٌ في القراءات، وهذا الوجه ذكره الزمخشري^[١]، وبه توافق هذه القراءة في المعنى قراءة الجمهور، وهذا الوجه سَوَّغَهُ «أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه»^[٢] في فواصل هذه السورة، نحو: ﴿فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ٢]، و﴿فَكَاكِرْ﴾ [المدثر: ٣]، و﴿فَطَهَّرْ﴾ [المدثر: ٤]، و﴿فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]، و﴿فَأَصْبِرْ﴾ [المدثر: ٧]، وعليه يكون هذا التسكين من قبيل الإبتاع لمشكلة الفواصل، ويظهر فيه كذلك استهلاك حركة الإعراب بسبب الإبتاع، وقد سبق بيان نظيره في قراءة الحسن، وذلك في الإبتاع الحركي في قراءة {الحمد لله} بكسر الدال، والله أعلم.



[١] الكشَّاف ٤/ ٦٤٦.

[٢] شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ص: ٣٦٠.

المبحث الثالث: الإتيان في الحروف:

سبق في مباحث الأصول بيان الإتيان في بعض الحروف، نحو: ميم الجمع، وهاء الضمير، ولم يبق إلا بيان ما يتعلق بهاء التنبيه، وهو ما سنقف عليه في هذا المبحث بإذن الله.

الإتيان في هاء التنبيه في (أَيْه) في قراءة ابن عامر

وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع فقط هي التي رسمت فيها كلمة {أَيْه} بدون ألف، هكذا: {أَيْه}، وهي:

﴿وَقُولُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرِ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

﴿سَنَفْرَعُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١].

انفرد ابن عامر الشامي بضم الهاء في المواضع الثلاثة إتياناً لضم الياء قبلها^[١]؛ إذ ياء (أَيْ) مبني على الضم. وقد صرح الإمام الشاطبي بتوجيه قراءة ابن عامر بالإتيان في قوله^[٢]:

وفي الها على الإتيان ضم ابن عامر لدى الوصل، والمرسوم فيهن أخيراً

وقال السخاوي (ت: ٦٤٣هـ): «بضم الهاء في الوصل إتياناً لضم الياء، ... وقوى ذلك موافقة الرسم»^[٣].

[١] أقصد بالانفراد هنا ما انفرد به القارئ في حدود القراءات الأربعة عشر، وإلا فقد وافقه أبو حيوة ويحيى بن وثاب بضم هاء التنبيه إتياناً لضم الياء قبلها وصلاً في المواضع الثلاثة.

[٢] حرز الأمان، البيت ٣٨٣.

[٣] فتح الوصيد ص: ٥٣٥.

وقال مكِّي القيسيُّ (ت: ٤٣٧هـ): «وحجة من ضمّ الهاء أنه حذف الألف في الوصل لالتقاء الساكنين، وحذفت من الخط لفقدها من اللفظ، فلمّا رأى الألف محذوفة من خط المصحف، أتبع حكة الهاء حركة الياء قبلها، وقيل: بل ضمّ الهاء لأنه قدّرها آخرًا في المعنى كما هي أخرى في اللفظ، فضمّ كما يضمّ المنادى المفرد، وكلتا اللغتين ضعيفٌ، ويجوز أن يكون لغةً مسموعةً»^[١].

وقيل: لما سقطت الألف استثقلت الفتحة على حرفٍ خفيٍّ، فضمّت الهاء اتباعاً للرسم.

وهذه القراءة عند ابن الأنباريِّ لغةً، وعند الفارسيِّ قراءةٌ ضعيفةٌ، وعند سيّويِّه لغةٌ شاذّةٌ لا وجه لها.

وهذه اللغةٌ منسوبةٌ لبني مالك وأسد (من البدو)، قال الفراء (ت: ٢٠٧هـ): «هي لغةٌ لبني أسد، يقولون: أبُّه الرجل أقبل. وذلك أنهم شبَّهوا هذه الهاء بهاء الضمير فضمُّوها، وكذلك حرّكوا هاء السكت تشبيهاً بهاء الضمير، وأسكنوا هاء الضمير تشبيهاً بهاء السكت»^[٢]، والله سبحانه أعلى وأعلم.

[١] الكشف ٢ / ١٣٧.

[٢] ر: إبراز المعاني من حرز المعاني لأبي شامة ص: ٢٧٨ (تح: إبراهيم عطوة عوض، الناشر: دار الكتب العلمية)

خاتمة

«نَسَأَلُ اللَّهَ حَسَنًا»

أختم هذه الرسالة بذكر أهم النتائج التي وردت في ثناياها، وأوجز ذلك في النقاط الآتية:

١- أظهرت الدراسة شمولية ظاهرة الإتياع وتنوع آثارها في توجيه القراءات الأربعة عشر أصولاً وفرشاً، وقد جمعت في ثنايا هذه الدراسة المتواضعة ما يربو على أربعين صورةً من صور الإتياع في القراءات، تندرج تحت كل منها أفراداً من الشواهد قلت أو كثرت، ولا أجاوز الصواب إن قلت إن أغلب التوجيه الصوتي للقراءات يقوم على أسس ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الظاهرة؛ لذا يجدر بالمختصين والمقرئين أن يعتنوا بدراسة الإتياع وشواهد على نحو يميّزه بوضوح عن سائر ظواهر المضارعة.

٢- أكدت الدراسة أن مفهوم الإتياع في توجيه القراءات لا ينبغي أن يقتصر على إتياع الحركات فحسب، بل يتسع ليشمل الإتياع الكلمي بأنواعه، وكذا الإتياع في صفات الحروف، وقد ظهر ذلك جلياً في شواهد إتياع التفخيم والترقيق عند ورش من طريق الأزرق عنه.

٣- لم تتعد الدراسات اللغوية الحديثة كثيراً عما قرره أئمة اللغة المتقدمون كسيبويه والمبرد والفارسي وابن جني، ولكن أكثر المتأخرين حصروا مفهوم الإتياع في الصوائت، وهذا ما أراه تقييداً لمفهومه الرحب الذي جاءت به النصوص عن السالفين وشهدت له القراءات القرآنية.

٤- من مواطن الإتياع المطرد في اللغة: التخلص من التقاء الساكنين بالإتياع في الأفعال المضعفة، وكذا في الأفعال التي يضم أولها لضم ثالث الفعل لزوماً، وكذا في الجموع بوزن (فُعلات)، وفي (فَعَل) و(فَعَلَة) حلقَي العين من الأسماء، ولم يطرد من

ذلك في القراءات إلا إبتاع التخلّص من التقاء الساكنين في الأفعال التي يُضمُّ أولها لضمِّ ثالث الفعل لزومًا، وقد استفضتُ في مناقشة شواهدِه في المبحث السادس من مباحث الأصول.

٥- لاحظتُ أنّ القراءات التي وُجِّهت بالإبتاع في أغلب أبواب الأصول والفرش قد عَزِيَتْ إلى القبائل البدوية، وأنَّ الإبتاع الذي يُنسَبُ إلى الحجازيين هو الإبتاع بالضمِّ، كما في قراءة أبي جعفر بضمِّ العين في أكثر الأسماء بوزن (فُعَل)، و(فُعَلَة)، و(فُعَلَى).

٦- عَرَفْتُ الإبتاعَ تعريفًا شموليًا بأنَّه: تغيير حرفٍ عمَّا حقَّه أن يكون عليه لموازنة حرفٍ آخر، أو تغيير كلمةٍ عمَّا حقَّها أن تكون عليه لموازنة كلمةٍ أخرى، وذلك على سبيل الموافقة التامة بتأثير المجاورة أو القرب، وذلك لينضوي تحت لوائه الإبتاع بنوعيه الحرفي والكلمي على السواء.

٧- نبَّهتُ من خلال الدراسة على أهمية التفريق بين الإمالة للمناسبة والإمالة للإبتاع؛ إذ الأولى مماثلةٌ صوتيةٌ جزئيةٌ، والثانيةٌ مماثلةٌ صوتيةٌ كليةٌ، وتقتصر الإمالة للإبتاع على إمالة الحرف بتأثير مجاورة حرفٍ آخر ممال، ولم يقع ذلك في القراءات إلا في الضرب الرجعي من الإبتاع، وكذا إمالة الكلمة بتأثير مجاورة كلمة ممال، وأكثر ما وقع من ذلك كان لمجانسة الفواصل في سورٍ مخصوصةٍ.

٨- أظهرتُ هذه الرسالة أهمية دراسة القراءات الشاذة، وأبرزتُ دورها في إثراء الظواهر اللغوية بمزيد من الشواهد التي تدعمها، مع إمكانية الاستناد عليها في تأكيد فرضية لغوية أو نفيها، وذلك نحو مسألة عدم اختصاص الإبتاع في فاء (فَعِيل) و(فَعِيلَة) بما وقعت عنده حرف حلق، وكذا الإبتاع في فاء (فَعَل) من الأفعال؛ إذ وردت بعض القراءات الشاذة بالإبتاع في كلماتٍ خلقت من حرف الحلق، وهذا ممَّا يؤيد عدم لزوم هذا القيد في تحقيق مناطِ هذا النوع من الإبتاع، وقد شاع في كتب سيبويه وابن جني تقييد هذا الإبتاع بأن تكون عين الكلمة حرف حلق، ك(شَهِيد)، و(بَعِير)، ونحو ذلك.

٩- أبرزت هذه الدراسة أنواعاً فريدةً من الإِتباع، نحو: الإِتباع بالإِدغام بتأثير المجاورة للمدغم في نفس الجملة، وكذا القصاص في الإِتباع في كلمة {بِشْرَرٍ} على قراءة ورش من طريق الأزرق، وكذلك الكلمات التي أُطلقتُ عليها مصطلح المربّعات الإِتباعيّة، ووصفتُ به الكلمات التي على وزن (فعل) وفي فائها الفتح والضمّ، وفي عينها الإسكان والإِتباع للفاء على كلّ حالٍ، فيكون مجموع ذلك أربع لغات في الكلمة مع اتّحاد المعنى، وذلك في نحو: البُخل والبُخل، والبخل، والبخل. ولم يرد هذا التّريع الإِتباعيُّ إلا في كلمةٍ واحدةٍ في القرآن الكريم، هي كلمة: ﴿الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢]، وأشرتُ إلى كثيرٍ من الكلمات المشابهة في ثنايا هذه الدراسة، وقد استوحيتُ تسميتها من المثلثات اللغوية التي يختلف فيها ضبط حركة أحد الأحرف، مع اتّحاد المعنى، والغرض إثراء اللغة والتوسعة على الناطقين في مبانيها والتخفيف عليهم.

١٠- أوردتِ الدراسة شواهدَ متنوعةً تبيّنُ مخالفةَ القياس اللغويّ لأجل الإِتباع، وتجلّى ذلك في شواهد كسرٍ ياءٍ المضارعة للإِتباع، وفي الجرّ على اللفظ وإن لم يكن المعنى عليه، وهو الجرّ على الجوار، وكذا في الشواهد التي تغيّرت فيها حركة الإعراب لأجل الإِتباع، وهذا كله يؤكد حرص لغتنا العربيّة على التناسق الصوتي، ولو ضحينا في سبيل ذلك ببعض الحركات ما دام اللبسُ مأموناً والمعنى مستقراً.

١١- وجدتُ من خلال استقراء شواهد هذه الدراسة أنّ الإمام الكسائيّ هو أوفرُ القراء الأربعة عشر نصيباً من شواهد الإِتباع بنوعيه التّقدمي والرجعي، وذلك في كثيرٍ من أبواب الأُصول، نحو: تحريك هاء الضمير وميم الجمع، وفي الإمالة للإِتباع، وفي التخلص من التّقاء الساكنين بالإِتباع، وفي حذف ياءات الزوائد في الفواصل، وكذا في كثيرٍ من الكلمات الفرشيّة.

١٢- وجدتُ أيضاً من خلال دراسة الشواهد أنّ الإمام الحسن البصريّ هو أوفرُ القراء حظاً من الإِتباع في عين (فعل)، و(فَعلة) مفتوح الفاء، وأنّ الإمام أبا جعفر المدني هو

أوفر القُرَّاء حظًّا من الإبتاع في عين (فُعِل)، و(فُعِلَة) مضموم الفاء في الأسماء من غير الجموع.

١٣- أكدت الدراسة أن قراء الكوفة بوجه عام يؤثرون إسكان العين تخفيفاً فيما جاء على وزن (فُعِل) أو (فُعِل)، مع عدم اطراد لغة معينة لأحد القُرَّاء في جميع كلمات هذين البابين أو أحدهما.

١٤- بينت الدراسة مدى عناية الأئمة الذين صنّفوا في علم القراءات وتوجيهها بظاهرة الإبتاع في كتبهم نشرًا ونظمًا، وقد حرصت على الإشارة إلى ذلك في مواضعه.

١٥- أكدت الدراسة أن اختيار القُرَّاء من بين مروياتهم يكون في الغالب مستندًا إلى علل نحوية أو صوتية، وأنَّ منهم من صرَّح بالعلّة التي استند إليها في اختياره، وهذا ظاهرٌ بجلاءٍ في تعليقات الإمامين الكبيرين أبي عمرو والكسائي لاختياراتهما في بعض الكلمات، فأوصي بالعناية بجمع ودراسة هذه التوجيهات من أقوال أئمة القُرَّاء وما نُقِلَ عنهم من توجيه اختياراتهم.

هذا، وما كان من صوابٍ فإنَّما هو محض فضل من الله وتوفيقه وبإحسانه، وما كان من سهوٍ أو تقصيرٍ أو خطأٍ فمن نفسي، ولن يخلوَّ عملٌ بشريٌّ من تقصيرٍ، فأستغفرُ الله وأتوبُ إليه، وأبرأُ إليه من حولي وقوتي، وأعوذُ به من خيبة السعي ومن الخسران، وأسأله سبحانه حسنَ الخاتمة وحسنَ العاقبة في الأمورِ كلّها، إنَّه سبحانه الهادي إلى سواء السبيل.

﴿ تَكَ الدَّارُ الآخِرَةُ بِجَعَلِهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾

[الفصص: ٨٣].

﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠].

ثبت المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع [كتاب] / المؤلف أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت: ٦٦٥ هـ). / المحرر محمود بن عبد الخالق محمد جادو. - المملكة العربية السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، ١٤١٣ هـ.
- ابن يعيش وشرح المفصل [دفتري اليومية] / المؤلف د. عبد اللطيف محمد الخطيب // مجلة النشر العلمي - الكويت. - [مكان غير معروف]: جامعة الكويت، ١٩٩٩ م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر [كتاب] / المؤلف أحمد بن محمد بن عبد الغني، البنا الدمياطي / المحرر الشيخ: عبد الرحيم الطرهوني. - القاهرة: دار الحديث، ت: ١١١٧ هـ. - الأول: ٢.
- أثر اختلاف القراءات الأربعة عشر في مباحث العقيدة والفقه [كتاب] / المؤلف د. وليد بن إدريس بن عبد العزيز المنيسي. - [مكان غير معروف]: مكتبة دار الحجاز، ٢٠١٤ م. - الأول: ١.
- أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية [كتاب] / المؤلف الأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيّم. - دبي - الإمارات: مؤسسة دبي الإسلامية للإنسانية، ٢٠١٠. - الأول: ٢٠١١ م. ١.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب [كتاب] / المؤلف أبو حيان الأندلسي / المحرر تحقيق: د. رمضان عبد التواب - د. رجب عثمان محمد. - القاهرة: مكتبة الخانجي، ت: ٧٤٥ هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم [كتاب] / المؤلف العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢ هـ) أبو السعود. - بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- إعجاز القرآن [كتاب] / المؤلف أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلافي. - القاهرة - مصر: دار المعارف.
- إعراب القراءات الشواذ [كتاب] / المؤلف أبو البقاء العكبري / المحرر دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. - بيروت - لبنان: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ت: ٦١٦ هـ. - ٢.
- إعراب القرآن (المنسوب خطأً للزجاج) [كتاب] / المؤلف علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين (ت: نحو ٥٤٣ هـ) الباقولي. - القاهرة / بيروت: دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتب اللبنانية، ١٤٢٠ هـ. - المجلد الرابعة.
- الإنتقان في علوم القرآن [كتاب] / المؤلف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي / المحرر محمد أبو الفضل إبراهيم. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. - المجلد ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م: ٤.
- الإدغام الكبير [كتاب] / المؤلف أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني / المحرر عبد الرحمن حسن العارف. - القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م. - المجلد الأولى.

- الأشباه والنظائر في النحو [كتاب] / المؤلف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي / المحرر تحقيق: الشربيني شريدة. - القاهرة: دار الحديث، ت: ٩١١ هـ. - ٢٠١٤ م: ٢.
- الأصول في النحو [كتاب] / المؤلف أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ابن السراج / المحرر المحقق: عبد الحسين الفتلي. - بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، المتوفى: ٣١٦ هـ.
- الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات [كتاب] / المؤلف إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري. - المملكة العربية السعودية - الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٩٩٩ م - ١٤٢٠ هـ. - المجلد الأول.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين [كتاب] / المؤلف كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري / المحرر تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد. - [مكان غير معروف]: دار الفكر، ت: ٥٧٧ هـ. - ٢.
- البحر المحيط في التفسير [كتاب] / المؤلف أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي / المحرر تحقيق: صدقي محمد جميل. - [مكان غير معروف]: دار الفكر - بيروت، (ت: ٧٤٥ هـ). - سنة الطبع: ١٤٢٠ هـ.
- البهجة المرضية شرح الدرّة المضية [كتاب] / المؤلف الشيخ عليّ محمد الضبّاع / المحرر اعتنى به: جمال محمد شرف - عبد الله علوان. - [مكان غير معروف]: دار الصحابة للتراث بطنطا. - ٢٠٠٢ م: ١.
- التبيان في إعراب القرآن [كتاب] / المؤلف أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. - [مكان غير معروف]: بيت الأفكار الدولية، ت: ٦١٦ هـ. - ٢٠٠٠ م: ١.
- التحديد في الإلتقان والتجويد [كتاب] / المؤلف أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي / المحرر تحقيق: د. غانم قدوري الحمد. - عمّان - الأردن: دار عمار، ت: ٤٤٤ هـ. - الثالث ٢٠١٥ م: ١.
- التعريفات [كتاب] / المؤلف عليّ بن محمد بن عليّ الزين الشريف الجرجاني / المحرر دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. - [مكان غير معروف]: تحقيق مجموعة من العلماء، ت: ٨١٦ هـ. - الأول - ١٩٨٣ م.
- التلقي والأداء في القراءات القرآنية [كتاب] / المؤلف د. محمد حسن حسن جبل. - القاهرة: مكتبة الأدب، ٢٠١٤ م. - الثانية: ١.
- التمهيد في علم التجويد [كتاب] / المؤلف شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري / المحرر تحقيق د. غانم قدوري الحمد. - لبنان: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ م. - المجلد الأول.
- الجر على الجوار في القرآن الكريم [دفتري اليومية] / المؤلف الدكتور مرتضى الأيرواني. - [مكان غير معروف]: بحث علمي من بحوث الترقية.
- الخصائص [كتاب] / المؤلف أبو الفتح عثمان بن جني / المحرر تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. -

- بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية، ت: ٣٩٢ هـ. - الرابع : ٣.
- الدرة الفريدة في شرح القصيدة [كتاب] / المؤلف ابن النجيبين الهمذاني / المحرر تحقيق: د. جمال محمد طلبة السيد. - [مكان غير معروف]: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ت: ٦٤٢ هـ. - الأول ٢٠١٢ م: ٥.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة [كتاب] / المؤلف أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي / المحرر تحقيق: د. أحمد حسن فرحات. - عمان : دار عمار، ت: ٤٣٧ هـ. - الثالث ١٩٩٦ م.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن [كتاب] / المؤلف ابن عقيلة المكّي. - [مكان غير معروف]: جامعة الشارقة - مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٦ م.
- الظواهر الصرفية للبنية اللفظية لقراءة عبد الله بن مسعود [دفتريومية] / المؤلف أ. لحوحي صالح // مجلة المخبر - أبحاث في اللغة والأدب الجزائري. - ٢٠٠٦ م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي [كتاب] / المؤلف د. علي أبو المكارم. - القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٦ م.
- العقد النضيد في شرح القصيد [كتاب] / المؤلف السمين الحلبي أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد / المحرر تح: د. أيمن رشدي سويد من أول الكتاب إلى أول باب الفتح والإمالة، جزأين. - [مكان غير معروف]: دار نور المكتبات - مكتبة ابن تيمية، ت: ٧٥٦ هـ. - المجلد الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م..
- العقد النضيد في شرح القصيد - من باب فرش الحروف إلى آخر سورة البقرة [كتاب] / المؤلف أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي. - [مكان غير معروف]: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسنة، (ت: ٧٥٦ هـ). - المجلد رسالة ماجستير بتحقيق د. ناصر بن سعود القثامي.
- الغريبين في القرآن والحديث [كتاب] / المؤلف أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي / المحرر تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي. - المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، (المتوفى ٤٠١ هـ). - الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- الفتح والإمالة [كتاب] / المؤلف أبو عمرو عثمان بن سعيد، الداني / المحرر تحقيق وتعليق: أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي. - لبنان - بيروت: دار الفكر، ت: ٤٤٤ هـ. - الطبعة الأولى (٢٠٠٢ م - ١٤٢٢ هـ): عدد الأجزاء: ١.
- الفوائد المعبرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة [كتاب] / المؤلف محمد بن أحمد المتولي / المحرر تحقيق: علي بن سعد الغامديّ المكّي. - بيروت - لبنان: دار البشائر الإسلامية، ت: ١٣١٣ هـ. - الأول ٢٠١٥ م: ١.

- ألفية ابن مالك المسماة بالخلاصة في النحو [كتاب] / المؤلف محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين. - [مكان غير معروف]: دار التعاون، المتوفى: ٦٧٢ هـ.
- القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية [كتاب] / المؤلف د. حمدي سلطان حسن أحمد العدوي / المحرر تقديم الدكتور محمد حسن جبل والدكتور سامي عبد الفتاح هلال. - [مكان غير معروف]: دار الصحابة للتراث بطنطا، ٢٠٠٦ م. - الأول: ٢.
- القراءات وأثرها في علوم العربية [كتاب] / المؤلف محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢ هـ). - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. - المجلد الأول.
- الكامل في القراءات [كتاب] / المؤلف أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة المغربي الهذلي / المحرر تحقيق: أبو إبراهيم عمرو بن عبد الله. - القاهرة - مصر: دار سما للكتاب، (ت: ٤٦٥ هـ). - المجلد الأول ٢٠١٤ م.
- الكتاب (كتاب سيبويه) [كتاب] / المؤلف أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه / المحرر تحقيق: عبد السلام هارون. - [مكان غير معروف]: مكتبة الخانجي بالقاهرة. - ٤.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها [كتاب] / المؤلف أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي / المحرر تحقيق: د. محيي الدين رمضان. - [مكان غير معروف]: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ت: ٤٣٧ هـ. - ١٩٧٤ م: ٢.
- اللباب في علوم الكتاب [كتاب] / المؤلف أبو حفص عمر بن عليّ ابن عادل الحنبلي / المحرر تحقيق: د. محمد سعد رمضان حسن - د. محمد المتولي الدسوقي حرب. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية - منشورات محمد علي بيضوت. - الأول ١٩٩٨ م: ٢٠.
- اللهجات العربية في التراث [كتاب] / المؤلف د. أحمد علم الدين الجندبي. - [مكان غير معروف]: الدار العربية للكتاب. - ١٩٨٣ م: ٢.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية [كتاب] / المؤلف الدكتور عبده الراجحي. - الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٦. - ١.
- اللهجات العربية نشأة وتطورا [كتاب] / المؤلف د. عبد الغفار حامد هلال. - القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣ م. - الثاني: ١.
- المبهبج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي [كتاب] / المؤلف أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط / المحرر المحقق: د. خالد حسن أبو الجود. - القاهرة - جمهورية مصر العربية: دار ابن حزم، ت: ٥٤١ هـ. - المجلدات الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م: عدد الأجزاء: ٢.

المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها [كتاب] / المؤلف أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي / المحرر محمد بن عيد الشعباني. - [مكان غير معروف]: دار الصحابة للتراث بطنطا، المتوفى: ٣٩٢هـ. - الأول ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ: ١.

المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها [كتاب] / المؤلف أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. - [مكان غير معروف]: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المتوفى: ٣٩٢هـ. - المجلدات الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م عدد الأجزاء: ٢.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز [كتاب] / المؤلف القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ) / المحرر تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية - منشورات محمد علي بيضوت، ٢٠٠١م. - الأول: ٢.

المختصر في أصوات اللغة العربية - دراسة نظرية وتطبيقية [كتاب] / المؤلف د. محمد حسن حسن جبل. - القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦م. - الأول: ١.

المدارس النحوية [كتاب] / المؤلف أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف. - [مكان غير معروف]: دار المعارف، المتوفى: ١٤٢٦هـ.

المستقصى في علم التصريف [كتاب] / المؤلف د. عبد اللطيف محمد الخطيب. - الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. - الأول ٢٠٠٣م: ١.

المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم [كتاب] / المؤلف الدكتور محمد حسن حسن جبل. - القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٢. - الثانية: ٤.

المعجم المفصل في شواهد العربية [كتاب] / المؤلف إميل بديع يعقوب. - [مكان غير معروف]: دار الكتب العلمية. - المجلدات الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م: عدد الأجزاء: ١٤ (١٢، وجزءان للفهارس)..

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف بشرح الشواهد الكبرى [كتاب] / المؤلف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني / المحرر تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المتوفى: ٨٥٥هـ. - المجلدات الأولى (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

المقتضب [كتاب] / المؤلف محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد / المحرر المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. - بيروت: عالم الكتب، المتوفى: ٢٨٥هـ. - ٤ أجزاء.

الموضح في التجويد [كتاب] / المؤلف عبد الوهاب بن محمد القرطبي / المحرر تحقيق: د. غانم قدوري الحمد. - عمان - الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، (ت: ٤٦١ هـ). - الطبعة الأولى: المجلد

سنة ٢٠٠٠ م.

النشر في القراءات العشر [كتاب] / المؤلف أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري / المحرر د. خالد حسن أبو الجود. - الجزائر: دار المحسن للنشر والتوزيع، ت: ٨٣٣ هـ. - الأولى: ٥.

أمالي ابن الحاجب [كتاب] / المؤلف عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي / المحرر دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. - [مكان غير معروف]: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، المتوفى: ٦٤٦ هـ. - عدد الأجزاء: ٢.

إنباه الرواة على أنباه النحاة [كتاب] / المؤلف جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي / المحرر المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. - [مكان غير معروف]: دار الفكر العربي بالقاهرة وؤسسة الكتب الثقافية بيروت، المتوفى: ٦٤٦ هـ. - المجلدات الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م): عدد الأجزاء: ٤. إيضاح الوقف والابتداء [كتاب] / المؤلف محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري / المحرر تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. - [مكان غير معروف]: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، المتوفى: ٣٢٨ هـ. - عدد الأجزاء: ٢.

تشويق الخلان - حاشية على شرح الأجرومية للسيد أحمد بن السيد زيني دحلان [كتاب] / المؤلف محمد معصوم بن سالم / السماراني السفاطوني. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧ م.

تهذيب اللغة [كتاب] / المؤلف محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور / المحرر محمد عوض مرعب. - بيروت: دار إحياء التراث العربي، المتوفى: ٣٧٠ هـ. - المجلد الأولى، ٢٠٠١ م عدد الأجزاء: ٨.

توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغةً وتفسيرًا وإعرابًا [كتاب] / المؤلف عبد العزيز بن علي بن علي الحربي. - [مكان غير معروف]: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، ١٤١٧ هـ.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك [كتاب] / المؤلف بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي / المحرر تحقيق: أحمد محمد عزوز. - [مكان غير معروف]: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت، ت: ٧٤٩ هـ. - ٢٠١١ م.

جامع البيان في القراءات السبع [كتاب] / المؤلف عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني. - الشارقة: جامعة الشارقة - الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، ت: ٤٤٤ هـ. - الأولى.

جامع البيان في تأويل القرآن [كتاب] / المؤلف محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو

جعفر الطبري / المحرر المحقق: أحمد محمد شاكر. - [مكان غير معروف]: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، المتوفى: ٣١٠ هـ. - عدد الأجزاء: ٢٤.

جامع البيان في تأويل آي القرآن [كتاب] / المؤلف أبو جعفر محمد بن جرير الطبري / المحرر تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. - [مكان غير معروف]: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ت: ٣١٠ هـ. - الأول ٢٠٠١ م.

حجة القراءات [كتاب] / المؤلف القاضي أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة / المحرر سعيد الأفغاني. - بيروت: مؤسسة الرسالة، القرن الرابع. - الأول.

دراسات في علوم القرآن [كتاب] / المؤلف أ.د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٤ م. - ١: صفحة ٦٦٦.

دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ) [كتاب] / المؤلف د. خلف بن حمود بن سالم الشغذلي. - المملكة العربية السعودية - حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م. - المجلد الأولى.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني [كتاب] / المؤلف شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي / المحرر المحقق: علي عبد الباري عطية. - بيروت: دار الكتب العلمية، المتوفى: ١٢٧٠ هـ. - المجلد الأولى ١٤١٥ هـ: عدد الأجزاء: ١٦ (١٥ ومجلد للفهارس).

سير أعلام النبلاء [كتاب] / المؤلف شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي / المحرر المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط... - [مكان غير معروف]: مؤسسة الرسالة، المتوفى: ٧٤٨ هـ. - الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م: عدد الأجزاء: ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).

شذا العرف في فن الصرف [كتاب] / المؤلف الشيخ أحمد الحملاوي / المحرر د. محمد أحمد قاسم. - صيدا - بيروت: المكتبة العصرية. - ٢٠١٢ م: ١.

شرح ابن عقيل [كتاب] / المؤلف بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري / المحرر تحقيق الأستاذ محيي الدين عبد الحميد. - صيدا - لبنان: المكتبة العصرية، ت: ٧٦٩ هـ. - ٢٠١٢ م: ٤.

شرح الجعبري على متن الشاطبية المسمّى كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني [كتاب] / المؤلف إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري / المحرر دراسة وتحقيق: فرغلي سيد عرباوي. - القاهرة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ت: ٧٣٢ هـ. - الأول ٢٠١١ م: ٥.

شرح الدرّة المضيئة في القراءات الثلاث المروية [كتاب] / المؤلف أبو القاسم محمد بن محمد النويري / المحرر تحقيق: عبدالرحيم الطرهوني. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية - منشورات محمد

علي بيضون، ت: ٨٩٧هـ. - المجلد الأولي.

شرح المفصل للزمخشري [كتاب] / المؤلف يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش / المحرر قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. - بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية، (المتوفى: ٦٤٣هـ). - المجلدات الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م : عدد الأجزاء: ٦ (٥ وجزء للفهارس).

شرح الهداية [كتاب] / المؤلف أبو العباس أحمد بن عمّار المهديّ / المحرر تحقيق ودراسة: د. حازم سعيد حيدر. - ت: ٤٤٠ هـ.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب [كتاب] / المؤلف أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري / المحرر تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. - صيدا - بيروت : المكتبة العصرية، (ت: ٧٦١هـ). - المجلد ٢٠١٧ م.

شرح طيبة النشر في القراءات العشر [كتاب] / المؤلف شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد ابن الناظم / المحرر تحقيق: جمال الدين محمد شرف. - طنطا : دار الصحابة للتراث بطنطا، ت: ٨٥٣ هـ. - ٢٠٠٥ م : ١.

شرح كتاب سيبويه [كتاب] / المؤلف الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي / المحرر اعتنى به: د. عبد المعطي أمين قلعجي. - [مكان غير معروف]: شركة القدس للنشر والتوزيع، ت: ٣٦٨ هـ. - الأول ٢٠١٦ م : ١٨.

طبقات النحويين واللغويين [كتاب] / المؤلف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي / المحرر تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. - [مكان غير معروف]: دار المعارف. - الطبعة الثانية.

طلائع البشر في توجيه القراءات العشر [كتاب] / المؤلف محمد الصادق قمحاوي. - [مكان غير معروف]: طبعة المعاهد الأزهرية. - الأول : ١.

ظاهرة الإتياع في اللغة العربية [كتاب] / المؤلف د. فوزية محمد الحسن الإدريسي. - المملكة العربية السعودية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م. - رسالة دكتوراه نوقشت بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى.

علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات [كتاب] / المؤلف أ.د. يحيى عابنة - د. آمنة الزعبي. - [مكان غير معروف]: دار الكتاب الثقافي.

علم اللغة مقدمة للقارئ العربي [كتاب] / المؤلف محمود السعران. - القاهرة : ار الفكر العربي، ١٩٩٧ م.

غاية النهاية في طبقات القراء [كتاب] / المؤلف شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف الجزري. - [مكان غير معروف]: مكتبة ابن تيمية، (المتوفى: ٨٣٣هـ). - المجلد عني بنشره لأول مرة عام

١٣٥١ هـ ج. برجستراسر : عدد الأجزاء: ٣ .

غريب القرآن [كتاب] / المؤلف أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري / المحرر تحقيق: أحمد صقر. - بيروت : دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة المصرية) السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م، (المتوفى: ٢٧٦ هـ).

غيث النفع في القراءات السبع [كتاب] / المؤلف علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي / المحرر المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. - [مكان غير معروف]: دار الكتب العلمية - بيروت، المتوفى: ١١١٨ هـ. - الأول، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م : المجلد ١. في اللهجات العربية [كتاب] / المؤلف د. إبراهيم أنيس. - [مكان غير معروف]: مكتبة الأنجلو المصرية. - ٢٠١٠ م : ١.

مجاز القرآن [كتاب] / المؤلف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري هـ / المحرر المحقق: محمد فواد سزكين. - القاهرة: مكتبة الخانجي، (ت: ٢٠٩ هـ). - المجلد ١٣٨١ هـ.

مختصر العبارات لمعجم مصطلح القراءات [كتاب] / المؤلف إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري. - الرياض - المملكة العربية السعودية : دار الحضارة للنشر، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م. - المجلد الأول. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع [كتاب] / المؤلف الحسين بن خالويه / المحرر ج. برجستراسر. - [مكان غير معروف]: المطبعة الرحمانية لجمعية المستشرقين الألمانية، المتوفى: ٣٧٠ هـ. - المجلد الأولي ١٩٣٤ م.

معاني القرآن [كتاب] / المؤلف أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري الأخفش الأوسط. - [مكان غير معروف]: مكتبة الخانجي، (ت: ٢١٥ هـ). - الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.

معاني القرآن [كتاب] / المؤلف أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء / المحرر المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. - [مكان غير معروف]: دار المصرية للتأليف والترجمة، المتوفى: ٢٠٧ هـ. - الطبعة الأولى.

معاني القرآن وإعرابه [كتاب] / المؤلف إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج / المحرر تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. - بيروت : عالم الكتب، المتوفى: ٣١١ هـ. - الطبعة الأولى ١٩٨٨ م. معجم القراءات [كتاب] / المؤلف د. عبد اللطيف الخطيب. - دمشق : دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. - الأول ٢٠٠٢ م : ١١.

مفردة الحسن البصري [كتاب] / المؤلف أبو علي الحسن بن إبراهيم الأهوازي / المحرر دراسة وتحقيق: د. عمر يوسف عبد الغني حمدان. - عمان - الأردن : دار ابن كثير للنشر، ت: ٤٤٦ هـ. - الطبعة الأولى.

من أسرار اللغة [كتاب] / المؤلف د. إبراهيم أنيس. - [مكان غير معروف]: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨ هـ. - السادس: ١.

منار الهدى في بيان الوقف والابتدا [كتاب] / المؤلف أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني / المحرر علق عليه: شريف أبو العلا العدوي. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، من علماء القرن الحادي عشر. - ٢٠٠٧ م: ١.

منجد المقرئين ومرشد الطالبين [كتاب] / المؤلف أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري / المحرر جمال السيد رفاعي الشايب. - القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ت: ٨٣٣ هـ. - الأول: ١.

منظومة طيبة النشر في القراءات العشر [كتاب] / المؤلف أبي الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري / المحرر د. أيمن سويد. - [مكان غير معروف]: مكتبة ابن الجزري، ت: ٨٣٣ هـ. - الأولى.

منظومة مجمع السرور ومطلع الشموس والبدور في القراءات الأربع عشرة [كتاب] / المؤلف شمس الدين محمد بن خليل القباقبي / المحرر ضبط وتحقيق: مكتب قرطبة للبحث العلمي، حسن بن عباس بن قطب. - [مكان غير معروف]: مؤسسة قرطبة، ت: ٨٤٩ هـ. - الأول.

موارد البررة على الفوائد المعتمدة [كتاب] / المؤلف محمد بن أحمد المتولي. - [مكان غير معروف]: مخطوط رقم ٢٨١٢ - مكتبة جامعة الرياض، ت: ١٣١٣ هـ. - تاريخ النسخ ١٣٦٢ هـ: صفحة ٨١ ورقة ١٥ × سطر.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع [كتاب] / المؤلف جلال الدين السيوطي / المحرر تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم. - الكويت: مؤسسة الرسالة، ت: ٩١١ هـ.

فهرس الأشكال والمداول التوضيحية:

- جدول ١: مقارنة بين اللهجات الحضرية والبدوية: ٦٤
- جدول ٢: الإبتاع في ضمّ النون في قوله: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ ٢٥٤
- جدول ٣: الإبتاع في ضمّ الدال في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ﴾ ٢٥٥
- جدول ٤: الإبتاع في ضمّ اللام في قوله: ﴿قُلْ أَنْظِرُوا﴾ ٢٥٥
- جدول ٥: مذاهب القراء في تشديد وتخفيف الفعل (لا يضرُّكم) بموضعي آل عمران والمائدة. ٢٦١
- جدول ٦: ياءات الزوائد الأصلية الواقعة في رؤوس الآي ٢٧٥
- جدول ٧: ياءات المتكلم الزوائد الواقعة في رؤوس الآي ٢٧٩
- جدول ٨: شواهد الإبتاع في بناء فعل / فعلة الذي عينه حرف الهمزة. ٢٩٤
- جدول ٩: شواهد الإبتاع في بناء فعل / فعلة الذي عينه حرف الهاء. ٢٩٦
- جدول ١٠: شواهد الإبتاع في باب فعل / فعلة الذي عينه حرف العين. ٢٩٧
- جدول ١١: شواهد الإبتاع في باب (فَعْلٌ / فَعْلَةٌ) الذي عينه حرف غين. ٢٩٨
- جدول ١٢: توضيح شواهد الإبتاع بالفتح في الأسماء والمصادر بوزن (فَعْل) و(فَعْلَةٌ) غير حلقِيّ العين. ٣٠٥
- رسم توضيحي ٢: توضيح شواهد الإبتاع في الأسماء بوزن (فَعْل) مفتوح الفاء في القراءات الأربعة عشر. ٣٠٦
- جدول ١٣: الكلمات التي وردت بضمّ عين الصيغة (فُعْل) في أكثر القراءات. ٣٢٦

- جدول ١٤: توضيح الكلمات التي وردت بضمّ عين الصيغة (فُعَل) وبإسكانها مع تقارب عدد القراء في القراءتين: ٣٣١
- جدول ١٥: توضيح الكلمات على وزن (فُعَل / فُعْلة / فُعْلي) والتي وردت أكثر القراءات بإسكان عين الصيغة فيها. ٣٤١
- رسم توضيحي ٣: التمثيل البياني للإلتباع في الأسماء بوزن (فُعَل) معزّوًّا إلى القراء. ٣٤٤
- جدول ١٦: توضيح شواهد الإلتباع بالضم في الجموع بوزن (فُعْلات). ٣٤٨
- جدول ١٧: توضيح شواهد الإلتباع في الجموع بوزن فُعُول معتلة اللام بالياء. ٣٥٥
- جدول ١٨: توضيح شواهد الإلتباع بكسر الفاء في جموع الكثرة بزنة فُعُول يائية العين. ٣٥٨
- جدول ١٩: توضيح القراءات الواردة في الفعل (نِعِمًّا) بموضعي البقرة والنساء. ٤٢١
- جدول ٢٠: توضيح شواهد الإلتباع بكسر ياء المضارعة في القراءات الأربعة عشر. ٤٢٦

فهرس المحتويات

٦.....	إهداء
٧.....	شكر وتقدير
١١.....	أهمية الدراسة:
١١.....	أهداف الدراسة:
١٢.....	الدراسات السابقة:
١٦.....	خطة الدراسة:
١٩.....	منهج الدراسة:
٢١.....	قائمة المصادر الأولية:
٢٤.....	فصلٌ تمهيديٌّ لبيان مصطلحات الدراسة
٢٤.....	المبحث الأول: ظاهرة الإتياع
٢٨.....	المطلب الأول: الإتياع في كتب أئمة اللغة المتقدمين
٤٦.....	المطلب الثاني: الإتياع عند علماء الصوتيات المعاصرين
٥٠.....	المطلب الثالث: التعريف المقترح للإتياع وأقسامه:
٥٠.....	مسألة (١): التعريف المقترح للإتياع:
٥٠.....	مسألة (٢): الغرض من الإتياع:
٥١.....	مسألة (٣): أقسام الإتياع في اللغة العربية:
٥١.....	أولاً: بحسب مستوى دراسته:
٥٥.....	ثانياً: باعتبار اتجاه التأثير ورتبته:
٥٥.....	ثالثاً: باعتبار نوع الحركات التابعة والمتبوعة.
٥٦.....	رابعاً: باعتبار قوة الحركة المتبوعة
٥٨.....	خامساً: باعتبار أنواع الكلمات التي يدخلها الإتياع.

- سادسًا: باعتبار موضع التأثير..... ٥٩
- مسألة (٤) الحركة الإتياعية وعلاقتها بسائر الحركات. ٥٩
- المطلب الرابع: الإتياع بوصفه مظهرًا من مظاهر التخفيف في اللهجات البدوية ٦٠
- الفرع الأول: أوجه الاختلاف بين اللهجات الحضرية والبدوية..... ٦١
- الفرع الثاني: مظاهر الإتياع في اللهجات البدوية ٦٦
- المبحث الثاني: القراءات وأنواعها ٧٠
- شروط صحّة القراءة: ٧٥
- أقسامُ القراءات من جهة المعنى: ٧٦
- أقسامُ القراءات من جهة الصحّة ٧٧
- التعريف بالقراءات الأربعة عشر: ٨١
- التعريف بالأئمة القُرّاء الذين نسبت إليهم القراءات الأربعة عشر: ٨٥
- ملاحظات وتعليقات مستفادة من تراجم الأئمة القُرّاء ورواتهم
وطرقهم: ١١١
- المبحث الثالث: توجيه القراءات ١١٥
- المبحث الرابع: الأصول والفرش. ١٢٧
- المبحث الخامس: الحركات وأنواعها ١٢٩
- تعريف الحرف: ١٢٩
- الحروفُ المدّية الأصلية والفرعية: ١٣٠
- (أ) الحروف المدية الأصلية ١٣١
- (ب) الحروف المدية الفرعية ١٣١
- حقيقة الحركة والسكون: ١٣٢
- أنواع وألقاب الحركات: ١٣٥
- ملاحظات وتقريرات هامة في التفريق بين حركتي البناء

- والإعراب: ١٣٨
- موضوعُ الدراسةِ أثرُ الإِتباعِ في توجيهِ القراءاتِ الأربعةِ عشرِ أصولًا
وفرشًا ١٤٥
- الفصل الأول: أثر الإِتباعِ في توجيهِ أصولِ القراءاتِ الأربعةِ عشرِ: ١٤٧
- المبحث الأول: أثر الإِتباعِ في توجيهِ تحريكِ هاءِ الضميرِ: ١٤٨
- المطلب الأول: التعريفُ بهاءِ الضميرِ واللغاتِ في تحريكِها. ١٤٩
- مسألة (١): تعريفُ هاءِ الضميرِ. ١٤٩
- مسألة (٢): حركةُ هاءِ الضميرِ. ١٥٠
- مسألة (٣) صلةُ هاءِ الضميرِ المفردِ الغائبِ: ١٥١
- مسألة (٤): حركةُ هاءِ الضميرِ للجمعِ والمثنىِ الغائبينِ ١٥٢
- المطلب الثاني: عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإِتباعِ في هاءِ الضميرِ: ١٥٥
- فرع (١): الإِتباعِ في تحريكِ هاءِ الغائبِ المفردِ: ١٥٥
- (أ) إجماعُ القُرَّاءِ على كسرِ هاءِ الضميرِ للمفردِ الغائبِ إذا وقعت
بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنةٍ: ١٥٥
- الإِتباعِ بالكسرِ في قراءةِ الجمهورِ: ١٥٦
- الإِتباعِ بالضمِّ عندِ الأصبهانيِّ وحمزةِ والأعمشِ في المواضعِ
المنصوصِ عليها: ١٦٠
- (ب) الإِتباعِ بكسرِ هاءِ ﴿أَرْجَةٌ﴾ في روايةِ ابنِ ذكوانٍ: ١٦٠
- (ج) الإِتباعِ بكسرِ هاءِ ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] في روايةِ شعبةٍ: ١٦١
- فرع (٢): الإِتباعِ في تحريكِ هاءِ ضميرِ المثنىِ والجمعِ: ١٦٢
- (أ) الإِتباعِ بالكسرِ في هاءِ ضميرِ الجمعِ والثنيةِ: ١٦٢
- (ب) الإِتباعِ بالضمِّ في هاءِ الغائبينِ الواقعةِ قبلِ ميمِ جمعٍ تلاها
ساكنٌ: ١٦٤
- الخلاصة: ١٦٥

- المبحث الثاني: أثر الإتياع في توجيه تحريك ميم الجمع ١٦٧
- المطلب الأول: تعريف ميم الجمع ومذاهبهم في تحريكها: ١٦٨
- مسألة (١): تعريف ميم الجمع: ١٦٨
- مسألة (٢): تحريك ميم الجمع: ١٦٨
- المطلب الثاني: عَرِّضْ تَطْبِيقِيَّ لِسَوَاهِدِ الإِتْبَاعِ فِي تحريك ميم الجمع: ١٧٠
- فرع (١): ميم الجمع الواقعة قبل متحرك: ١٧٠
- اللغات والقراءات في ميم الجمع الواقعة قبل متحرك: ١٧٠
- الإتياع في ميم الجمع في قراءة الحسن البصري: ١٧٣
- فرع (٢): الإتياع في ميم الجمع الواقعة قبل ساكن: ١٧٤
- تفصيل مذاهب القُرَّاء في تحريك ميم الجمع قبل الساكن: ١٧٥
- الخلاصة: ١٧٧
- المبحث الثالث: أثر الإتياع في توجيه الإدغام الكبير ١٧٨
- المطلب الأول: مفهوم الإدغام والإتياع فيه: ١٧٩
- مسألة (١): تعريف الإدغام: ١٧٩
- مسألة (٢): أنواع الإدغام وأسبابه وموانعه: ١٨١
- مسألة (٣): مذاهب القُرَّاء في الإدغام الكبير: ١٨٣
- المطلب الثاني: عَرِّضْ تَطْبِيقِيَّ لِسَوَاهِدِ الإِتْبَاعِ فِي الإدغام: ١٨٤
- المقصود بالإتياع في الإدغام: ١٨٤
- الإتياع في إدغام الباء في الميم من قوله تعالى ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ١٨٤
- المبحث الرابع: أثر الإتياع في توجيه الإمالة: ١٨٧
- المطلب الأول: في حقيقة الإمالة والإمالة للإتياع: ١٨٨
- مسألة (١): هل الإمالة للفتحة أم للحرف المحرَّك بها؟ ١٨٨

- مسألة (٢): عدد الحواجز الصوتية بين الحرف الممال وسبب إمالته ١٩١
- مسألة (٣): اللهجات العربية التي تعزى إليها ظاهرة الإمالة: ١٩٢
- مسألة (٤): أنواع الإمالة ومراتبها عند القراء: ١٩٣
- مسألة (٥): تأصيل وجوه الإمالة: ١٩٥
- مسألة (٦): حقيقة الإتيان في الإمالة: ١٩٧
- مسألة (٧): هل الأصل في الإمالة للإتيان لغة الفتح أم لغة الإمالة؟ ١٩٨
- المطلب الثاني: عرض تطبيقي لمواضع الإتيان في الكلمات القرآنية الممالة ٢٠٠
- فرع (١): الإتيان الحرفي (لمجاورة ممالٍ في نفس الكلمة): ٢٠٠
- أولاً: في الأسماء «إمالة عين (اليتامي) وبابه» ٢٠٠
- الإتيان وأثره في التوجيه الصوتي لإمالة الضمير: ٢٠١
- ملاحظات على ما سبق: ٢٠٢
- ثانياً: في الأفعال ﴿رَأَى﴾، و﴿وَنَآ﴾، و﴿تَرَاءَى﴾ ٢٠٤
- ١- الفعل ﴿رَأَى﴾: ٢٠٥
- ٢- الفعل ﴿وَنَآ﴾: ٢٠٩
- ٣- الفعل ﴿تَرَاءَى﴾: ٢١١
- فرع (٢): الإتيان الكلمي لمشاكله الفواصل الممالة: ٢١٣
- أولاً: إمالة الإتيان لمناسبة الفواصل في الأسماء: ٢١٥
- الصورة الأولى: الأسماء ذوات الواو الممالة إتياناً لإمالة ما جاورها من ذوات الياء: ٢١٦
- الصورة الثانية: الأسماء الممالة مخالفةً لأصول القارئ في فواصل السور الإحدى عشرة: ٢١٨
- ثانياً: إمالة الإتيان لمناسبة الفواصل في الأفعال ٢٢١

- الصورة الأولى: الأفعال ذوات الواو الممالة إتياعاً لإمالة ما جاورها
 من ذوات الياء..... ٢٢١
- الصورة الثانية: الأفعال الممالة مخالفةً لأصول القارئ في فواصل
 السور الإحدى عشرة:..... ٢٢٣
- الخلاصة:..... ٢٢٧
- المبحث الخامس: أثر الإتياع في توجيه التفخيم والترقيق..... ٢٢٨
- المطلب الأول: في حقيقة التفخيم والترقيق ومفهوم الإتياع فيهما..... ٢٢٩
- مسألة (١): تعريف التفخيم والترقيق..... ٢٢٩
- مسألة (٢): الفرق بين الترقيق والإمالة:..... ٢٢٩
- مسألة (٣): تقسيم الحروف من حيث التفخيم والترقيق..... ٢٣٠
- مسألة (٤): الأصل في الحروف المترددة بين التفخيم والترقيق..... ٢٣٢
- مسألة (٥): حقيقة الإتياع بالتفخيم والترقيق..... ٢٣٣
- المطلب الثاني: عَرْضُ تَطْبِيقِي لِشَوَاهِدِ الإِتياعِ بالتفخيم والترقيق..... ٢٣٦
- فرع (١): شواهد الإتياع في باب الرءاءات..... ٢٣٦
- (أ) الإتياع الحرفي (في نفس الكلمة)..... ٢٣٦
- ١- الإتياع بالتفخيم: في مكرر الرءاء..... ٢٣٦
- ٢- الإتياع بالتفخيم فيما تلاه حرف الاستعلاء..... ٢٣٧
- ٣- الإتياع بالترقيق: في كلمة ﴿بِشَكَرٍ﴾..... ٢٣٨
- (ب) الإتياع الكلمي بالتفخيم لمناسبة الفواصل: في سورة الشرح..... ٢٣٩
- فرع (٢): شواهد الإتياع في باب اللامات..... ٢٤١
- (أ) الإتياع الحرفي بالتغليظ في نفس الكلمة..... ٢٤١
- (ب) الإتياع الكلمي لمناسبة الفواصل..... ٢٤٢
- المبحث السادس: أثر الإتياع في توجيه التخلص من التقاء

- ٢٤٤..... الساكنين:
- ٢٤٥..... المطلب الأول: إشكالية التقاء الساكنين وأساليب التخلص منه
- ٢٤٥..... مسألة (١): موقف النحويين والقراء من التقاء الساكنين:
- ٢٤٦..... مسألة (٢): أساليب التخلص من التقاء الساكنين
- ٢٤٩..... المطلب الثاني: عرض شواهد الإتياع للتخلص من التقاء الساكنين
- ٢٤٩..... فرع (١): التخلص بتحريك الساكن الأول من كلمتين.....
- المجموعة الأولى: ضمّ أحرف (لتنوّد) الستة إذا لقيهن ساكنٌ تتلوهُ
ضمّةً لازمة:.....
- ٢٤٩.....
- ٢٥٠..... تفصيل مذاهب القراء في تحريك هذه الأحرف الستة:
- ٢٥١..... توجيه قراءة الضمّ في هذه الأحرف الستة:.....
- وجه الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة في توجيه حركة ألف
الوصل:.....
- ٢٥٢.....
- ٢٥٣..... الاعتراض على التوجيه بالإتياع والجواب عليه:.....
- ٢٥٤..... نوع الإتياع وغرضه في الشواهد السابقة:.....
- ٢٥٤..... جداول تطبيقية لتوضيح الإتياع الحركي في الشواهد السابقة:.....
- ٢٥٦..... توجيه مخالفة القراء البصريين لأصولهم:.....
- ٢٥٦..... توجيه مخالفة قبل وابن ذكوان لأصولهما في التنوين خاصةً.....
- المجموعة الثانية: كسر نون (من) الجارة في قوله: ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾
بموضعي التوبة.....
- ٢٥٩.....
- ٢٦٠..... فرع (٢): التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأخير:
- ٢٦٠..... (أ): الإتياع بالضمّ في الفعل المجزوم مضعّف اللام ﴿لَا يَضْرُكُ﴾
- ٢٦١..... توجيه قراءتي التخفيف والتشديد:.....
- ٢٦٣..... نوع الإتياع وغرضه في الموضعين:.....

(ب): الإتياع بالفتح في الفعل المجزوم مضَعَّف اللام ﴿لَا تُضَارَّ﴾،

و﴿وَلَا يُضَارَّ﴾ ٢٦٣

١- في الآية (٢٣٣) من سورة البقرة: ٢٦٣

٢- في الآية (٢٨٢) من سورة البقرة: ٢٦٥

(ج) الإتياع بالكسر في ياء الإضافة للمتكلم ٢٦٦

١- ياء الإضافة في قوله: ﴿بِمُصْرِحِي﴾ [إبراهيم: ٢٢]: ٢٦٦

٢- ياء الإضافة في قوله: ﴿يَبْنِي﴾: ٢٦٩

المبحث السابع: أثر الإتياع في توجيه حذف ياءات الزوائد ٢٧٢

المطلب الأول: التعريف بياءات الزوائد في القرآن الكريم. ٢٧٣

مسألة (١): تعريف الياءات الزوائد. ٢٧٣

مسألة (٢): توجيه الاختلاف في ياءات الزوائد. ٢٧٤

مسألة (٣): أقسام ياءات الزوائد: ٢٧٥

المطلب الثاني: عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإْتِبَاعِ فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ. ٢٨٠

الفصل الثاني: أثر الإتياع في توجيه فرش القراءات الأربعة عشر. ٢٨٧

المبحث الأول: الإتياع في الأسماء: ٢٨٨

المطلب الأول: الإتياع الحركي. ٢٨٩

الفرع الأول: الإتياع التقدمي (مشاكله الاصطحاب): ٢٨٩

أولاً: الإتياع التقدمي بالفتح: ٢٨٩

١ / عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإْتِبَاعِ فِي الأَسْمَاءِ بَزْنَةَ (فَعَل) وَ (فَعَلَّة)

حلقية العين: ٢٩٣

٢ / عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإْتِبَاعِ فِي الأَسْمَاءِ بَزْنَةَ (فَعَل) وَ (فَعَلَّة)

غير حلقية العين: ٣٠٠

٣ / عَرْضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ إْتِبَاعِ الضَّمِّ لِلْفَتْحِ ٣٠٧

- ٣٠٨..... ثانيًا: الإتيان التقديمي بالكسر:
- ٣١٠..... ثالثًا: الإتيان التقديمي بالضمّ:
- المجموعة الأولى: الإتيان بضمّ عين الأسماء بزنة (فُعَلٌ / فُعَلَةٌ / فُعَلِيٌّ).....
- ٣١١.....
- المجموعة الثانية: ضمّ عين الجموع بزنة (فُعَلَاتٌ).....
- ٣٤٥.....
- المجموعة الثالثة: ضمّ تاء الصيغة في وزن (مُسْتَفْعَلٌ).....
- ٣٤٩.....
- الفرع الثاني: الإتيان الرجعي (مشاكله التهيؤ):.....
- ٣٥١.....
- أولاً: الإتيان الرجعي بالفتح:
- عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ الرَّجْعِيِّ بِالْفَتْحِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعَةِ
- عشر.....
- ٣٥١.....
- ثانيًا: الإتيان الرجعي بالكسر:
- المجموعة الأولى: كسر فاء الجموع والمصادر بزنة (فُعُولٌ) معتلّ
- اللام.....
- ٣٥٢.....
- المجموعة الثانية: كسر فاء الجموع بزنة (فُعُولٌ) معتل العين بالياء.....
- ٣٥٦.....
- المجموعة الثالثة: كسر فاء الأسماء بزنة (فَعَلَةٌ):.....
- ٣٥٩.....
- المجموعة الرابعة: كسر فاء الاسم المنسوب بزنة (فُعَلِيَّةٌ):.....
- ٣٥٩.....
- المجموعة الخامسة: كسر الأول لكسر الثالث المفصول عنه
- بساكن.....
- ٣٦٠.....
- المجموعة السادسة: كسر حرف الإعراب إتيانًا للكسر بعده.....
- ٣٦٢.....
- ثالثًا: الإتيان الرجعي بالضمّ.....
- ٣٦٥.....
- ضمّ آخر المجرور وصلًا في قوله تعالى: ﴿لِمَلَكِكَةَ آسَجُدُوا﴾:.....
- ٣٦٥.....
- المطلب الثاني: الإتيان الكلمي:
- ٣٦٨.....
- الفرع الأول: الإتيان بتنوين ما لا ينصرف لمجاورة المنون:
- ٣٦٨.....
- عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الْإِتْبَاعِ بِتَنْوِينٍ لِمَجَاوِرَةِ الْمُنُونِ فِي الْقِرَاءَاتِ

- الأربعة عشر ٣٧٢
- ١- الإتياع بتنوين {سَلَسِلَا} في ﴿سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] ٣٧٢
- ٢- الإتياع بتنوين {قَوَارِيرَا} في ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦] ٣٧٤
- ٣- الإتياع بتنوين {يَعُوثًا} و{يَعُوْقًا} في قوله ﴿وَلَا يَعُوْثَ وَيَعُوْقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] ٣٧٦
- ٤- الإتياع بتنوين {ثَمُوْدٍ} في قوله تعالى ﴿أَلَا بَعْدَ لَثَمُوْدٍ﴾ [هود: ٦٨] ٣٧٨
- ٥- الإتياع بتنوين {سَبِيًّا} في قوله تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ﴾ [النمل: ٢٢] ٣٨١
- الفرع الثاني: الإتياع بتغيير بنية الكلمة بقصد المشاكلة ٣٨٤
- عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإِتياعِ بتغيير بنية الكلمة في القراءات الأربعة عشر ٣٨٦
- أولاً: بين الإثبات والحذف ٣٨٦
- ثانياً: بين التحريك والإسكان ٣٩١
- ثالثاً: بين تحقيق الهمز وإبداله ٣٩٧
- الفرع الثالث: الإتياع بالجر على المجاورة: ٤٠٠
- مفهومُ الجَرِّ على المجاورة وبيانُ خلافيهم فيه ٤٠٠
- عَرَضُ تَطْبِيقِيٍّ لِشَوَاهِدِ الإِتياعِ بالجرِّ على المجاورة في القراءات الأربعة عشر ٤٠٧
- ملاحظاتٌ عامَّةٌ على الشواهد السابقة: ٤١٣
- المبحث الثاني: الإتياع في الأفعال: ٤١٥
- المطلب الأول: الإتياع الحرفي ٤١٥
- الفرع الأول: الإتياع التقدمي: ٤١٥
- أولاً: الإتياع بالضم ٤١٥

- ٤١٥..... ثانيًا: الإتيان بالفتح
- ٤١٩..... الفرع الثاني: الإتيان الرجعي:
- ٤١٩..... أولًا: الإتيان بكسر الفاء في الأفعال الماضية، نحو: (نعمًا)
- ٤٢٣..... ثانيًا: الإتيان بكسر حرف المضارعة تبعًا لما بعده.
- ٤٣٠..... المطلوب الثاني: الإتيان الكلمي:
- ٤٣٠..... الفرع الأول: الإتيان بتغيير بنية الكلمة
- ٤٣٣..... الفرع الثاني: الإتيان بتسكين آخر الفعل
- ٤٣٥..... المبحث الثالث: الإتيان في الحروف:
- ٤٣٥..... الإتيان في هاء التنبيه في (أَيْه) في قراءة ابن عامر
- ٤٣٧..... خاتمة «نَسَأَلُ اللَّهَ حَسَنَهَا»
- ٤٤١..... ثبت المصادر والمراجع
- ٤٥١..... فهرس الأشكال والجداول التوضيحية:

للتواصل مع المؤلف: ahmedpashaa@gmail.com

